A

WIPO
المنظمة العالمية
للملكية الفكرية

WO/PBC/19/28
الأصل: الإنكليزية
التاريخ: 12 مارس 2013

لجنة البرنامج والميزانية

الدورة التاسعة عشرة

جنيف، من 10 إلى 14 سبتمبر 2012

التقرير

الذي اعتمدته لجنة البرنامج والميزانية

المحتويات

البند		الصفحة
البند 1:	افتتاح الدورة	3
البند 2:	اعتماد جدول الأعمال	5
	بيانات عامة	6
البند 3:	تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة	9
	التعاقب على العضوية في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة	18
البند 4:	مراجعة اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي في الويبو	18
البند 5:	الإدارة الداخلية في الويبو	25
البند 6:	عرض مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية	51
البند 7:	تقارير مراجع الحسابات الخارجي	58
البند 10:	البيانات المالية السنوية لعام 2011؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012	58
البند 8:	تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011	67
	تقرير عن أنشطة البرنامج 18	108
	تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011.	119
البند 9:	تعريف "نفقات التنمية" في سياق وثيقة البرنامج والميزانية	119
البند 11:	تقرير الإدارة المالية للفترة 2010-2011	124
البند 12:	وضع استخدام الأموال الاحتياطية	126
البند 13:	عرض مالي لعام 2012: تقرير مرحلي لتنفيذ تدابير فعالية التكاليف	129
البند 14:	التمويل على الأجل الطويل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في الويبو	134
البند 15:	تعديلات مقترحة في النظام المالي ولائحته	138
البند 16:	مستجدات برنامج التقويم الاستراتيجي	140
البند 17:	تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد	143
البند 18:	تقرير مرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة	143
البند 19:	تقرير مرحلي عن تنفيذ مشروع نظام شامل متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو	145
البند 20:	تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية	147
البند 21:	تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ البرامج الحاسوبية لضمان الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام	147
البند 22:	اعتماد التقرير	147
البند 23:	اختتام الدورة	147
المرفق	قائمة المشاركين	

1. عُقدت الدورة التاسعة عشرة للجنة الويبو المعنية بالبرنامج والميزانية بمقر الويبو في الفترة من 10 إلى 14 سبتمبر 2012.

2. تتألف اللجنة من الدول الأعضاء التالية: الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وبنغلادش، وبيلاروس، وبلغاريا، وبوركينا فاصو، والكاميرون، وكندا، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، وقيرغيزستان، والمكسيك، والمغرب، وعمان، وباكستان، وبيرو، وبولندا، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وسلوفاكيا، وجنوب أفريقيا، وأسبانيا، وسري لانكا، والسويد، وسويسرا (*بحكم الموقع*)، وطاجيكستان، وتايلند، وتركيا، وأوكرانيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزيمبابوي (53). وكان أعضاء اللجنة الممثلون في هذه الدورة هم: الجزائر، وأنغولا، والأرجنتين، وبنغلاديش، وبيلاروس، وبوركينا فاصو، والكاميرون، وشيلي، والصين، وكولومبيا، والجمهورية التشيكية، وإكوادور، ومصر، والسلفادور، وفرنسا، وألمانيا، وغانا، واليونان، وغواتيمالا، وهنغاريا، والهند، وإيران (جمهورية – الإسلامية)، وإيطاليا، واليابان، والمكسيك، والمغرب، وعمان، وباكستان، وبيرو، وجمهورية كوريا، وجمهورية مولدوفا، ورومانيا، والاتحاد الروسي، والسنغال، وسنغافورة، وجنوب أفريقيا، وأسبانيا، والسويد، وسويسرا (*بحكم الموقع*)، وتركيا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وزمبابوي (43). وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول التالية الأعضاء في الويبو، وغير الأعضاء في اللجنة، كانت ممثلة بصفة مراقب: النمسا، وأستراليا، وبربادوس، وبلجيكا، وكوستاريكا، وقبرص، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والجمهورية الدومينيكية، وإيرلندا، والأردن، والكويت، وليبيا، وليتوانيا، ولكسمبرغ، ومدغشقر، وماليزيا، وموناكو، وهولندا، ونيجيريا، وبنما، والمملكة العربية السعودية، وسلوفينيا، وترينيداد وتوباغو، وفنزويلا (جمهورية – البوليفارية)، وزامبيا (25). وترد قائمة بالمشاركين في مرفق هذه الوثيقة.

البند 1: افتتاح الدورة

3. رحب رئيس الدورة بوفود الدول الأعضاء وطلب منها الإيجاز في بياناتها الافتتاحية على ضوء جدول أعمال اللجنة المكثف. وطلب من وفد الولايات المتحدة الأمريكية إبلاغ امتنانه وامتنان كل لجنة البرنامج والميزانية إلى السفير دغلس غريفث رئيس اللجنة السابق على كل الجهد الذي بذله طوال العامين الماضيين حين رأس دورات اللجنة. وأعلن الرئيس أيضاً اختيار السيدة ديبورا لاشلي-جونسون (الولايات المتحدة الأمريكية) نائبةً لرئيس اللجنة. ثم دعا الرئيس المدير العام ليدلي بكلمته الافتتاحية.

4. وأدلى المدير العام بالكلمة التالية:

"شكراً جزيلاً سيدي الرئيس. سعادة السفير بدر، اسمح لي أن أهنئك على الاضطلاع بهذا الدور خاصة، كما يعلم جميع المندوبين، وأن مهام السفير بدر كمبعوث دائم في جنيف قد توقفت وتم تعيينه مساعداً لوزير الخارجية في القاهرة لشؤون المنظمات الدولية، وهذا منصب ذو مسؤولية عظيمة في وقت له أهمية قصوى في مصر والعالم. وإننا ممتنون لأنك لا تزال تخصص لنا بعض أولوياتك ضمن جدول أعمالك المزدحم جداً. وأنا على يقين أنني أتكلم باسم كل المندوبين حين أعبر عن عظيم امتناننا لك.

"المندوبون الموقرون، دعوني ألقي الضوء على بعض نقاط جدول أعمالنا. ليس هذا العام عام ميزانية إلا أنه لا يزال يشهد جدول أعمال مكثف إلى حد كبير. وأرى أن هذا يعكس العمل الجيد الذي تَقدّم وبالأخص الذي قام به زملائي الذين أحب أن أشكرهم على الملأ. لدينا بعض البنود المتعلقة بالتدقيق والرقابة. وكما تعلمون فقد بحث معكم رئيس الجمعية العامة مسألة الإدارة الداخلية وتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وسيتقدم باقتراح بهذا الصدد.

"وسيحضر معنا مراجع الحسابات الخارجي بعد ظهر يوم 11 سبتمبر 2012. وحيث أني لن أحضر هذا اليوم بسبب انشغالي بزيارة رسمية طوال بقية هذا الأسبوع فاسمحوا لي بانتهاز هذه الفرصة لتوجيه الشكر العميق إلى وزارة المالية السويسرية على العمل الذي قامت به بصفتها مراجع الحسابات الخارجي للويبو. وكما تعلمون فقد انتقلت مهام مراجع الحسابات الخارجي لهذا العام إلى المراقب المالي ومراجع الحسابات العام للهند. ولهذا فإن تقرير مراجع الحسابات السويسري يعتني بالماضي بطبيعة الحال.

"وفيما يخص أداء البرنامج والاستعراض المالي دعوني ألقي كلمة قصيرة. لقد أدت فترة السنتين الأخيرة إلى نتيجة مالية ضيقة. كانت ضيقة من حيث الميزانية والعجز عندما أخذنا في الاعتبار التسويات الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلماً بأننا كنا نعمل خلال السنتين في ظل بيئة اقتصادية مضطربة ومجهولة المصير فيمكننا أن نرى أن هذه النتيجة جيدة إلى درجة كبيرة. وأظن أن الصعوبة التي تواجهنا كمنظمة هي تجربة التعلّم الخاصة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبالنسبة لمن تابع منكم نشر بياناتنا المالية المنتظم سيجد أننا نعتني بتسويات المعايير المحاسبية لهذا العام أولاً بأول بدلاً من تنفيذها في نهاية فترة السنتين. وأرى أن هذا يساعدنا على التوصل إلى فهم أفضل لاختلاف التقدير لبياناتنا المالية الذي يتيحه لنا تطبيق هذه المعايير.

"ويوجد بين أيديكم كذلك اقتراحٌ يتعلق بالمالية فيما يخص مشكلة أنا متأكد أنها تشغل أذهان كل حكومات الوفود إضافة إلى كل المنظمات الدولية وهي كيفية تمويل مسؤولية الأجل الطويل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وقد وضعنا اقتراحاً نراه مبتكراً إلى حد ما في هذا المجال. وأعلم أن بعض المشاورات غير الرسمية قد تناولت هذا الموضوع بالفعل وأن عدداً منكم أبدى تردده الأولّي. والمعلوم أن أمرنا في أيديكم في هذا الشأن. وما سأفعله ببساطة هو أن أؤكد على أهمية هذا الموضوع الكبيرة لكل المنظمات الدولية. وإننا نجد أنفسنا أوفر حظاً من غيرنا لأننا استطعنا البدء بالفعل في تخصيص مبالغ مالية لهذه المسؤولية. لكننا نريد حقاً أن نتملك زمام هذا الأمر وأن نتأكد من تمويل هذه المسؤولية طويلة الأجل بأسلوب صحيح.

"واسمحوا لي بتعليق أخير بشأن مشاريع البناء وكيف أننا غيرنا طريقة إدارتنا لهذه المشاريع. ولغرض استدعاء سياق هذا الأمر فإن مشاريعنا البنائية تشمل المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات والعمل على المحيط الأمني. وما سأقوله الآن لا يؤثر على العمل بشأن المحيط الأمني بأي شكل من الأشكال فهذا العمل مستمر كالمعتاد في وقته الصحيح ووفقاً لميزانيته وبدون أي تأثر. لكننا واجهنا بعض الصعوبات مع المقاول العام فيما يخص النهاية المرضية لبعض البنود المتعلقة بالمبنى الجديد. وهذه البنود واضحة إلى حد ما وهي خاصة بمسألة السقف حيث سترون بعض الأعمال في الوقت الحالي وكذلك الأرضية في بعض أجزاء المبنى. ويمكنني القول بأن حدوث مثل هذه الأمور طبيعي في سياقات المشاريع البنائية الكبيرة. لكننا لم نستطع الحصول على الأداء الذي ظنناه مطلوباً ومستحَقاً من المقاول العام وكان لهذا الأمر بدوره التأثير على مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. لقد تأخر مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة متسبباً في عدم رضائنا بشكل كبير لأن التأخر في بناء القاعة الجديدة يصل إلى حوالي خمسة أشهر. وقد قدّمنا التقارير بانتظام بشأن هذه الصعوبات أمام الجمعيات العامة ولجنة البرنامج والميزانية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. والذي فعلناه خلال الأشهر الماضية عندما اتضحت لنا هذه المشكلة هو أننا اتبعنا مساراً من التصعيد. لقد حاولنا حل المشكلة على المستوى العملي من خلال المشاورات غير الرسمية وعندما فشلت هذه المحاولات في تحقيق نتيجة مرضية التمسنا رأياً قانونياً خارجياً وجاء ذلك في صالحنا بالنسبة لرؤيته للوضع القائم. وكنا نحن في الإدارة حريصين جداً على ألا تتجمد أعمال البناء لعدة سنوات بسبب النزاع القانوني ولا أن تتصاعد تكاليفنا القانونية بسبب ذلك. ولذلك لجأنا إلى خطوة إضافية في يونيو 2012 وهي عقد اجتماع مباشر بين الرئيسين التنفيذيين للمقاول والويبو، وهما أنا والرئيس التنفيذي لإمبلينيا من زيورخ. وأدرنا جلسة من المناقشات والمفاوضات شملت عرضاً للوضع من كلا الجانبين. وتوصلنا إلى ما أعتبره تسوية جيدة جداً وهي تحديداً تسوية سلمية لا تشمل أي دعوى قضائية وتنسحب إمبلينيا بموجبها من إنهاء البنود المتبقية في المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة. وعدنا إلى التكليف التقليدي، أي العودة إلى إدارة عملية بناء المبنى الجديد، علماً بأن التكليف

التقليدي لا يتضمن مقاولاً عاماً وليس هذا بالأمر الغريب في هذه السوق أو في أي سوق أخرى. لكن لماذا فعلنا ذلك؟ أولاً، لأسباب تتعلق بالوقت، فقد فقدنا بالفعل ما بين خمسة وستة أشهر من الزمان ولم نكن نريد خسارة المزيد من الوقت بسبب عملية تعيين مقاول عام مرة أخرى. وثانياً، بسبب التكلفة، فإن 70 بالمائة من المقاولين الفرعيين الذين نتولى نحن أمرهم ملزمون بأسعار عام 2010 و30 بالمائة فقط هي التي لا تزال لم تُطرح للمناقصة. وثالثاً، وجدنا بعد النظر في الاستشارات المتخصصة التي حصلنا عليها أن تعيين مقاول عام آخر في هذه المرحلة بعد إتمام 30 بالمائة من المشروع وبعد إنهاء العديد من المناقصات بالفعل من شأنه أن يكون أمراً صعباً للغاية، وفي حالة فعل ذلك رأينا أن المنتظر أن تكون تكلفة العقد أكبر بكثير. وأخيراً دعُونا نتذكر أن لدينا عدداً من المستشارين البارعين جداً. أولاً، لدينا الاستشاري المعماري المعروف دولياً الذي لازمنا أثناء فترة المفاوضات الكاملة بما فيها يوم التقى الرئيسين التنفيذيين وقدّم لنا النصح خلال تلك الفترة وفقاً لتقييمه للمرحلة التي وصلنا إليها وكيفية المضي قدماً، وهو استشاري له مشاريع مستمرة ذات أهمية كبير في كل من أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. وثانياً، فإن قيادة المشروع تتم بواسطة شركة سويسرية محلية مسؤوليتها إدارة المقاولين نيابة عن الويبو وهذه الشركة هي الأخرى قدمت لنا النصح وحضرت معنا جميع المفاوضات. ولكل هذه الأسباب قررنا المضي قدماً بهذا الأسلوب. وربما يتعين عليّ أن أقول ختاماً أنني أثق في زملائي ثقة كبيرة وأثق في الهيكل الذي وضعناه معاً والذي نقوم بتعزيزه لغرض تنفيذ هذا المشروع. وأنا متأكد أننا سنسلّم المشروع بالشكل اللائق وفي حدود الميزانية المخصصة له، وهذا أمر مهم جداً، والأرجح أن يتم التسليم مع حلول نهاية العام المقبل.

"سيدي الرئيس، أعتذر عن الإطالة في الوقت لكني رأيت أن هذه المسألة مهمة وأردت أن أستغل الفرصة للحديث عنها لأنني لن أتواجد معكم عند التطرق إليها. أشكرك شكراً جزيلاً على اهتمامك وأود أن أعبر لك مرة أخرى عن امتناني الصادق لأنك استقطعت الوقت اللازم لجعل الويبو إحدى أولوياتك بالرغم من مسؤولياتك الكثيرة. وشكراً."

البند 2: اعتماد جدول الأعمال

5. قامت المناقشات على أساس الوثيقة WO/PBC/19/1 Prov.3.

6. وأعلن الرئيس أن البند 5 من جدول الأعمال (الإدارة الداخلية في الويبو) سيكون أول ما تتناوله الدورة بعد الظهيرة بسبب أن هذا الوقت الوحيد الذي يستطيع رئيس الجمعية العامة التواجد فيه لاستئناف الاجتماعات المتعلقة بمجلس حقوق الإنسان والذي اضطر لحضورها. وأضاف الرئيس أن بعض الوفود أرادت إثارة بعض المسائل الخاصة بالموارد البشرية وقال إن تناولها سيكون في إطار البند 6 من جدول الأعمال (عرض مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية). وأعلن أيضاً أن السيد ديدييه مونو الممثل عن مراجع الحسابات الخارجي لن يتواجد إلا بعد ظهر يوم 11 سبتمبر 2012. ولذلك سيكون تناول البندين 7 و 10 من جدول الأعمال اللذان يشملان تقارير مراجع الحسابات الخارجي بعد ظهيرة يوم الثلاثاء. وعلى ضوء التطورات الجديدة سيُضم البندان 17 (تقرير مرحلي بشأن مشروع البناء الجديد) و18 (تقرير مرحلي بشأن قاعة المؤتمرات الجديدة) في بند واحد. وشرح الرئيس أن تقسيم جدول الأعمال جاء ليساهم في تيسير الاستعراض والمناقشات في إطار التجميعات عالية المستوى التالية: التدقيق والرقابة الإدارية؛ أداء البرنامج والاستعراض المالي؛ مستجدات برنامج التقويم الاستراتيجي؛ والتقرير المرحلي بشأن المشاريع الكبيرة. وأعلن الرئيس أن الأمانة ستوزع الجدول الزمني للمناقشات. ومع عدم وجود أي تعليقات اعتُمد جدول الأعمال وفقاً لما تقدم.

بيانات عامة

7. وفتح الرئيس المجال أمام البيانات العامة.

8. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء معرباً عن سعادته لرؤية الرئيس يقود هذه الدورة للجنة، وأضاف أنه يتطلع إلى العمل معه أثناء هذه الدورة وبقية فترة رئاسته. وشكرت المجموعة باء الأمانة على إعدادها لكل الوثائق في الوقت المناسب وعلى المشاورات التي عقدت عبر الأشهر الماضية وعلى توفير ورقة الأسئلة والأجوبة الخاصة بموضوعات محددة. لكن المجموعة أشارت أيضاً إلى إمكانية أن تكون الوثائق أكثر إيجازاً وأن يكون أسلوب العرض فيها مختلف بحيث تستطيع الوفود فهمها بشكل أفضل. والتفتت المجموعة إلى أن الدول الأعضاء لا تحتاج إلى إقرار ميزانية أثناء هذه الدورة حيث أننا في منتصف فترة السنتين وبالتالي سيتاح الوقت أمامها لتناول عدد من المواضيع المؤسسية التي تهم كل الوفود. أولاً، تم رصد المناقشة بشأن حلول الإدارة الداخلية وفي بعض الحالات تم تنفيذها من قِبَل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وإن المجموعة باء لا تزال منبهرة بجهود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع الأمانة في تناول التوصيات غير المنفذة لسابقتها (لجنة التدقيق). وستستمر المجموعة باء في التفاعل مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن التوصيات المتبقية إضافة إلى التوصيات المقبلة بغرض ممارسة إدارة داخلية أكثر فعالية للمنظمة. وفي حين أن المجموعة ستتكلم أكثر بشأن هذا الموضوع في الوقت المحدد له إلا أنه يكفيها الآن أن تقول إن التفاعل بين لجنة البرنامج والميزانية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد تحسن تحسناً كبيراً خلال السنوات الماضية ولذلك لا ترى المجموعة أي سبب لإطلاق دراسة بشأن الإدارة الداخلية. وثانياً، أحاطت المجموعة باء علماً بالعمل المبذول بغية وضع تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية. ولا تزال لدى المجموعة بعض المخاوف بشأن التعريف الذي اقترحه الرئيس وسوف تثير هذه المخاوف عند مناقشة ذلك البند من جدول الأعمال لكنها رأت أن التمرين ظل ملتزماً بما قاله الرئيس أثناء أحد الاجتماعات غير الرسمية الأولى، وهو أنه يتعين على الوفود الاهتمام بحسن تناول الموضوع وأن هذا التمرين لا ينبغي له أن يوجَّه بواسطة الحاجة إلى رفع أو خفض نسبة الميزانية الموجهة نحو التنمية. وأخيراً، أكدت المجموعة على أهمية زيادة الشفافية في المنظمة ليس فقط فيما يخص تقارير البرامج والتقارير المالية ولكن بصفة عامة في الأعمال التي تخطط لها وتنفذها بما يشمل فاعلية التكاليف إضافة إلى مشروعي المبنى الجديد وقاعة المؤتمرات. واستجابة إلى الأحداث الأخيرة، فقد وردت ادعاءات من جانب الأمانة بأن الدول الأعضاء اعتمدت كل مشاريع المنظمة بموجب اعتمادها للبرنامج والميزانية. وأشارت المجموعة باء إلى أن هذا يعدّ تعميماً واسعاً ومبالِغاً ولا يعكس الواقع بالضرورة. وفي حين أن المجموعة باء أرادت تجنب التدخل في المسائل الإدارية الصغيرة للمنظمة إلا أنها رأت أنه ينبغي على الأمانة أن تتفاعل بشكل أكبر مع الدول الأعضاء بشأن بعض الأمور. وأكدت المجموعة للرئيس على إمكانية اعتماده على التفاعل البنّاء من المجموعة باء ودعمها لأجل تحقيق نتيجة إيجابية هذا الأسبوع.

9. وتحدث وفد هنغاريا باسم مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق مرحباً بالرئيس ونائبة الرئيس في الدورة التاسعة عشرة للجنة. وشكرت المجموعة الأمانة على تنظيم جلسات إعلامية وعلى إعداد كل وثائق الاجتماع لكنها اضطرت أيضاً إلى التنويه عن قلقها إزاء توفير بعض الوثائق المهمة يوم الجمعة الماضي فقط ونتيجة لذلك كان الإعداد المناسب صعباً جداً وكذلك التنسيق فيما بين أعضاء المجموعة. وأرادت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق الإشارة إلى أن بعض التقارير المزمع مناقشتها معقدة جداً وفهمها صعب جداً. ولذلك طلبت المجموعة كتابة ملخصات تنفيذية بصورة أسهل للفهم بالنسبة لأكثر المندوبين. واعتبرت المجموعة أن كل بنود جدول الأعمال التي ستناقش خلال الأسبوع مهمة جدا، ورأت أنه من الضرورة بمكان إغلاق أكبر عدد ممكن من القضايا المفتوحة بحيث يمهّد الطريق أمام عمل اللجنة المقبل وتحديداً اعتماد برنامج وميزانية 2014-2015 في العام المقبل. وفيما يخص بنود الرقابة في جدول الأعمال، توجهت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها السنوي القيم جداً والمترابط منطقياً وكذلك على جلسات الإعلام الأخيرة المفيدة جداً. وأعربت عن سرورها لمعرفة التقدم الكبير المحرز في متابعة التوصيات غير المنفذة المتعلقة بالرقابة وبأسلوب عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وإن الممارسة الفعالة من الدول الأعضاء لمسؤولياتها في الإدارة الداخلية يتم تيسيرها بشكل كبير من جانب عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وإن النقطة الأخرى المهمة في جدول

الأعمال هي الإدارة الداخلية، وفي هذا الموضوع أرادت المجموعة أولاً أن تشكر رئيس الجمعية العامة على تنظيم اجتماع مهم واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها. وأما فيما يخص إنشاء هيئة جديدة أو دراسة عامة بشأن الإدارة الداخلية فإن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق غير مقتنعة بضرورة ذلك، ورأت المجموعة أن الهيكل الحالي كافٍ. ورأت أن الدول الأعضاء ملزمة بتحسين مستوى فعالية هذه الهياكل من خلال، على سبيل المثال، إدارة الاجتماعات بشكل أفضل. وفيما يخص تعريف نفقات التنمية، فقد تابعت المجموعة المناقشات وقبل الوصول إلى الموضوع أرادت أن تستمع إلى المزيد من الإيضاحات بشأن مسائل مهمة ومخاوف أثارتها كل من المجموعة باء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وهما أيضاً تريدان الاطمئنان إلى أن التعريف سيستمر في أن يشمل الإنفاق على البلدان المنتقلة إلى الاقتصاد الحر. وختاماً، فإن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق واثقة من استطاعة اللجنة إحراز التقدم الكثير أثناء هذه الدورة المهمة في ظل قيادة رئيسها ومرونة كل الأطراف، وأكدت للرئيس على روحها البنّاءة وتأييدها.

10. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية مهنئاً الرئيس على رئاسة اللجنة ومبدياً سعادة المجموعة لأن بلداً أفريقياً يرأس اللجنة لأول مرة في التاريخ الحديث. وأرادت المجموعة أن تثني على ممارسة تمثيل كل أقاليم الويبو في كل هيئات الويبو. ثم شكرت المجموعة المدير العام على تعليقاته الافتتاحية المهمة بشأن مشاريع البناء. وشكرت أيضاً الأمانة على عملها الدؤوب ومهنيتها وتفانيها في إعداد وثائق العمل وفي عقد جلسات إعلامية غير رسمية. وقالت مجموعة البلدان الأفريقية إن اللجنة ستناقش عدداً من القضايا المهمة التي تستحق اهتمام الدول الأعضاء وتركيزها. وأرادت المجموعة أن تلقي الضوء على أهمية دخول اللجنة ضمن آلية الاعتماد التي أسستها الجمعية العامة للويبو والتي بموجبها ستقدم اللجنة التقارير إلى الجمعية العامة وإلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن مساهمتها في تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية. ودعت مجموعة البلدان الأفريقية كل أطراف التفاوض إلى الوصول إلى حل لهذه المسألة في الوقت المناسب لضمان تعميم التنمية في كل أنشطة الويبو وبرامجها. وعلاوة على ذلك وجزءً من البيان الافتتاحي أرادت المجموعة التركيز على أهمية النقاط التالية: أولاً، إن قضايا التدقيق والرقابة والإدارة الداخلية في الويبو تعدّ ذات أهمية قصوى بالنسبة للدول أعضاء مجموعة البلدان الأفريقية. فمن الضروري للويبو، بصفتها وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة، أن تحافظ على نظام من التدقيق والرقابة يكون مستقلاً وفعالاً وموثوقاً ويحظى بكامل وسائل التمكين. ومن شأن مثل هذا النظام أن يضمن استمرار مساءلة الإدارة الداخلية وشفافيتها إضافة إلى حماية الإدارة الفعالة للمنظمة بحيث تحقق رسالتها وأهدافها التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وأحاطت المجموعة علماً أيضاً بالاقتراح المشترك لمراجعة البنى التحتية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وستتقدم مجموعة البلدان الأفريقية باقتراحات تفصيلية لضمان تعزيز عملية المراجعة هذه لاستقلال وظائف مراجع الحسابات الخارجي الرقابية وكذلك لاستقلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفيما يخص قضية الإدارة الداخلية للويبو فقد استعرضت المجموعة تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدقة ونشطت كذلك خلال مشاورات الجمعية العامة. وأصرت المجموعة على أهمية التوصل إلى توصيات محددة أثناء الدورة الحالية منبثقة عن اقتراحات الدول الأعضاء المقدمة مسبقاً والواردة في الوثائق ذات الصلة بهذا الموضوع. وثانياً، تقدّر مجموعة البلدان الأفريقية جهود الأمانة في تجميع تقرير أداء البرنامج لفترة 2010-2011 وتود أن تحيط علماً بهذه الوثيقة التي تعتبر تقرير تقييم ذاتي من جانب مديري برامج الويبو بدون مساهمة من الدول الأعضاء أو استشارتها. وستُعرض التعليقات بشأن تقرير التقييم الذاتي هذا عند مناقشته وفقاً لجدول الأعمال. وثالثاً، فيما يخص برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية، قامت المجموعة بتسجيل التماسها الذي قدمته قبل الدورة الثامنة عشرة للجنة لتناقش الدول الأعضاء في منتديات الويبو الحكومية المناسبة الجوانب المختلفة من أنشطة البرنامج وبالأخص تلك المتعلقة بالصحة العامة والمحافظة على البيئة. وستظل المجموعة متفاعلة مع هذا البرنامج الذي يهم البلدان الأفريقية. ورابعاً، لقد اشتركت مجموعة البلدان الأفريقية بجدية في مشاورات اللجنة الرامية إلى التوصل إلى تعريف أكثر دقة لنفقات التنمية في الويبو. ورحبت المجموعة بالاقتراح الذي قدمه الرئيس والذي أدرج الآراء والتعديلات التي قدمتها المجموعة. وأكدت المجموعة أنها لن تدخر جهداً في العمل مع الرئيس من خلال التعاون والمداولات مع الأقاليم الأخرى لضمان ختام ناجح للدورة التاسعة عشرة تحت قيادة رئيس الدورة.

11. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية مهنئاً الرئيس على تولّي رئاسة اللجنة، وأضاف أن هذه اللجنة تعد من أهم هيئات الويبو وأعربت المجموعة عن ثقتها بأن قيادة الرئيس ستسمح للدول الأعضاء بتحقيق التقدم في مختلف مجالات العمل. وأكدت المجموعة أيضاً على استعدادها للعمل البنّاء مع المجموعات الأخرى والوفود لإنجاز حوار مثمر ونتائج ناجحة. وتوجهت المجموعة بالشكر إلى الرئيس السابق على مساهمته، وشكرت أيضاً الأمانة على عملها الدؤوب في إعداد وثائق الدورة وأيضاً على تنظيمها للجلسات الإعلامية التي هدفت إلى شرح النقاط الرئيسية التي ستناقش أثناء الأسبوع. وشكرت المجموعة المدير العام على كلمته الافتتاحية وعلى المعلومات التي قدمها التي أعطت الدول الأعضاء فكرة أوضح حول الوضع الحالي لمشاريع البناء الكبيرة. ثم أدلت المجموعة بملاحظة عامة وهي أنها آسفة لأن بعض الدول الأعضاء لا تعتبر لجنة البرنامج والميزانية هيئة ذات صلة بأغراض آلية التنسيق الخاصة بجدول أعمال التنمية. وإن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى أن اللجنة لها دور حيوي في المنظمة وأنها في الواقع مسؤولة عن الكثير من القرارات التي تؤثر في التنمية، مثل تخصيص الموارد على سبيل المثال. وإن وجود اللجنة بداخل الآلية أمر متسق مع هدف تعميم التنمية في كل أعمال الويبو. وتمنت المجموعة أن دورات اللجنة اللاحقة ستقدم التقارير للجمعية العامة بشأن تنفيذها لتوصيات جدول أعمال التنمية. وفيما يخص التدقيق والرقابة، رأت المجموعة أن بنية مناسبة للتدقيق والرقابة، يكون مستقلاً ولا ينطوي على تعارض مصالح مع أهداف رقابته، هو أحد أهم خصائص المنظمة. وستشترك كمجموعة جدول أعمال التنمية بفعالية في مناقشات هذا الموضوع أثناء الدورة بما يشمل مساهمات في التعديلات البنّاءة الخاصة باختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الإدارية ومراجع الحسابات الخارجي. وتهدف التعديلات إلى تحسين فعالية وشفافية نظام التدقيق والرقابة لدى الويبو. وستقدم مجموعة جدول أعمال التنمية تعليقاتها بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أثناء التطرق إليه في جدول الأعمال. وفيما يخص الإدارة الداخلية في الويبو، أشارت المجموعة إلى مساهمتها التي أرفقت مع الوثيقة WO/PBC/17/2 Rev التي جاءت على أساس مبدأ شفافية العمل، الديمقراطي والشامل للجميع، مع الثقة النامية للدول الأعضاء إضافة إلى جودة الخدمات التي تقدمها الأمانة. وتطلعت المجموعة إلى التوصل إلى توصيات محددة بخصوص الإدارة الداخلية للويبو أثناء هذه الدورة. وقد تم الاتفاق أثناء الدورة الأخيرة على أن الأمانة ستقدم تقارير بشأن أنشطة برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية، المنفذة والمخطط لتنفيذها، أمام الدول الأعضاء أثناء الاجتماعات. وبالتالي سيكون هذا أول تقرير من نوعه يُعرض أثناء هذه الدورة. واعتبرت المجموعة أن هذه ممارسة جيدة وهي إبلاغ الدول الأعضاء بشأن أنشطة هذا البرنامج. ورحبت المجموعة بالعرض الذي سيقدمه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقالت إنها أيضاً ممارسة جيدة أن تحصل الدول الأعضاء على تقارير دورية بشأن أنشطة هذه الشعبة. وقد كان تقرير أداء البرنامج لفترة 2010-2011 أداةً أساسية استعملتها الدول الأعضاء لتتابع أنشطة المنظمة أثناء فترة السنتين الأخيرة وتقيّمها. وقد حرصت مجموعة جدول أعمال التنمية على الإحاطة علماً بالمعلومات الواردة وستعرض تعليقاتها أثناء مناقشة البند المعني بذلك من جدول الأعمال. وباعتبار أن التقرير يعدّ تقييماً ذاتياً من جانب مديري البرامج ولا يشمل مشاركة من الدول الأعضاء، طلبت المجموعة أن تحيط الدول الأعضاء به علماً بدلاً من اعتماده. وإن أحد أهم القضايا التي ستُناقش أثناء هذه الدورة قضية تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية، وقد تم الاتفاق أثناء الدورة الأخيرة أن التعريف لأغراض فترة 2012-2013 تعريف مؤقت سيراجع فيما بعد. وقد اشتركت المجموعة في المشاورات المنعقدة بقيادة رئيس اللجنة ورحبت باقتراح الرئيس وأبدت استعدادها للتفاعل البنّاء مع المجموعات الأخرى المهتمة والوفود لأجل التوصل إلى تعريف مناسب. ورأت مجموعة جدول أعمال التنمية أن التعريف يجب أن يعكس بدقة تخصيص الموارد للأنشطة ذات الصلة.

12. وتحدث وفد بيرو باسم مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي معرباً عن سروره العظيم لتولي الرئيس رئاسة إحدى أهم هيئات الويبو. وأرادت المجموعة أن تؤكد للرئيس والأمانة على استعدادها للعمل البنّاء بشأن المواضيع المختلفة التي تشملها الدورة الحالية. وأرادت أن تعرض بعض وجهات النظر وبعض نقاط الاهتمام على سائر الدول الأعضاء في الويبو. أولاً، رأت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي أنه من الأهمية بمكان أن تحافظ المنظمة بداخلها على تمثيل جغرافي مناسب للأعضاء المختلفين، في كل من موضع اتخاذ القرار وكذلك في عدد المتخصصين العاملين في المنظمة. ورأت المجموعة أنه لا يوجد تناسب كافي للتمثيل داخل المنظمة فيما يخص بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي. وقد

وردت هذه الحقيقة حتى في أحد تقارير المدقق الداخلي للمنظمة. ولذلك عبّرت المجموعة عن قلقها إزاء هذا الأمر متمنية التوصل إلى توصيات أثناء الدورة الحالية للجنة بحيث يتغير الوضع الحالي الذي لا ينفع بلدان المجموعة ولا ينفع المنظمة. وعلى سبيل المثال فقد ورد في تقرير الموارد البشرية السنوي (الوثيقة WO/CC/66/1) أنه من بين 107 جنسية ممثلة في مناصب الويبو الوظيفية يوجد بلد واحد يمثل أكثر من 32 بالمائة وخمسة بلدان تمثل حوالي 55 بالمائة. ينبغي على التمثيل الجغرافي أن يكون أكثر عدالة. وثانياً، وفقاً لما تم تناوله في الاجتماع الإقليمي للويبو مع مديري مكاتب الملكية الصناعية في بلدان أمريكا اللاتينية (من 29 مايو إلى 1 يونيو 2012) كان من المهم الاعتراف بأن إجمالي الميزانية الممنوحة (والموضوع بها برامج للسنوات القادمة) لبلدان المنطقة، فيما يتعلق بالتعاون، تعني أن المكتب الإقليمي لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (الذي تشكره المجموعة على عمله الدؤوب) يحصل على موظفين أقل في كل مرة للتعامل مع الاحتياجات المتنامية للتعاون بين بلدان الإقليم. ولذلك تريد المجموعة توفير الأموال اللازمة لزيادة ميزانية التعاون في المنطقة وزيادة موظفي المكتب الإقليمي. وأخيراً، اعتبرت المجموعة أنه من الضروري منح الموارد اللازمة لغرض تحسين جودة وثائق العمل، التي كثيراً ما تتأخر نسختها الإسبانية عن موعدها الصحيح. وهذا الأمر تكرر كثيراً في الاجتماعات المختلفة للجان حيث لم يحصل الخبراء التقنيون والمندوبون من العواصم على المعلومات الوافية باللغة الإسبانية مما يحد من قدرتهم على المشاركة في المناقشات المتخصصة. وهذا على الرغم من أن الإسبانية هي اللغة الثانية من حيث كثرة الاستخدام. ولذلك طلبت مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي عدم خفض أي أموال في مجال الترجمة التحريرية والشفهية، واعتبرت أن هذا مجال له حساسيته ورأت ذلك أيضاً بالنسبة لتعزيز السياسة اللغوية للمنظمة.

13. وشكر وفد الصين الرئيس على رئاسته لهيئة مهمة من هيئات المنظمة. وشكر الأمانة على إعداد وثائق الاجتماع. وقد تُرجمت العديد من الوثائق إلى اللغات الرسمية الأخرى للأمم المتحدة مما يظهر أهمية التزام الويبو بسياسة اللغات. ورأى الوفد أنه منذ تنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي وقد أصبح عمل الويبو أكثر شفافية وأكثر دقة، وهنأ الوفد الويبو على العمل في هذا المجال. وتمنى أن الويبو ستستمر في العمل في هذا المجال باتجاه الأهداف التسعة الاستراتيجية لغرض توفير خدمات أفضل للمستخدمين. وتمنى أيضاً أن العمل سيستمر في مجال الموارد الوراثية والمواضيع الأخرى التي تهم البلدان النامية على وجه الخصوص. فمن شأن هذا أن يساعد البلدان النامية على التقدم في هذا المجال وأن يدعم تطور أنظمة الملكية الفكرية في أنحاء العالم. وقال الوفد إنه سيستمر في المساهمة في المشاركات البنّاءة ضمن مناقشات اللجنة. وأعرب عن أمله في أن تساهم مشاركاته في دفع عمل الويبو المهم إلى الأمام. وختم بأنه سيستمر في محاولة تعظيم مساهمته في إنشاء نظام عادل للملكية الفكرية.

14. وتحدث وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) باسم المجموعة الآسيوية متوجهاً بالشكر إلى الأمانة على توفير وثائق الدورة. وشكرت المجموعة أيضاً اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وعلى عقد الجلسات الإعلامية التي كانت جزءً من صياغة التفاعل بين الدول الأعضاء وآليات الرقابة الإدارية. وتوجهت بالشكر أيضاً إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقرير التثبيت بشأن تقرير أداء البرنامج ورحب بعرض الشعبة الوارد ضمن البند 6 من جدول الأعمال. وأعربت المجموعة الآسيوية عن ثقتها في أن الدول الأعضاء ستستطيع تحت قيادة الرئيس تناول جميع القضايا المطروحة أمام اللجنة بشكل وافٍ وبأسلوب تفاعلي. وأعربت أيضاً عن امتنانها لجهود الرئيس في تطوير تعريف نفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية للويبو. وقالت إنها مستعدة للتفاعل البنّاء من أجل التوصل إلى نتائج مرضية في كل المواضيع المدرجة ضمن جدول الأعمال. وفيما يخص طبيعة الوثائق المعروضة أمام اللجنة والحاجة إلى اتباع وسيلة الحوار التفاعلي، سيدلي أعضاء المجموعة الآسيوية بآرائهم عند التطرق إلى بنود جدول الأعمال.

البند 3: تقرير لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

15. أجريت المناقشات استناداً إلى الوثيقتين WO/PBC/19/10 وWO/PBC/19/10 Add.

16. أدلت رئيسة لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة بالبيان التالي:

"السيد الرئيس، حضرات المندوبين الموقرين، أتشرف بأن أعرض عليكم التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتقرير دورتها السادسة والعشرين التي عقدت الأسبوع الماضي. إن الشرائح المعروضة عليكم تلخص النقاط الرئيسية لكلا التقريرين. وسوف أبدأ بالتذكير بأن الأعضاء الجدد اجتمعوا لأول مرة في مارس 2011. وقد درسنا آنذاك ولايتنا وما أنجزه الأعضاء السابقون وأعددنا خريطة طريق مدتها خمسة أعوام، أرفقناها بتقريرنا الصادر في مايو 2011. وقد أعطينا الأولوية في الفترة 2011-2012 للمسائل التالية: الترابط بين العلاقات الوظيفية للرقابة في الويبو؛ وإدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية، وهي مبادرة برنامج التقويم الاستراتيجي رقم 15؛ ومتابعة توصيات الرقابة؛ والتدقيق الداخلي والرقابة الإدارية؛ واستعراض الإدارة الداخلية في الويبو، عملاً بقرار أصدرته لجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2011. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضنا نظام إعداد التقارير المالية، ومشروعات البناء الجديدة، وأخلاقيات المهنة، ووظيفة أمين المظالم.

"أما عن النتائج، فيسعدني أن أبلغكم بأنه تم إحراز تقدم كبير في مسألتين تعنى بهما الويبو منذ وقت طويل، هما متابعة توصيات الرقابة وأداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأما عن أولويات العمل في الفترة المقبلة، فسوف نواصل الرصد الدقيق لتنفيذ مبادرة برنامج التقويم الاستراتيجي رقم 15 والمعنية بإدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية ومتابعة توصيات الرقابة. وسوف نولي عناية خاصة أيضاً لمشروعات البناء الجديدة، ونظام إعداد التقارير المالية، ومبادرة برنامج التقويم الاستراتيجي رقم 17 المعنية بالأخلاقيات والنزاهة. وسأعرض الآن باختصار النقاط الرئيسية لكل موضوع.

"فيما يتعلق ببنية الرقابة في الويبو، فإنني لن أتناولها بالتفصيل نظراً إلى أنها ستخضع للمناقشة في البند 4، وسأكتفي بالإشارة إلى أن الأعضاء الجدد رأوا، في مايو 2011، أن هناك حاجة قوية لإنشاء علاقات رقابية وظيفية أوضح، وقمنا بتدشين عملية لمراجعة اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومراجع الحسابات الخارجي، وميثاق الرقابة الإدارية. وتمخض هذا عن اقتراح مشترك تقدم به مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، ومراجع الحسابات الخارجي، واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويرد هذا الاقتراح في الوثيقة WO/PBC/19/20.

"وقد كانت إدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية من أعلى أولوياتنا وسوف تبقى كذلك في الفترة 2012-2013. فرغم أن أنظمة إدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية موجودة بالفعل في الويبو، فإن بعض الممارسات تؤدى بشكل غير رسمي وبأسلوب التخصيص وعلى نحو غير نظامي، ويتباين فهمها وتقديرها عبر المنظمة. ومع ذلك، تجب الإشارة إلى أن هذا المجال شهد بعض التحسينات وأن تفاعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع الأمانة كان تفاعلا بنّاء للغاية. ففي مارس 2012، عرضت الأمانة تقريراً مرحلياً ولاحظنا أنه تم الاعتراف بأهمية تحديد المخاطر وتم تطوير سجلات المخاطر لكل وحدات المنظمة. وفي مايو 2012، اجتمعنا بالمدير العام وقدمنا له ولفريقه المشورة بشأن تطبيق نهج عملي لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية. كما ناقشنا مع مساعد المدير العام وفريقه النتائج المتوقعة من هذه المبادرة، بما في ذلك إنشاء سجل للمخاطر على مستوى المنظمة وتعريف إدارة المخاطر في الويبو وإكسابها الطابع الرسمي. وبالإضافة إلى ذلك، قدمنا بعض الوثائق عن أفضل الممارسات وأسدينا المشورة بشأن بعض جوانب إدارة التغيرات في سياق تنفيذ برنامج التقويم الاستراتيجي. وكما ذكرنا، سنبقي على الأولوية التي نعطيها لهذا الموضوع ونتوقع تقديم عرض مفصل للتقدم المحرز في دورتنا القادمة في نوفمبر.

"وفيما يتعلق بالإدارة الداخلية في الويبو، أجرينا دراسة تفصيلية عملاً بقرار أصدرته لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثامنة عشرة. وقد قرأنا كل الوثائق الموجودة واجتمعنا برئيسي لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة من أجل شرح الأساس المنطقي لتوصياتنا.

"أما فيما يتعلق بمشروعات البناء الجديدة، فقد اجتمعنا بمدير شعبة البنى التحتية للمباني وتلقينا تقارير مرحلية فصلية عن المبنى الإداري الجديد وقاعة المؤتمرات الجديدة. وكنا قد أعطينا الأولوية في الفترة 2011-2012 لإجراء متابعة لخطط الإدارة الموضوعة لتخفيض التكاليف الإجمالية إلى مستوى الميزانية المعتمدة. وأوضحنا أيضاً أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تمارس عملها الرقابي مستندة إلى المعلومات التي توفرها الأمانة أو الواردة في تقارير المدققين الداخليين/مراجعي الحسابات الخارجيين وأننا لا نجري عمليات تدقيق للمشروعات. وقد أحيطت اللجنة علماً في دورتنا الأخيرة بأن المقاول العام والويبو أبرما اتفاقاً مشتركاً ووداً لإنهاء العلاقة التعاقدية بينهما. وكما أخطركم المدير العام، سيتم الاستغناء عن خدمات المقاول العام وستتم إدارة مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة عن طريق توسيع نطاق الولايات المهنية والتقنية القائمة، وهو نهج كان متبعاً في سويسرا في القطاعين الخاص والعام الدولي. وسيتم استعراض كل العقود لتحديد تلك التي يجب الاضطلاع بها أو إعادة التفاوض بشأنها، كما أنه سيلزم طرح مناقصات جديدة. وتوجد لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الملاحظات التالية: نرى أن إجراء تدقيق أو تفتيش من جانب إدارة المشروع من شأنه أن يوفر معلومات يُعتمد عليها عن الأشياء المفضية إلى الوضع الحالي والتي يجب الاهتمام بها لاستكمال المشروع؛ ونفهم أن هذا الوضع تصاعد في غضون فترة زمنية شديدة القصر؛ ونرى أنه قد يكون من المفيد النظر بمزيد من التدقيق فيما حدث وما يمكن أن يكون قد تم فعله وما يمكن أن تتعلمه المنظمة. إننا نفهم أسباب عدم مواصلة العمل مع مقاول عام، لكننا نرى أيضاً أن ذلك سيؤدي إلى زيادة التعقيد وعبء العمل وأنه يجب توضيح الآثار المالية لذلك. وعلى هذا رأينا أن قرار الأمانة يجب أن يصاغ بمزيد من التفصيل وأن الآثار المترتبة على مواصلة العمل بدون مقاول عام يجب أن تكون أوضح. ويؤدي بنا هذا إلى أن نوصي بأنه "يجب على المدير العام أن يجري فحصاً دقيقاً للبدائل المطروحة، مستنداً في ذلك إلى تحليل تفصيلي للمسائل المالية والقانونية والإدارية وذات الصلة في عملية إدارة المشروع، وبعد ذلك فقط يقدم تحليلاً رسمياً مدروساً بعناية إلى الدول الأعضاء. وينبغي أن يتضمن هذا بنوداً تحدد آلية ملائمة وتفصيلية للرقابة المستقلة."

"أما عن أداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فإننا إذا عدنا إلى الفترة 2006-2011، سنرى أنه كانت هناك وظائف شاغرة باستمرار، وكان هذا يحول دون تنفيذ خطة التدقيق وتغطية كل المجالات عالية المخاطر. لذلك كان أداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يعتبر أداء ذا مخاطر عالية جداً. أما الآن، فقد تم تعيين مدير جديد للشعبة، وتم شغل كل وظائف الشعبة المحددة في الميزانية، ويجري العمل بالفعل في تنفيذ خطة العمل، كما أن قطاع التقييم يعمل الآن بكامل طاقته ولا يخرج عبء التحقيقات عن نطاق السيطرة. ويتسم التفاعل بين الشعبة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بطابع استباقي قوي وبالوضوح وبالشفافية. ومن ثم فقد خلصنا إلى أن صفة المخاطرة العالية جداً قد انتفت وأن الشعبة أصبحت تؤدي الآن بشكل ممتاز.

"وما زلنا مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية، حيث كنا لفتنا انتباهكم إلى تقرير التدقيق الداخلي المعني بإدارة الموارد البشرية، والذي يسلط الضوء على مسائل مهمة تتصل بالتحليل الوارد في التقرير السنوي لأمين المظالم. كما نرى أن ثمة حاجة إلى وجود مبادئ توجيهية أوضح وإلى إذكاء الوعي بشأن آليات التسوية غير الرسمية والرسمية، لا سيما وأن ذلك يساعد أيضاً في ضمان ألا يُطلب من قطاع التحقيقات أن يتصدى لقضايا خارج ولايته. أما عن موضوع توصيات الرقابة، فسوف أبدأ بالتمييز بين توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وتلك الواردة في قاعدة بيانات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. فإذا بدأنا باللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، سنرى أنه في مارس 2011 كانت هناك 307 توصيات معلقة من توصيات الأعضاء السابقين باللجنة. ومع إضافة توصيات جديدة دون إغلاق التوصيات القديمة أخذ حجم التوصيات المتراكمة في النمو. وقد بذلت اللجنة جهوداً كبيرة في 2011

لمعالجة هذا الوضع عن طريق تصنيف كل توصياتها وفقا للمخاطر. ثم أجرت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية دراسة للتأكد من أننا نستطيع أن نقدم لكم فهماً صحيحاً لوضع أهم التوصيات. وفي 2011، صُنفت 11 توصية من التوصيات البالغ عددها 307 باعتبارها ذات مخاطر عالية جداً. وأعطى المدير العام رداً رسمياً خلصنا منه إلى أن توصية واحدة ذات مخاطر عالية جداً هي التي بقية معلقة. وصُنفت 96 توصية من مجموع 307 توصيات باعتبارها عالية المخاطر. وأظهرت دراسة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه تم تنفيذ 52 توصية منها. وبحلول أغسطس 2012، كان قد تم تنفيذ كل التوصيات ذات المخاطر العالية جداً ولم يتبق معلقاً سوى 3 توصيات عالية المخاطر و4 توصيات متوسطة المخاطر. كما أننا بدأنا تطبيق إجراء جديد لمتابعة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يناقش المدير العام بمقتضاه المخاطر المتبقية وخطط العمل مناقشة مباشرة مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. أما فيما يتعلق بنظام متابعة توصيات الرقابة بصفة عامة، فقد لاحظنا أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لم تقم في 2011 بإجراء أية عمليات رسمية للتحقق من تأكيدات مديري البرامج ومن المخاطر المتبقية. ولما كانت المعايير الدولية تنص على أن هذا يعتبر من المسؤوليات الرئيسية في أعمال التدقيق الداخلي، فقد ناقشنا الوضع مع المدير الجديد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الذي وضع إجراءات جديدة. وأصبح النظام المعمول به الآن هو ألا يتم إغلاق التوصيات إلا بعد إجراء المناقشات بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومديري البرامج، وعلى أساس الاختبار الموضوعي والتوثيق. وبحلول نهاية 2012، ستوفر الشعبة أيضاً برنامجاً حاسوبياً يعتمد على الإنترنت من شأنه أن يزيد الكفاءة ويتيح إمكانية المتابعة المستمرة. أما فيما يتعلق بالتوصيات الواردة في قاعدة بيانات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فقد شملت 135 توصية في يناير 2012، ثم انخفض ذلك العدد إلى 85، ثم ارتفع في أغسطس 2012 إلى 111 توصية، وكان ذلك بصفة رئيسية نتيجة لتقرير الشعبة المعني بتدقيق إدارة الموارد البشرية وتقريرها المعني بتثبيت تقرير أداء البرنامج. وقد تابعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة توصيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويسعدها أن تعلن أن العمل جار بالفعل، بما في ذلك إنشاء مجلس جديد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يتولى رئاسته المدير العام.

"أما التوصيات الواردة في تقرير التدقيق المعني بإدارة الموارد البشرية، فسوف نتابعها مع المدير الجديد لشعبة إدارة الموارد البشرية في دورتنا المقبلة في نوفمبر.

"وبخصوص المراجعة الخارجية للحسابات وإعداد التقارير المالية، أوصى مراجع الحسابات الخارجي في 2011 بتعيين خبير في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان استدامة المعرفة الداخلية. وقد كان من دواعي سرور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن تجتمع بالخبير الجديد الذي قدم معلومات عن عدد من المسائل الرئيسية، منها الأموال الاحتياطية وآليات مراقبة الميزانية. وقد ناقشنا خطط العمل مع مراجع الحسابات الخارجي الجديد واقترحنا إضافة تدقيق لمشروعات البناء الجديدة وتدقيقات منتظمة حتى اكتمال المشروعات. وكما ذكرنا آنفاً، سيكون إعداد التقارير المالية من أولويات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الفترة 2012-2013، وسوف نستعرض آليات المراقبة المحاسبية في اجتماعنا المقبل مع مراجع الحسابات الخارجي. وقد شملت المسائل التي نوقشت مع مراجع الحسابات الخارجي الذي انتهى عمله صندوق الويبو المقفل للمعاشات التقاعدية وخيارات معالجة التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، وعلى وجه الخصوص بنية الإدارة الداخلية المتصوَّرة وأسس افتراضات العائدات المالية.

"وفيما يتعلق بأخلاقيات المهنة، اجتمعنا ثلاث مرات برئيس الموظفين وكبير موظفي الأخلاقيات. فناقشنا مدونة الويبو للأخلاقيات، التي صدرت الآن كجزء من تعميم إداري، وسياسة إعلان الذمة الحالية. وتنظر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بعين الرضا إلى أن العمل يجري الآن من أجل وضع سياسة حماية بنظام الإبلاغ عن المخالفات، وتدريب الموظفين على الأخلاقيات، وتنفيذ سياسة كاملة للكشف المالي. وكما ذكرنا أنفاً، ستكون الأخلاقيات والنزاهة من الأولويات في الفترة 2012-2013، ويشمل ذلك استعراض الترابط التنظيمي بين عمل أمين المظالم ومكتب الأخلاقيات وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وترى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن

إطار المراقبة الداخلية وإنشاء نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة يعتبران من العناصر الرئيسية للإدارة الداخلية. أما فيما يتعلق بعمل أمين المظالم، فقد اجتمعنا بأمين المظالم مرتين وتلقينا التقرير السنوي لعام 2011. وكما ذكرنا، فقد لاحظنا أن النتائج في تقرير التدقيق المعني بإدارة الموارد البشرية تتصل بنتائج التقرير السنوي لأمين المظالم. ونرى أن هذا يعتبر تصديقاً على عمل كلا الجانبين وأنه يجب وضع خطط عمل دقيقة ومتماسكة للمتابعة على مستوى المنظمة ككل. وسوف نجتمع بأمين المظالم في دورتنا المقبلة في نوفمبر."

17. وسأل وفد ألمانيا عن سبب إفراد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتقرير التدقيق المعني بإدارة الموارد البشرية بعناية الدول الأعضاء من بين كل الوثائق التي تم استعراضها. وأضاف أن سبعاً من الدول الأعضاء قد زارت الويبو لقراءة هذا التقرير، وسأل عما إذا كانت هناك سبل بديلة لإشراك الدول الأعضاء.

18. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، فشكر رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الذي قدمته وسأل عن الأساس المنطقي لاقتراح مراجعة ميثاق الويبو للرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لاسيما وأن هذه الأخيرة قد خضعت بالفعل لمراجعة في العام السابق. أما بشأن إدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية، فقد لاحظ الوفد اعتراف الأمانة الصريح بأهمية تحديد المخاطر وتطوير سجلات المخاطر لعدد من وحدات المنظمة، لكنه – نظراً لأهمية إدارة المخاطر – طلب معلومات إضافية عن المدى الذي يمكن أن يصل إليه تنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المنظمة. وبخصوص مشروعات البناء الجديدة، لاحظ إشارة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى خطط الإدارة لتخفيض التكلفة الإجمالية للبناء إلى مستوى الميزانية المعتمدة استجابة لطلب مجلس الاختيار، وطلب مزيداً من المعلومات عن حجم التخفيض. وفيما يتعلق بشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، رحبت مجموعة جدول أعمال التنمية بتعيين كبير لموظفي التدقيق الداخلي في أوائل 2012. أما عن أنشطة قطاع التنمية وتنفيذ التوصيات عالية المخاطر، فقد أعربت الدول الأعضاء عن رغبتها في تلقي مزيد من المعلومات. وأيد الوفد قرار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للفت انتباه الدول الأعضاء إلى تقرير التدقيق المعني بإدارة الموارد البشرية. ومن الملاحظات الأخرى التي أبدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأيدها الوفد الحاجة إلى تحسين تصميم المشروعات لضمان إمكانية تقييم النتائج على نحو صحيح، وأنه كان من الضروري القيام بمزيد من المشتريات الكبيرة من الحكومات المضيفة لضمان استدامة المشروع. وفيما يتعلق بوظيفة التحقيق، سألت مجموعة جدول أعمال التنمية عما إذا كان يمكن إطلاع الدول الأعضاء على السياسة المتبعة بشأن التحقيق، وعما إذا كان نفاذ الدول الأعضاء إلى التقارير في مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يشمل أيضاً تقرير التحقيقات المرحلي الصادر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. واتفقت مجموعة جدول أعمال التنمية مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على ضرورة وجود مبادئ توجيهية أوضح وإذكاء الوعي فيما يتعلق بمختلف آليات التسوية غير الرسمية والرسمية في الويبو، ولاحظت أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتطلع للتفاعل البنَّاء في المستقبل مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وهو ما تراه مهماً لتفادي الازدواج وضمان التعاون بشكل أفضل. أما بشأن متابعة توصيات الرقابة، فإن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى أنه من الأهمية بمكان أن تتلقى الدول الأعضاء معلومات أكثر تفصيلاً عن التوصيات عالية المخاطر، حتى لو كانت الوثيقة من كبر الحجم بحيث يلزم تقديمها كمرفق بأحد التقارير. وطلبت مجموعة جدول أعمال التنمية مزيداً من المعلومات عن التوصيات عالية المخاطر التي تم إغلاقها بدون تنفيذ، تشمل طبيعة التوصيات وسبب إغلاقها والمعلومات التي قدمها المدير العام. وفيما يخص المراجعة الخارجية للحسابات وإعداد التقارير المالية، أعربت المجموعة عن رضاها إزاء تعيين خبير في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وتطرق الوفد إلى مسائل معينة أثارتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، منها النهج المعتمد لمعالجة فروق أسعار صرف العملات الأجنبية والفوائض المتراكمة، فأعرب عن تأييد مجموعة جدول أعمال التنمية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في أنه يجب توضيح هذه المسائل بشكل أفضل وأن المجموعة تتطلع لتلقي هذه الإيضاحات في الدورات المقبلة للجنة البرنامج والميزانية. وترى مجموعة جدول أعمال التنمية أن مدونة الأخلاقيات الجديدة في الويبو لا تلبي احتياجات الويبو إلا بشكل جزئي، وأشارت المجموعة إلى أنها تقدمت مع مجموعة البلدان الأفريقية بتوصية إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، تستند إلى تقرير ديري/روكا، مفادها

أنه يجب أن يكون للموظفين والخبراء الاستشاريين مدونتين منفصلتين. واختتمت مجموعة جدول أعمال التنمية كلمتها بتوجيه الشكر إلى رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ورئيس لجنة البرنامج والميزانية على المعلومات التي قدماها، والتي أفادت الوفود كثيراً في التعامل مع وثائق لجنة البرنامج والميزانية والإعداد لمختلف بنود جدول الأعمال.

19. ووجه وفد باكستان الشكر إلى رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الذي قدمته وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها، وأعرب عن سعادته بصفة خاصة إزاء عمل اللجنة والتقدم الكبير الذي تم إحرازه في متابعة توصيات الرقابة وأداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقد أيد استفسارات وفدي ألمانيا والبرازيل وسأل عما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد رأت أي شكل من أشكال عدم الترابط بين شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة فيما يتعلق بمتابعة توصيات الرقابة. ورغم إقرار الوفد بأنه تم تقديم الكثير من المعلومات عن توصيات الرقابة، فإنه يرى أنه قد يكون من المفيد للدول الأعضاء أن تتلقى وثيقة تحدد بوضوح التوصيات ومواصفاتها كما وضعتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والإجراءات اللاحقة المقترحة أو المتخذة، والوضع الحالي. وقد تم إغلاق الكثير من التوصيات البالغ عددها 307، لكن الوفد أبدى رغبته في أن يعرف على وجه التحديد والدقة موقف الويبو في هذا الصدد، فيما يتعلق أيضاً بأية توصيات جديدة صدرت.

20. ووجه وفد فرنسا الشكر إلى رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإلى اللجنة وقال إن الأعضاء الجدد أنجزوا عملاً رائعاً. ثم سأل عن أفضل طريقة ممكنة لتقديم التقرير في المستقبل. وقال إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تناولت كل الموضوعات الرئيسية وكان من الرائع الاطلاع على هذا العرض العام في مستهل اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية. وفي الوقت نفسه، رأى الوفد أنه ليس من الممكن مناقشة كل فقرة من التقرير وأنه من الأفضل أن يتم التعامل مع أسئلة تفصيلية عن طريق مساهمات مكتوبة ترفع إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ووجد الوفد أيضاً صعوبة في تتبع كل النقاط. وسأل عن كيفية تلخيص موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إزاء مختلف بنود دورة لجنة البرنامج والميزانية أثناء معالجة اللجنة لهذه البنود. وقد طُرح خيار عرض نقاط اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الشاشة. وتمثل خيار آخر في إدراج موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على صفحة الغلاف في وثائق لجنة البرنامج والميزانية تبعاً لمقدمة الأمانة. فهكذا، يمكن للجنة البرنامج والميزانية أن تكون أكثر إنصافاً لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويمكن للوفود أن تتجنب التداخل في المناقشات. وذكر الوفد أن التقرير كان بصورة رئيسية وصفاً للأنشطة والاجتماعات والاتصالات المحددة، وأن هذه المعلومات لم تكن مفيدة كالعرض التقديمي الشفوي الذي تم تقديمه وعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على أرض الواقع. وقد كان لهذا علاقة أيضاً بتغير أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، ويرى الوفد أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد يجدر بها أن تعيد النظر في فلسفتها الخاصة بإعداد التقارير. وقال الوفد إن موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إزاء نفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية كان موقفاً غير واضح. وقد كان النفاذ محدوداً في الوقت الحالي إلى الوثائق التي ينبغي تشاركها، ولا يؤيد الوفد الاطلاع على التقارير الورقية في مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وقد لاحظ الوفد أن التقرير الوحيد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المتاح للجمهور هو التقرير السنوي الموجز للفترة 2011-2012. ويتسم هذا التقرير بأنه ممتاز في جودته وأنه أفضل تقرير من هذا النوع في جنيف، وفي هذا دليل على تميز وثائق شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في جودتها. وأخيراً، سأل الوفد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عن رأيها إزاء التوفيق بين الحاجة إلى مزيد من معلومات التدقيق بشأن مشروعات البناء الجديدة والحاجة إلى التقدم في العمل بخطوات سريعة.

21. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فشكر رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الذي قدمته وشكر اللجنة على عملها الممتاز وعلى الجلسات الإعلامية الفصلية التي أتاحتها للدول الأعضاء. وقال إن المجموعة لاحظت التقدم الكبير الذي تم إحرازه في معالجة متابعة توصيات الرقابة وأداء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لكنه أعرب عن قلق المجموعة إزاء استمرار أداء بعض ممارسات إدارة المخاطر وآليات المراقبة الداخلية بشكل غير رسمي وبأسلوب التخصيص وبغير انتظام، وأن المدى الذي خططت الأمانة لتنفيذ إدارة المخاطر على مستوى المنظمة في حدوده غير واضح.

وأشار إلى أن هناك 85 توصية مفتوحة، منها 6 ذات مخاطر عالية جداً و45 ذات مخاطر عالية، وأبدى رغبة المجموعة في تلقي معلومات أكثر عن مدى معالجة شواغل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، خاصة فيما يتعلق بالوظائف الشاغرة وخطط عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والتغطية الكافية للمجالات عالية المخاطر وتدابير المتابعة، وكذلك فيما يتعلق بتحسينات تصميم المشروعات لضمان إمكانية التقييم الصحيح لنتائج المشروع. وسأل الوفد عما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد اجتمعت بوحدة التفتيش المشتركة التابعة للأمم المتحدة واسترشدت بعملها، وعما إذا كانت قد تابعت تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وقد أيد آراء وفدي البرازيل وباكستان وطلب من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أن توفر قائمة بتوصيات الرقابة في شكل مصفوفة، من أجل تضمين تقييم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لوضع التنفيذ.

22. ووجه وفد أسبانيا الشكر إلى رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على العرض الذي قدمته وذكر أن متابعة توصيات الرقابة تعتبر من الشواغل الرئيسية. وأيد عمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الصدد وأعرب عن رغبته في أن تواصل العمل على نفس النهج. وأبدى الوفد اهتماماً خاصاً بمتابعة توصيات تقرير التدقيق الداخلي المعني بإدارة الموارد البشرية. وسأل عما إذا كان لدى الأمانة آلية معينة لمتابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، وعما إذا كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد خططت لاستعراض تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة. وأيد طلب وفد فرنسا لتقارير أكثر تفصيلاً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأعرب في الوقت نفسه عن تقديره لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

23. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لجهود اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وذكر أن أنشطة اللجنة قدمت الكثير من الإيضاحات عن عمل المنظمة، وهي إيضاحات لعبت دوراً محورياً في اضطلاع الدول الأعضاء بمسؤولياتها المتعلقة بالإدارة الداخلية والرقابة. وكانت الدورات الإعلامية الفصلية بمثابة منتديات مفيدة للوقوف على تقييمات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لبنى الرقابة في الويبو وأنظمة المراقبة الداخلية وإدارة المخاطر. وقد أيد الوفد مفهوم خريطة الطريق التي مدتها خمسة أعوام، كما ترد في مرفق بالوثيقة WO/IAOC/21/2، إلا أنه يرى أن هناك بعض التفاصيل التي قد تنقصها. حيث حددت خريطة الطريق مسائل متكررة، مثل خطط عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ومكتب الأخلاقيات وأمين مظالم الويبو، لكنها لم تتناول بما فيه الكفاية كيف يمكن أن تتعامل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مع المسائل الطارئة غير المتكررة. وطلب الوفد معلومات عن الكيفية التي يمكن بها معالجة المسائل الجديدة في خريطة الطريق.

24. ووجه وفد الجزائر الشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وذكر أن دور اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كان حاسماً في تعزيز الدور الرقابي للدول الأعضاء. وأعرب عن رغبته في تلقي تقارير أكثر تفصيلاً، وخص بالذكر في الوقت نفسه قائمة توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وطلب الوفد معلومات أكثر عن الافتقار إلى مؤشرات الأداء الرئيسية الملائمة في البرامج وتصميمات المشروعات، وكذلك التوصيات المعينة الصادرة عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في هذا الصدد، وكيفية تحسين الوضع في نظر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ولاحظ أن أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لهم أن يحضروا ندوة الويبو "التعلم من ممارسات التقييم الحالية بشأن آثار الملكية الفكرية على التنمية"، وسأل عن كيفية إعداد التقارير عن نتائج هذه المشاركة. أما عن ملاحظات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المتعلقة بالحاجة إلى وجود مبادئ توجيهية أوضح وإلى إذكاء الوعي بمختلف آليات التسوية الرسمية وغير الرسمية في الويبو، فقد طلب معلومات معينة توضح الآليات الرسمية/غير الرسمية القائمة حالياً. وفيما يتعلق بتوصيات الرقابة، أعرب الوفد عن رغبته في معرفة أسباب إغلاق التوصيات التي لم يتم تنفيذها، وكرر الطلبات التي تقدمت بها الوفود الأخرى للحصول على تقارير أكثر تفصيلاً من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، تعطي صورة أوضح لما يحدث على مستوى المنظمة. وطلب تضمين قائمة بالوثائق التي استعرضتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في التقرير السنوي نظراً إلى أن التقرير يحتوي على إشارات مرجعية إلى هذه الوثائق.

25. وذكَّر الرئيس الوفود بأن مسألة نفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير التدقيق الداخلي والتقييم سيتم تناولها في البند التالي من جدول الأعمال، وأن الوثيقة WO/PBC/19/20 Add. توصي بتعديل ميثاق الرقابة الإدارية لينص على تزويد الدول الأعضاء بوسيلة للنفاذ إلى التقارير عبر الإنترنت. وسوف تُستثنَى من هذا النفاذ الموسَّع تقارير التحقيقات لدواعي السرية.

26. وردَّت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قائلة إن كل التعليقات تم تدوينها وستجري مناقشتها في اللجنة. ففيما يتعلق بطلبات الحصول على مزيد من المعلومات، يمكن توفير قائمة بالتوصيات. كما أن تقارير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يمكن أن تتضمن أيضاً مزيداً من التفاصيل. وتؤيد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تسهيل نفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير التدقيق والتقييم الصادرة عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. أما توصيات وحدة التفتيش المشتركة، فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لم تقم بمتابعتها، لكنها تلقت من الأمانة تقريراً عن وضع تنفيذها وتعتزم استعراض هذا التقرير في دورتها المقبلة في نوفمبر. وذكَّرت الرئيسة بأن الأعضاء الجدد ركزوا أولاً على توصيات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة نفسها، ثم تصدوا مع شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للتوصيات الأخرى. أما فيما يتعلق بالتفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فقد تم إحراز تقدم كبير، عزته رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى الفهم المشترك لمعايير معهد المدققين الداخليين. وفيما يتعلق بمشروعات البناء الجديدة، سيأتي رد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في البند المعني بذلك في جدول الأعمال.

27. وأضافت عضوة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التي تحضر أيضاً اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية أن تقرير التدقيق الداخلي المعني بإدارة الموارد البشرية قد تم التنويه عنه للدول الأعضاء نظراً إلى عدد المسائل المهمة المثارة. حيث أن الدول الأعضاء يجب أن تكون على وعي بهذه المسائل وأن تكون قادرة على التأثير في الإجراء المتخذ. وأكدت ما قالته رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن تدوين كل تعليقات الدول الأعضاء واعتزام اللجنة أن تفعل ما بوسعها لجعل تقاريرها الفصلية أكثر تفصيلاً وتضمينها معلومات عن المسائل التي تم الانتهاء منها وتلك التي لا تزال معلقة والإجراءات المتخذة من قبل الأمانة. وقالت إنه فيما يتعلق بالتفاعل بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في مجال متابعة توصيات الرقابة، فإن العمل – كما قالت رئيسة اللجنة – بدأ يتقدم بخطى حثيثة في ظل فهم مشترك يضمن الترابط الدائم بين الجانبين. أما بشأن خريطة طريق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة البالغة مدتها خمسة أعوام والتعامل مع المسائل المتكررة والطارئة، فقد ذكرت أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يمكن أن تستعرض المسائل الطارئة عند ظهورها وأن خريطة الطريق لم تثبت إلى الحد الذي تُستبعد معه موضوعات أخرى. وبخصوص مؤشرات الأداء الرئيسية، فقد نشأت المشكلات التي لاحظتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بصورة رئيسية من غياب أسس المقارنة ووضع الأهداف. فبدون أسس المقارنة، كان من الصعب تقييم الحركة، وبالتالي كان من الصعب تقييم التحسن، وهي مسألة يجب أن تهتم بها المنظمة وتعالجها.

28. وقدمت الأمانة إيضاحات إضافية عن تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة وإدارة المخاطر المؤسسية. حيث تابعت الأمانة توصيات وحدة التفتيش المشتركة متابعة فعالة وأعدت تقريراً مرحلياً سنوياً. وقد تم إرسال التقرير الأخير، الصادر بتاريخ 31 سبتمبر 2011، إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ويمكن أن يشكل أساساً لعملها. أما بالنسبة لإدارة المخاطر المؤسسية، فقد أشارت الأمانة إلى أن هذا الموضوع جرت مناقشته بتوسع مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وكان من المفهوم أن إدارة المخاطر المؤسسية، أو "إدارة المخاطر المؤسسية بالأحرف الكبيرة ERM" طبقا لمصطلح الأمانة، كانت بمثابة رحلةٍ وعمليةٍ. وتقف الويبو حالياً عند مستوى "إدارة المخاطر المؤسسية بالأحرف الصغيرة erm". وقد استندت المناقشات التي أجريت مع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى خريطة طريق لتنفيذ إدارة المخاطر المؤسسية، يمكن إطلاع الدول الأعضاء عليها إذا رغبت في ذلك، وهي خريطة طريق يُتوقع أن يتم بمقتضاها التنفيذ الكامل لإدارة المخاطر المؤسسية بحلول عام 2015-2016.

29. وذكر وفد ألمانيا أن الدول الأعضاء كانت تزيد بشكل مستمر من عبء العمل الذي تضطلع به اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وذكَّر بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كانت تعمل للصالح العام وأنها اجتمعت أربع مرات فقط في السنة. وهو يرى أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إذا تابعت كل التعليقات والاقتراحات، سيتضاعف عبء العمل بها وسيؤدي ذلك أيضاً إلى جعل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مشغولة بشكل دائم.

30. وقد لاحظ وفد إيران (جمهورية – الإسلامية) أن التقرير السنوي للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تم إعداده بمبادرة من اللجنة نفسها، فطلب توضيحاً لخطوط رفع التقارير بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ولجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو. ولاحظ الوفد أيضاً أن لجنة البرنامج والميزانية كانت تحصل على المعلومات على مدار العام عن طريق التقارير الفصلية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وسأل عما إذا كان التقرير السنوي يجب أن يتم إرساله إلى الجمعية العامة، وسأل عن الآلية التي يجب إرساله بها.

31. وذكر وفد جنوب أفريقيا أن متابعة تقارير وحدة التفتيش المشتركة لها أهمية كبرى، وأنه لم يكن يعرف أن هناك شعبة تابعة للأمانة مسؤولة عن هذا العمل. وقال إنه نظراً لأهمية متابعة توصيات وحدة التفتيش المشتركة، فإن هذه المتابعة ينبغي أن تكون بنداً دائماً في جدول أعمال لجنة البرنامج والميزانية. كما أنه قد يكون من المفيد للدول الأعضاء أن تتلقى التقرير السنوي للأمانة إلى جانب متابعة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وأيد الوفد تماماً بياني مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية، ولا سيما فيما يتعلق بالملاحظات التي أبداها كلاهما على توصيات الرقابة وتحسينات تصميم المشروعات، حيث رأى أنها ملاحظات صائبة. وأعرب الوفد أيضاً عن رغبته في تلقي قائمة بتوصيات الرقابة في شكل مصفوفة.

32. ولخصت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة الوضع فيما يتعلق بالخطوط التي تتبعها اللجنة في رفع التقارير إلى الدول الأعضاء. حيث كانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتفاعل، عقب كل دورة فصلية، مع الدول الأعضاء أثناء دورة إعلامية، وهو نظام استُحدث مؤخراً. وكانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد قررت إعداد تقرير سنوي لتسهيل استعراض لجنة البرنامج والميزانية لعمل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، حيث يوفر هذا التقرير السنوي رؤية متكاملة وشاملة لكل المعلومات الواردة في تقارير الدورات الفصلية للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ومع ملاحظة أن خطوط رفع التقارير ستخضع للمناقشة بالتفصيل في البند التالي من جدول الأعمال، ذكرت رئيسة اللجنة أن التعديلات المقترحة تتناول عدم الترابط في الترتيبات الحالية. فمثلاً، قام مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الآن برفع تقريره إلى لجنة البرنامج والميزانية شفوياً وإلى الجمعية العامة كتابة، ورفع مراجع الحسابات الخارجي تقريره كتابة إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة، ورفعت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقريرها كتابة إلى لجنة البرنامج والميزانية فقط. أما وحدة التفتيش المشتركة، فإن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لم تجتمع بها بعد، لكنها تلقت تقاريرها من الأمانة. وفيما يتعلق بتوصيات الرقابة، أكدت رئيسة اللجنة أن التوصيات يمكن أن تقدَّم في شكل مصفوفة مع معلومات عن مستوى المخاطر، وخطط العمل والجداول الزمنية، والمساءلة.

33. وأكدت الأمانة أن عملها مع وحدة التفتيش المشتركة لم يكن مقصوراً على رفع التقارير السنوية. حيث شاركت الأمانة في كل دراسة أجرتها وحدة التفتيش المشتركة، بما في ذلك استعراض لمشروعات تقارير الأخطاء المادية أثناء عملية إتمام التقرير. كما تابعت كل توصيات وحدة التفتيش المشتركة المعنية بالويبو، والتي وردت تفاصيلها في التقرير المرحلي الذي تم عرضه على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وسوف ترفع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بدورها تقريراً عن ذلك إلى الدول الأعضاء، وهو ما يبدو ترتيباً منطقياً لرفع التقارير.

34. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بالتقرير السنوي للجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة.

التعاقب على العضوية في لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة

35. استندت المناقشات إلى الوثيقة WO/PBC/19/11.

36. وجه الرئيس الشكر إلى الوفود وإلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وقدم الوثيقة WO/PBC/19/11، التي تطلب من لجنة البرنامج والميزانية أن تنشئ لجنة اختيار وفقاً للأحكام الواردة في الوثيقة WO/GA/39/13، وأن تحيط علماً بأن الأمانة ستطلق بعد ذلك عملية اختيار في 2013 وفقاً لأحكام نفس الوثيقة واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكي ترفع لجنة الاختيار توصياتها في دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر 2013.

37. وقد اتخذت لجنة البرنامج والميزانية الإجراءين التاليين:

"1" قررت إنشاء لجنة اختيار تابعة للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تتألف من سبعة ممثلين للدول الأعضاء، وفقاً للفقرتين 18 و19 من الوثيقة WO/GA/39/13؛

"2" أحاطت علماً بأن الأمانة ستطلق بعد ذلك عملية اختيار في اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، اعتباراً من 2013، وفقاً للأحكام الواردة في الوثيقة WO/GA/39/13 واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، لكي ترفع لجنة الاختيار توصياتها في دورة لجنة البرنامج والميزانية التي ستعقد في سبتمبر 2013.

البند 4: مراجعة اختصاصات لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة وميثاق الرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي في الويبو

38. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/19/20 وAdd WO/PBC/19/20.

39. أشارت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى أن الأعضاء الجدد استعرضوا في مارس 2011 ميثاق الويبو للرقابة الإدارية واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، وذلك لفهم العلاقات الوظيفية داخل هيكل الويبو الثلاثي للرقابة. وتبين لهم أن هناك بعض الصلات المفقودة. فمثلاً، ينص ميثاق الرقابة الإدارية على مصادقة كل من المدير العام ولجنة البرنامج والميزانية على خطط عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لكنه لا ينص على أي دور للجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وبالتالي، فإن رقابة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على خطط عمل شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تعتمد على علاقة العمل القائمة. وبعد استعراض الميثاق في ضوء معايير معهد المدققين الداخليين، رأت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أيضاً أن هناك أحكاماً أخرى لا تتسق مع أفضل الممارسات، كتلك المعنية بمتابعة توصيات الرقابة. وقد كان الهدف الأولي لاقتراح إدخال تعديلات على اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة هو تحسين العلاقات الوظيفية من حيث الترابط والاتصالات وخطوط رفع التقارير. واختتمت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كلمتها بأن أكدت للوفود أن كل التغييرات تتسق مع المعايير العامة وأنه لم يتم اقتراح أي شيء ثوري.

40. ورأى وفد فرنسا أن الاقتراح ممتاز وقال إنه ليس لديه ما يضيفه إليه. إلا أنه طلب توضيحاً للملاحظات التي أبديت بشأن معالجة بعض النقاط. وأثيرت مسألة أخرى أدت إلى مزيد من المناقشات، هي مسألة ما إذا كانت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستعرض تحليل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لموضوعات مختلفة.

41. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الأفريقية، فأشار إلى أن التعديلات المقترحة اقتُرحت بهدف تعزيز استقلال الوظائف الرقابية، وأعرب عن سعادته إزاء اتجاه النية أيضاً إلى كفالة مزيد من ترابط. وأكد على أهمية أن تكون اللجنة

الاستشارية المستقلة للرقابة مسؤولة مسؤولية مباشرة أمام الجمعية العامة إلى جانب لجنة البرنامج والميزانية، وأبدى رغبة المجموعة في التأكد من مطابقة التعديلات المقترحة لتلك الخاصة بوظائف التدقيق في منظومة الأمم المتحدة كما ترد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة JIU/REP/1010/5. وأشار بشكل خاص إلى إلغاء إحدى عبارات الفقرة 4 من ميثاق الرقابة الإدارية، وهي عبارة "...، ولكن، ينبغي أن تكون له حرية إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته" وأعرب عن رغبة المجموعة في معرفة السبب. وقال أيضاً إن المجموعة ترغب في تعزيز صياغة جملة "ويتعيّن تفادي تنازع المصالح" في الفقرة 5، بأن تعدل مثلاً عبارة "يتعيّن تفادي" إلى "... يتعيّن حظر". وفي الفقرة 18، ترى المجموعة أنه يمكن إرسال نسخ من تقارير التدقيق الداخلي والرقابة إلى رئيسي لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة، بالإضافة إلى ما هو منصوص عليه حالياً من إرسال التقارير إلى المدير العام مع نسخة إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفي الفقرة 31، ترى المجموعة أن عبارة "... مع أخذ مشورة لجنة التنسيق واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الاعتبار" يجب أن تعدل إلى "... بإقرار من لجنة التنسيق واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة". أما فيما يتعلق باختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فقد أكدت المجموعة دعمها للاقتراح القائل بأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يجب أن تكون مسؤولة أمام الجمعية العامة. وفيما يخص الفقرتين الفرعيتين 2(د) و(هـ)، ترى المجموعة أن الإلغاء المقترح يقلص من ولاية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وأنه يجب الإبقاء على النص الأصلي.

42. وأيد وفد الولايات المتحدة الأمريكية التعديلات المقترحة وطلب توضيحاً بشأن نقطتين. حيث سأل، فيما يتعلق بالفقرة 19 من ميثاق الرقابة الإدارية، عما إذا كان يمكن توفير مزيد من التفاصيل عن التعامل مع تقارير التحقيقات. وذكّر بأن رئيس لجنة البرنامج والميزانية أشار إلى أن هذه التقارير لن يمكن النفاذ إليها عن بعد، لكنه يرى أن تقديم إيضاح بشأن سرية هذه التقارير سيعتبر تحسناً. وفيما يتعلق بالفقرة 4 من ميثاق الرقابة الإدارية، سأل عن الأساس المنطقي لقرار إلغاء عبارة "...، ولكن، ينبغي أن تكون له حرية إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته". ويرى الوفد أن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية له أن يبدأ عمليات التدقيق والتقييم والتحقيق من تلقاء نفسه بمقتضى سلطته.

43. ورحب وفد المملكة المتحدة بآراء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والتعديلات المقترحة، وذكر أن أية منظمة تتسم بالانفتاح والشفافية لا غنى لها عن وظيفة قوية للتدقيق الداخلي تدعمها الرقابة المستقلة. لقد عززت الاقتراحات دور ووضع اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وفي هذا الصدد، يرى الوفد أنه قد يكون من المفيد أن يكون لدى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة التزام رسمي بالتعليق على إقالة مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وتعيينه عوضاً عن الاكتفاء بالحصول على الفرصة للتعليق. وأكد على أنه يرى أن الاقتراحات تعتبر حزمة ممتازة يؤيدها الوفد كلياً.

44. ويرى وفد أسبانيا أن التعديلات المقترحة تعتبر تطوراً إيجابياً للغاية. وأعرب عن رغبته في تقديم اقتراحات إضافية مسترشداً بمبدأي كفالة نفاذ الدول الأعضاء إلى المعلومات بقدر الإمكان وكفالة أعلى مستويات الاستقلال لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفي هذا الصدد، لفت الوفد الانتباه إلى الفقرة 13(ج) من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، المتعلقة بقيام شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بإعداد ونشر وتعميم كتيبات إجراءات التدقيق الداخلي والتقييم والتحقيق، وذكر أن الكتيبات، في رأيه، يجب أن تعرض على اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لمراجعتها قبل إتمامها. وفيما يتعلق بالفقرة 22، لاحظ الوفد أن النفاذ إلى تقارير التحقيقات ممكن فيما يتعلق بالتحقيقات على أعلى المستويات، لكن لا يوجد ما ينص على إمكانية نفاذ مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تقارير التحقيقات على مستويات أخرى. ويرى الوفد أن الرقابة ينبغي ألا تكون مقصورة على المستويات العليا فقط. أما عن الفقرة 31 من ميثاق الرقابة الإدارية، والمعنية بتغيير مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أو إقالته، فقد أيد الوفد رأي مجموعة البلدان الأفريقية القائل بأن دور الدول الأعضاء يجب أن يتعزز من خلال لجنة التنسيق. وبخصوص اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، سأل عما إذا كان يجب تعديل الفقرة 6 لتتضمن النص على عدم أهلية أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة للتوظيف في الويبو في المستقبل.

45. وطلب وفد ألمانيا توضيحاً للمادة 18 من ميثاق الرقابة الإدارية والمتعلقة بنفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بكيفية تطبيقه في الواقع العملي. فمثلاً، يمكن أن يتم إرسال وثيقة إلكترونية عبر خط آمن، ثم يتم تداولها بعد ذلك في شتى أنحاء العالم بضغطة زر واحدة. ما الداعي إذن إلى وجود التقييدات؟ ولاحظ الوفد أن النفاذ المَيَسَّر لم يكن وارداً في اقتراح التعديلات الأصلي، وتساءل عما يدفع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى تغيير موقفها. وطلب تحديد المقصود بالدول الأعضاء. فهل يشير ذلك إلى ممثل للدولة العضو في جنيف أو إلى أية مؤسسة في تلك الدولة؟ إن قائمة ألمانيا البريدية تضم 200 اسم، لذلك يطلب الوفد معايير تحدد من يمكن أن يتلقى التقارير. وقد تساءل عن الكيفية التي قد تعرف بها الدول الأعضاء أن تقريراً جديداً قد صدر، وهو يرى أن النفاذ يجب أن يشمل التقارير السابقة التي أصدرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والبالغ عددها 31 تقريراً، وذلك لضمان أن يضع الاقتراح الماضي في اعتباره كما يهتم بالمستقبل.

46. وأيد وفد البرازيل، متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، مبدأ تعزيز استقلال اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وبالإشارة إلى تعليق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على الفقرة 4 من ميثاق الرقابة الإدارية، اقترح إدراج العبارة التي تقول إن "مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ليس فردا من الإدارة العملية" في الفقرة 4 نفسها. وأثار السؤال الذي سبق وأن طرحه وفدا مصر والولايات المتحدة الأمريكية عن سبب إلغاء عبارة "...، ولكن، ينبغي أن تكون له حرية إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته" من نفس هذه الفقرة. وفيما يتعلق بالفقرة 7، قال إن المجموعة ترى أن قائمة الموظفين الذين يحق لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية النفاذ إليهم يجب أن تشمل رئيس لجنة التنسيق. وفي الفقرة 8، أشار إلى تعليق اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المتعلق بتقليل الازدواج في الأنشطة إلى أدنى درجة ممكنة، وسأل عن سبب إلغاء هذه العبارة في التعديل المقترح. وفي البند الفرعي (د) من الفقرة 13، اقترح الوفد إضفاء الطابع الرسمي بشكل كتابي على شروط رفع التقارير عن طريق تعديل إحدى العبارات لتكون على النحو التالي: "... إعداد تقارير كتابية مرحلية منتظمة للدول الأعضاء واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والمدير العام ...".
وبالمثل، اقترح الوفد إضافة "كتابياً" في الفقرة 25 لتكون كما يلي: "يقدّم مدير الشعبة تقريراً مرحلياً كتابيا حول خطط العمل السنوية بشكل منتظم أمام لجنة البرنامج والميزانية". ولا توجد لدى الوفد أية تعليقات على التعديلات المقترحة لاختصاصات مراجع الحسابات الخارجي. أما فيما يتعلق باختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فقد سأل الوفد عن سبب إلغاء جزء من الفقرة 1، وهو جزء يجب الإبقاء عليه في رأي الوفد لأنه يوفر درجة أكبر من الوضوح بشأن أصول اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وفي الفقرة 2، أشار إلى الصياغة الجديدة "... هي هيئة فرعية تابعة للجنة البرنامج والميزانية ..." وطلب توضيحاً عما إذا كان من الضروري إدراج هذه العبارة أو عما إذا كان يمكن فهمها ضمنياً من السياق. وفي الفقرة 13، أشار إلى التعديل المقترح "ستقدم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة تقريراً سنوياً إلى لجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة للويبو استناداً إلى استعراضها لوظائف التدقيق الداخلي والخارجي في الويبو وإلى تفاعلاتها مع الأمانة". وفي هذا الصدد، سأل الوفد عما إذا كان هذا يعني أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ستقدم تقريراً سنوياً موجزاً إلى الجمعية العامة مباشرة دون أن تستعرضه أولاً لجنة البرنامج والميزانية. حيث يرى الوفد أن الجمعية العامة يجب أن تتلقى تقريراً شاملاً وليس مجرد تقرير موجز.

47. وطلب وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) توضيحاً من وفد أسبانيا بشأن الفقرة 22 (ميثاق الرقابة الإدارية) واقتراح إرسال نسخة إلى رئيس لجنة التنسيق من أي تقرير تحقيق يتعلق بالمدير العام.

48. وشكر الرئيس رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة والوفود. ولما كانت الاقتراحات المقدمة واضحة، فقد اقترح تعميم نسخة معدلة من الوثيقة WO/PBC/19/20 ومواصلة المناقشات على هذا الأساس.

49. وعقب تعميم الوثيقة المعدلة .W0/PBC/19/20 Rev، أكدت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنه تم إدراج كل الاقتراحات إلا اثنين. والتعديل الأول الذي لم يتم إدراجه هو إعادة عبارة "...، ولكن، ينبغي أن تكون له حرية

إنجاز أي عمل يدخل في إطار ولايته" في الفقرة 4 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وسبب ذلك هو أنه رغم استقلال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فإن هذا لا يعني أنه يستطيع أن يبدأ عملية التدقيق باختياره. فالتدقيق يجب ألا يبدأ إلا على أساس تحليل المخاطر وخطة العمل السنوية، كما صدق عليها المدير العام والدول الأعضاء. والفرق بين الصياغة الأصلية وهذه العبارة في الفقرة 4 "وله صلاحية بدء أية إجراءات وإنجاز أية أعمال والتبليغ عن أي إجراء أو عمل، كلّما رأى ذلك ضرورياً لممارسة اختصاصاته" هو فرق دقيق ولكنه مهم. أما التعديل الثاني الذي لم يتم إدراجه فيتعلق بالنفاذ إلى تقارير التحقيقات، ويمكن لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن يشرح سبب ذلك.

50. وقال مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إن الدول الأعضاء، وفقاً للفقرة 18 من ميثاق الرقابة الإدارية الحالي، لا تستطيع أن تقرأ تقارير تدقيق وتقييم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلا بداخل الويبو. لكن التعديل المقترح ينص على إرسال تقارير التدقيق والتقييم إلى الدول الأعضاء. ويرى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه يجب الإبقاء على النص كما هو مقترح، وأن يتم تناول الأساليب التي يمكن أن يطبق بها في الواقع العملي في مناقشة منفصلة. وقال إن الصفحة العامة لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على الإنترنت يمكن أن يتم تحديثها بقائمة تشمل كل التقارير الصادرة ويمكن أن يتم إرسال هذه التقارير عند الطلب عبر خادم آمن. وتعتبر هذه خطوة أولى. وللدول الأعضاء أن تقرر في مرحلة لاحقة ما إذا كانت ترغب في تعميم التقارير. أما فيما يتعلق بتقارير التحقيقات، فهو يرى أنها يجب ألا تكون متاحة للدول الأعضاء لدواعي السرية، ولحماية الشهود والعلاقات بين الشهود وموضوعات التحقيقات.

51. وطلب وفد البرازيل توضيحاً للفقرة 19 من ميثاق الرقابة الإدارية، وخاصة فيما يتعلق بسرية التقارير، وسأل عما إذا كان يمكن إعطاء الدول الأعضاء نفس إمكانية النفاذ الممنوحة لمراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

52. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا يرى أية تغييرات مثيرة للجدل في الوثيقة المعدلة المعممة، ولكنه طلب وقتاً أطول لمراجعتها في عاصمة بلاده.

53. وأشار وفد مصر إلى أن اقتراحه لم يتم إدراجه وأن الفقرة 5 من ميثاق الرقابة الإدارية ما زالت تنص على أنه 'يتعيّن تفادي تنازع المصالح'. ويرى الوفد أن الصياغة يجب أن تكون أقوى من ذلك وسأل عن سبب استبعاد الاقتراح.

54. وذكر وفد البرازيل أن الإشارتين المرجعيتين لوثيقتي لجنة البرنامج والميزانية WO/PBC/16/3 Rev. وWO/PBC/19/20 في الفقرة 1 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يجب تغييرهما ليشيرا إلى وثيقتي الجمعية العامة WO/GA/34/40/2 وWO/GA/41/10 Rev.

55. وأبدى وفد أسبانيا موافقته على كل التغييرات الواردة في الوثيقة المعدلة، لكنه أعرب عن رغبته في وضع نقطتين في الاعتبار، تتعلق إحداهما بالفقرة 18 من ميثاق الرقابة الإدارية، حيث يرى الوفد أن التقارير يجب أن تكون متاحة على موقع إلكتروني محمي بكلمة للمرور، وتتعلق النقطة الأخرى بالفقرة 6 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي يقول بشأنها إن الصياغة يجب أن يتم تعديلها لتغطي كل الاحتمالات، بما فيها حظر توظيف أفراد أسر أعضاء اللجنة وحظر كل أنواع التوظيف، على أساس تعاقدي مثلاً.

56. وسأل وفد ألمانيا عن كيفية إخطار الدول الأعضاء بإتاحة تقارير جديدة وكيف يمكن أن يعرفوا أماكن هذه التقارير. وسأل أيضاً عما إذا كانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد وضعت في اعتبارها الممارسة المستخدمة في المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية بشأن عدم ذكر الأسماء.

57. وقالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إن جملة "يتعيّن تفادي تنازع المصالح" في الفقرة 5 من ميثاق الرقابة الإدارية لم يتم تعديلها لأنه كان من المستحيل استبعاد احتمال وقوع تنازع في المصالح استبعاداً تاماً. وذكرت كمثال إجراء تدقيق

على وظيفة يديرها صديق. والمهم هو أن يتم في هذه الحالات التصريح بوجود تنازع المصالح وأن يتخذ المشرف المسؤول خطوات للحد من أية آثار سلبية محتملة، بزيادة الرقابة مثلاً. ومع ذلك، فإن رئيسة اللجنة تفهمت مخاوف الوفد واقترحت تغيير "ينبغي" إلى "يتعيّن". أما عن الفقرة 5 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فإن رئيسة اللجنة ترى أنه سيكون من الصعب أن يصاغ نص يشمل كل الاحتمالات، كاستعمال معارف الويبو لصالح الغير، لكنها أبدت استعدادها للنظر في أي نص يتم اقتراحه. وفيما يتعلق بنفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير التحقيقات، قالت إن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة استعرضت فقط ملخصاً للقضايا واقترحت أن يرد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بمزيد من التفصيل.

58. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن أي قرار ينطوي على تعديل الميثاق للسماح بنفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير التحقيقات هو قرار – كما ذكرت للتو رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة – بيد لجنة البرنامج والميزانية. وأشار إلى الفرق بين تقارير التدقيق والتقييم من ناحية وتقارير التحقيقات من ناحية أخرى. حيث تتصدى الأولى للعمليات في حين تهتم الثانية بالأفراد. والعناصر التي تتألف منها تقارير التحقيقات هي المناقشات والأدلة. لذلك فإن إصدار هذه التقارير بدون أسماء يعتبر عبئاً مجهداً، وإذا كانت الدول الأعضاء ترغب في أن تقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بهذا العمل، فإنه سيكون على حساب أنشطة أخرى. وكما قالت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، قدمت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية إلى مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ملخصاً للتقارير التي توضح الحقائق التي تم استعراضها والنتائج التي تم التوصل إليها. وبدا أن مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يشعران بالرضا إزاء الملخص. وقال مدير الشعبة رداً على النقاط التي أثارها وفد البرازيل إن تقارير التحقيقات يتم التعامل معها بطريقة مختلفة عن طريقة التعامل مع تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وأن الميثاق لا يمنح الدول الأعضاء حق النفاذ. ولن تغير التعديلات المقترحة هذا الوضع. وسأل عما إذا كان نفاذ الدول الأعضاء إلى الملخص المقدم إلى مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يمكن أن يوفر قدراً كافياً من الشفافية. أما بشأن إعادة صياغة الفقرة 18 لتحديد أساليب نفاذ الدول الأعضاء إلى تقارير التدقيق والتقييم، فقد اقترح إلغاء عبارة "بناء على الطلب" وإضافة "على موقع آمن". وأضاف أن النفاذ سيمثل تحسناً كبيراً فيما يتعلق بالشفافية، ولا سيما فيما يتعلق بتقارير التدقيق والتقييم. كما أن هذا التطور من شأنه أن يعزز الإدارة داخلياً، وهو يحظى بتأييد اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد لاحظ مدير الشعبة أن بعض المنظمات أتاحت تقارير التدقيق على الإنترنت، في حين لم تفعل ذلك منظمات أخرى. فليس هناك رأى ثابت إذن. لذلك فإنه من المعقول التقدم في المراحل قبل اتخاذ قرار بشأن التوزيع على نطاق واسع والقطع بأن الحل الوسط المقترح هو حل جيد.

59. وعادت رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إلى ملاحظات وفد أسبانيا بشأن الفقرة 6 من اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وقالت إن أعضاء اللجنة وقعوا على يمين عند تعيينهم، يتضح منها أن وظيفتهم لا يمكن أن تستغل كمدخل للتوظيف في الويبو.

60. وردَّ وفد أسبانيا قائلاً إنه لم يكن يسعى لإدراج معايير مفصلة في الفقرة 6، ولكنه يرى أنها بصيغتها الحالية لا تضمن الاستقلال بالدرجة الممكنة. واقترح الوفد تعديل الجملة لتكون على النحو التالي: "لا يجوز أن تعيِّن الويبو بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أعضاء اللجنة وأفراد أسرهم المباشرة". وليس هذا الاقتراح مغرقاً في التفاصيل وهو يغطي كل الحالات.

61. لكن رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ترى أن الصياغة الجديدة مبالغة في التقييد؛ لأنها تحول دون تعيين أفراد أسر الأعضاء على مدى زمني طويل جداً. فهي ترى أنه من الملائم ألا يتم تعيين أفراد أسر أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أثناء ولاية هؤلاء الأعضاء لتفادي مشكلة التأثير، لكن ذلك ليس ملائماً بعد انتهاء الولاية. ثم أعربت عن موافقتها على الاقتراح الإضافي والذي تقدم به وفد أسبانيا لإدراج عبارة "... خلال مدة ولايتهم وطيلة الخمس سنوات بعد انقضاء مدة ولايتهم".

62. وشكر وفد البرازيل رئيسة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على شرحهما للفقرة 19، وقال إنه سيطلب مزيداً من التوضيح من مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، يشمل الفرق بين التقرير الموجز عن التحقيقات وتقارير التحقيقات الكاملة.

63. وأعرب وفد مصر عن تقديره لتعديل الفقرة 5 رغم أنه كان يفضل إدخال كلمة "حظر". وفيما يتعلق بالفقرة 19 والسؤال الذي طرحه وفد البرازيل، قال إنه يقدر حساسية تقارير التحقيقات، ولكنه يرى أنها لما كانت متاحة بالفعل لمراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، فإنه يبدو من المعقول أن تتاح أيضاً لرؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية.

64. وشكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وفدي مصر والبرازيل على تعليقاتهما وقال إنه مستعد لتقديم مزيد من التوضيح، بشكل مباشر أيضاً، خاصة عن محتويات ملخص تقارير التحقيقات الذي أطلعت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة عليه. أما عن إتاحة تقارير التحقيقات على نطاق أوسع، فقد ذكّر الوفود بأن ذلك بيد لجنة البرنامج والميزانية. وذكر أن بعض المنظمات لديها أقسام للتحقيقات يعمل بها عدد أكبر من الموظفين، وهو ما يعني أن لديها الموارد الكافية لإصدار التقارير خالية من الأسماء. وأبدى رغبته في تذكير الدول الأعضاء بطبيعة تقارير التحقيقات التي لا تحدد ما إذا كانت الادعاءات قد ثبتت صحتها أم لم تثبت. ولم تتخذ شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هذا القرار ولم تقترح تدابير تأديبية. ويوضح ملخص التحقيقات الذي اطلعت عليه اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وضع كل التحقيقات المفتوحة. ولا يقتصر هذا على التحقيقات المفتوحة بشكل رسمي، لأن هذا لا يوفر رؤية شاملة لعمل القسم. وهناك الكثير من الادعاءات التي لم يترتب عليها فتح تحقيق رسمي، ولا يمكن الأخذ بتقرير العمل الذي تم إنجازه لإثبات ادعاء ما باعتباره تقريراً رسمياً للتحقيقات. لذلك لم يكن هذا النوع من التقارير متاحاً للمدير العام ولم يكن من الممكن أن يتاح للدول الأعضاء. وعاد للتأكيد على أهمية فهم طبيعة تقارير التحقيقات التي تصدرها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، والتي تثبت الادعاءات. إن المدير العام هو صاحب الحق في اتخاذ القرار بشأن السير قدماً في أي تحقيق، وهذه هي الخطوة الأولى في عملية طويلة. ويتم في النهاية إخطار الدول الأعضاء بأية قرارات تتخذ عن طريق هيئات العدل الداخلية. وتضمن السرية وحماية المصادر نزاهة نظام العدل الداخلي. ويرى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن أفضل ما يمكن فعله هو قصر المعلومات على أقل عدد ممكن من الأفراد أثناء العملية. فما يهم هو وجود آليات رقابية قادرة على أن تمنع بقدر الإمكان الغش وانتهاك قواعد الويبو.

65. وسأل وفد سويسرا عن كيفية تعامل المنظمات الأخرى مع تقارير التحقيقات وكشفها للدول الأعضاء. وأيد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في أن تقارير التحقيقات لها طابع خاص جداً وأن منح الدول الأعضاء حق النفاذ الكامل إليها ليس فكرة جيدة. وأبدى الوفد رغبته في أن تواكب ممارسة الويبو ممارسة المنظمات الأخرى.

66. وسأل وفد ألمانيا عما إذا كانت إتاحة تقارير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للجمهور يمكن أن تؤثر على مستوى إعداد التقارير وعدد الدراسات التي يتم إجراؤها.

67. ولخص رئيس لجنة البرنامج والميزانية النقاط الرئيسية لإجراء التحقيق كما يلي: تسير تقارير التحقيقات وفق جدول زمني يبدأ بادعاء لا يتم الكشف عنه حتى للمدير العام. ولا يبدأ التحقيق الرسمي إلا إذا ثبت الادعاء. وعند نقطة زمنية معينة، تكون نتائج التحقيق متاحة. وقد طلبت الدول الأعضاء معلومات عن الممارسة المعمول بها في المنظمات الأخرى وعما إذا كان مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يرى أن هناك وقتاً معيناً يمكن أن يتم فيه الكشف عن المعلومات للدول الأعضاء.

68. ووجه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الشكر إلى رئيس لجنة البرنامج والميزانية على الملخص الواضح الذي قدمه. وذكر أنه عقب تلقي ادعاء الغش أو سوء التصرف تأتي فترة تقييم تحدد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

خلالها ما إذا كان هناك من الأدلة ما يكفي لفتح تحقيق رسمي. وأشار إلى تقريره السنوي الموجز الذي رفعه إلى الجمعية العامة، والذي يحتوي على معلومات تبين أن معظم أعمال التحقيق التي أجرتها شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تنطوي على فحص الادعاءات قبل فتح أي تحقيق رسمي، وأن معظم الادعاءات لم يترتب عليها أي تحقيق رسمي. أما عند فتح تحقيق رسمي، فإن الشعبة كانت تصدر إخطاراً رسمياً بذلك. وفي نهاية العملية الرسمية، يوقع مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقرير التحقيق ويرسله إلى المدير العام، الذي يتولى بعد ذلك مهمة إصدار القرارات بشأن اتخاذ أية تدابير لاحقة. وتقارير التحقيقات التي تشير إليها الفقرة 19 من ميثاق الرقابة الإدارية هي التقارير التي يتم إعدادها بعد فتح التحقيق رسمياً، وليس التقارير الأولية. وقد كانت التقارير الرسمية تمثل جانباً صغيراً من عمل قسم التحقيقات، ولم توفر رؤية جيدة لكل أنشطته. أما فيما يتعلق بالمنظمات الأخرى، فإن ممارسة الأمم المتحدة مختلفة. فحتى عهد قريب جداً، كان يتم الكشف عن تقارير التدقيق داخلياً، ولم تصبح متاحة على نطاق أوسع إلا مؤخراً. ومعظم المنظمات لا تسمح بالنفاذ إلى تقارير التحقيقات. وقد منحت أمانة الأمم المتحدة الآن حق النفاذ، لكنها لديها أيضا الموارد الكافية لإصدار التقارير بدون أسماء. فإذا كانت الدول الأعضاء في الويبو ترغب في الحصول على حق النفاذ إلى تقارير التحقيقات، فإن التقارير يجب أولاً أن تكون خالية تماماً من الأسماء، بأن يتم مثلاً حذف كل الأسماء والوظائف والجنسيات وما إلى ذلك، وإلا فإنه لن يتقدم أحد في المستقبل بادعاء، وهو ما يجد الناس بالفعل صعوبة في فعله.

69. وذكَّر وفد ألمانيا بأن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أشار في الجمعية العامة لعام 2011 إلى أن نفقات التحقيقات بلغت حوالي 000 40 فرنك سويسري. ويرى الوفد أن توزيع النفقات، حسب عدد الادعاءات المنظور فيها مثلاً أو عدد القضايا الرسمية المفتوحة أو غير ذلك، من شأنه أن يعطي معلومات كافية للدول الأعضاء. وأضاف أن هذه المعلومات متاحة بالفعل في التقرير السنوي الموجز الذي رفعه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إلى الجمعية العامة. ويرى الوفد أنه لا ضرورة لتفاصيل أكثر من هذا.

70. ولفت مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية انتباه الوفود إلى القسم 4 من تقريره السنوي الموجز الذي رفعه إلى الجمعية العامة (الوثيقة WO/GA/41/9)، والذي يعطي معلومات عن نشاط التحقيقات أثناء فترة التقرير، بما فيها عدد الشكاوى المتلقاة وعدد التحقيقات المكتملة وعدد التحقيقات الجارية في يونيو 2012. وقد بلغ مجموع الشكاوى 18 شكوى ومجموع التحقيقات 16 تحقيقاً، وفي 30 يونيو 2012 كانت هناك 15 شكوى قيد النظر. ومن بين القضايا المنظورة، كانت ست قضايا بلا أساس، ومست قضية واحدة موظفاً غادر المنظمة بالفعل. واعتُبر التحقيق غير ضروري في ثلاث قضايا بعد الدراسة الأولية. ومن ثم، فإن تسع قضايا من مجموع 16 قضية لم تتمخض عن تحقيق رسمي. ويتضمن المرفق بالوثيقة WO/GA/41/9 إحصاءات عن تطور التحقيقات ونوعها. ففي 2011، كانت 15% من القضايا تتعلق بالتشهير وكانت 15% تتعلق بالتوظيف، وفي 2012، كانت 25% تتعلق بتسريب معلومات سرية وكانت 25% تتعلق بالمضايقات، وهكذا. فإذا كانت الدول الأعضاء ترغب في هذا النوع من المعلومات، فإن التقرير السنوي الموجز قد يكون كافياً. أما إذا أرادت الدول الأعضاء الحصول على تفاصيل أكثر عن الإجراءات والتحقيقات نفسها، فسيكون من اللازم تعديل الميثاق.

71. وطلب وفد مصر توضيحاً بشأن الفقرة 19 من حيث علاقتها بالفقرة 22. فوفقاً للفقرة 22، يرسل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تقارير التحقيقات النهائية إلى المدير العام. وفي التحقيقات المعنية بمساعد المدير العام أو نائب المدير العام، يرسل مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية نسخة من التقرير أيضاً إلى رئيسي الجمعية العامة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. أما في التحقيقات المعنية بالمدير العام، فإن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يرسل التقرير إلى رئيس الجمعية العامة ويرسل نسخاً إلى رئيسي لجنة التنسيق واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وإلى مراجع الحسابات الخارجي. ومن ثم، فإن التقارير تكون متاحة للدول الأعضاء في حالة التحقيقات رفيعة المستوى، في حين لا تتاح التقارير فيما يتعلق بالمستويات الأدنى ولا حتى لرؤساء الجمعية العامة ولجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية.

72. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تقارير التحقيقات المعنية بمساعد المدير العام ونائب المدير العام ترسل إلى المدير العام باعتباره المسؤول الرسمي عن اتخاذ التدابير التأديبية، طالما لا يوجد هناك تنازع في المصالح. وتنص الفقرة 22 على إجراءات وقائية تتخذ عند ملاحظة ظهور أي تنازع محتمل في المصالح، وتضع في الاعتبار احتمال نشوء موقف لا يمكن البت فيه بقرار من المدير العام.

73. وذكر رئيس لجنة البرنامج والميزانية أنه تم تقديم الكثير من الإيضاحات وأن الدول الأعضاء صارت في وضع يسمح لها باعتماد التعديلات عقب تلقي التأكيدات من عواصم بلدان الوفود التي طلبت الحصول على مزيد من الوقت لهذا الغرض.

74. وقد اتخذت لجنة البرنامج والميزانية الإجراءين التاليين:

"1" أوصت الجمعية العامة للويبو باعتماد التعديلات المقترح إدخالها على ميثاق الويبو للرقابة الإدارية، وعلى اختصاصات مراجع الحسابات الخارجي، وعلى اختصاصات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، والواردة في الوثيقة WO/PBC/19/20 Rev.؛

"2" أحاطت علماً بأن الأقسام المعنية في النظام المالي ولائحته سيتم تعديلها وفق مقتضى الحال.

البند 5: الإدارة الداخلية في الويبو

75. قامت المناقشات على أساس الوثيقة WO/PBC/19/26.

76. وأشار الرئيس إلى أن اللجنة في دورتها الثامنة عشرة طلبت من اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة مراجعة مسألة الإدارة الداخلية في الويبو على ضوء الوثائق ذات الصلة والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء بما يشمل، ولا يقتصر على، الوثيقتين WO/PBC/18/20 وWO/GA/38/2 بغرض عرض تقرير توصياتها أمام الدول الأعضاء في أقرب وقت ممكن. وقد تقرر أيضاً أن رئيس اللجنة سيتواصل مع رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لتحديد جدول زمني مناسب. والتمست اللجنة كذلك من رئيس الجمعية العامة الدعوة إلى مشاورات غير رسمية مع المنسقين الإقليميين وثلاثة مندوبين من كل إقليم بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الإدارة الداخلية في الويبو بغرض عرض توصيات محددة أمام الدورة التاسعة عشرة للجنة، وتقرر أن موضوع الإدارة الداخلية سيدرج ضمن جدول أعمال الدورة التاسعة عشرة. وانعقدت بالفعل المشاورات غير الرسمية بشأن التقرير في 29 أغسطس 2012 وكان تقرير رئيس الجمعيات بين أيدي الوفود. ثم دعا الرئيس سعادة السفير أوغليشا زفيكتش رئيس الجمعية العامة لتقديم تقريره بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

77. وأخبر رئيس الجمعية العامة أنه، بناءً على التماس الدورة الثامنة عشرة للجنة، قام بالدعوة إلى اجتماع انعقد في 29 أغسطس 2012 مع المنسقين الإقليميين بشأن موضوع الإدارة الداخلية في الويبو وفقاً للتقرير الصادر عن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهذا الصدد، وقد حضر الاجتماع جميع أعضاء اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وقد دخل المشاركون في تبادل حيوي للآراء بعد أن عرض رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة النقاط الأساسية الواردة في التقرير المذكور أعلاه. وقوبل التقرير بالترحاب، وعبّر الحاضرون عن وجهات نظر مختلفة بشأن التوصيتين الواردتين في التقرير وبالأخص بشأن الحاجة إلى تنفيذ دراسة تفصيلية للإدارة الداخلية في الويبو. لكن خَلُص التوافق في الآراء إلى أن كفاءة هياكل الإدارة الداخلية الحالية وتنسيقها يحتاجان إلى تطوير وهو ما يرتكز بدوره على التزام الدول الأعضاء نفسها وعلى إدارة مختلف هيئات الإدارة الداخلية والأجهزة الفرعية. وأشار رئيس الجمعية العامة إلى أن اللجنة قد ترغب في دعوة الدول الأعضاء إلى بحث سبل تعزيز الأداء والكفاءة والتنسيق لدى هياكل الإدارة الداخلية في الويبو على ضوء التحليل الموجود بالفعل والوثائق بما يشمل تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المذكور أعلاه وآراء الدول الأعضاء المتعلقة به.

78. وأشار رئيس اللجنة بعد بيان رئيس الجمعية العامة إلى أن فقرة القرار الواردة في الوثيقة دعت اللجنة إلى الإحاطة علماً بمحتويات الوثيقة واتخاذ أي قرارات إضافية بهذا الشأن. وكانت الخيارات المعروضة أمام الوفود هي: "1" أن اللجنة ستبحث التقرير وتحيط به علماً؛ و"2" أن تمضي اللجنة قدماً وتكلف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بتنفيذ دراسة تفصيلية للموضوع؛ و"3" في حالة أن الدول الأعضاء لا ترغب في تنفيذ دراسة تفصيلية بسبب التكلفة غير المعروفة، ومن الممكن أن تكون التكلفة باهظة، تطلب اللجنة تنفيذ دراسة قَبْلية للدراسة. ويمكن للجنة أن تعبر عن رغبتها في المضي قدماً لتحديد كيفية تحسين الإدارة الداخلية باعتبار ما ورد في تقرير رئيس الجمعية العامة من أن بعض الهيئات الداخلية تحتاج إلى تعزيز. وشعر العديد من الوفود بإمكانية تعزيز الهيكل القائم بدون تغيير الهيكل ذاته. ويتضمن خيار آخر تنفيذ الدراسة القبلية بالتزامن مع تنفيذ هذا الأمر. فالخلاصة إذاً هي وجود خيارين. الأول هو اتخاذ إجراء أو مجرد الإحاطة علماً بالتقرير. والثاني هو الاستقرار على أن الوفود تحتاج إلى دراسة تفصيلية لتحديد الطريقة المثلى لتحسين هيكل الإدارة الداخلية في الويبو. ويمكن للدول الأعضاء أن تطلب تنفيذ الدراسة بالرغم من التكلفة الباهظة المحتملة. ولذلك يمكن للجنة أن تطلب تنفيذ دراسة قبلية لتقدير التكلفة المحتملة. وفي إطار تنفيذ مثل هذه الدراسة القبلية سيوضع محل الاعتبار أن الويبو نفسها قامت بالفعل بتنفيذ دراسة بهذا الصدد. والتفت الرئيس إلى أن الأمانة قامت بالفعل بتنفيذ دراسة للإدارة الداخلية في منظمات أخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة في العام الماضي، وأنه لا ينبغي تكرار الجهود في هذا النطاق. وفتح الرئيس باب النقاش.

79. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية متحدثاً باسم المجموعة باء إنه أحاط علماً بتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الإدارة الداخلية الصادر في يونيو 2012. ورأت المجموعة باء أن الهيكل القائم يعمل بصورة أفضل في الوقت الحاضر مما كان عليه وقت لجنة التدقيق، سليفة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وكان جزءٌ من التحسن منسوباً إلى ممارسة الدول الأعضاء لإدارة داخلية أكبر من خلال اتصالات أكثر فعالية، لكن المزيد من التحسن لا يزال مطلوباً. وأعربت المجموعة عن استعدادها للمشاركة في المناقشات مع المجموعات الأخرى والأعضاء لتحديد كيفية الوصول إلى مستوىً أفضل الإدارة الداخلية عن طريق تحسين إدارة الاجتماعات والتنسيق بين الهيئات الإدارية. وحيث أن الدول الأعضاء مستعدة لتحسين الإدارة الداخلية بأسلوب جذري، لا ترى المجموعة باء سبباً لتنفيذ دراسة مكلفة تتناول تعامل منظمات الأمم المتحدة الأخرى مع الإدارة الداخلية، خاصة وأن الأمانة قدمت مثل هذه المعلومات بالفعل. ورأت المجموعة أن الدول الأعضاء قادرة على مناقشة الإدارة الداخلية بنفسها.

80. وتوجه وفد مصر متحدثاً باسم مجموعة البلدان الأفريقية بالشكر إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها وإلى رئيس الجمعية العامة على عرضه. وفيما يخص الملاحظات الواردة في التقرير، رأت مجموعة البلدان الأفريقية أن نهج التقرير في تناول قضية الإدارة الداخلية في الويبو يبدو مختلفاً من خلال أنه يركز فقط على توصية واحدة وهي تأسيس هيئة إدارية إضافية. لكن التقرير لم يتناول الاقتراحات الأخرى المقدمة من الدول الأعضاء ولم يحللها أو يستعرضها، وهذا يشمل اقتراحات مجموعة البلدان الأفريقية وأستراليا والصين ومجموعة جدول أعمال التنمية وألمانيا واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها. وثانياً، لا تزال الإجراءات المشار إليها في الفقرتين 16 و17 من التقرير تحتاج إلى مراجعة الدول الأعضاء. وقالت مجموعة البلدان الأفريقية إنها انتهت لهذا الصباح وستعود إلى هذا الموضوع لاحقاً خلال الأسبوع. وثالثاً، فقد عرضت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة رأيها (في الفقرة 18) بأن جانب الرقابة من الإدارة الداخلية في الويبو لن يحتاج إلى إنشاء هيكل إداري إضافي. ومع ذلك قالت أيضاً في الفقرات 20 و21 و22 إنها ستحتاج إلى موارد إضافية وخبرات لأجل تحليل هيكل إداري إضافي في الويبو. وفي رأي مجموعة البلدان الأفريقية أن هذا الأمر يحتاج إلى إيضاح خاصة وأن الأمانة أعدّت تحليلاً لهياكل الإدارة الداخلية في منظمات أخرى (الوثيقة WIPO/18/20). وفيما يخص العمل المقبل بشأن الإدارة الداخلية في الويبو، تقدمت مجموعة البلدان الأفريقية بالتوصيات التالية. أولاً، يتعين على الدول الأعضاء الاستمرار في استعراض الإدارة الداخلية للويبو على ضوء كل الوثائق ذات الصلة والاقتراحات المقدمة من الدول الأعضاء. وذكّرت المجموعة بأنها كانت قد تقدمت باقتراحات بشأن طرق شغل الوظائف. ورأت المجموعة أن هذه الاقتراحات والاقتراحات الأخرى لا تزال في حاجة إلى المناقشة من جانب الدول الأعضاء ولذلك اقترحت أن يخصص يوم عمل لمناقشة اقتراحات الدول الأعضاء أثناء الدورة

القادمة للجنة. وأما التوصية الثانية فهي أن يتم تعزيز دوري اللجنة ولجنة التنسيق لضمان تحقيقها لمسؤولياتهما بكفاءة وفعالية ولضمان تحكم الدول الأعضاء ورقابتها. ورأت المجموعة أنه ينبغي على لجنة التنسيق أن تجتمع بانتظام أكثر وأن تمارس وظائفها ومسؤولياتها كما هي منصوص عليها في اتفاقية الويبو. وثالثاً، أوصت المجموعة بفحص توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الدراسة التفصيلية والتحليل. وقد قالت مجموعة البلدان الأفريقية إنها قد توافق على هذه التوصية وأضافت أنها توافق أيضاً على اقتراح الرئيس لتنفيذ دراسة قبلية للدراسة. وفي هذا الصدد توجد ثلاثة خيارات: يمكن تنفيذها من قِبَل اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أو خبير مستقل أو مراجع الحسابات الخارجي. وعبرت المجموعة عن أملها في أن تمثل هذه التوصيات طريقاً للمضي قدماً فيما يخص الإدارة الداخلية في الويبو وطلبت أن تظل الإدارة الداخلية واحداً من بنود جدول أعمال الدورة القادمة.

81. واعتبر وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) أن النقاط المشار إليها في كلمتي المتحدثين السابقين كلها صحيحة لأن قضية الإدارة الداخلية أثيرت في وقت توتر بالغ بداخل الويبو. وفي هذه المرحلة رأى الوفد أن وفد مصر محق في قوله إنه من المناسب الحفاظ على شرط الدراسة القبلية لمنع المشاكل السابقة من الظهور مجدداً. ومع ذلك فإن الوفد يفضّل انتهاج نهج متعدد الأطراف. ولا يرى أن التدابير التي تشبه الغرفة الخضراء لمنظمة التجارة العالمية تعتبر خياراً جيداً للويبو. وأشار إلى مثال مفاوضات جولة الدوحة لمدة 11 عام والتي وصلت إلى مأزق بسبب تنفيذ العمل وراء أبواب مغلقة (في غرف خضراء) وليس من خلال مناقشات مفتوحة مع كامل الأعضاء. ولذلك ومع وضع هذا الأمر محل الاعتبار أعرب الوفد عن تفضيله لطريق متعدد الأطراف يشمل المناقشات المفتوحة بين الجميع.

82. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية شاكراً اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها ورئيس الجمعية العامة على الدعوة إلى المشاورات. وأشارت المجموعة إلى أنها أيضاً تقدمت باقتراحات لتحسين مستوى الإدارة الداخلية في الويبو، وقد وردت الاقتراحات في الوثيقة التي نوقشت أثناء الدورة الأخيرة للجنة (مرفق الوثيقة WO/PBC/18/20). والتفتت المجموعة إلى أن المداخلات السابقة أكدت على أهمية مواصلة النقاش في هذه القضية. وأيّدت المجموعة اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تخصيص يوم عمل لمناقشة الاقتراحات أو لبقاء وجود هذا البند على جدول أعمال اللجنة مما يوفر الوقت اللازم للمزيد من المناقشات. وبالإشارة إلى تعزيز دوري اللجنة ولجنة التنسيق شعرت مجموعة جدول أعمال التنمية أنه إما أن الهيئتين تنقصها الوظائف التنفيذية أو أنهما لا تؤديان وظائفهما على النحو اللازم. وقالت إن الدول الأعضاء تحتاج إلى مناقشة الطريقة المثلى للتعامل مع هذه المسألة. وفيما يخص اقتراح الرئيس بعمل دراسة قبلية، اعتبرت المجموعة أنها فكرة جيدة أن يصدر ملخصاً للطريق الممكن سلوكه والخيارات الممكنة قبل الدخول في مناقشة كاملة ومعقدة. وعبرت المجموعة عن موقفها بأن المناقشة مطلوبة ومطلوب لها تخصيص الوقت اللازم أثناء دورات اللجنة. ولذلك أيّدت مجموعة جدول أعمال التنمية وجود هذا البند ضمن جدول الأعمال وأعربت عن استعدادها للنقاش مع الوفود الأخرى والمجموعات حول قضية الإدارة الداخلية بغرض تحسين مستوى فعالية عمل المنظمة بحيث تنتفع الدول الأعضاء ويزداد مستوى ثقتها في المنظمة وفي التوجهات التي تقودها وبما يضمن أن المنظمة بالفعل تخضع لقيادة الأعضاء.

83. وضم وفد إسبانيا صوته إلى صوت المجموعة باء. لكنه وجّه الانتباه نحو أحد أهداف المنظمة وأهداف اللجنة الذي يراه ذي أهمية خاصة، وهو الإدارة الفعالة للاجتماعات. وأشار إلى عدد متزايد من الاجتماعات المنعقدة بين الدورات والاجتماعات الرسمية التي تزيد عن مدة الأسبوع. وبعض مناقشات هذه الاجتماعات تستمر إلى ما بعد الثانية صباحاً مثلما يحدث في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأكد الوفد على أن عواقب هذا الأمر لا تقع فقط على صحة المندوبين المشاركين ولكن أيضاً على الميزانية، وهذه آثار كبيرة: العدد المتزايد من الاجتماعات يعني كميات أكبر من الوثائق وتكاليف أكبر تتعلق بالترجمة التحريرية والفورية. وتشمل الآثار أيضاً الزيادة في تكاليف سفر الخبراء من العواصم وهي تزيد أيضاً من درجة إجهاد المندوبين. ورأى الوفد أن زيادة عدد الاجتماعات لا تعني زيادة الفعالية. وأشار إلى أن الكثير من الاجتماعات لا تحقق أي شيء على الإطلاق إلا في نهايتها. وقال إنه بسبب إطالة مدة الاجتماعات بهذا الشكل تؤجل الدول الأعضاء إمكانية الوصول بسرعة إلى اتفاق وتحقيق الأهداف. ولذلك رأى الوفد أن الدول الأعضاء والأمانة معاً عليهما التفكير في كيفية تحسين

إدارة الاجتماعات بدون التأثير سلباً على الأهداف التي وضعتها الدول الأعضاء للمنظمة. وإن تحسين إدارة الاجتماعات من شأنه مساعدة المندوبين على تحقيق مهامهم وأن يؤدي إلى وفورات كبيرة من تكاليف المؤتمرات. واعتبر الوفد أن هذه النقاط لها صلة وثيقة بمناقشات الميزانية وأيضاً المناقشات المعنية باستخدام اللغات، وهي ما تراه بعض الوفود سبب التكاليف المفرطة. وختم الوفد بأن الدول الأعضاء يتعين عليها فحص كيفية تحسين مستوى تنظيم الاجتماعات، وفي حالة نجاحها فسوف تربح المنظمة وفورات كبيرة وستتحسن الإدارة بداخلها.

84. واتفق وفد جنوب أفريقيا مع ما جاء في كلمتي مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إنه يود الدعوة إلى جمعية عامة لمناقشة تقرير الإدارة الداخلية في الويبو. وأعرب عن انتباهه إلى أن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومناقشة الوثيقة WO/PBC/19/26 محدودان في نطاقهما لأنهما يركزان على إنشاء هيئة إدارية جديدة. وأحاط الوفد علماً بالتفاعل القوي والمتزايد، من بين أوجه تحسن أخرى، بين اللجنة والكيانات الرقابية (مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة). ولن يحتاج شق الرقابة من الإدارة الداخلية إلى إنشاء طبقة إضافية من الإدارة. وأراد الوفد التأكيد على ملاحظات مجموعة البلدان الأفريقية بأن هذه التوصية جاء التركيز عليها في التقرير بلا قيمة كبيرة. فإن قضية الإدارة الداخلية في الويبو تتجاوز مسألة إنشاء هيئة جديدة. وأشار الوفد إلى أن اللجنة في دورتها الثامنة عشرة قررت أن تُقدّم آراء الدول الأعضاء بشأن الإدارة الداخلية في الويبو كتابةً. ونتيجة لذلك بالفعل قدّم عدد من الدول الأعضاء مساهمات بهذا الصدد (الواردة في مرفق الوثيقة WO/PBC/17/2 Rev). وقد اشتملت هذه المساهمات على اقتراحات تنوعت بين اقتراحات بشأن إتمام آلية اختيار رؤساء هيئات الويبو من جانب واعتماد جدول اجتماعات الويبو من جانب آخر. وأراد الوفد مناقشة هذه الموضوعات وأضاف أن اللجنة لم تناقش بعد هذه المساهمات. وعلى سبيل المثال، اقترحت أستراليا إنشاء فريق عامل مصغر من اللجنة يختص بالنظر في تقارير الهيئات الرقابية وتقديم التوصيات للجنة. وهذا اقتراح قيّم جداً يستحق المزيد من النقاش. واقترح أحد الوفود أيضاً أن تقدم الدول الأعضاء تعليقاتها الموضوعية بشأن تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة كتابةً بسبب طول التعليقات مع ضيق الوقت. واتفق الوفد مع أهمية مراجعة الدول الأعضاء للوثائق بدقة بغرض اتخاذ القرارات الواعية. لكن اللجنة في الوقت الحالي لا توفر الوقت الكافي للدول الأعضاء لتفعل هذا وينبغي البحث في كيفية تحسين هذا الوضع. وقد تقدم عدد من الدول الأعضاء بالفعل باقتراحات حول كيفية المضي قدماً في هذه المسألة. وأراد الوفد تبديد أي ظنون خاطئة بأن الهدف من المناقشات المعنية بالإدارة الداخلية هو التدخل في تفاصيل الإدارة الصغيرة أو التقليل من شأن إدارة المنظمة. لكن ينبغي الترحيب بهذه المناقشة بصفتها عملية ضرورية وجزء أصيل من تعزيز المنظمة ودعمها نحو تنفيذ ولايتها على أكمل وجه. ورأى الوفد أن تحسين عملية اتخاذ القرارات في الويبو ينبغي أن تسير بقيادة الدول الأعضاء وبالتوافق في الآراء. ولذلك يجب تخصيص يوم واحد على الأقل لمناقشة توصيات الدول الأعضاء وكذلك يجب لموضوع الإدارة الداخلية أن يستمر ضمن بنود جدول أعمال لدورات اللجنة المقبلة.

85. وأشار وفد ألمانيا إلى أن موضوع الإدارة الداخلية يتجاوز هيكل وفعالية الاجتماعات بسبب العملية السابقة لهذه الاجتماعات وهي عملية التوثيق. وأوضح الوفد على سبيل المثال أن وثيقة تعريف نفقات التنمية تشمل بعض المعلومات بشأن كيفية تأثير التعريف الجديد على بعض البرامج. لكن المندوب يحتاج إلى مراجعة وثيقة أخرى لمعرفة الوضع القديم ومكان حدوث التغيّر. وهذا جهد غير ضروري يُطلب من المندوبين القيام به. وتظهر نفس المشاكل في وثيقة التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. فقد تركت الأمانة مسؤولية البحث عن تفاصيل الاقتراحات للمندوبين. فهاتان نقطتان حيث ينبغي تسهيل عمل المندوبين. وتوجد العديد من المسائل المشابهة وقد تمت مناقشتها فيما يخص بند جدول الأعمال المعني بتقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء باستطاعتها تحسين عملها. فهي تطرح الأسئلة وتريد أنواعاً مختلفة من التقارير وأنواعاً مختلفة من الاتصالات. الدول الأعضاء لا تحتاج إلى دراسة. فهي لا تزال في مرحلة تحسين الذات ولكن لتحقيق هذا التحسن يجب للمشاكل أن تناقش بعمق. لقد تركزت مساهمات الدول الأعضاء المقدمة رداً على التماس العام الماضي على هيكل الاجتماعات وأنواعها فقط في حين أن ثمة مشاكل أكثر عمقاً. واقترح الوفد افتتاح النقاش بشأن الأمور التي تؤثر على عمل المندوب اليومي: كيفية توصيل المعلومات في الوثائق، ومتى تكون الوثائق متاحة، وتحديد الوقت

المطلوب لفهم محتويات الوثائق. وأشار الوفد إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية حيث وصل عدد الوثائق إلى 31 بعضها يزيد عن 200 صفحة.

86. وأيّد وفد الولايات المتحدة الأمريكية الآراء الواردة في تقرير اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بشأن الإدارة الداخلية في الويبو المؤرخ 12 يونيو 2012. وعلى وجه التحديد، ينبغي أن تُذكَر بوضوح وأن تتأسس العلاقات الوظيفية بين اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة وهيئات الرقابة الأخرى. ورحّب الوفد باستعراض اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة المنسّق لميثاق التدقيق الداخلي واختصاصات مراجع الحسابات الخارجي واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بهدف تحسين مستوى التنسيق بين هيئات الرقابة. وعلاوة على ذلك، فإن التفاعل المستمر بين الإدارة العليا للويبو وهيئات الرقابة تعدّ عنصراً مهماً من الإدارة الداخلية الرشيدة. ويبدو أن القاسم المشترك هو إمكانية تنفيذ التحسينات داخل هيكل الرقابة القائم. وإن الدول الأعضاء تمارس إدارة داخلية أفضل من خلال الاتصالات الأكثر فعالية وكفاءة ورأى الوفد أنها تستطيع الاستمرار نحو هذا الهدف المهم. لكن الوفد لا يؤيد تنفيذ اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لدراسة تتناول هياكل الإدارة الداخلية في منظمات الأمم المتحدة، حيث سيكون التحليل مكثف المصادر ومعقّد (البحث في هياكل منظومة الأمم المتحدة والإدارة العليا والجوانب القانونية من المعاهدات الدولية التي تحكم الأمم المتحدة ومعرفة الممارسات الدبلوماسية والإجراءات المعنية بذلك) بدون إلقاء الضوء على طريق واضح إلى الأمام بسبب التنوع الكبير لهياكل الإدارة. وإضافة إلى هذا، كما قيل سابقاً، فقد تم توفير وثيقة تلخيصية بالفعل في هذا الشأن للدول الأعضاء. الواضح إذاً أن مثل هذه الدراسة التفصيلية غير ضروري باعتبار الحاجة إلى التركيز على هيكل الإدارة والرقابة القائم في المجالات التي تستطيع الدول الأعضاء التركيز عليها للتحسين.

87. وتحدث وفد المملكة المتحدة شاكراً الأمانة على إصدار بيان التحكم الداخلي الذي طلبه الوفد أثناء الجمعية العامة الأخيرة. وكان الغرض منه إيصال الويبو إلى مستوى منظمات الأمم المتحدة الأخرى وتحسين الإدارة الداخلية. ورأى الوفد أنه من الواجب الإشادة بسعي الويبو المستمر لتحسين الإدارة الداخلية والمساءلة. وقد حسّنت الأمانة من مستوى وضوح الإدارة الداخلية وشفافيتها للدول الأعضاء. ولكن مع وضع هذا الأمر محل الاعتبار اقترح الوفد أن ينظر الرئيس في مناقشة ما يلي. أولاً, صفحة الغلاف التي أعدّها الوفد للمشروعات التي تنفذها الأمانة، والهدف منها عرض أهم المعلومات المتعلقة بالمشروع أمام القارئ بدون أن يحتاج للبحث عن التفاصيل، علماً بالطبع أن القارئ يمكنه فعل ذلك في حالة احتياجه للمزيد من التفاصيل. ولن يستدعي هذا الأمر أي حسابات إضافية من جانب الأمانة، فهي ليست إلا طريقة لتقديم أهم المعلومات إلى صدر الوثيقة. ورأى الوفد أن تشمل صفحة الغلاف الآتي: عنوان المشروع، والنتائج المرحلية الأساسية التي تحققت، ومدة المشروع، والأموال المنفقة في مقابل الميزانية المتبقية، ومعلومات عن انتهاء المشروع أو عدم انتهائه. ورأى الوفد أن هذه الصفحة ستنفع الدول الأعضاء بدرجة كبيرة حيث أنها ستعطي إطاراً سريعاً لتقديم المشروع لمن لا يملكون الوقت الكافي أو المعرفة الأساسية اللازمة للنظر في تفاصيل كل مشروع. وستُرسَل نسخة من مسودة صفحة الغلاف إلى الأمانة وعرض الوفد أن يرسلها إلى كل من أراد نسخة منها. وثانياً، أراد الوفد أن يتناول مسألة البيانات الافتتاحية. وأعرب عن سروره لأن بداية هذه الدورة لم تشهد بيانات افتتاحية من الدول الأعضاء منفردة. وقال إنها خطوة على الطريق السليم بلا شك لأنها ستختصر الوقت بشكل كبير. وأراد الوفد أن يرى ذات الممارسة تمتد إلى الجمعيات. وقال إن الوقت حان لتناول هذا الموضوع مرة أخرى بسبب إمكانية تحقيق وفورات كبيرة في الوقت والمال. وأضاف الوفد أنه يتفهم أهمية البيانات الوطنية كجزء من الجمعيات بالنسبة لعدد من الدول الأعضاء ولذلك فهو لم يقترح التخلص منها ولكن ربما تنفّذ بطريقة مختلفة. وقد تم تنفيذ فكرة البيانات المكتوبة هذا العام وهو أمر يحظى بتأييد كامل من الوفد لكنه شعر أنه ينبغي البحث في خيارات أخرى أكثر إثارةً للاهتمام وفعالية بالنسبة لمنظمة تسعى إلى نشر الابتكار. واقترح الوفد تشييد عدد من شاشات العرض في بهو مركز جنيف الدولي للمؤتمرات لتعرض تسجيلات بالصوت والصورة للبيانات الوطنية ويستمر عرضها وإعادة عرضها بلا انقطاع طوال الأسبوع. وتَصوّر الوفد أن تُرسل هذه التسجيلات إلى الأمانة مسبقاً واقترح إتاحة التجهيزات اللازمة لتسجيل بيانات بالصوت والصورة لمن لم تتح لهم فرصة تقديمها مسبقاً. ويمكن أيضاً لمكاتب الويبو الوطنية أن تتيح بياناتها عبر الإنترنت إذا أرادت الوفود ذلك. ولتوضيح قدر المشكلة قال الوفد إن البيانات الافتتاحية في اجتماع جمعيات العام الماضي استغرقت

يومين (شملا جلسة استمرت حتى وقت متأخر من الليل). وفي حالة اقتصار هذا الوقت على بضع ساعات من البيانات الإقليمية ستصل الوفورات في الوقت والأموال إلى حجم كبير في عام واحد ويمكن لها أن تصل إلى مبالغ كبيرة جداً. وأعرب الوفد عن أمله في اتفاق الدول الأعضاء معه على معقولية هذا الحل المبتكر لمشكلة أثقلت كاهل الجمعيات لمدة طولية جداً.

88. وشكر وفد هنغاريا رئيس الجمعية العامة على تنظيم المشاورات بشأن موضوع الإدارة الداخلية وشكر اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقريرها. وبالإشارة إلى هيكل الرقابة في الويبو، رحّب الوفد بالحلول المرصودة في التقرير. وأما فيما يخص إنشاء هيئة جديدة للإدارة أو تنفيذ دراسة عامة بشأن الموضوع فلم يقتنع الوفد بضرورة أي منهما. ورأى أن الدراسات مرهقة وأنها تتناول الكثير من الأسئلة التي تحتاج إلى حسم في النهاية وأن طبيعتها سياسية جداً. ورأى أيضاً أن الأجدر بالموضوع أن يناقش في اللجنة وأنه لا حاجة لدراسة لتتمكن الدول الأعضاء من فعل ذلك. ولم يشكل الوفد رأياً بعد فيما يخص الدراسة القبلية وقال إن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق لا تزال بحاجة إلى التفكير في هذا الأمر. وأضاف أن الهيكل الحالي كاف وأنه يعَدّ لزاماً على الدول الأعضاء أن تعزز من الهياكل القائمة. وفي هذا الصدد، أشار الوفد إلى ما قالته مجموعة البلدان الأفريقية بشأن تعزيز دوري اللجنة ولجنة التنسيق من حيث التفاعل فيما بينهما. وأعرب عن استعداده للاستماع للمزيد من النقاش بشأن هذه الفكرة خلال الأسبوع حتى وإن كان نقاش غير رسمي لكنه رأى أن الدول الأعضاء ينبغي عليها تضييق مجالات موضوع الإدارة الداخلية إذا كانت تريد نتائج أفضل. فمن النافع أن تقوم الدول الأعضاء الراغبة في طرح اقتراحات محددة أن تضيّق مواقفها ومطالبها أو أن ترتبها وفقاً للأولوية. وستستطيع الدول الأعضاء الدخول في نقاش مثمر والوصول إلى حل. وفيما يخص تخصيص يوم لمناقشة هذا الموضوع الدورة القادمة، رأى الوفد أن هذا غير مطلوب وأنه لا حاجة الآن للدول الأعضاء لزيادة التفكير في المسألة. وأن الأحرى بالأعضاء هو التعامل مع هذا لموضوع أثناء الدورة الحالية لأن كل المعطيات مطروحة بالفعل. وقال إن الموضوع ينبغي له أن يناقش في الوقت الحاضر. وأيّد الوفد كلمة وفد إسبانيا بشأن الاجتماعات. وأضاف أن وفدي ألمانيا والمملكة المتحدة أيضاً تقدما باقتراحات جيدة.

89. وتوجه وفد الجزائر بالشكر إلى وفد سويسرا على صياغة التقرير وإلى رئيس الجمعية العامة على تناول موضوع الإدارة الداخلية في الويبو وقال إنه موضوع يحتاج إلى قدر كبير من اهتمام كل الدول الأعضاء. وأكد الوفد على أنه طالما أعرب عن أمله في رؤية الإدارة الداخلية في الويبو تضع محل اعتبارها مبادئ المساواة والشفافية والتمثيل العادل في كل القطاعات. فكل هذه الأمور تحتاج إلى التعامل معها بما يراعي مواقف كل الدول الممثلة في اجتماعات اللجنة. وأعرب أيضاً عن أمله في أن تتوصل اللجنة إلى توصيات قائمة على التوافق في الآراء بما يسمح للويبو بإحراز التقدم في هذا الموضوع. وفيما يخص التقرير، أحاط الوفد علماً بالتوصيات المعنية بتحسين هيكل الإشراف في الويبو إضافة إلى تكوين هيئات الرقابة، وورد فيه اقتراح بدراسة الحاجة إلى هياكل إدارية إضافية مع وضع الهياكل الحالية محل الاعتبار. ورأى الوفد أن هذا الاقتراح لم يجد ترحاباً مع وجود اقتراحات أخرى من مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وعلاوة على خيار الهيكل الإداري الإضافي، يمكن للدول الأعضاء تعزيز دور لجنة التنسيق ولجنة البرنامج والميزانية إضافة إلى النظر في الاقتراحات الأخرى. فقد وردت عدة اقتراحات إلى الدول الأعضاء ولهذا السبب أيّد الوفد بشدة تخصيص يوم من اجتماعات الدورة المقبلة لمناقشتها. ويمكن استخدام ذلك الوقت بشكل مثمر جداً وسيسمح للوفود بتناول كل الاقتراحات والخيارات المختلفة الموضوعة بين أيدي الدول الأعضاء وليس مجرد الاقتراحات الواردة من مجموعة محددة من البلدان. وبعد إتمام ذلك ستستطيع الدول الأعضاء التوصل إلى اقتراح محدد وملموس يمكن عرضه أمام الجمعية العامة التالية.

90. وشكر وفد سويسرا رئيس الجمعية العامة على عرضه وكذلك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة على تقييمها لتوصيات الدول الأعضاء واقتراحاتها. واتفق الوفد مع ما جاء من آراء في التقرير حتى أنه لم ير أي داعٍ لمراجعة الهيكل المؤسسي للويبو واعتبر أن هيئات الرقابة والتدقيق في المنظمة لا تحتاج إلى أي تعديلات كبيرة. توجد أمور كثيرة تحتمل التحسين وقد تحسنت في السابق. وبصفة عامة، رأى الوفد أن الدول الأعضاء تسير على الطريق السليم. واتفاقاً مع ما جاء في بيان المجموعة الباء، رأى الوفد أنه بالرغم من الحاجة إلى التطرق لبعض الموضوعات الخاصة بالإدارة الداخلية، مثلما قال وفد هنغاريا، فإن سلوك هذا النقاش ينبغي أن يكون محدداً حتى تخرج الدول الأعضاء منه بنتائج. وكما ذكرت المجموعة باء، رأى الوفد أن الجهد

الإضافي ضروري فيما يخص إدارة الاجتماعات وتنظيمها خاصة فيما يخص التنسيق بين الهيئات الإدارية. فهذا موضوع يمكن التعامل معه. وعلماً بأن وجهات نظر مختلفة قد طُرحت، اعتبر الوفد أن هذه المناقشات ينبغي أن تسير بأسلوب محدد جداً. ويتعين على الدول الأعضاء أن تتذكر اليوم الكامل من دورة العام الماضي الذي استغرقته هذه المناقشات. وأكد على أن اللجنة تطرقت لهذه المواضيع من قبل ولذلك لا داعي لإعادة إنتاج ذات الاقتراحات، مرة تلو الأخرى، خاصة مع عدم التوصل إلى توافق في الآراء بشأنها في العام الماضي وهذا هو سبب اضطرار اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لبحث الموضوع. وينبغي على الدول الأعضاء عند حديثها عن الفعالية والإدارة الداخلية الرشيدة وإدارة الاجتماعات أن تضع محل اعتبارها الجهود المبذولة بالفعل في هذا الصدد. ولم ير الوفد نفعاً من تنفيذ دراسة تفصيلية أو حتى دراسة قبلية تختص بموضوع إعادة هيكلة بنية الويبو.

91. وهنأ وفد اليابان الرئيس على تعيينه وأعرب عن تقديره للعمل الممتاز الذي قامت به كل من الأمانة واللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وتوجه بالشكر أيضاً إلى رئيس الجمعية العامة على مشاوراته وعرضه. وأما فيما يخص تنفيذ دراسة جديدة، ضم الوفد صوته إلى صوت المجموعة باء. ورأى أنه لا ينبغي إنشاء هيئة جديدة، وإنما رأى ضرورة حسن استغلال موارد الويبو القائمة بكفاءة وفعالية لأن ميزانية الويبو يجب أن تُستخدم بأكبر قدر ممكن من الكفاءة في ظل الوضع الاقتصادي العالمي الحالي. وبصفة عامة، رأى الوفد أن السعي ينبغي أن يتجه نحو كفاءة عمل المنظمة. وعلى ضوء وجهة النظر المتقدمة، استقرت قناعة الوفد على ارتفاع تكلفة الدراسة المعنية وبالتالي عدم ضرورة تنفيذها.

92. واعتبر وفد الصين موضوع الإدارة الداخلية للويبو أمراً معقداً. ولذلك ينبغي البحث عن حل للمشاكل الموجودة من خلال نهج تقدمي. ورأى من جانب أن الويبو ينبغي لها تعزيز الاتصالات والتنسيق بين الإدارات وزيادة مستوى الكفاءة كمنهج لتعزيز الإدارة الداخلية. وفي ذات الوقت، يمكن البحث في الطرق الممكنة الأخرى لتحقيق هذا الهدف.

93. وضم وفد جمهورية كوريا صوته إلى ما جاء في كلمتي المجموعة باء واليابان. وأعرب عن رأيه بأن قدر معقول من المعلومات أصبح متوفراً بالفعل مع إمكانية تنفيذ دراسة مكملة بواسطة الأمانة. واعتبر أن الوقت قد حان للتركيز على تحسين مستوى عمل وتشغيل الهيئات الموجودة.

94. وعلّق الرئيس قائلاً إن جميع الوفود متفقة على أهمية موضوع الإدارة الداخلية وفي حين أن ثمة تحسن تحقق إلا أن المجال ما زال مفتوحاً أمام المزيد من التقدم وإن كفاءة عمل المنظمة هو ما ينشده جميع الوفود. وثمة توافق في الآراء أن الموضوع يحتاج إلى الدراسة وإلى المزيد من المناقشات. وقد تناولت مداخلات الوفود مستويات مختلفة من الإدارة الداخلية. واستطرد الرئيس أن قلب مشكلة الإدارة الداخلية، أو الأكثر حدة، هو عدم وجود هيئة مستمرة معنية بالإدارة الداخلية في الويبو، حيث أن لجنة التنسيق تلتقي مرة واحدة أو مرتين كل عام. وأما مشكلة الإدارة الداخلية الأقل حدة هي إدارة الاجتماعات. وتوجد أيضاً قضية الإدارة الداخلية من حيث تحسين مستوى الهيئات القائمة. وأعرب الرئيس عن شعوره بأن مناقشة هذه المواضيع يمكن أن تستمر بلا انتهاء في حالة فتح باب نقاشها الآن. وقال إنه لا يوجد توافق في الآراء بشأن الدراسة الكبيرة، وإن تأييد الدراسة القبلية يبدو ضعيفاً. وأضاف أن الموجود بين أيدي الأعضاء الآن هو مجموعة اقتراحات الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين مستوى الإدارة الداخلية. ويمكن للدول الأعضاء أن تفحص هذه الاقتراحات والتقدم بما تراه مناسباً. ولذلك اقترح الرئيس تشكيل فريق عامل مفتوح العضوية يتكون من الدول الأعضاء أو منسقي المجموعات ويرأسه أحد المنسقين، بالتناوب، وتحضر الأمانة اجتماعاته. ويتم تصنيف مساهمات الدول الأعضاء وفقاً للأنواع الثلاثة من مواضيع الإدارة الداخلية المذكورة سالفاً لتيسير مناقشات الفريق. ثم يعرض الفريق تقريراً بشأن مناقشاته أمام دورة اللجنة القادمة. ويخصص الوقت اللازم لمناقشة هذا الموضوع أثناء الدورة القادمة. والخيار الآخر هو إشراك اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة في الأمر إما من خلال التوجه إليها بطلب فحص الاقتراحات أو بطلب إعطاء رأي بشأن التوصيات التي سيخرج بها الفريق العامل.

95. وأعرب وفد فرنسا عن استغرابه لعدد المرات التي يطلب فيها من الدول الأعضاء إبداء ذات الرأي في ذات المواضيع، سواء كانت بشأن نهج جديد، أو فريق عامل جديد، أو مشاورات جديدة مع لجنة من اللجان، أو المناقشات بين المجموعات. لقد كانت المجموعة باء، بأعضائها التي من بينهم فرنسا، واضحة جداً في هذا الموضوع وقد قدم كل من المجموعة الاستشارية ورئيس الجمعية العامة تقريراً بشأن هذا النهج. وإن قلب المشكلة من وجهة نظر الوفد هو أن الدول الأعضاء حين تجد نفسها تناقش هذه المواضيع ضمن فريق عامل ستكلّف مرة أخرى فرقاً عاملة ولجان مختلفة بمزيد من المهام بغض النظر عن وجود عمل حقيقي يحتاج إلى تنفيذ. إن جميع الدول الأعضاء على علم بالمشاكل الحقيقية. وقد وصلتها تقارير ممتازة بشأن ما تم من أعمال في فترة 2010-2011. وأصبح الأمر بيد كل الموجودين في اللجنة لاتخاذ اللازم بشأن ما ورد في التقارير من خلال اقتراحات محددة وملموسة. وقال الوفد إنه غير قادر على فهم ما تبقى من مسائل غير محددة. تعود الدول الأعضاء في كل اجتماع إلى موضوع الإدارة الداخلية وأعرب الوفد عن قلقه إزاء هذا الواقع المتكرر. واختتم الوفد قائلاً بأنه في حالة إنشاء فريق عامل آخر سيتباطأ السعي نحو التحسينات أكثر ولن تصبح التحسينات المنشودة أقرب للتحقق.

96. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية إنه بناءً على تجربته في التعامل مع الفريق العامل المختص بشأن تقرير مشروع جدول أعمال التنمية استغرقت الدول الأعضاء 75 بالمائة من الوقت في مناقشة ما كان المخطط مناقشته، وكان من الصعب جداً إحراز أي تقدم، والتفت الوفد إلى رأي بعض الوفود بأن يكون النهج متعدد الأطراف. ينبغي على الدول الأعضاء مناقشة هذه المواضيع داخل اللجنة. وأكد الوفد على ما ورد في كلمته السابقة بأنه يبحث عن نهج أكثر عمقاً في حل ما يُلاحَظ من مشاكل. واقترح زيادة مناقشة هذا الموضوع، بدلاً من إنشاء فرق عاملة لتحديد ما هو الذي تريد الدول الأعضاء مناقشته.

97. ورأى وفد مصر أن فريقاً عاملاً من شأنه أن يوفر منصة لمناقشة الاقتراحات المختلفة المطروحة وتحديد الوقت لذلك. وأحاط علماً بما قاله وفد الولايات المتحدة الخاص بالصعوبة التي واجهتها الدول الأعضاء سابقاً في محاولة مشابهة. لكنه وجد أن هذه الصعوبات يمكن تجنبها من خلال الاتفاق على رسمية هذا الفريق مع وجود الترجمة الفورية بلغات الويبو ووجود تكليف واضح باستعراض اقتراحات الدول الأعضاء سواء المقدمة بالفعل أو التي تقدم لاحقاً في موعد يتم تحديده. ويكون الهدف هو محاولة الخروج باقتراحات محددة على المستويات الثلاثة: قلب الإدارة الداخلية، والإدارة الداخلية الأقل حدة، والأمور التي تشمل الاجتماعات وما شابهها. ولذلك أيّد الوفد الاقتراح. وفي هذه الأثناء يمكن للدول الأعضاء الاتفاق على تنظيم اجتماعات أكثر للجنة التنسيق عل سبيل المثال، وأن توصي بأن تضطلع لجنة التنسيق بمهامها ومسؤولياتها وفقاً لاتفاقية الويبو. والتفت الوفد إلى ما قالته بعض الوفود بشأن أن تبحث الدول الأعضاء موضوع التفاعل بين لجنة التنسيق واللجنة وأن تتجنب اللجنة عدم التوازن الذي يؤدي إلى إثقال كاهلها بالمشاكل في حين أن لجنة التنسيق لا تجتمع ولا تناقش المشاكل بالأسلوب المناسب. واقترح الوفد مناقشة هذه المشكلة بواسطة رؤساء اللجنة ولجنة التنسيق والجمعية العامة. ورأى الوفد أن مثل هذه الثلاثية يمكن أن ترشد الدول الأعضاء بشأن توازن العمل المناسب بين هاتين اللجنتين المهمتين. وقال إنه من باب الحصاد المبكر يمكن التوصية بأن تسعى الوفود إلى تنفيذ هذا أثناء الدورة الحالية.

98. وضم وفد سويسرا صوته إلى صوت وفد فرنسا الذي عبّر عن المخاوف المتعلقة بمثل هذا الفريق العامل. ولم ير الوفد أن فريقاً عاملاً كهذا سيكون نافعاً وقال إنه يشعر أن الدول الأعضاء ستعيد إنتاج ذات المناقشات القديمة بدون الخروج بأي نتائج جديدة. لكن يمكن للأعضاء الاتفاق على عقد مناقشات بداخل اللجنة بأسلوب يركّز على الهدف وينظر في مشاكل محددة ومعرّفة بوضوح بدلاً من التعامل مع سلسلة كاملة من الاقتراحات الواردة من اتجاهات مختلفة والتي نوقشت بالفعل بدون أي نتائج. ولذلك، بالنسبة لوفد سويسرا، فإن ما ينبغي تحسينه هو فعالية الاجتماعات وإدارتها، هذا ما يهتم الوفد بالنظر فيه. وكما أشار وفد فرنسا فإن الكيفية الأمثل لفعل ذلك هي واسطة كل لجنة على حدة، بدلاً من الدخول في مناقشة واسعة النطاق لن توصل إلى أي شيء.

99. وأراد وفد جنوب أفريقيا تقديم تعليقاته بشأن بعض المداخلات الأولى. اتفق الوفد مع وفود أخرى فيما يخص أهمية العمل بأسلوب يركّز على الهدف بوضوح. ولذلك فمن الأهمية بمكان أن تهيكل المناقشات وليس مجرد أن نفتح أمامها الباب. ورأى الوفد أن تصنيف الرئيس للمواضيع من خلال ثلاث مجموعات هو تصنيف منطقي، وهو يوفر الهيكل الذي أقرّت الدول الأعضاء بأهميته، حيث توجد مواضيع تصنف أنها المواضيع الأكثر حدة، والمواضيع الأقل حدة، والمواضيع الإدارية التي تشير إلى تحقيق الوفورات. ويمكن بسهولة أن تناقش هذه المواضيع. والتفت إلى أنه بالرغم من تخصيص يوم لمناقشة مواضيع الإدارة الداخلية في الويبو أثناء دورة اللجنة الأخيرة إلا أن المناقشات لم تتناول سوى موضوع المجلس التنفيذي. وأوضح الوفد أن مشاكل الإدارة الداخلية في الويبو أوسع من هيكل الإدارة وتتجاوز الأمور المتعلقة بالاجتماعات (كما قال وفد ألمانيا). وكرر الوفد قوله بضرورة هيكلة المناقشات ورأى أن الفريق العامل يمكنه بالفعل إسراع عملية السعي نحو الأهداف. ويمكن القول بأن الفريق العامل لن يكون فعالاً لكن العبء يقع على الدول الأعضاء في جعله فعالاً ومثمراً من خلال تجميع مداخلات الدول الأعضاء في مجموعات ومناقشتها بأسلوب مناسب.

100. وهنأ وفد زمبابوي الرئيس على انتخابه لتمثيل مجموعة البلدان الأفريقية كرئيس للجنة. وذكر الوفد أن الدول الأعضاء تناقش موضوع الإدارة الداخلية منذ فترة ليست بالقصيرة وسبب عدم تحقيق نتائج هو أنها تُعمّم الإدارة الداخلية. واعتبر الوفد أن ملخص الرئيس هو الطريق إلى الأمام ولم يكن متأكداً لماذا تقول بعض الوفود أن هذا إعادة إنتاج للمناقشات القديمة. وأعرب الوفد عن اتفاقه مع فكرة إعادة الإنتاج في حالة أن المناقشات لم تكن تركز على الهدف ومهيكلة، فبعض الوفود تريد التركيز على الاجتماعات وغيرها تريد التركيز على الوثائق وغيرها على اللغات أو على مسائل الميزانية. فطالما أن الوفود لم تتعاون لوضع صيغة مهيكلة للنقاش ستظل مناقشات الإدارة الداخلية مجرّدة. وقال إن ملاحظة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة لها أهمية خاصة والتي أسندت عدم قدرتها على اتخاذ قرارات إلى أن موضوع الإدارة الداخلية موضوع سياسي. وطالما استمرت الدول الأعضاء في أحاديث الأروقة لن تستطيع التعامل مع موضوع الإدارة الداخلية. وإن المناقشة في غرفة أصغر مفتوحة للجميع هو السبيل العملي إلى الأمام. ينبغي على الوفد التوقف عن الاختباء خلف صيغة الاجتماعات. والسؤال هو: هل الأعضاء مستعدون للنقاش المنظّم المهيكل؟ وإن الصيغة في حد ذاتها لا تُظهر نتيجة الاجتماع ولكن الرغبة في تحقيق الهدف. وبحسب ما يبدو للوفد، توجد بعض الوفود المترددة في مناقشة مواضيع الإدارة الداخلية في الويبو لكنها تهتم جداً بمناقشة مواضيع الإدارة الداخلية في منظمات أخرى. وأضاف أنه بدون الرغبة السياسية في مناقشة هذه المواضيع ستظل الدول الأعضاء عند نقطة الصفر.

101. وأيّد وفد الجزائر اقتراح الفريق العامل الصغير من الرئيس. وتعليقاً على مداخلات وفود أخرى، قال إن بعض الوفود تميل إلى المقارنة بين أشياء غير قابلة للمقارنة. وأوضح أن احتمالات تكرار وضع الفريق العامل الخاص باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية ليست كبيرة في هذه الحالة. فقد تشكّل ذلك الفريق العامل لمناقشة توصيات الخبراء، وأما في اللجنة هنا ستنظر الدول الأعضاء في اقتراحات دول أعضاء أخرى. أي أنها بعبارة أخرى ستنظر في توصيات وردت من صفوفها، لها، بواسطتها. ولذلك من شأن هذا الفريق العامل أن يعمل بأسلوب مختلف عن الفريق الخاص باللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وثانياً، فإن نجاح الفريق العامل سيعتمد في المقام الأول على نهج الأعضاء في التعامل معه. وقال إن الدول الأعضاء المنضمة إلى الفريق العامل تحتاج لحسن النية والرغبة في البحث عن حلول. وسيعتمد النجاح على المرونة التي توفرها الدول الأعضاء لهذا الموضوع. لا تتعلق المشكلة بقابلية التنفيذ بل إن إنشاء هذا الفريق العامل ونتائجه يعتمدان على مرونة وحسن نية الدول الأعضاء.

102. وأراد وفد باكستان أن يخطو خطوة إلى الوراء لينظر إلى الوضع الحالي. فإن الدول الأعضاء لا ترغب في فعل شيئين. أولاً، لا يوجد توافق في الآراء بشأن تنفيذ دراسة. وثانياً، لا يوجد بين الدول الأعضاء من يريد مناقشة غير مهيكلة. وعلى أساس الخبرة، لا يريد الوفد إضاعة الوقت بالدخول في نوع غير مهيكل من العمل، وهذا ما تتفق معه الوفود كلها. وباتخاذ خطوة للأمام والنظر إلى اقتراح الرئيس، تحتاج الدول الأعضاء أن تمضي في اتجاه محدد حتى تستطيع حل المشكلة. وفي رأي الوفد، يحتاج النهج أن يتكون من خطوتين. الخطوة الأولى هي تحديد مشاكل الإدارة الداخلية التي تحتاج إلى معالجة. واتفق

الوفد مع تصنيف الرئيس للمواضيع الأكثر حدة والأقل حدة. وأما فيما يخص النهج وكيفية صياغته، رأى الوفد أن الدول الأعضاء تحتاج إلى تحديد هذه المشاكل والنهج أثناء الدورة الحالية. وبعد الدورة الحالية وحتى الدورة القادمة تعمل الدول الأعضاء على هذه النهج ويمكن أن يكون هو الاقتراح الذي تقدم به الرئيس. وبهذه الطريقة يمكن أن تكون مناقشات الفريق العامل مناقشات مهيكلة. وعلّق الوفد بأنه لا يريد الجلوس متفرجاً وألا يصنع شيئاً، بالرغم من أنه ليس من أنصار الفرق العاملة. فإن الجلوس متفرجاً سيكون أكثر ضرراً من الشروع في طريق محدد. واقترح أن تحدد الدول الأعضاء مواضيع الإدارة الداخلية وكذلك الجهود التي بُذلت بالفعل بدرجة كبيرة من التفصيل وأن تنطلق العملية بعد الدورة الحالية.

103. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقال إنه، مع تفكيره في المواضيع التي طرحتها الوفود المختلفة واقتراح الرئيس، مسرور لمناقشة اقتراح تحديد فئات للمشاكل. وأضاف إن هذا سيجعل النقاش أكثر هيكلة وسيفتح المجال أمام بعض القرارات التي يمكن للأعضاء التوصل بشأنها إلى توافق في الآراء بسهولة أكثر من غيرها. ويمكن تنفيذها سريعاً بدون الإضرار بمناقشات المواضيع الأكثر تعقيداً أو الأكثر حدة. وعلاوة على ذلك أيّدت مجموعة جدول أعمال التنمية فكرة الفريق العامل واعتبرت أن البدء في أي عملية من نوعها يعدّ وسيلة جيدة للمضي قدماً، فلا داعي من الانتظار لعام آخر لبدء المناقشات ومحاولة صياغة التوصيات. بل يمكن للمناقشات أن تبدأ قبل ذلك. وهذا أيضاً موائم لإسراع مناقشات الدورة المقبلة ويمكن أن يؤدي إلى تبادل في الآراء أكثر تركيزاً. وقد عبّرت عن هذا وفود مختلفة من المجموعات الإقليمية المختلفة. ويمكن للدول الأعضاء أن تحدد البنود التي ستنفّذ وحتى أن تناقش المواضيع الأكثر تعقيداً والتي تستدعي درجة أكبر من التفصيل. وهذا بدون المساس بوجود شيء ينفّذ على الأجل القصير. وتوجد مداخلات قيّمة كثيرة في مضمون مساهمات الوفود والمجموعات الإقليمية. واعتبر الوفد أنه من الضروري أداء حق العمل الجاد الذي بذلته الوفود لتقدم اقتراحاتها والتوصل إلى طرق لتنفيذها على الوجه الأفضل الذي يعزز من فعالية المنظمة.

104. واتفق وفد إسبانيا مع النقاط التي أثارها وفد باكستان. توجد مواقف مختلفة ولابد من القول بصعوبة معرفة كيف سيمضي الأعضاء قدماً. وقال الوفد إن أحد أهم المواضيع التي تهمه هو تمديد مدة دورات اللجنة واجتماعاتها. ورأى أن كل هذه المواضيع ستحتاج عاجلاً أو آجلاً إلى مناقشتها في كل المجموعات. واقترح أن يسعى الأعضاء بداخل اللجنة إلى الوصل بين هذا النقاش وتدابير تحقيق الوفورات لأن كل هذه المواضيع تتصل ببعضها تحت مظلة الإدارة الجيدة للاجتماعات. ويمكن للدول الأعضاء أيضاً أن تفعل شيئاً نافعاً وهو إشراك الأمانة. فمن الضروري جداً أن تدخل الدول الأعضاء في حوار. ومن المهم أيضاً ضمان حصول الدول الأعضاء على المعلومات المهمة من الأمانة لتحديد الوفورات التي يمكن تحقيقها في تكاليف الاجتماعات. ورأى أن الأمانة لديها الكثير لتقوله في هذا الصدد. ويمكن لهذا النهج أن يكون هو بداية النقاش وقد حصل الوفد على انطباع أن هذه النقطة حصلت على بعض التأييد والإجماع.

105. وأيّد وفد اليابان بيانات وفود فرنسا وسويسرا والولايات المتحدة، أي أن الموضوع ينبغي له أن يُناقش في سياق اللجنة.

106. وهنأ وفد الهند الرئيس على تعيينه. وأيّد إنشاء فريق عامل ومناقشة تركّز على الإدارة الداخلية. وأضاف أنه في هذا السياق قد تقدمت وفود البرازيل ومصر وباكستان باقتراحات جيدة جداً. وأعرب الوفد عن تأييده لتلك الاقتراحات.

107. واعتبر وفد بيرو موضوع الإدارة الداخلية موضوعاً مهماً ورأى أن اقتراح الرئيس اقتراح إيجابي حيث أنه يمكّن الدول الأعضاء من الدخول في مناقشات مركّزة مع الأعضاء الذين تقدموا باقتراحات وهم مستعدون للعمل عليها. وبصفة عامة، فإن الوفد يتفق مع اقتراح الرئيس.

108. وهنأ وفد إيطاليا الرئيس على ترشيحه. وضم صوته إلى أصوات وفود فرنسا وإسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية واتفق مع اقتراح أن تسلك الدول الأعضاء طريقاً عملياً وأن تحاول أن تحدد، من داخل اللجنة، كيفية تحقيق النتائج الملموسة بشأن إدارة الاجتماعات. وإن تحققت النتائج بسهولة فإنها سوف تساهم في تحسين فعالية هيئات الويبو.

109. وتحدث وفد ألمانيا في شأن المواضيع والنهج. وقال إن المواضيع لا تمثل مشكلة. وإنما الأمر الأصعب هو النهج، أي الفريق العامل والمناقشات المحددة التي تركز على الهدف. المشكلة الرئيسية التي ينبغي للدول الأعضاء أن تركز عليها هي النهج ومن الذي سيحدد الأهداف حتى تستطيع الدول الأعضاء تنفيذ يوم من المناقشات المثمرة. هذا هو قلب المشكلة الذي لا يعرف الوفد له حلاً. وأضاف إنه في بعض الأحيان تحتاج المناقشات إلى وسيط يدير الحوار. وبناء على تجربة الوفد، فإن رئاسة الفريق العامل بالتناوب يمكن الاتفاق عليها في أسبوع ثم ربما يعاد افتتاحها الأسبوع التالي. ربما تحتاج الدول الأعضاء إلى طرف ثالث ليس الأمانة وليس من بين الدول الأعضاء. ولم يعرف الوفد مَن يمكن أن يقوم بدور الوسيط إلا أنه مقتنع بحاجة الدول الأعضاء إلى مساهمة أكبر في النهج.

110. وتحدث رئيس اللجنة بشأن هذه النقطة الأخيرة التي أثارها وفد ألمانيا قائلاً إنه في حالة موافقة الدول الأعضاء على الفكرة يتعين عليها تحديد من الذي سيرأس الفريق العامل. وأضاف أنه يمكن أن يكون سفيراً. وفيما يخص المواضيع، اتفق الرئيس أنه لا ينبغي للأعضاء أن يجلسوا متفرجين ولا يفعلون شيئاً ويحاولون ببساطة مناقشة الموضوع مرة أخرى في اللجنة. فهذا لا يمثل الإدارة الداخلية الرشيدة ولا الإدارة الجيدة. وإن المناقشات ستستغرق أكثر من يوم. وإن الهدف من اقتراح الرئيس هو فتح المجال أمام النضوج والبدء في عملية تتم بموجبها بلورة المواضيع. وإن جميع الوفود خبيرة في أمور الأمم المتحدة. فبعض المواضيع تُثار، اجتماعاً تلو الآخر، في حين أن مواضيع أخرى تتلاشى وتختفي. ولذلك عندما تعود الدول الأعضاء للنقاش في اللجنة سيقولون: "تفاح، برتقال، موز". لكن الغرض من وراء الفريق العامل هو تصنيف المواضيع إلى المواضيع الأكثر حدة والهيئات الحالية والإدارة ثم أن يتم تناول كل منها بالترتيب فيما بين الآن وشهر يونيو. ثم في يونيو يقوم الفريق العامل بعرض تقريره أمام اللجنة التي ستناقشه في ثلاث ساعات بشكل مهيكل. ويمكن للفريق العامل أن يقترح التوصيات وأن يلتمس من اللجنة إجابة بنعم أو لا. لكن الخيار الآخر أسوأ من هذا. بالطبع يمكن تنفيذ دراسة لكن الواقع أن دراسة تفصيلية ستتكلف الكثير من المال. وأعرب الرئيس عن أمله أن يوافق الأعضاء الذين لم يؤيدوا اقتراح الفريق العامل أن يوافقوا عليه بعد هذا الشرح حتى يتم تنفيذه بدلاً من استمرار الدول الأعضاء في مناقشة الإدارة الداخلية. ستتم مناقشة الموضوع مرة واحد وأخيرة وإلا سيظل الموضوع على جدول الأعمال بلا تحسّن. وناشد الرئيس الدول الأعضاء الموافقة على الاقتراح.

111. واعترف وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه غير متحمس لفكرة الفريق العامل لأنه رأى تجربة الفرق العاملة في لجان أخرى ولم تفلح. وأعرب عن تأييده لما قاله وفد فرنسا وغيره عن المناقشات المركزة بداخل اللجنة واعتبر أن هذا هو السبيل الأمثل للأمام بحيث يشارك كل الأعضاء. وفيما يخص المرونة، التمس الوفد إعطاءه بعض الوقت للمناقشة والتنسيق بداخل مجموعته. فإن اتخاذ القرار في هذه اللحظة ليس من الخيارات المتاحة أمام الوفد.

112. وعبّر وفد فرنسا عن عدم فهمه للأسباب التي تمنع الدول الأعضاء من إبداء آرائها بشأن الإدارة الداخلية هنا في اجتماع اللجنة الحالي حيث أن الأعضاء تعرضوا للمواضيع الأساسية من خلال التقارير الموجودة بين أيديهم. وهذا الأمر يؤرق الوفد منذ فترة ليست بقصيرة. فطالما رأى الوفد أن وثائق اللجنة تغطي النطاق الكامل للمواضيع التي تسمح للدول الأعضاء بفحصها وأن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بصفة عامة تتعرض للمواضيع الأساسية. ولذلك لم يستطع الوفد تحديد العقبة التي تمنع الوفود من التعبير عن رأيها بشأن التقارير الموجودة وإثارة كل ما تراه إشكالياً. وأكد الوفد على استمراره في الحديث بانتظام عن الإدارة الداخلية في اللجنة وهو ما يفعله بالفعل في كل اجتماع. ولا ينبغي أن توجد مشكلة في الحديث عنها لأن كل المعلومات متاحة. وقال إنه يعبّر بحرية عن رأيه في هذه المنتديات عندما تكون لديه مخاوف بشأن العمل في أحد الاجتماعات أو بشأن تنفيذ إحدى السياسات. وفي حالة أن الأعضاء أرادوا تحديد موضوع أولّي بداخل الإدارة الداخلية لتناوله فيمكن جداً أن يكون: "ما تنقصه الوثائق المقدمة إلينا". واستطرد الوفد أن قراءة 26 تقريراً تعدّ عملاً ضخماً. ويستطيع هؤلاء الذين قرأوا التقارير الخمسة بشأن فترة السنتين 2010-2011 أن يخبروا الآخرين بما كان ينقصها. كل المعلومات المطلوبة كانت موجودة. واقتراح الوفد أن تكون البداية من عند القول بأن عدم استخدام المعلومات الاستخدام المناسب ربما يرجع إلى كثرة التقارير ولأن الدول الأعضاء ليس لديها الوقت لقراءتها كلها. ويمكن لهذا أن يكون نقاشاً مهماً.

113. وأشار وفد مصر إلى نتائج مشاورات رئيس الجمعية العامة. وأضاف أن الدول الأعضاء لن تبدأ من الصفر لأن تقرير رئيس الجمعية العامة وتوصياته موجودان ليبينان كيفية المضي قدماً. وقد ورد في الفقرة 3 من التقرير أنه كجزء من المشاورات توصل التوافق في الآراء إلى أن الأداء والكفاءة والتنسيق بين هياكل الإدارة الداخلية الموجودة كلها تحتاج إلى تعزيز وهو ما يعتمد في المقام الأول على التزام الدول الأعضاء نفسها وعلى إدارة الهيئات الإدارية والأجهزة. وقد اتفقت الدول الأعضاء من قبل أنها تحتاج إلى مناقشة هذا الموضوع وإحراز تقدم فيه. وترك المواضيع حتى دورة اللجنة في يونيو القادم يعني إمكانية إضاعة الكثير من الوقت. وأيّد الوفد فكرة العمل بين الدورات في هذا الموضوع. وأشار إلى أن أحد الخيارات الذي لا يكلف شيئاً هو مخاطبة رئيس وحدة التفتيش المشتركة لشرح ما تقوم به الدول الأعضاء وطلب إرشاده من خلال الممارسات الأخرى في الأمم المتحدة. وهذا لن يكلف أموالاً على الإطلاق. وفي نفس الوقت ستنتفع الدول الأعضاء من خبرة خبير الأمم المتحدة المستقل في هذا المجال بينما تقوم في ذات الوقت بعمل بين الدورات.

114. وذكّر وفد جنوب أفريقيا أن مجموعة البلدان الأفريقية تقدمت من قبل بالفعل بالاقتراح الخاص بوحدة التفتيش المشتركة. لكنه اعتبر أن الدول الأعضاء تريد مناقشة المسائل بنفسها بحيث يكون النهج قائماً على توجيه الأعضاء. وأضاف أنه في حالة صعوبة هذا النهج يمكن للأعضاء تكليف وحدة التفتيش المشتركة بتنفيذ دراسة مستقلة واضعين محل اعتبارهم أن مسائل الإدارة الداخلية الخاضعة للنقاش جاءت استرشاداً بتقرير وحدة التفتيش المشتركة. ولذلك يمكن للدول الأعضاء التماس التوجيه من وحدة التفتيش المشتركة بشأن هذا النهج. والبديل هنا هو اتباع اقتراح الرئيس المعني بالعمل المهيكل في صورة فريق عامل. ورداً على وفد فرنسا الذي طرح سؤالاً عن السبب الذي يمنع الدول الأعضاء من إثارة المواضيع التي تريد إثارتها قال الوفد إنه اطلع على جميع الاقتراحات التي تقدمت. وأشار إلى ذِكره اقتراحات محددة أثناء اجتماع اللجنة الأخير. وعلى سبيل المثال فقد تقدمت كل من أستراليا وفرنسا والمملكة المتحدة بمساهمات مهمة. ورأى الوفد أن مناقشة كل شيء تعتبر أمراً عملياً. تحتاج الدول الأعضاء إلى حسن هيكلة المواضيع وإلى تناول كل الآراء الواردة في الاقتراحات. والمساهمات عددها 12 منها اثنان من مجموعات إقليمية. لكن موقف الوفد لا يسمح بتناول الأمور تناولاً عشوائياً وإنما يريد مناقشة مهيكلة ومنظّمة.

115. وقال وفد فنزويلا (جمهورية – البوليفارية) إن الإدارة الداخلية تعدّ بوضوح مشكلة سياسية. ويوجد أمر واحد جلّي وهو حاجة الدول الأعضاء إلى مناقشة هذا الموضوع. وقد أعرب جزء من المنتدى عن أن كل شيء واضح وضوح الشمس ويستطيع الأعضاء تحديد كل شيء فوراً. وأعرب جزء آخر عن إمكانية الاجتماع في مجموعات أصغر حجماً تخرج بنتائج مثمرة. وكلا الطريقين صحيح. وقد دخلت الوفود في نقاش مفتوح أثناء اجتماعات سابقة. ولم تكن المناقشات أبداً بلا قيمة بل تحقق شيء في كل مرة. والمجموعة التي ترى كل شيء واضحاً وضوح الشمس على استعداد للعمل في يونيو. واقترح الوفد للمجموعة الأخرى التي لا زالت غير متأكدة من بعض الأمور أن تجتمع بين الدورات مع الأمانة وكل من ترى ضرورة الاجتماع به حتى تحضّر حجّتها وتستطيع مناقشة الأمور مع من رأوا كل شيء بوضوح. ولم ير الوفد الفائدة من استغراق ساعات في مناقشة إنشاء الفريق العامل أو عدم إنشائه علماً بحتمية مناقشة موضوع الإدارة الداخلية.

116. وأيّد وفد سويسرا كلمتي وفدي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، مع وجود درجة نفع في الفريق العامل. وأكد على أهمية تحديد النقاش الذي تدخل فيه الدول الأعضاء تحديداً دقيقاً حتى تستطيع إحراز التقدم. وإن استنتاجات رئيس الجمعية العامة ليست في الواقع توصية باستمرار العمل هنا. فقد قال التقرير إن الموضوع الذي يحظى بإجماع الآراء هو كفاءة اللجان والتفاعل فيما بينها. ويمكن النظر في أدوار الهيئات الإدارية المختلفة. وهذا موضوع محدد للغاية رأى فيه الرئيس درجة كبيرة من التوافق في الآراء. وفيما يخص موضوع الفريق العامل قال الوفد إن تجارب هذه الآليات في الماضي لم تكن أبداً ناجحة. فقد انعقدت فرق عاملة بلا أي نتائج، وبلا ثمرات. لقد طلبت الدول الأعضاء من لجنة التدقيق أن تقدّم التقارير. وقدّمت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ذات التقارير. ولم ير الوفد فعلاً كيفية تقدّم الدول الأعضاء من هنا. وكما قال وفد فرنسا، الوثائق موجودة بين أيدي الأعضاء. وتوجد مسائل تحتمل التحسين، وينبغي على الدول الأعضاء تنفيذ ذلك التحسين.

117. ولخّص الرئيس ما تقدّم بوجود اقتراحين بين أيدي الاجتماع، الأول هو إنشاء الفريق العامل والثاني هو اقتراح مجموعة البلدان الأفريقية بتكليف دراسة وحدة التفتيش المشتركة. والاقتراح الثاني لن يكلف شيئاً وسيتيح الانتفاع بخبرة وحدة التفتيش المشتركة. وقال الرئيس إنه رأى بعض التوافق في الآراء ينشأ وأضاف إن بعض الوفود لن تعترض على فكرة الفريق العامل اعتراضاً كبيراً في حالة أنه كان محدد المهمة بوضوح ومحدد المناقشات. واختتم الرئيس بأنه سيسمح ببعض الوقت لغرض المشاورات بشأن هذه الاقتراحات واقترح تعليق الاجتماع للاستراحة.

118. وردّ وفد الولايات المتحدة الأمريكية على ملخص الرئيس مشيراً إلى وجود اقتراح آخر تقدم به وفد فرنسا وغيره من الوفود وهو عقد مناقشة أكثر تركيز هنا في اللجنة. وينبغي لهذا الاقتراح أن يعدّ الاقتراح الثالث وهو مناقشة هذه المواضيع في لجنة البرنامج والميزانية.

119. وردّ الرئيس بأن إمكانية نجاح الاقتراح الثالث تعتمد على درجة تفصيله وتحديده. والمقصود هو ضرورة تحديد ما الذي سيحدث في اللجنة والاتفاق على خريطة للنقاش تشمل طبيعة النهج وكيفية تنفيذه من جانب الأعضاء والمواضيع التي ستُناقش أولاً. وأشار الرئيس إلى وجود الاعتراض على فكرة التطرق للمواضيع في اللجنة بأسلوب غير مهيكل ومنظّم. فعلى سبيل المثال ينبغي على الوفود الاتفاق على أنه في اليوم الأول من اجتماع اللجنة ستُناقش المواضيع الأكثر حدة، مثل الحاجة إلى هيكل إداري جديد. والمشكلة الثانية هي تحديد الاقتراحات التي ستُناقش من بين الاقتراحات الإثني عشر أو الثلاثة عشرة المطروحة. ولذلك في حالة تنفيذ المناقشات في اللجنة فإن الدول الأعضاء تحتاج لمن يصوغ خريطة النقاش هذه. لكن من الممكن بالطبع اعتبار هذا أحد الخيارات علماً بضرورة أن تحدد الوفود كيفية تنفيذه بأسلوب مهيكل ومحدد الهدف.

120. وقال وفد إسبانيا إنه أيضاً تقدّم باقتراح وهو مناقشة موضوع كفاءة إدارة الاجتماعات فيما يخص تدابير الوفورات بالمنظمة. من شأن هذا أن يسمح للدول الأعضاء بمناقشة موضوع يمكن أن يؤدي إلى توافق في الآراء وتنفيذ ذلك بالفعل في الدورة الحالية للجنة.

121. وتحدث الرئيس قائلاً بأن الإدارة الداخلية تحتوي على مواضيع كثيرة إضافة إلى موضوع الهيكل. وحتى في حالة اتخاذ الأعضاء قرار بشأن الإطار العام، ولا معارضة لهذا، توجد أفكار مختلفة بشأن موضع الإطار بداخل الهيكل. ولذلك أراد الرئيس تعليق الاجتماع للسماح بالتشاور بين المجموعات الإقليمية.

122. واستؤنف الاجتماع بعد الاستراحة ودعا الرئيس المجموعات الإقليمية إلى عرض نتيجة مشاوراتها.

123. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء قائلاً إن المجموعة مع الأسف لم تستطع قبول اقتراحات إنشاء فريق عامل رسمي أو المضي قدماً في مسألة وحدة التفتيش المشتركة. وشرحت المجموعة أسبابها في عدم اعتقادها بضرورة نجاح الفريق العامل في تحقيق ما ترجوه الدول الأعضاء. وأشار إلى فترة السنتين 2009-2010 وقت لجنة التدقيق القديمة حين شكلت الدول الأعضاء فريقاً عامل للتعامل مع بعض المسائل منها مسألة الإدارة الداخلية. ومع الأسف، انتهى الفريق العامل نهاية سيئة. على ما يبدو أن الدول الأعضاء لا تتوصل إلى توافق في الآراء عندما تدخل في بيئة مصغرة ورسمية. واقترحت المجموعة باء أن تظل العملية تسير بطابع غير رسمي، بين المنسقين الإقليميين والأطراف المهتمة. ولا حاجة بالضرورة لمشاركة الأمانة علماً بإمكانية اتصال الأعضاء بها بين حين وآخر لإلقاء الأسئلة. وينبغي على الدول الأعضاء في هذه المناقشات غير الرسمية التركيز أكثر على وضع قائمة مخاوف أو اهتمامات بدلاً من المواضيع. وتقوم ببحث الاقتراحات وتحديد ما يحتاج إلى تغيير في الإدارة الداخلية في الويبو، وتركز على المخاوف أو الاهتمامات وليس المواضيع. هذا هو موقف المجموعة باء في الوقت الحالي.

124. وطلب الرئيس من الوفد تحديد مَن سيقود مثل هذه العملية غير الرسمية.

125. وأجاب وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن المنسقين الإقليميين يمكن لهم تولّي القيادة. ولا حاجة لبلوغ درجة الرسمية التي تستدعي وجود رؤساء ونائبين. فيقتصر الأمر على اجتماع المنسقين الإقليميين مع اثنين أو ثلاثة الأعضاء المهتمين من كل مجموعة فيجلسون ويشتركون في مناقشات غير رسمية. واستطرد الوفد أن الأمر يبدأ في التفكك عندما يدخل الأعضاء في مواضيع الترجمة الفورية وجدول الأعمال وغير ذلك. وفي حالة أن المناقشات ظلت غير رسمية وتركزت على المخاوف فمن المحتمل تحقيق نتيجة هي وجود قائمة المخاوف لتنتظر الأعضاء عند حضورهم إلى اجتماع اللجنة المقبل.

126. استفسر الرئيس إن كان هذا التصور سيؤدي إلى نقاش منظم داخل لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف قائلًا إنه إن تقرر المضي في المسار غير الرسمي لا بد أن يتم ذلك من خلال نقاش منظم داخل اللجنة بأن تتناول على سبيل المثال: (أ) بنية الإدارة الداخلية؛ (ب) والهيئات المختصة الحالية داخل الويبو وإدارتها العامة؛ (ج) والمسائل المالية. وأعرب عن أمله أن تفضي هذه المشاورات غير الرسمية بالوفود إلى التوصل إلى نقاش منظم داخل اللجنة فيما يتعلق بالفئات الثلاث التي حددها فيما سبق. وتساءل إن كان ذلك هو ما يعتزمه الاقتراح المقدم.

127. أجاب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بأن الدول الأعضاء سوف تعكف على تدارس الانشغالات التي ساورتها. وبغض النظر عن الفئات فسوف تكون هي الفئات الثلاث التي عرضها الرئيس. وقد ظن الوفد أن العديد من الوفود قالت إنه بمجرد انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية فسوف يتعين عليها عقد نقاش أكثر تركيزًا. وأضاف الوفد أن المشاورات غير الرسمية سوف تؤدي بالدول الأعضاء إلى تحديد الانشغالات الأهم وربما تحت هذه الفئات الثلاث.

128. والتمس وفد باكستان استيضاح الاقتراح المقدم من المجموعة باء والفكرة القائلة بأن المشاورات غير الرسمية سوف تناقش قائمة بالانشغالات وتطورها بدلًا من مناقشة قائمة من المسائل. وأعرب الوفد عن رجائه التوصل إلى إدراك أفضل للفرق بين الاثنين وإن كانت الدول الأعضاء سوف تعنى فقط بنظر المشكلات وتصنيفها ومناقشتها أم أنها سوف تناقش أيضًا الحلول المحتملة.

129. ودعم وفد هنغاريا (متحدثًا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق) الاقتراح المقدم من المجموعة باء بوصفه بديلًا عن الاقتراحين الآخرين المقدمين من الرئيس قبل وقف الاجتماع. وقد اعتبرت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن اقتراح مسار غير رسمي منسق إقليميًا أقرب بكثير إلى وجهة نظره.

130. وقال وفد مصر(متحدثًا نيابة عن مجموعة البلدان الإفريقية) إن الأعضاء لم تتح لهم فرصة عقد مشاورات عبر المجموعات. وإن وجهات نظر العديد من أعضاء مجموعة البلدان الإفريقية استقرت على أن الخيار المفضل هو أن تلتمس من وحدة التفتيش المشتركة تناول هذه القضية ومناقشتها أثناء انعقاد الدورة التالية للجنة. ولكن المجموعة تقبل عقد المشاورات مع المجموعات الأخرى بشأن الخيارين. وأعربت المجموعة عن رغبتها في الإحاطة بأن فكرة آلية المشاورات غير الرسمية قد تعرض الدول الأعضاء مرة أخرى لبعض العثرات التي مروا بها أثناء عمل الفريق العامل التابع للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بشأن مراجعة المساعدة التقنية، وهو ما أوضحه وفد الولايات المتحدة الأمريكية. وأبرزت مجموعة البلدان الإفريقية أنها لا ترغب في تكرار الوضع بما يؤدي إلى إرباك المناقشات الخاصة بالتوقيت والمشاركة وجدول الأعمال والاختصاص والتفسيرات. بل ترغب المجموعة في أن يتسم العمل بالتعاون والإثمار.

131. وشكر وفد البرازيل (متحدثا نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية) وفد الولايات المتحدة على اقتراحه الجديد وأضاف احتياجه إلى التشاور مع أعضاء مجموعته. وقال إن مجموعة جدول أعمال التنمية في هذه المرحلة ليست في موقف يسمح لها باتخاذ قرار.

132. واستفسر الرئيس عن الأسباب التي حدت بوفد الولايات المتحدة بالامتناع عن الترحاب باقتراح إشراك وحدة التفتيش المشتركة، على الرغم من أن ذلك لن ينطوي على إنفاق المال.

133. وأجاب وفد الولايات المتحدة أن هذه منظمة منبثقة عن إحدى الدول الأعضاء. والدول الأعضاء هي الأقدر على رؤية المسائل ولا تحتاج إلى إحالة الأمر إلى وحدة التفتيش المشتركة.

134. وتحدث وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية قائلًا إن المسألة لا بد من مناقشتها وإن الدول الأعضاء عليها أن تتوصل إلى طريقة للسير قدمًا تجاهها. والمشكلة القائمة كما رآها هي ضرورة تكوين فريق عامل رسمي أم غير رسمي. ولذا على الدول الأعضاء أن تلتفت إلى هذه المسألة في التو وأن تناقشها داخل مجموعاتها. ومجموعة البلدان الآسيوية ليست متأكدة من نتيجة الاجتماعات غير الرسمية ومن المسمى الذي يعطى لهذا المسار وإن كان يتعين رفع النتيجة إلى لجنة البرنامج والميزانية لكي تتخذ قرار بشأنها. ولكي تتمكن الدول الأعضاء من السير قدمًا سوف تحتاج إلى التركيز على عدد من المجموعات واتخاذ قرار بشأنها لأغراض النقاش. ومن النقاط الأخرى واجبة النقاش في الوقت الحالي هي إن قررت اللجنة أن تكون فريق عامل غير رسمي فهل ستُرفع النتيجة التي توصل إليها الفريق غير الرسمي بشكل رسمي إلى اللجنة؟

135. وأوضح وفد الولايات المتحدة الأمريكية أنه بغض النظر عن التقرير الذي يُرفع إلى لجنة البرنامج والميزانية، فليس من ضرورة إعطائه طابعًا رسميًا. ومن الممكن ببساطة أن يناقش المنسقون الإقليميون المسائل ويحددوا الانشغالات وأن يأتوا إلى اللجنة بوصفهم منسقين وقد توصلوا إلى مواقف بتوافق الآراء بشأن ما تحتاج الدول الأعضاء إلى مناقشته من خلال الفئات الثلاث التي حددها الرئيس. وأعرب الوفد عن اقتناعه بأن نجاح هذه الممارسة يعتمد على مدى اتسامها بعدم الرسمية.

136. واقترح الرئيس النص الآتي رغبة منه إلى التوصل إلى توافق: "بعد أن راجعت لجنة البرنامج والميزانية مسألة الإدارة الداخلية قررت أن تستمر في مراجعتها للمسألة من خلال مسار المشاورات غير الرسمية تحت قيادة منسقي المجموعات. على أن تُعرض نتيجة هذه المشاورات بأسلوب منظم لكي تأخذها اللجنة بعين الاعتبار أثناء مناقشة الفئات الثلاث الآتية: (1) بنية الإدارة الداخلية؛ (2) والاستخدام الأمثل للهيئات المختصة الحالية؛ (3) والمسائل المتعلقة بالكفاءة والإدارة."

137. وهنأ وفد أستراليا الرئيس على ترشيحه والتمس استيضاح دور المشاورات غير الرسمية. فحسب فهمه ينحسر دور المشاورات غير الرسمية في تحديد الانشغالات التي تنظرها لجنة البرنامج والميزانية أثناء انعقاد دورتها التالية.

138. وأجاب الرئيس أنه على حد قول المجموعة باء من المقرر أن يكون المسار غير رسمي وأن يديره منسقو المجموعات. وأنه من المقرر أن يناقشوا المسائل. والمنطق الموجه لعملهم سيكون مماثلًا لذلك الذي يعمل الفريق العامل بموجبه. فهذا المسار عبارة عن بوتقة تنصهر فيها جميع الأفكار الناضجة. وبمجرد أن يصل الأمر إلى أيدي اللجنة اتفق الجميع على أن تقسم المسائل ثم تنظم.

139. وشكر وفد الجزائر المجموعة باء على اقتراحها. ورأى الوفد على سبيل التعليق التمهيدي أن الاقتراح يدعو إلى الاهتمام إلى حد كبير ولكنه يثير بعض المشكلات. فإن كانت المشاورات غير الرسمية ستتم بقيادة المنسقين الإقليميين سيكون السؤال من الذي سوف يتولى بالفعل "زمام الأمور" وينظم المنسقين ويبادر بعقد اجتماعات المشاورات ويحدد زمنها ومكان انعقادها. وإن حضر المنسق الإقليمي ولكن في غياب المجموعة سوف تثور بعض الانشغالات ذات الصلة بالتمثيل. ولذا فإن مسار المشاورات لن يؤدي الأغراض التي ترجوها الدول الأعضاء من ورائه في حالة الإفراط في طابعه غير الرسمي. ولن يكون لهذه المشاورات أية نتائج محددة بل ولن تتأتى من ورائه النتائج المرجوة قبل انعقاد الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. ولن تحمل المشاورات أي شيء من شأنه تحسين العمل. واقترح الوفد تعديل صيغة النص بما يتماشى مع اقتراح المجموعة باء بما يضفي على المشاورات طابعًا رسميًا بعض الشيء، وذلك من خلال اختيار رئيس لها على الأقل واقتراح عدد مؤقت لاجتماعاتها. وهذه هي المسائل التي يفترض مناقشتها في الوقت الحالي.

140. وتقدم وفد مصر بالشكر إلى الرئيس على النص المقترح وتساءل عن إمكانية اتخاذ اقتراحات الدول الأعضاء بشأن المسألة أساسًا للمشاورات، وإن كانت ستسنح الفرصة أمام الدول الأعضاء لإجراء مقابلات مع رئيس لجنة البرنامج

والميزانية ووحدة التفتيش المشتركة والجمعية العامة بغية مناقشة طبيعة الاندماج بين الأجهزة الثلاثة المعنية بالحوكمة، وربما الخروج ببعض التوصيات للجنة البرنامج والميزانية والجمعية العامة بشأن المسائل ذات الصلة بالإدارة الداخلية. واستطرد بأن هذا من شأنه أن يجعل العمل مثمرًا. وشارك الوفد الآراء التي أعرب عنها وفد الجزائر فيما يتعلق بوضوح المسار، بمعنى تحديد الشخص الذي يرأسه وعدد الاجتماعات المنعقدة بموجب هذه الآلية.

141. وارتأى الرئيس أنه ليس من تعارض بين مسار المشاورات غير الرسمية وتعيين رئيس لها. وأضاف أنه في حالة قبول المجموعة باء لذلك فبإمكانها أن تعقد مشاورات غير رسمية ولكن مع تعيين رئيس لها. وأضاف أن العديد من المجموعات تساءلت من الذي بإمكانه تولي مسؤولية كل ذلك دون رئيس يقود الاجتماع ويدعو لانعقاده؟ وبذلك يكون المسار غير رسمي ولكن الرئيس يعمل عمل الذاكرة المؤسسية ويتولى مسؤولية رفع التقرير إلى الدول الأعضاء. ورأى الرئيس أن تعيين رئيسًا للمسار من شأنه تسييره بسلاسة وذلك من منطلق التنظيم. ودعا الرئيس إلى التوصل إلى توافق إذ انقضى الكثير من الوقت في مناقشة الموضوع وأصبح اتخاذ القرار وشيكًا. وأضاف الرئيس علم جميع الوفود بأن الهدف النهائي هو تعامل لجنة البرنامج والميزانية مع الأمر بجدية وبأسلوب منظم. أما في الوقت الحالي فإن الدول الأعضاء بصدد التخطيط للرحلة. وترغب الدول الأعضاء في أن تكون المركبة غير رسمية ولكن دون أن تكون مركبة تسير في اتجاهات متعددة.

142. ورأى وفد البرازيل أن اقتراح الرئيس لخص العديد من العناصر المثيرة للاهتمام. والتمس الوفد استيضاح تشكيل المجموعة الاستشارية غير الرسمية وإن كانت مفتوحة بحيث يمكن لجميع الوفود المشاركة فيها.

143. وأجاب الرئيس أن واحدة من الأفكار أن يضم المسار الرئيس والمنسقين. وبإمكان المنسقين أن يجعلوا المسار مفتوحًا. وأضاف الرئيس أنه بغية تحقيق الانسجام من الممكن أن يسأل الرئيس غير الرسمي بمجرد تعيينه بعد اجتماع المنسقين عما يرغبون في أدائه وعن رغبتهم في أن يكون المسار مفتوحًا، أي من الممكن أن ينضم إليه ممثل أو اثنين أو ثلاثة من كل مجموعة.

144. ورأى وفد سويسرا أن اقتراح الرئيس عام للغاية وغير رسمي بتاتًا، وهو ما يدعو الوفد إلى إثارة بعض الانشغالات التي ذكرتها الوفود بالفعل من قبل. ورأى الوفد أن هذا الاقتراح يثير الأسئلة أكثر من كونه يجيب عليها. والسؤال الأول معني بطريقة التنظيم. فمن المفترض أن يجتمع المنسقون الإقليميون لتحديد الموضوعات التي يجب تناولها أثناء الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية لأن الهدف هو إقامة حوار داخل اللجنة وليس داخل منتديات أخرى سواء أكانت رسمية أم غير رسمية ولا من خلال فرق عاملة لم يتمكن الوفد من إدراك فائدتها. وأعرب الوفد عن رغبته في التوصل إلى الموضوعات التي حظيت بتوافق الآراء ومن الممكن مناقشتها بشكل مفيد داخل لجنة البرنامج والميزانية. ورأى الوفد أنه بخلاف ذلك سوف تقدم الدول الأعضاء مرة أخرى على الدخول في نقاشات قد بدأتها منذ ثلاث سنوات بالفعل وهي مناقشات قد حسمت فيها قرارات محددة. كل شيء لا يزال مطروح بما في ذلك المسائل التي اتُفق على أنها غير مثمرة. وأكد الوفد على أن الدول الأعضاء تحتاج إلى تحديد الموضوعات التي حظيت بتوافق الآراء لعرضها أثناء انعقاد اللجنة القادم.

145. وأكد وفد الولايات المتحدة الأمريكية بما لا يدع مجالًا للشك أن النقاش غير الرسمي لا بد أن يظل كذلك - أي مجرد نقاش غير رسمي. وإن ظل النقاش غير رسمي ومقتصر على المجموعات والأطراف المهتمة فلن يضطر الأعضاء إلى الخروج بوثيقة ختامية لعرضها على اللجنة بل من الممكن الاكتفاء بأفكار فقط أو انشغالات تحددت من قبل أو اختُزلت من خلال هذه المشاورات غير الرسمية. وقد تتوافق هذه الأفكار مع الفئات الثلاث التي حددها الرئيس. وإن كانت الدول الأعضاء تسير باتجاه الفريق العامل فإن المجموعة باء لن تقبل ذلك.

146. وهنأ وفد أنغولا الرئيس على ترشيحه. والتفت الوفد إلى أن الدول الأعضاء كانت تحاول المضي قدمًا دون اتخاذ أية قرارات متوقعة وأنها بصدد تأخير كل شيء حتى العام القادم وذلك فيما يخص الاقتراحات المطروحة للنقاش. وقد فهم الوفد أن الدول الأعضاء تحتاج إلى مناقشة المسائل بغية تناول موضوع الإدارة الداخلية. بل وعليها تحديد مجالات مشتركة. ولكن

المشكلة أنه حتى إن توصلت الدول الأعضاء إلى هذه المجالات فلا يتوافر الخبراء الذين يمتلكون المعرفة الكافية لتناول هذه المسائل التقنية. ولذا كان من المهم للغاية بالنسبة للجنة البرنامج والميزانية أن تلتمس من الأمم المتحدة إجراء تحر استقصائي بغية التوصل إلى نهج عام. فمن الضروري التوصل إلى آلية محددة إذ لا تمتلك جميع الوفود المعرفة الوافية في جميع المجالات. وسوف يجري نقاش دون التوصل إلى تدابير محددة وملموسة في النهاية. وارتأى الوفد أن كل ما قيل من الممكن قبوله غير أن الدول الأعضاء تحتاج أيضًا إلى النظر في مدى إمكانية طلب الحصول على تقرير من وحدة التفتيش المشتركة. حيث يساعد هذا التقرير على تحديد الموضوعات ومن ثم سوف يساعد على التوصل إلى توافق الآراء. ومن شأن هذا النهج أن يكون عمليًا أكثر من مجرد عقد مشاورات غير رسمية قبل شهر يونيو من عام 2013. وإلا فإن الدول الأعضاء سوف تأتي في اجتماع اللجنة المقرر انعقاده في شهر يونيو لتقول مرة أخرى إنها لم تتفق لأن المشاورات غير الرسمية لن تكون ملزمة قانونًا بالنسبة لها. بل ومن الجائز أن تدعي أي دولة من الدول الأعضاء أنها لم تكن طرفًا في المناقشات غير الرسمية وتختلف مع ما توصلت إليه المناقشات من نتائج. وأعرب الوفد عن اعتقاده بضرورة تعزيز الاقتراح بمناشدة وحدة التفتيش المشتركة بالقيام بعملها حتى تتمكن الدول الأعضاء من فحص توصيات محددة ومن ثم التوصل إلى حلول.

147. وأبدى وفد باكستان رغبته في تقديم عددًا من التعليقات دون إخلال بالحل الذي سوف يتم التوصل إليه. فبالنسبة له لا يزال حل وحدة التفتيش المشتركة مطروحًا. وعند التركيز على ما اقترحته المجموعة باء فيما يتعلق بالتوصل إلى الحل الراجح، فإن النقاش في مجمله كان يدور حول "الإبقاء على النقاش محددًا." وبغض النظر عما أقدمت عليه الدول الأعضاء فعليها أن تظل محددة لا أن تكون مجردة ولا مقيدة بأية شروط. ففي البداية سوف تقرر اللجنة استمرار المناقشات من خلال مشاورات غير رسمية مفتوحة. وبترك المشاورات مفتوحة فإن ذلك سوف يعنى أن الدول الأعضاء المهتمة بإمكانها الانضمام إلى المسار. ثانيًا: (الجملة المعنية بالنتيجة في مشروع نص القرار): "النتيجة" - إضافة "التركيز على تحديد الحلول الراجحة" والإبقاء على "تقدم على هيئة ثلاث فئات الخ...". وبذلك يمكن ضمان الاستمرار في تركيز النقاش. وسعيًا للتعلم من الخبرات السابقة دعم الوفد الاحتياج إلى تعيين رئيس لتوجيه العمل. وأعرب الوفد عن قبوله لأي رئيس. وأضاف أن الأمانة بإمكانها إعداد التقارير الخاصة بالاجتماعات التي تنعقد. ثم بعد ذلك تناقش لجنة البرنامج والميزانية المسألة. ولكن من الضروري مراعاة أن اجتماع اللجنة القادم سيكون اجتماعًا معنيًا بدورة الميزانية. ولذلك فلن يتاح الوقت الكافي لبدء العمل من الصفر. وعلى ذلك على الدول الأعضاء أن تأتي بحلول ملموسة ومادية كي تعمل عليها.

148. والتمس وفد جنوب أفريقيا استيضاح بعض الأمور قبل تأييد الاقتراح المقدم من المجموعة باء. ورأى الوفد تعبير "مشاورات غير رسمية بقيادة منسقي المجموعات" المقولة الوحيدة غير المتداولة داخل منظمة الويبو. حيث اعتبر هذا النسق لمثل هذا النوع من المشاورات غير الرسمية غريب لأنه من الطبيعي أن تتم المشاورات غير الرسمية تحت قيادة رئيس اللجنة التي أجازتها. وأعرب الوفد عن رغبته في معرفة أوجه الاختلاف بين هذه المشاورات والمشاورات غير الرسمية الأخرى التي عقدتها الدول الأعضاء عادة. وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء عادة تتخذ قرارات بناء على مشاورات غير رسمية. ولكن هذا الأمر يختلف عن تكوين فريق عامل. وأكد الوفد رغبته في مسار مفتوح بناء على الخبرة السابقة لاجتماعات التي انعقدت تحت رئاسة المنسقين الإقليميين حيث اتخذت قرارات في غياب معظم الدول الأعضاء. وأضاف أن مسألة الترجمة الفورية ذات أهمية بدورها. لأنها أثرت على بعض أعضاء مجموعة البلدان الإفريقية. ويقر النظام الداخلي بتوفير الترجمة إلى الفرنسية على الأقل. وأعرب الوفد عن إدراكه ضرورة تجنب تكبد تكاليف باهظة مع تأكيده التماس ضمان ضرورة تطبيق قواعد النظام الداخلي على هذه المشاورات غير الرسمية.

149. وأعرب وفد الصين عن رضاه عن رؤية الدول الأعضاء تستمر في النقاش وتبدأ في التوصل إلى توافق في الآراء بشأن مناقشة الإدارة الداخلية في الويبو. وشعر الوفد بضرورة وضوح الرؤية لدى الدول الأعضاء بشأن ما تناقشه أثناء الاجتماعات وبشأن طريقة النقاش لكي يمكن أن يستأنف الاجتماع التالي للجنة هذه المناقشات وأن يتحقق تقدم جوهري. ووافق الوفد على إمكانية عقد الدول الأعضاء لبعض المشاورات غير الرسمية قبل انعقاد الاجتماع القادم للجنة. غير أن هذه المشاورات وطريقة إحراز التقدم بشأنها نحو تحقيق النتائج المرجوة ما هي إلا مسائل تحتاج إلى المزيد من النقاش فيما بين الدول الأعضاء.

150. وتطلع وفد سويسرا إلى التعليق على البيانات المقدمة بشأن ضرورة إضفاء طابع رسمي على مسار المشاورات غير الرسمية. وذكر الوفد بأن الدول الأعضاء خاضت فيما سبق مسار يتعلق بالعمل المنفذ بشأن آلية الإجراء الجديد الخاص باختيار أعضاء لجنة البرنامج والميزانية (وهو المسار الذي كان له أثر على مسألة التوصيات الخاصة بالإدارة الداخلية). وأبرز الوفد أن ذلك المسار كان مسار غير رسمي برمته وقد وضعه المنسقون الإقليميون بعفوية تامة وحقق المرجو منه بشكل جيد تمامًا. ولم يكن له رئيس إذ كانت البلدان لديها دافع ورغبة للعمل. واجتمعت المجموعة بانتظام وأطلقت على نفسها اسم "مجموعة المقهى". وحضر الاجتماعات الوفود المهتمة من كل مجموعة. وكان الشكل تطوعيًا تمامًا. وضمت الاجتماعات المنسقين الإقليميين وركزت على حل مشكلات محددة. وقد نُفذ العمل بطابع غير رسمي تمامًا وحقق النجاح المرجو. ثم رفع الحل إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأثبت هذا الأسلوب انتفاء الحاجة إلى إضفاء طابع رسمي على هذا الاقتراح بدرجة أكبر. فعلى الأعضاء تحديد موضوعات أساسية متفق عليها ثم يُعطى الاختصاص إلى المنسقين الإقليميين بحيث ينظموا أنفسهم بالطريقة التي تروقهم. وقد أثبت هذا النوع من الآليات نجاحه في الماضي أكثر من الكثير من الترتيبات الرسمية التي كان لها رئيس.

151. وأبدى وفد فرنسا رغبته في تناول الاقتراح الخاص بالحل التوافقي. وأعرب عن اعتقاده بأن الرئيس قد حاول مراعاة وجهات نظر جميع الوفود. وأضاف أن ثمة ثلاث فئات وهو نهج مثير للاهتمام. ثم بعد ذلك يمكن للأعضاء مناقشة تفاصيل هذه الفئات الثلاث إلى ما لا نهاية ولكن الخطوط العريضة قد وضعت بالفعل. وهذا الأمر مناسب بالنسبة إلى الوفد. أما المسألة الثانية فهي مسألة الوثيقة الختامية أي التقرير الذي يغطي كل فئة وقائمة الانشغالات الأساسية التي تعبر عنها الدول الأعضاء وتتيح إليها فرصة الانطلاق نحو المستقبل. بمعنى آخر سوف يتيح ذلك إلى الدول الأعضاء معرفة فعلية بما تتحدث عنه لأنه إلى الآن لم يسمع الوفد تعليقًا محددًا واحدًا له صلة بمسائل الإدارة الداخلية يمكنه "الإمساك به فعلًا." وسوف تتحدد قائمة بالمشكلات. وقد رأى الوفد أنه من الضروري أن تُبرز النقاط الأساسية بشكل أفضل عما هي عليه الآن عقب المشاورات لكي يمكن إصدار الوثيقة الختامية. ودعم الوفد الفئات الثلاث واعتبرها مفيدة مضيفًا أنها كلما كانت غير رسمية كان ذلك أفضل. وإذا كان للأعضاء الاتفاق على الوثيقة أثناء إنشائها على مدار المناقشات فليس من المهم أن تكون رسمية أو غير رسمية. ولكن المهم إنتاج قائمة تعكس بصدق انشغالات الدول الأعضاء في هذا المنتدى.

152. وذكر وفد أنغولا أن وفد فرنسا لخص بيانه الذي أدلاه فيما سبق. وأضاف أنه من الواضح أنه ليس بإمكان أي دولة من الدول الأعضاء اليوم تحديد أي بنية لم تحرز نجاحًا. ومن الممكن تبسيط هذا الأمر من خلال تقرير مقدم من وحدة التفتيش المشتركة. وسيكون ذلك على غرار الأسلوب المتبع في الأمم المتحدة في نيويورك. وحتى المجموعة باء على دراية بذلك الأمر الذي يحدث في منتديات أخرى تدور فيها مناقشات مشابهة. وقد اقترحت المجموعة باء مثل هذا التصرف. وقد ناقشت الدول الأعضاء هذا النوع من المسائل من قبل وتوصلت إلى حل توفيقي بشأنه. ورأى الوفد ضرورة تبسيط الأمور باللجوء إلى الآلية المتبعة في الأمم المتحدة التي تفحص البنية وتقترح التوصيات وهي الآلية التي يمكن للدول الأعضاء على أساسها الاطلاع على طريقة عمل السياق غير الرسمي.

153. وذكّر وفد مصر بنشأة هذه المسألة وتطورها. فقد بدأ الأمر بتوصية من شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بإجراء دراسة بشأن الإدارة الداخلية في الويبو، ثم بعد ذلك جاء اقتراح بإجراء دراسة تمهيدية للدراسة الأساسية، ثم تلا ذلك توصيات من مجموعة البلدان الإفريقية بإحالة الموضوع برمته إلى وحدة التفتيش المشتركة، وتبع ذلك اقتراح بتكوين فريق عامل. وجاءت بعد ذلك فكرة إقامة فريق عامل غير رسمي وهو ما واجه اعتراض من العديد من الدول الأعضاء. وبأخذ الوضع في الحسبان وحساسية المسألة المعنية بالإدارة الداخلية في الويبو، وهي مسألة يصعب تناولها أثناء هذا النقاش، فمن الممكن أن تطلب الدول الأعضاء من الأمانة كتابة تقرير عن هذه المناقشات وعن الاقتراحات المختلفة المقدمة أثناء هذه الدورة. واستطرد الوفد مقترحًا أن ترفع الدول الأعضاء المسألة إلى الجمعية العامة صاحبة الاختصاص بمناقشة هذه المسألة، بل والأصلح لإعطاء توجيهات إلى المنظمة بشأن طريقة دفع هذا المسار قدمًا، من خلال البناء على الآراء والمناقشات التي جرت أثناء انعقاد هذه الدورة للجنة البرنامج والميزانية.

154. وأيد وفد جنوب إفريقيا ما ذكره وفد مصر. وأكد الوفد على أن الدول الأعضاء لا يمكنها معاملة مثل هذا الموضوع المهم باستخفاف بتأجيل اتخاذ قرارات مهمة. ومن الضروري أن يكون دور المشاورات غير الرسمية واضحاً. وأبدى الوفد تحفظات بشأن اختزال التركيز في قائمة من الانشغالات الأساسية أو بعض المسائل المحددة التي تحظى بتوافق الآراء. فلا يمكن أن تقتصر المسائل على هذه المسائل فحسب. وقد توافرت العديد من الاقتراحات التي تحتاج إلى تجميع في فئات بحيث تكون الدول الأعضاء قد أنجزت عملًا مسبقًا قبل المجيء إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولم يدعم الوفد تقييد عمل المشاورات بتحديد المسائل فقط، لأنها ربما لا تحظى بموافقة الجميع عليها. ولكن بإمكان الدول الأعضاء تجميع المسائل على الأقل وإجراء مناقشات تمهيدية ثم بعد ذلك يمكن أن تجري المناقشات الرسمية داخل اللجنة.

155. وهنأ وفد كاميرون الرئيس على تعيينه وشكر الأمانة على الوثائق التي قدمتها. ودعم الوفد الاقتراحات المقدمة من وفد أنغولا بشأن مشاورة متخصص (أي وحدة التفتيش المشتركة). وأضاف أن ذلك يضفي مصداقية أكبر ويسبغ وضوحًا وتماسكًا ترغب الدول الأعضاء في تحقيقه. وإن لم تفعل الدول الأعضاء ذلك فسوف تستمر في تكرار الأمر ذاته سنة تلو الأخرى.

156. وأفاد الرئيس أن الأعضاء بمحاولة التوافق والاتسام بطابع عملي، وأنه بعد سماعه بعض التعليقات، شعر أن الدول الأعضاء قد تكون شارفت التوصل إلى حل. ولكن في الوقت ذاته على الأعضاء مراعاة وجود مسار قائم ألا وهو مسار لجنة البرنامج والميزانية. وقرأ الرئيس اقتراح المجموعة باء بعد تعديله أخذًا في الحسبان بعد التعليقات التي قُدمت. وأضاف أن النص لن يلقى قبول الجميع ولكن على الرغم من ذلك فإن هذا النص خطوة إلى الأمام. وجاء النص المعدل كما يلي: "بعد أن راجعت لجنة البرنامج والميزانية مسألة الإدارة الداخلية قررت أن تستمر في مراجعتها للمسألة من خلال مسار المشاورات غير الرسمية تحت قيادة رئيس ومنسقي المجموعات. على أن تُعرض نتيجة هذه المشاورات بأسلوب منظم لكي تأخذها اللجنة بعين الاعتبار أثناء مناقشة الفئات الثلاث الآتية: (1) بنية الإدارة الداخلية؛ (2) والاستخدام الأمثل للهيئات المختصة الحالية المعنية بالإدارة في الويبو؛ (3) ومسائل الكفاءة والإدارة."

157. وذكر وفد الولايات المتحدة الأمريكية تأخر الوقت وأعرب عن رغبته مناقشة النص مع مجموعته في الصباح.

158. ودعم الرئيس الاقتراح وأضاف أن النص سوف يكون متاحًا إلى الوفود للنظر فيه مع إمكانية تبنيه في الصباح التالي. واقترح الرئيس تداول المنسقين فيما بينهم دون الاقتصار على المشاورة كل داخل مجموعته الخاصة فقط.

159. واقترح وفد أنغولا ضرورة أن يدرج النص المقترح من الرئيس فكرة إجراء وحدة التفتيش المشتركة دراسة. مع ضرورة مناقشة ذلك فيما بين المنسقين أثناء مناقشتهم غير الرسمية.

160. واستأنف الرئيس الدورة وفتح باب التعليقات على الاقتراح.

161. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن المجموعة باء قائلًا إنه اقترح آلية غير رسمية تمامًا. وأضاف أن الاقتراح حسب تعديل الرئيس له تطور بناء على بعض التدخلات واصطبغ بطابع رسمي. ورأى الوفد أنه وفقًا لهذا النسق أخذ الاقتراح في الابتعاد عن فكرة المجموعة بالإبقاء على المسار غير رسمي قدر الإمكان. وقد اجتمعت المجموعة باء هذا الصباح ودار داخلها نقاشًا ثريًا حول ما تعتبره الطريقة المثلى لتنفيذ هذا الإجراء. وهكذا تقترح المجموعة هذا الاقتراح الجديد. "بعد أن راجعت لجنة البرنامج والميزانية مسألة الإدارة الداخلية قررت اللجنة تيسير تدارس هذه المسائل من خلال مناقشات مفتوحة غير رسمية بهدف تحديد مسائل أساسية ذات اهتمام متبادل لكي تخضع إلى المزيد من النقاش من خلال اللجنة." ورأت المجموعة باء أنه بالنسبة إلى النتيجة لا تحتاج الدول الأعضاء بالضرورة إلى ثلاث بنى رسمية. وأن الغرض من هذا الإجراء هو التكاتف وتحديد الانشغالات ثم بعد ذلك الدخول في نقاش تفصيلي أثناء انعقاد اللجنة.

162. وأحاط وفد البرازيل متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية باللغة الجديدة المستخدمة في صياغة اقتراح المجموعة باء. وأضاف أن مجموعة جدول أعمال التنمية تحتاج التشاور والتنسيق فيما بينها. واستطرد أن موقف المجموعة هو تأييد اقتراح الرئيس المذكور يوم أمس ومؤداه إقامة مشاورات مفتوحة وفقًا للبنية التي حددها الرئيس. وكان هناك اقتراح يتصل بإمكانية المشاورة مع وحدة التفتيش المشتركة والتماس إجرائها دراسة تتعلق بالإدارة داخل الويبو. وأشار إلى ما قيل أثناء مناقشات اليوم الماضي بأن هذا الأجراء سوف تكون له آثار على الموازنة. ولذلك فإن مجموعة جدول أعمال التنمية تدعم الاقتراح بالتماس إجراء تقييم للإدارة الداخلية في الويبو من خلال وحدة التفتيش المشتركة.

163. وتحدث وفد هنغاريا نيابة عن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق قائلًا إن اللغة التي استخدمتها المجموعة باء تعبر التعبير الأمثل عن فكرة مجموعته عن ماهية هذا الإجراء. وقد فضلت مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تبني اللجنة لهذه اللغة. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن الإدارة الداخلية أمر غير ضروري. فقد أُجري هذا الإجراء أثناء إعداد تقرير الويبو وشعبة التدقيق الداخلي بصحبة كل العمل الذي تم على مدار السنوات الثلاث الماضية وهو العمل الكافي. ولا تحتاج الدول الأعضاء إلى تقرير عام ولا إلى دراسة أخرى بشأن هذه المسألة. وترى مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق أن هذا الإجراء لن يتسم بالكفاءة إذ سيؤدي إلى تعطيل المناقشات دون أن تكون له قيمة إضافية. ولا تدعم المجموعة إجراء وحدة التفتيش المشتركة للدراسة.

164. وأعرب وفد فرنسا عن رغبته في التعليق على الفكرة القائلة بأن تقارير وحدة التفتيش المشتركة تُجرى بالمجان. حيث أبرز الوفد تمويل الحكومة الفرنسية لقرابة الستة بالمائة من موازنة الأمم المتحدة التي تمول بدورها وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف أن وفودًا أخرى حاضرة في هذه القاعة تساهم بدورها في موازنة الأمم المتحدة. ولفت الوفد نظر الأعضاء إلى حقيقة التزام الدول الأعضاء بالجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة بأخذ الاستدامة العالمية للأمم المتحدة بعين الاعتبار. وأراد الوفد أن يصحح الفكرة المطروحة بأن البعض يعمل بدون مقابل. بل وشدد على التزام الدول الأعضاء بتحديد القيمة المضافة الفعلية من هذه الدراسات مع مراعاة الدراسات التي أجريت بالفعل والتوصيات الواردة عنها ومتابعة تنفيذها. وكل هذه البيانات يتضمنها التقرير المتاح. ويرى الوفد أنه من غير الممكن قبول الفكرة القائلة بأن الدراسة التي تجريها وحدة التفتيش المشتركة مجانية. وإن أُجريت الدراسة فسيكون ذلك على حساب الدراسات الأخرى لأن وحدة التفتيش المشتركة تحدد خطة عملها سنويًا بالتنسيق مع الدول الأعضاء ولذا فإن إجراء الدراسة ليس محايد التبعات.

165. ولخص الرئيس القول بوجود ثلاثة مسائل: الاقتراح الذي تقدم به اليوم الماضي والاقتراح المعاكس المقدم من المجموعة باء، واقتراح وحدة التفتيش المشتركة. وأضاف أن الخيارات المتاحة هي إما الاستمرار في مناقشة المسائل أو طلب المشورة من الأمانة بخصوص طريقة التوصل إلى حل، أي "هل تدلي بصوتك أم تمتنع." وأكد الرئيس على اعتزامه الامتناع عن تضييع الوقت وأضاف أن الدول الأعضاء عليها التوصل إلى طريقة لحل هذه المسألة. وعرض الرئيس منح الوفود المزيد من الوقت للتشاور والتباحث مع الأمانة بشأن ما جرت العادة على تنفيذه في مثل هذه المواقف المشابهة، لأن الدول الأعضاء لا ترغب في مناقشة المسألة إلى ما لا نهاية. فإما أن تستغل الوفود هذا الوقت وتتشاور المجموعات فيما بينها وإما فلا طائل من وراء المناقشات المستمرة هذه. وبالنسبة للإدارة فإن ذلك سيكون تضييعًا للوقت. ورأى بوصفه رئيسًا أن المناقشات قد تشبعت مؤكدًا ضرورة توصل الدول الأعضاء إلى قرار أيًا كان هذا القرار.

166. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في مناشدة الوفود الأخرى. حيث أكد على أن الوفود إنما تحاول تحديد المسائل والانشغالات المتعلقة بالطريقة المثلى لإدارة المنظمة. وأن هذا هو لب الموضوع. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن اتخاذ قرار بشأن الطابع الرسمي أو غير الرسمي للاجتماع يجب ألا يحول دون إحراز الدول الأعضاء تقدمًا. حيث يتعين على الدول الأعضاء أن تتوحد بغية تحديد المسائل ثم عرض هذه المسائل أو الانشغالات على لجنة البرنامج والميزانية. وليس هذا بالإجراء الذي سيحل جميع المشكلات لأن الوفود إنما رغبت في تحديد المشكلات. وناشد الوفد الوفود الأخرى الحاضرة في القاعة من أجل التركيز على ذلك وبإطلاق الأعضاء المناقشات غير الرسمية مع إتاحة الفرصة أمام اتخاذها المسار الذي تتخذه.

وسوف يتحقق الكثير إن كان السياق غير رسمي فلا يتعين على الأعضاء الاتفاق على رئيس ولا على المسائل المذكورة آنفًا. وإن استطاعت الدول الأعضاء طرح الأفكار للنقاش والحديث عنها وترتيبها حسب الأولوية فسوف تتمكن أثناء انعقاد الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية مناقشة الأمر بشكل أكثر شمولية.

167. واستأنف الرئيس الجلسة عقب الاستراحة مذكرًا الوفود بأنه نزولًا على رغبة الدول الأعضاء فإن الاجتماعات تبث بثًا مباشرًا شبكة الإنترنت. وأعرب الرئيس عن أمله في أن تنتهج المجموعات في طريقة عملها التوحد ومناقشة المسائل، الأمر الذي يؤدي إلى التوصل إلى اتفاق سريع.

168. وأفاد وفد البرازيل أن نقاشاً بناءاً قد دار بين وفود من مناطق مختلفة أثناء فترة الاستراحة. وشكر الوفد جميع الحضور على المساهمة بالأفكار. واتُفق على نص جديد نتيجة لهذه المشاورات. كما اتُفق على إجراء مشاورات ختامية داخل المجموعات فيما بعد. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن النص الجديد يحمل في طياته الروح التي تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيقها. وجاء النص كما يلي: "بعد أن راجعت لجنة البرنامج والميزانية مسألة الإدارة الداخلية قررت أن تستمر في مراجعتها للمسألة من خلال مسار المشاورات أو المناقشات المفتوحة غير الرسمية التي تجري بترتيب رئيس أو ميسر (مع اتخاذ قرار بشأن اختيار الألفاظ لاحقًا). على أن تُعرض نتيجة هذه المشاورات بأسلوب منظم لكي تأخذها اللجنة بعين الاعتبار أثناء مناقشة الفئات الآتية فيما بين فئات أخرى: (1) بنية الإدارة الداخلية، التي تشمل الاستخدام الأمثل للهيئات المختصة الحالية المعنية بالإدارة في الويبو؛ (2) ومسائل الكفاءة والإدارة."

169. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن رغبته في مناشدة الوفود للمرة الثانية هذا الصباح بأن تنتهي المجموعات عند مناقشتها النص الجديد إلى الإجابة "بنعم" أو "لا". والامتناع عن اقتراح أي تعديلات. فإما أن توافق الوفود على النص أو لا توافق. فإن لم تستطع الدول الأعضاء الموافقة عليه سوف يترتب على ذلك ترحيله ومناقشته أثناء انعقاد الدورة القادمة.

170. ثم توقفت الجلسة في استراحة لإتاحة الفرصة للمجموعات للتشاور فيما بينها.

171. وقال وفد الولايات المتحدة الأمريكية (متحدثاً عقب الاستراحة نيابة عن المجموعة باء) إن المجموعة باء فحصت الاقتراح المعدل ولديها بعض الانشغالات المتعلقة به. واقترح الانتقال من هذه المسألة. وسوف يجتمع المنسقون الإقليميون زائد واحد على هامش الاجتماع وربما يمكن مناقشة النص في اليوم التالي.

172. وأيد وفد مصر متحدثاً نيابة عن مجموعة البلدان الإفريقية الاقتراح وقال إنه سوف يشارك في المناقشات مع المجموعات الأخرى وخصوصًا المجموعة باء بغية مناقشة الانشغالات الأخرى. وأعرب عن أمله في اتخاذ قرار في وقت قريب.

173. وأيد وفد إيران (جمهورية إسلامية) متحدثاً نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية الاقتراح المقدم. ولكن بما إن بعض الانشغالات بشأنه قد ذُكرت بالفعل فبإمكان الأعضاء الانتظار إلى اليوم القادم على أمل أن تكون الدول الأعضاء قد تمكنت من التوصل إلى توافق بشأن المسألة.

174. واختتم الرئيس باتخاذ قرار باستمرار المشاورات من خلال منسقي المجموعات بغية الانتهاء من صياغة النص مع حلول ما بعد الظهيرة في اليوم القادم وحينها سيكون قد تم التوصل إلى قرار.

175. وتلا الرئيس نص القرار الخاص بالبند 5 وفقًا لصياغته عقب التشاور بين المجموعات الإقليمية: "لجنة البرنامج والميزانية: (1) تحيط بتقرير رئيس الجمعية العامة وتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية والملاحظات التي أبدتها الدول الأعضاء على التقريرين في الوثيقة (WO/PBC/19/26)؛ (2) وبعد مراجعة مسألة الإدارة الداخلية قررت اللجنة الاستمرار في تدارس المسألة بما يشمل عقد مشاورات غير رسمية مفتوحة تحت قيادة رئيس. وسوف يراجع هذا المسار

اقتراحات الدول الأعضاء بشأن الإدارة الداخلية بداية من الاقتراحات الكتابية المقدمة من الدول الأعضاء التي تشمل فيما تشمل الوثيقتين WO/PBC/18/20 وWO/GA/38/2. والنتيجة المرجوة من هذا المسار هي تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال التوافق عليها مع تحديد التحسينات الممكنة ذات الصلة بنظام الإدارة داخل الويبو والتوصية بها أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية من خلال صيغة محددة وذلك للنظر فيها، وتشمل تلك المسائل فيما تشمل: (1) بنى الإدارة الداخلية التي تشمل أدوار الهيئات المختصة الحالية المعنية بالإدارة في الويبو ومسؤولياتها وتحسين فعاليتها؛ (2) والمسائل المتعلقة بالكفاءة والإدارة. وسوف تنعقد ثلاثة اجتماعات. وسوف تتوافر الترجمة إلى الفرنسية والإسبانية. ولا يخل هذا المسار بحق الدول الأعضاء في التقدم باقتراحاتها. (3) وتقرر أن تكون مسألة الإدارة الداخلية في الويبو بندًا من بنود جدول الأعمال أثناء انعقاد الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية."

176. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن المجموعة باء مقترحًا تغيير صياغة الجملة الثانية كالتالي: "وسوف يراجع هذا المسار اقتراحات الدول الأعضاء بشأن الحوكمة بداية من الاقتراحات الكتابية المقدمة من الدول الأعضاء التي تشمل فيما تشمل الوثيقتين WO/PBC/18/20 وWO/GA/38/2." وفيما يلي نص الجملة الأخيرة في الفقرة: "ولا يخل هذا المسار بحق الدول الأعضاء في التقدم باقتراحاتها."

177. وكرر وفد جنوب أفريقيا النقطة التي أثارها اليوم الماضي، ومفادها عدم ارتياحه بتقييد نطاق النقاش في تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك. ولذا اقترح الوفد صياغة بديلة. فيأتي نصر الجملة عقب عبارة "الوثيقة WO/GA/38/2" كما يلي: "والنتيجة المزمعة لهذا المسار هي مناقشة الاقتراحات المتعلقة بالإدارة الداخلية في الويبو والتوصية بها أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية من خلال صيغة منظمة." وأعرب الوفد عن رغبته في حذف الإشارات إلى كلمة "تحديد" الواردة في "تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال التوافق عليها مع تحديد التحسينات الممكنة ذات الصلة بنظام الإدارة داخل الويبو."

178. وأشار وفد الولايات المتحدة الأمريكية نيابة عن المجموعة باء قائلًا أن النص خضع لمناقشات مطولة بالفعل. وأعرب الوفد عن تمسكه بالإبقاء على الجملة: "تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال التوافق عليها مع تحديد التحسينات الممكنة ذات الصلة بنظام الإدارة داخل الويبو."

179. وأيد وفد هنغاريا البيان الأخير الذي تقدمت به المجموعة باء. بل وأكد على أهمية الإبقاء على الجملة "تحديد المسائل ذات الاهتمام المشترك من خلال التوافق عليها"، لأن الوفد يأمل في أن تحقق المناقشات تقدمًا ويأمل ألا تكرر الدول الأعضاء نفسها من خلال اقتراحاتها. وكرر الوفد رغبته في تضافر الجهود بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك لجميع الدول الأعضاء. والتمس من وفد جنوب أفريقيا الانضمام إلى توافق الآراء الذي تكون بالفعل والامتناع عن أن يكون "عقبة" في طريق المسار.

180. وعبر وفد مصر عن تأييده الاقتراح كما قدمه الرئيس. وذكّر الوفد بأن الاقتراح صيغ عقب مناقشات ومشاورات ومفاوضات شائكة وصعبة. والتمس الوفد من جميع الوفود الانضمام إلى توافق الآراء ودعم نص القرار الذي تلاه الرئيس دون اقتراح المزيد من التعديلات.

181. وأيد وفد عمان موقف وفد جنوب أفريقيا واقتراحه. ورأى أن أي مسار غير رسمي ينبغي ألا يخضع إلى أية تقييدات. ولو أن الاقتراحات نوقشت وفقًا للمشتركات فيما بينها لأدى ذلك إلى موقف منظم ولكان ذلك مثمرًا بقدر أكبر.

182. وذكر وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) متحدثاً بالنيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية أنه متردد بعض الشيء في الحديث باسم المجموعة بأسرها نتيجة لاختلاف الآراء داخل المجموعة بشأن هذا الموضوع. ولكن على الرغم من ذلك رأى الوفد أن مجموعة البلدان الآسيوية لا يمكنها دعم هذا الجزء من الاقتراح. وقال الوفد متحدثًا بصفته الوطنية إنه يؤيد وجهة نظر وفد

جنوب أفريقيا ألا وهي أن الإشارة إلى "المصالح المشتركة" تستبعد المسائل التي يصعب أن تندرج تحت المصلحة المشتركة. ولهذا السبب فضل الوفد مناقشة مسألة الإدارة الداخلية في الويبو برمتها أثناء انعقاد الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية. وأعرب الوفد عن خشيته وجود مسائل أكثر أهمية تؤثر على النظام ولكنها لا تدخل ضمن نطاق الانشغالات المشتركة. وباستخدام هذا النهج الانتقائي سوف يُفرض على هذه المسائل أن تعيش في ظل مسائل أقل منها أهمية بكثير.

183. وأعرب وفد زمبابوي عن تقديره للجهود التي توجت بهذا الاقتراح. وذكر أن مشاعر الوفد عظّمت من انشغاله بالنسبة للمنتج النهائي الصادر عن المشاورات غير الرسمية. وبدا بالنسبة إلى الوفد أن الدول الأعضاء تشهد موقفًا تظن فيه بعض الوفود أنها عند تشاورها بشكل غير رسمي أن النتيجة النهائية لمفاوضاتها لا بد من قبولها دون تغييرات إذ بذلت في إعدادها جهودًا كبيرة. ولكن ذلك لا يعني أن جميع الوفود سوف تؤيد ببساطة هذا المنتج النهائي فقط بسبب خضوعها إلى مناقشات مطولة على مدار أيام طويلة. وللسبب نفسه أعرب الوفد عن شكه في أن الدول الأعضاء سوف تؤيد ببساطة المنتج النهائي للمفاوضات غير الرسمية الدائرة في لجنة البرنامج والميزانية. وبناء على التعليقات المقدمة إلى الآن يشعر الوفد بالتردد في تأييد المشاورات غير الرسمية ولكنه لا يرغب في إجباره على تأييدها. ورغب الوفد في تأييد الاقتراح المقدم من جنوب أفريقيا والمتمثل في توسيع قاعدة المشاورات. ولم يرغب الوفد في تقييد نطاق النقاش المتعلق بمسألة الإدارة الداخلية.

184. وذكر وفد البرازيل متحدثاً بصفته الوطنية أنه رغب بشدة في عقد مشاورات مفتوحة غير رسمية لمناقشة المسائل ذات الصلة بالإدارة الداخلية. ورأى الوفد إمكانية مناقشة عدد من المسائل وتحسينها بما يعود بالنفع على الدول الأعضاء. وأيد الوفد المسار الذي من شأنه أن يؤدي إلى مناقشات متوازنة على هيئة مفتوحة غير رسمية.

185. واقترح الرئيس نصاً توافقيًا كما يلي: "والنتيجة المرجوة من هذا المسار هي مناقشة الاقتراحات الخاصة بالإدارة الداخلية في الويبو والمسائل ذات الاهتمام المشترك والتحسينات الممكنة ذات الصلة بنظام الإدارة في الويبو مع مراعاة التوصل إلى توافق في الآراء."

186. ولم يتمكن وفد سويسرا من استيضاح الغرض من النص الذي اقترحه الرئيس للتو. فالغرض هو إعداد العمل للدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية فما الهدف من توافق الآراء؟ وإن كانت الأعضاء سوف تحاول أن تحدد الموضوعات التي سوف يمكنها التعاون بشأنها فهي بذلك ستكرر نفسها. وأبرز الوفد أن الوفود قد بذلت الجهد والوقت لإعداد هذا النص. وأن الجميع قد قدم تنازلات. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء من المفترض أن تتبنى ما اتُفق عليه وأضاف أن محاولة العمل بغية التوصل إلى هذا التوافق هو ما يتعين عليها فعله في الوقت الحاضر.

187. وذكّر وفد جنوب أفريقيا جميع الوفود أن جنوب أفريقيا ذكر من البداية وجود بعض الشروط ليس على استعداد لتأييدها. وهذه الشروط مدرجة في هذا النص. وشرح الوفد آنفًا أسباب امتناعه عن الموافقة عليها. ولم يرغب الوفد في الخوض في تاريخ المنظمة لأن جميع الدول الأعضاء تعرف اللغة التي تستخدمها عندما ترغب في تحقيق بعض الأهداف المحددة. وسوف يشعر الوفد بالرضا عن النص عند احتوائه التغييرات التي اقترحها ولكن في غياب أي اتفاق لن يتمكن الوفد من تأييد سوى الفقرات 1 و3 والامتناع عن تأييد الفقرة 2.

188. وبالنسبة للنص المقترح شرح الرئيس أن تضمين عبارة "مع مراعاة التوصل إلى توافق الآراء" عكست الغرض من اجتماع أي أطراف لمناقشة مسائل على مدار أي مسار من مسارات المشاورات رسمي كان أم غير رسمي وثنائي أم متعدد الأطراف. ورأى الوفد أن الجزء الأهم من الفقرة هو التقدم بتوصية إلى لجنة البرنامج والميزانية. ولكن بدون توافق الآراء فسوف يعتبر الأمر مثل مقارنة عربة تحمل تفاحًا بثانية تحمل كمثرى وثالثة تحمل موزًا. وأضاف الرئيس أنه يناشد كل من وفدي سويسرا وجنوب أفريقيا بقبول الصياغة. أما بالنسبة لاقتراح جنوب أفريقيا بحذف الفقرة الثانية فقال الرئيس إن هذا الحذف من شأنه حرمان الدول الأعضاء من النقاش الذي ذكرت احتياجها إليه، ألا وهو النقاش المنظم داخل لجنة البرنامج والميزانية.

189. وعلق وفد مصر قائلاً إن حذف الفقرة الثانية يعني انعدام العمل ما بين الدورات وهو ما يعني ضياع الوقت بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وكما أبرز وفد باكستان الجمود غير مقبول. ودعا الوفد الدول الأعضاء بالامتناع عن التزام الصمت بشأن مسألة الإدارة الداخلية المهمة لمدة تسعة أشهر كاملة (حتى يحين موعد انعقاد الدورة التالية للجنة البرنامج والميزانية) دون أدنى محاولة للدخول في مناقشات. وأعرب عن اعتقاده بأن جميع القضايا ذات الصلة لا بد من طرحها للنقاش وبضرورة تضافر جهود الدول الأعضاء للتوصل إلى أفضل أشكال التوافق بشأنها. وفي الوقت ذاته حتى إن لم يجري الاتفاق بشأنها فإن كل واحدة من الدول الأعضاء يحق لها التقدم بما لديها من اقتراحات. وذكّر الوفد الأعضاء بأن مجموعة البلدان الإفريقية تقدمت باقتراح عن مسألة الإدارة الداخلية وأنه من مصلحة الجميع متابعة هذا الاقتراح والامتناع عن مغادرة هذه الجلسة دون التوصل إلى خطط للمزيد من المناقشات على مدار فترة التسعة أشهر القادمة.

190. وسأل الرئيس الوفد عن موافقته على الاقتراح المقدم منه، ألا وهو الموافقة على "مع مراعاة التوصل إلى توافق الآراء؟"

191. ولم توافق جنوب أفريقيا.

192. وطرح وفد الولايات المتحدة الأمريكية سؤالاً على وفد جنوب أفريقيا. وشرح قائلاً إنه حسب فهمه تود الدول الأعضاء تجنب المثال الرائع الذي ساقه الرئيس الذي شبه من خلاله المناقشات بعربة التفاح. ولكي يمكن التوصل إلى ذلك فعلى الدول الأعضاء أن تخوض مناقشات موجهة نحو التوصل إلى توافق الآراء. وأقر الوفد بموافقته من بعض النواحي على وجهة نظر جنوب أفريقيا بخصوص حذف الفقرة الثانية. ولكن الدول الأعضاء دخلت في مناقشات عامة خلطت التفاح بالكمثرى بالموز وهذا ما رغب الوفد في تجنبه. وتساءل الوفد عن الهدف من هذه المشاورات غير الرسمية.

193. ورداً على السؤال أجاب وفد جنوب أفريقيا مذكرا وفد الولايات المتحدة بأن اقتراحه الأولي كان تخصيص ولو يوم على الأقل لمناقشة المسألة. وعند تقديمه هذا الاقتراح أورد الوفد الأسباب التي يراها لتنظيم المناقشات. وذكّر الوفد أن التركيز آنذاك كان منصباً على مسألة واحدة ولكنها انقضت في الوقت الراهن ألا وهي مسألة إنشاء مجلس تنفيذي. وقد اعترض وفد الولايات المتحدة الأمريكية على اقتراح مخالف مقدم من الرئيس مفاده تكوين فريق عامل، إذ لم ير فائدة من العمل فيما بين الدورات. ولذا فإن الوفد مندهش في الوقت الحالي من ارتياح وفد الولايات المتحدة تجاه العمل فيما بين الدورات. وأضاف الوفد تأييد وفود أخرى للصياغة التي يقترحها وفد جنوب أفريقيا: حيث أعربت وفود إيران (جمهورية - الإسلامية) وعمان وزمبابوي عن الأفكار ذاتها. وليس من اللائق الإشارة إلى وفد جنوب أفريقيا من دون الوفود الأخرى وكأنه الوفد الوحيد الذي لا يشعر بارتياح تجاه صياغة النص. وأضاف الوفد أنه لا يرغب في إصدار أحكام مسبقة على نتائج أية مشاورات ولكنه يرغب في إنجاز العمل بشكل منظم. ولم يعتبر الوفد اقتراحه غير مجد، بل رآه اقتراحًا عامًا يسمح بتضمين أي موضوع.

194. وتساءل الرئيس إن كان من المرضي بالنسبة لوفد جنوب أفريقيا إضافة تعبير "في الوقت المناسب" إلى الفقرة الثالثة (المعنية بإبقاء الإدارة الداخلية على جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية) وأضاف الرئيس أن المقصود من الوقت المناسب قد يكون يومين مثلًا.

195. وعلق وفد فرنسا قائلًا إن انشغالاته المتعلقة بالغدارة الداخلية والأنسب بالنسبة للمنظمة لم يتم تناولها لا في هذا النص ولا في النص المعدل. ولكن الوفد قرر ألا يعوق المناقشات وحاول أن يتوصل من خلال المجموعة باء إلى توافق فعلي وأن يقبل الاقتراحات. ثم بعد ذلك حاول بالنسبة للصيغة الأخيرة للنص أن يستوعب بعض التفاصيل التي لا تعبر بالضبط عن موقفه على المستوى الوطني. والانشغال الأول هو: ما جدوى التنسيق الإقليمي إن لم يكن ممثلي الأقاليم يمثلون فعلًا أي أحد، فهم غير مثبتين. أما السؤال الثاني فهو: إلي أين تتوجه الدول الأعضاء لو لم يتنازل أحد؟ وذكّر الوفد أن الاقتراح في

حد ذاته توافق وإن كانت هناك بعض الدول التي لن تفسح مجالًا قط أمامه فسوف تطول بالضرورة مدة انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية.

196. وأوضح وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) (جمهورية إسلامية) متحدثًا نيابة عن مجموعة البلدان الآسيوية بيانه المقدم آنفًا. فلم تعترض مجموعة البلدان الآسيوية على مسار المشاورات غير الرسمية، بل جاء اعتراضها على الإشارة إلى "مسائل ذات اهتمام مشترك" لمناقشتها من خلال المسار. وكما قيل من قبل تباينت الآراء داخل المجموعة. ومعنى ذلك أن المجموعة ناقشت المسألة مع ممثلي المجموعات الأخرى ولكن بعض الأعضاء بها كانت لهم اعتراضات. ولذلك لم تتمكن مجموعة البلدان الآسيوية من دعم هذا الاقتراح.

197. والتمس الرئيس من الوفد تحديد أي جزء من الاقتراح لم تتمكن مجموعة البلدان الآسيوية من دعمه.

198. وأجاب وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) أنه يتحدث عن الاقتراح الأول لا عن اقتراح الرئيس. وذكّر بطرح ثلاثة اقتراحات: اثنان من جنوب أفريقيا وآخر من الرئيس. وأضاف الوفد أنه ليس لديه اعتراض على الاقتراح المقدم من الرئيس.

199. ورد وفد الولايات المتحدة الأمريكية على ما ذكره وفد زمبابوي ظنًا منه أن دور المنسقين الإقليميين يجري التشكيك في جدواه. فقال إن المنسقين يعملون بجد نيابة عن مجموعاتهم وأن هذا هو اختصاصهم. ولذا ظل المنسقون يتفاوضون حتى وقت متأخر في بعض الأحيان. وهكذا عند عودتهم سمعوا كل هذه التعليقات وهو الأمر الذي أربكهم في بعض الأحيان. ولكن الوفد راغب في قبول الفقرة الثانية أو النص الكامل المدرج في هذا البند من بنود جدول الأعمال. لأنه تعبير عن مفاوضات مطولة بدأت من موقفين متضادين وهما: عقد مناقشات غير رسمية من ناحية وتكوين فريق عامل رسمي من ناحية أخرى. وجاء النص ليعبر عن توفيق الآراء. وذكر الوفد أنه من الممكن أن يقبل اقتراح الرئيس إذ لا يزال ينطوي على فكرة التوصل إلى قرار بتوافق الآراء. وهذا هو القصد من وراء النقاش. ثم بعد ذلك يمكن للوفد القبول بحذف الفقرة الثانية برمتها.

200. وأوضح وفد زمبابوي أنه في ملاحظاته الافتتاحية تقدم بالشكر لكل من ساهم في إنتاج هذه الوثيقة. وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء لا ترى في أغلب الظن مغزى هذا النقاش وهو التوصل إلى نظام فعال للإدارة الداخلية للويبو. وتساءل الوفد عما ستفعله الدول الأعضاء إن لم يحظ عنصرًا هامًا يسهم في تحقيق هذا الهدف بتوافق الآراء من حوله. وأضاف أنه يشك في أن هذا العنصر ستسارع الأعضاء بحذفه بشكل تلقائي. ولا يفهم الوفد كيف يمكن للدول الأعضاء رفع الصوت بشأن تعزيز الإدارة الداخلية للمنظمة مع إلحاقها الضرر بالمنظمة ذاتها في الوقت نفسه. إن هذا لتناقض بالفعل. فهذا خيار بين النهج الشامل أو النهج الجزئي. ومسائل الإدارة الداخلية ليست بالمسائل التي يمكن انتقائها مثل الكرز: "أريد هذه ولا أريد تلك". واقترح الوفد إضافة الإشارة إلى مناقشة منظمة في الفقرة الثالثة بحيث تشمل كل ما اتفق الأعضاء عليه: "وتشمل الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية نقاشًا منظمًا بشأن مسألة الإدارة الداخلية في الويبو". وعندها سوف تنتفي الحاجة إلى الفقرة الثانية. وعقب الاستماع إلى تعليقا وفد فرنسا شعر الوفد بأن الصعوبة الأساسية هي ضرورة تنازل بعض الوفود بعض الشيء. ولكنه يشك في استعدادها لذلك، فقد اتسمت بالاتساق والمثابرة على موقفها القائم على الإصرار على الإبقاء على عناصر بعينها مثل توافق الآراء أو "المسائل ذات الاهتمام المشترك". ولدى الوفد انطباع أن مثل هذه المثابرة على الموقف لا تزال قائمة. وأضاف أن ذلك يتسبب في عدم ارتياح لدى بعض الأعضاء. وأكد الوفد تقديره الجهود المبذولة من جانب المنسقين الإقليميين. ولكنه توقع أيضًا أنه عند عقد مشاورات غير رسمية يحق الاتفاق أو الاختلاف مع نتائجها، ولكن هذا التوقع لا تتقاسمه الوفود الأخرى.

201. وأوضح الرئيس الاقتراح المقدم من وفد زمبابوي ألا وهو التوقف عند الإشارة إلى الوثيقة WO/GA/38/ بحيث يكون النص كما يلي: "بعد أن راجعت لجنة البرنامج والميزانية مسألة الإدارة الداخلية قررت أن تستمر في مراجعتها للمسألة من خلال مسار المشاورات غير الرسمية. وسوف يراجع هذا المسار اقتراحات الدول الأعضاء بشأن الإدارة الداخلية بداية من الاقتراحات الكتابية المقدمة من الدول الأعضاء التي تشمل فيما تشمل الوثيقة WO/PBC/18" وسوف يجري حذف

الجزء المتبقي من الفقرة. ويأتي نص الفقرة الثالثة كما يلي: "وتقرر أن تكون مسألة الإدارة الداخلية في الويبو بندًا من بنود جدول الأعمال أثناء انعقاد الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية مع تضمين صيغة منظمة ولكن دون أن تقتصر على الفقرات 1 و2 و3." وشعر الرئيس أن الاقتراح الجديد يستجيب إلى رغبات بعض الوفود بالإبقاء على المسار غير رسمي مع اشتراط مناقشات منظمة داخل لجنة البرنامج والميزانية.

202. وتعليقاً على الاقتراح الأخير ذكر وفد هنغاريا أن الوثيقة الأصلية المقدمة في البداية كانت تسوية صريحة. وإن حُذفت بعض العناصر منها فلن يكون النص كياناً خضع إلى المناقشة. فإن حُذف جزء من النص حاول الأعضاء من خلاله ضمان كفاءة المسار فلن يحقق الغرض المرجو منه بالنسبة للبعض وخصوصاً بالنسبة إلى الوفد. واقترح الوفد إمكانية انتهاء الأعضاء إلى القول بأنهم حاولوا ولكن بعض الوفود ليست مهتمة بالمشاورات غير الرسمية بالقدر الكافي. وبالطبع من الممكن أن تستمر الدول الأعضاء في المناقشات أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية وربما يمكن أن يتحقق إنجاز ما وقتها. ورأى الوفد أن الدول الأعضاء عليها استخلاص استحالة اتفاقها مع عدم توافر الوقت الكافي لإعادة التفاوض بشأن النص بأكمله. فإما أن تقبل النص مع إدراكها إمكانية محاولة التفاوض أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة.

203. وذكر وفد زمبابوي أن ذلك هو السبب تحديداً الذي أدى به إلى عدم الارتياح أحياناً تجاه البيانات المقدمة من بعض الوفود. وشجع الوفد على عقد مشاورات غير رسمية، فالحوار هو الغرض من الدبلوماسية. ولكن ليس من المفترض توقع تأييد جميع الوفود كل ما يصدر عن هذه المشاورات غير الرسمية. وهذا هو المبدأ. وأعرب الوفد عند دهشته أن الأعضاء يُعاد تذكيرهم مرة أخرى بأن شيء ما نتج عن جهود بذلها الوفود. فالجهد مشكور. ودعا الوفد الأعضاء إلى تصور المشاورات غير الرسمية والوثيقة التي تنتج عنها لتقديمها إلى لجنة البرنامج والميزانية. وأعرب عن ثقته أن النص المقدم لن يتغير ولو بحذف فصلة منه، فلن يتمكن الأعضاء من تغيير الفصلة فيه. وذكّر الوفد الدول الأعضاء أن مغزى هذا النقاش هو التوصل إلى نظام فعال للإدارة الداخلية للويبو. وليس هذا موضع اعتراض من أحد. ولكن الدول الأعضاء فيما يبدو تتجنب المواجهة بشجاعة. وذكر الوفد استعداده لسحب اقتراحه، وهو ما يعني حذف الفقرة الثانية وعندها يمكن للأعضاء أن يخبروا ما يحدث أثناء انعقاد الدورة القادمة للجنة البرنامج والميزانية. وأضاف الوفد أنه من المؤسف اضطرار الدول الأعضاء في بعض الأحيان إلى الموافقة على أمر فقط لأن الوفود قد اجتمعت للنظر فيه، وهو الجهد المحمود، ولكن ليس من المفترض أن تُجبر الدول على الموافقة.

204. وذكر وفد أستراليا أنه بإمكانه دعم أي من الاقتراحات الثلاثة وأعرب عن شكره لوفد زمبابوي لاقتراحه ولكنه لا يظن أن هذا الاقتراح يسير بالأمور قدمًا. فقد كان الاقتراح التوفيقي المتداول تسوية حقيقية. لأن هذا الاقتراح خضع إلى مناقشات مطولة. واقتراح الرئيس على الرغم من أنه اقتراح بناء فإنه توفيق بين التسوية وموقف عدد محدود من الدول الأعضاء. وبذلك فإنه اقتراح بناء وبإمكان الوفد تأييده. ورأى الوفد أنه من المؤسف أن يبدو وكأن الأعضاء يسيرون تجاه خيار ثالث، ألا وهو حذف الفقرة الثانية. فعلى الرغم من أن الوفد لا يتطلع على وجه الخصوص إلى احتمالات عقد المزيد من الاجتماعات على مدار الاثني عشر شهرًا القادمة إضافة إلى جدول الاجتماعات المكتظ بشدة، ويؤمن الوفد حقًا أن مسار المشاورات غير الرسمية بإمكانه تحديد بعض مجالات الاهتمام المشترك وبالتالي فإنه يجري تحسينات على الطريقة التي تعمل بها الويبو. وأضاف أنه من المؤسف أن وجدت الدول الأعضاء نفسها في هذا الموقف الراهن.

205. ولخص الرئيس الاعتراضات الموجهة إلى الاقتراحات كالتالي: أي الاعتراض على اقتراح الرئيس، وجنوب أفريقيا، واقتراح زمبابوي. أما بالنسبة للاقتراح الثاني (حذف الفقرة الثانية بأكملها)، فلا اعتراض. وأعلن الرئيس تبني هذا النص.

206. لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أحاطت اللجنة بتقرير رئيس الجمعية العامة وتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وملاحظات الدول الأعضاء عليه (الوثيقة WO/PBC/19/26)؛

"2" وقررت أن تكون مسألة الإدارة الداخلية في الويبو بندًا من بنود جدول الأعمال أثناء انعقاد الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية.

البند 6: عرض مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية

207. دعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتقديم عرضه.

208. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه يقدم هذا العرض في إطار الأحكام الحالية لميثاق التدقيق الداخلي. أما في ضوء الميثاق المعدل الموضوع بين يدي الدول الأعضاء للفحص، فسوف يتم تقديم تقرير كتابي. وقد تم الآن بالفعل تقديم تقرير كتابي إلى الجمعيات (الوثيقة WO/GA/41/9). وكانت أهم النقاط الواردة في هذه الوثيقة هي إجراءات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، ونتائج أعمال التدقيق، والتقييم والتحقيقات، ومتابعة توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أو أنشطتها الأخرى، وموارد شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وفيما يتعلق بالإجراءات، أكد مدير الشعبة استقلالها، وهو الاستقلال الذي كفلته الدول الأعضاء والذي يؤدي دوره على نحو مرضٍ. فقد كانت الشعبة تحدد برنامجها السنوي بنفسها، كما كانت تضع، على نحو ينم عن كامل استقلالها، الخطة الفردية لأعمالها. وكانت الشعبة تضع في اعتبارها بالطبع أية تعليقات ترد من صناع القرار، وعند انتهاء هذه العملية، كانت الشعبة تقوم بإعداد التقارير التي تتضمن ملاحظاتها على نحو مستقل تماماً. ويبدو أن ثمة أشخاصاً لم يدركوا حتى الآن استقلال شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية نظراً إلى أن الشعبة تعتبر شعبة داخلية بالمنظمة، وهم يتساءلون عن إمكانية ذلك. غير أن ذلك ممكن تماماً لأن الطريقة التي تتبعها الشعبة في تنظيم عملها تجعل من الممكن لها أن تقوم بالتخطيط المستقل لعملها وإعداد تقاريرها، وهي تقارير مستقلة تماماً. ولا يعني استقلال الشعبة أنها بمنأى عن المساءلة. بل هي مستقلة من حيث أنها ترفع تقاريرها إلى الجمعية العامة والمدير العام والهيئات الإشرافية الأخرى. فعمل الشعبة إنما ينظم تحت مراقبة هذه الهيئات.

وكانت النقطة الثانية التي أثارها مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية هي نتائج أعمال التدقيق والتقييم والتحقيقات. وفيما يتعلق بأعمال التقييم، سوف يثار الموضوع عند مناقشة تقرير أداء البرنامج.

وكانت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد أعدت خمسة تقارير للتدقيق وثلاثة تقارير للتقييم والعديد من تقارير التحقيقات. وهذه التقارير هي إما تقارير تقييم أولية لقضايا لتحديد ما إذا كانت هناك أسباب لإجراء التحقيقات أو تقارير تحقيقات نهائية. وترد النتائج النهائية لهذه التقارير في الوثيقة WO/GO/41/9. ودون خوض في التفاصيل، فإن مدير الشعبة حرص على أن يبرز أهمية إدارة البرامج المعنية والمجالات التي تم استعراضها (استعراض أنشطة الويبو في بلد واحد، ومشروعان من مشروعات جدول أعمال التنمية – هما مشروعا الأكاديميات الجديدة ومراكز دعم التكنولوجيا والابتكار – وتثبيت تقرير أداء البرنامج، وقد استطاعت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تحديد الممارسات الجيدة وتقديم بعض التوصيات لتحسين إدارة البرامج والمشروعات). وكان دعم الويبو مهماً لاحتياجات المستفيدين من المنظمة وفعالاً في تحقيق النتائج المنشودة. كما استطاعت الويبو الاستفادة بدرجة أكبر من مؤشرات للأداء والنتائج تتسم بأنها محددة وقابلة للقياس وقابلة للتحقق وملائمة ومرتبطة بإطار زمني معين، وذلك لقياس آثار المشروعات بما في ذلك على مستوى المستفيدين.

وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، نظر التدقيق في إمكانيات تعزيز وتوفيق الممارسات في الويبو لتتسق مع أفضل الممارسات داخل الأمم المتحدة. وسوف يجعل تنفيذ هذه التوصيات من الممكن أن يكون لدى الويبو موظفون مدربون جيداً وتتم إدارتهم على نحو جيد، ويعملون في إطار تنظيمي قوي. وكان لابد من صياغة استراتيجية/سياسة رسمية لإدارة الموارد البشرية تجعلها تتسق مع أهداف الويبو الاستراتيجية ومشروعاتها الأخرى، وذلك لكفالة قدرة الموارد البشرية داخل الويبو على الاضطلاع بولاية المنظمة. فالسياسات المحددة بوضوح والمتعلقة بإدارة المواهب والوظائف ستمكن الويبو من الاحتفاظ بالمهارات داخل المنظمة وتضمن ملاءمة خبرات الموظفين لاحتياجات المنظمة بشكل أفضل. كما يسهم ذلك في الحد من وطأة

التبعات الناتجة عن الاستعانة بعدد ضخم من الموظفين المؤقتين. وقد أظهر فحص إحصاءات نظام الإدارة الداخلية للعدل والمحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية تحليلاً للسبب والأثر فيما يتعلق بجميع حالات التقاضي الداخلية، وأنه يتعين تنفيذ قرارات محكمة منظمة العمل الدولية من أجل تحسين نظام العدل الداخلي. وذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضاً أن التكلفة المقدرة للتغيب ارتفعت من 20 مليون فرنك سويسري في الفترة 2008-2009 إلى 22 مليون فرنك سويسري في الفترة 2010-2011. وتتيح الضوابط التقنية لنظام أوقات العمل المرنة وحفظ الوثائق اللازمة المتعلقة بالأفراد الذين يتركون الخدمة تعزيز إطار مراقبة الموارد البشرية وتحسين كفاءة الإدارة.

وفيما يتعلق بالتحقيقات، ذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن الشعبة تلقت 18 ملفاً جديداً وتم فتحها في الفترة المعنية مقارنة بأربعة عشر ملفاً في الفترة السابقة.

وفي ملاحظة منفصلة، أعرب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن رغبته في الإشارة إلى أنه من المزايا الرئيسية للرقابة الداخلية في الويبو الاضطلاع بالمتابعة الكاملة للطريقة التي يتم بها تنفيذ توصيات شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية.

وفي تاريخ إعداد التقرير السنوي، كانت هناك 140 توصية تعتبر توصيات مفتوحة، بمعنى أنها قيد التنفيذ، ومن بين هذه التوصيات 90 توصية تعالج مسائل ذات مخاطر عالية جداً (6) وعالية المخاطر (84). و تتعلق التوصيات الست المتعلقة بمسائل ذات مخاطر عالية جداً بصفة أساسية بمسائل تكنولوجيا المعلومات المحددة في تدقيقات نظام أوقات العمل المرنة وآليات مراقبة نفاذ الموظفين إلى مباني الويبو (2011) والتحقق من توصيات التدقيق المتعلق بتكنولوجيا المعلومات وأمن المعلومات في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية (2011). وكانت هناك تسع عشرة توصية (أو 22 في المائة) من التوصيات عالية المخاطر لا تزال مفتوحة منذ أكثر من عامين.

وفيما يتعلق بالموارد، ذكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن مسائل التوظيف كانت تمثل تحدياً أمام إدخال الرقابة الداخلية بشكل صحيح وفعال في المنظمة لفترة طويلة من الزمن. ويبلغ عدد الموظفين في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في الوقت الحالي 11 موظفاً. وفي حين تمثل ميزانية شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وموظفوها 1,6% و0,9% فقط من ميزانية الويبو وموظفيها، فإن هذا يضع الويبو وبشكل واضح في المعدل المتوسط لمنظمات الأمم المتحدة الأخرى. وينبغي أن يكون الشاغل الأكبر هو الانتقال من بنية تضم خبراء استشاريين ينضمون إلى قوة العمل لفترات زمنية قصيرة إلى بنية تتكون أغلبيتها من وظائف ثابتة. وسوف يساعد ذلك على أن تكون شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أقرب إلى معايير الأمم المتحدة لأنشطة الرقابة الداخلية. كما أن ذلك سوف يجعل من الأسهل على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن تضطلع بولايتها بصورة أكثر فعالية.

209. فتح الرئيس الباب للتعليقات.

210. ذكر وفد ألمانيا أنه كان من المتفق عليه مناقشة تقرير التدقيق المعني بالموارد البشرية في هذا البند من بنود جدول الأعمال.

211. وأبدى وفد فرنسا رغبته في إلقاء تعليق عام يرى أنه بالغ الأهمية. فذكر أنه بتعيين المدير الجديد لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، أصبحت الدول الأعضاء تمتلك عنصراً رئيسياً في عملية الإصلاح، لتحسين الإدارة الداخلية في الويبو والسياسات الرئيسية المنفَّذة كالرقابة الداخلية. ورحب الوفد بهذه التطورات. كما رحب أيضاً بالعرض الشفوي الذي قدمه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأضاف أنه عند النظر إلى تقرير أداء البرنامج، سوف ترى الدول الأعضاء بعض النتائج شديدة الوضوح للأشياء التي كان وفد فرنسا والدول الأعضاء الأخرى يطلبونها فيما يتعلق بالحاجة إلى نهج جديد للرقابة الداخلية. ورحب الوفد بهذا التغيير، مؤكداً على أنه من الأهمية بمكان أن نقول إن الأمور تسير على ما يرام

عندما يكون الحال كذلك. ومن الأمور التي رأى الوفد أيضاً أنها ذات أهمية في التقرير تحديد المشكلات بشكل أفضل. حيث ينبغي فهم المشكلات بوضوح قبل أن تحل على نحو مرضٍ. وأكد الوفد أن مسألة الرقابة الداخلية هي من الأعمدة الرئيسية لإصلاح المنظمة. ودعا جميع الأعضاء إلى فحص تقرير أداء البرنامج بعناية كبيرة.

212. وأراد وفد ألمانيا أن يذكر أنه في الجلسة الإعلامية الأولى للجنة البرنامج والميزانية قبل عطلة الصيف، أثيرت مسألة تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية المعني بإدارة الموارد البشرية. وكانت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة قد أوصت أيضاً بأن تقرأ الدول الأعضاء هذا التقرير، حيث وردت فيه بعض النتائج التي تهم جميع الدول الأعضاء. ثم أكد الوفد أن التقرير السنوي الأول للموارد البشرية يستحق أن يحمل هذا الاسم. فقد كان هذا التقرير في الماضي مجموعة من المسائل المنفصلة، في حين أنه أصبح في الوقت الحالي يتسم بالتركيز بطريقة لها معنى. وكان هذا التقرير قد طُلب في الأصل من أجل لجنة التنسيق، ولكن الويبو اقتنعت بأنه نظراً إلى أن ثلثي الميزانية تنفَق على الموارد البشرية، فإنه يتعين أيضاً تقديم هذا التقرير في لجنة البرنامج والميزانية. وذكر الوفد أن هناك تقريرين ينبغي الفصل بينهما. فهناك، من ناحية، تقرير التدقيق المعني بإدارة الموارد البشرية. وفي ظل السياسة السابقة، كان يمكن أن يُقرأ هذا التقرير في مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، وقد أدى ذلك إلى أن سبعة بلدان فقط هي التي اطلعت على هذه الوثيقة، رغم توصية اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بقراءة كل الدول الأعضاء لها. وقد تبادلت هذه البلدان السبعة تقييماتها في وقت لاحق وحددت مسائل تتصل بالتقرير بدا أنها ذات أهمية، وخاصة فيما يتعلق بالآثار المالية، كالتوظيف والموظفين المؤقتين وتنفيذ نظام تقييم الأداء ومسألة التغيب عن العمل والأيام المرَضيَّة ومسألة التدريب ومسألة التوزيع الجغرافي. وكانت المشكلة أنه لا يمكن الاطلاع على التقرير إلا في مكتب شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، فلم يكن ممكناً لذلك الحصول على نسخة ورقية يمكن النقل منها. واقترح الوفد أن يقوم مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشرح نتائج التقرير لأغلبية الوفود التي لم تقرأه بعد، لا سيما وأنه تضمَّن 20 توصية، وهو عدد كبير.

213. ودعا الرئيس الأمانة (مديرة إدارة الموارد البشرية) للتعليق.

214. وشرحت الأمانة (مديرة إدارة الموارد البشرية) أنها بدأت العمل في الويبو في 1 أغسطس 2012، وأنها قبل ذلك كانت، ولأكثر من خمس سنوات، مديرة الموارد البشرية في منظمة كبيرة جداً من منظمات الأمم المتحدة في الشرق الأوسط. وهذه هي وظيفتها السابعة، والخامسة في منظمة تابعة للأمم المتحدة. وذكرت مديرة إدارة الموارد البشرية أنها عندما جاءت إلى الويبو وجدت قائمة طويلة من المسائل المتعلقة بالموارد البشرية تحتاج إلى معالجة؛ وأن أموراً كثيرة جداً أضيفت إلى هذه القائمة. وقامت مديرة إدارة الموارد البشرية بفحص تقرير التدقيق (الذي لقي ترحيباً وقدم توجيهاً محدداً وجيداً جداً)، ولكنها فحصت أيضاً مصادر أخرى: تقارير لجنة التنسيق وتقرير وحدة التفتيش المشتركة وأمين المظالم. وتتسم المسائل التي عالجتها هذه التقارير بالاتساق بدرجة معقولة. ولذلك كان من الواضح تماماً ما يتعين عمله. وقالت مديرة إدارة الموارد البشرية إن الأولوية الأولى التي تتصدى لها إدارة الموارد البشرية هي أن تقدم للجنة التنسيق وثيقة تتناول إصلاح نظام الموظفين ولائحته. والمأمول أن يتم، جنباً إلى جنب مع هذا، معالجة عدد من المسائل التي كانت قد أثيرت، بما في ذلك المشكلات المتعلقة بالعقود طويلة الأجل وقصيرة الأجل ومسائل من قبيل التصنيف. وقالت أيضاً إنها ستعقد جلسة إعلامية غير رسمية للدول الأعضاء يوم 19 سبتمبر 2012 وأنها تأمل في حضور وفود كثيرة لطرح أسئلتهم، التي تأمل أن تقدم الإجابة عليها. وتتطلع مديرة إدارة الموارد البشرية أيضاً إلى الدورة الخاصة بالموارد البشرية في لجنة التنسيق، بهدف الحصول على موافقة الدول الأعضاء على نظام الموظفين الجديد ولائحته. وسوف يتعين على الأمانة أن تضطلع في وقت لاحق بتنفيذ التدابير التي تأمل مديرة إدارة الموارد البشرية في الموافقة عليها، بما في ذلك الفترة الانتقالية لتنظيم الموظفين المؤقتين وتنفيذ سياسة جديدة للتصنيف، للتعامل مع التوظيف المؤقت والتعامل مع الأساليب التعاقدية المختلفة. وفيما يتعلق بالعام المقبل، فإن هناك قائمة طويلة من الموضوعات التي يتعين معالجتها. ومن رأي مديرة إدارة الموارد البشرية أن أهم هذه الموضوعات هو تنفيذ استراتيجية للموارد البشرية، ومن هذا المنطلق سوف تواصل الأمانة معالجة مسائل كثيرة أثيرت في لجنة البرنامج والميزانية. ويتعين ألا

تقوم الموارد البشرية بكل ذلك وحدها، بل بالتشاور المباشر مع الموظفين وممثليهم والدول الأعضاء ومديري الويبو. وتتطلع مديرة إدارة الموارد البشرية إلى قيادة فريقها نحو هذه المهام المهمة وإحاطة الدول الأعضاء علماً بالمستجدات بصفة مستمرة.

215. ودعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لتلخيص التقرير والتوصيات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية.

216. ووجه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الشكر إلى الوفد الذي قام بزيارته في مكتبه للاطلاع المتعمق على التقرير المذكور. وأضاف أنه، كما ذُكر في العرض الشفوي للتقرير السنوي الموجز لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، لم يكن تقرير التدقيق الوحيد الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، ولكنه كان فعلاً تقريراً ترغب الشعبة في لفت الانتباه إليه. وشرح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أنه يمكن فهم ذلك بسهولة لأن الموارد البشرية تمثل أكثر من ثلثي إنفاق المنظمة، ولهذا فإن الموارد البشرية تستحق عناية خاصة، كما أن ذلك يضفي على التقرير أهمية معينة. ويرى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن العمل الذي اضطلع به قسم التدقيق الداخلي كان عملاً ممتازاً. فقد استعرض التدقيق جميع خطوات ومراحل عملية الموارد البشرية من تحديد استراتيجية الموارد البشرية ونظام الموظفين وإدارة معنويات ورفاهية الموظفين إلى إنهاء خدمة الموظفين. ويجب أن يتوفر للويبو الموظفون الذين يتمتعون بحسن الإدارة والمهارات المناسبة، والذين يعملون في إطار تنظيمي دقيق وتمكيني، بدعم من سياسات واضحة وإجراءات تتسم بالكفاءة وأنظمة حديثة. وفي هذا الصدد، ينبغي على وجه السرعة إعداد استراتيجية لإدارة الموارد البشرية تتفق تماماً مع الأهداف الاستراتيجية للويبو وخططها وذلك لكفالة قيام الموارد البشرية في الويبو بخدمة المنظمة للوفاء بولايتها. وينبغي دعم تنفيذ استراتيجية الموارد البشرية بالسياسات والإجراءات المنقَّحة الخاصة بنظام الموظفين ولائحته والموارد البشرية، والتي تغطي جميع العمليات الرئيسية للموارد البشرية، لتشمل على سبيل المثال لا الحصر التوظيف وإعادة التصنيف وتطوير المسار الوظيفي والعدالة الداخلية والتخطيط للتعاقب على الوظائف وأداء الموظفين. وعندما ينظر المرء إلى التوظيف، كمثال لما قيل تواً، فإنه من الضروري أن نوائم بشكل أفضل بين التوظيف واحتياجات المنظمة. ويفترض ذلك مسبقاً وجود رؤية واضحة تماماً لاحتياجات المنظمة، ورؤية على المستوى العام من وجهة نظر المنظمة نفسها. وبالطبع فإن هذا يعني أن تقوم كل شعبة وكل برنامج بتحديد احتياجاتها وهي عملية مستمرة تؤدي إلى تغيير نظام التوظيف فيها بطريقة تتسم بقدر أكبر من الانسيابية. ولا يتسم تعريف الاحتياجات بالكمال، وثمة صعوبات في الحديث عن التوظيف وتعريف المرشحين للوظائف، غير أنه من الممكن إدخال تحسينات في جميع القطاعات. وإذا ما تم تعريف السياسات وتصنيف الوظائف والطبيعة التعاقدية للوظائف تعريفاً أوضح، سوف تكون المنظمة قادرة على إيجاد الحل. وقد أشار مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضاً إلى إجراءات العدالة الداخلية، كقرارات الطعن في الأحكام واستعراض الطعون على الإجراءات الإدارية والمحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية. وقال إن استعراض إحصاءات العدالة الداخلية وقرارات المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية تشير إلى الحاجة إلى إجراء تحليل للسبب والأثر لكل حالات التقاضي الداخلية وقرارات المحكمة الإدارية التابعة لمنظمة العمل الدولية بهدف تحسين نظام العدالة الداخلية. ويجب تحسين سياسات وإجراءات الموارد البشرية في مجالات التوظيف وإعادة التصنيف وتطوير المسار الوظيفي، بالإضافة إلى تعزيز نظام العدالة الداخلية عند التعامل مع حالات المضايقة والتشهير وتسوية الخلافات المتعلقة بتقييم الأداء. ومن الضروري أيضاً إبراز الأسباب الكامنة وراء التغيب عن العمل وتسويتها. وأكد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أيضاً على أن هناك الكثير من التوصيات التي تضمنها التقرير. وقد وُضعت هذه التوصيات في وقت معين أثناء إعداد التقرير، أي بعبارة أخرى، في شهر مايو من هذا العام، وفيما يتعلق بكل تقرير من تقارير التدقيق، سواء كانت تقارير للتقييم أو استفسارات، فقد طُلب أولاً أن يعتمد المديرون خطة تنفيذ التوصيات. وقد اعتمدت إدارة الموارد البشرية خطة لتنفيذ التوصيات وتبيَّن أن هذه التوصيات لم تظل حبراً على ورق. حيث يتم حالياً تنقيح نظام الموظفين وسوف يتم إرسال نسخة منه إلى لجنة التنسيق. واستراتيجية الموارد البشرية هي نفسها سياسة الموارد البشرية، وينبغي أيضاً تعريفها ونقلها ونشرها. ويتفق هذا مع الملاحظات الرئيسية الواردة في التقرير. ونظراً إلى أن تقرير التدقيق هو صورة فوتوغرافية في نقطة زمنية محددة، فإنه سوف يتم مواصلة متابعة التوصيات بشكل مباشر. وقد

ذكرت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أنها ترغب في الحصول على تقرير محدد حول هذا الموضوع بحلول شهر نوفمبر. وسوف تقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بمتابعة هذه التوصيات.

217. وأشار الرئيس إلى أن مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قد ذكر تقريراً محدداً سيتم تقديمه في نوفمبر، وطلب إيضاحاً لذلك.

218. وردَّ مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية قائلاً إنه يوجد بند في جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة يتعلق بمتابعة تنفيذ التوصيات. كما أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة أعربت عن رغبتها في تلقي حصر لأعمال متابعة التوصيات المعنية بالموارد البشرية ومناقشة ذلك مع إدارة الموارد البشرية.

219. وذكر وفد فرنسا أنه يدرك أولاً وقبل كل شيء أن الموارد البشرية وضعت إطاراً عاماً مرغوباً فيه ومطلوباً. كما أشار الوفد إلى أن ذلك قد جاء متأخراً إلى حد ما إذا نظر المرء إليه من الخارج. وقد كان هناك تقرير سنوي يحتوي على الكثير من عناصر التنفيذ المهمة. ومما له أهمية بالغة إرسال هذا التقرير الأول إلى لجنة التنسيق، كما ذُكر أنه، كحد أدنى، سيكون بنداً من بنود الإحاطة للجنة البرنامج والميزانية. ولم يتمكن الوفد من الاطلاع على التقرير في مكتب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية ولكن يسعده أن يطلع عليه عندما يكون ذلك ممكناً عبر الإنترنت. وثانياً، لفت الوفد الانتباه إلى التدابير المتعلقة بالوفورات وإلى أن هناك الكثير الذي يتعين عمله فيما يتعلق بالموارد البشرية عند هذا المنعطف. وإذا نظر المرء إلى وضع المتدربين وتكلفة الاستعانة بمصادر خارجية للعمل (خاصة للترجمة) سيشعر بالقلق؛ لأن ذلك يكشف عن حجم الوثائق المقدمة للترجمة. وأضاف الوفد أن ذلك لم يكن خطأً في سياسات اللغة، بل كان خطأً يرجع إلى مجموعة كاملة من العوامل. فالوثائق أكبر حجماً وأثقل وزناً مما ينبغي. وإذا تمت الاستعانة بمصادر خارجية لعمل كل شيء، فإن ذلك يعني الإخفاق الذريع. فالهدف من الاستعانة بمصادر خارجية هو أداء العمل بصورة أفضل وخفض النفقات، ولهذا يمكن اعتبارها مشكلة مؤقتة. وأشار الوفد إلى قلقه إزاء السيطرة على الإنفاق، وذلك في ضوء عدد من الوظائف المشغولة، وأشار أيضاً إلى أن معدل الوظائف الشاغرة أعلى من المعدل المستخدم لحساب الميزانية. ودعا الوفد إلى توخي الحذر عند خفض معدل الوظائف الشاغرة هذا وزيادة التكاليف. وقال إنه سيراقب هذا الموضوع بدقة بسبب الصعوبات التي تواجه إمكانية تمويل المنظمات الدولية. والنقطة الأخيرة (التي أشار إليها وفد ألمانيا) هي تمويل التدريب، وخاصة في موضوع الإدارة الداخلية، الذي تعنى به جميع السياسات الإطارية والتدريب على الأدوات الجديدة، واعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بالإضافة إلى التمكن منها بصفة يومية. ولفت الوفد الانتباه إلى أنه إذا نُفذت الإصلاحات، فإنه سيكون وراء كل ذلك زملاء يجدون صعوبة في استخدام البرمجيات والأدوات الجديدة، الأمر الذي يتولد عنه شعور متنامٍ بالإحباط بين الموظفين. ولذلك، فإن التدريب المركَّز والمستهدف على الأدوات الجديدة والإلمام التام بالإصلاحات الجارية ينبغي أن يكون بنداً ذا أولوية.

220. وأعرب وفد أسبانيا عن شكره لمدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على العرض الذي قدمه وهنأ المديرة الجديدة للموارد البشرية. وقد كانت أسبانيا من البلدان التي اطلعت على التقرير الذي يرى الوفد أنه قد وُضع بعناية شديدة وأنه ينطوي على أهمية كبيرة، ليس فقط فيما يتعلق بالمسائل الخاصة بالموظفين، بل أيضاً، وكما ذكر وفد ألمانيا، فيما يتعلق بمسائل ميزانية المنظمة. ولذلك، فإن الوفد يؤيد هذه الرسالة التي تبرز أهمية هذه المسائل. ويؤمن الوفد إيماناً قوياً بأن من أهم الخطوات تحسين إجراءات الموارد البشرية في المجالات المختلفة، على أن يوضع في الاعتبار أن هذه العملية مستمرة، كما يوضح التقرير. وأصر الوفد على ضرورة الإشراف على هذا التقدم وأن تكون الدول الأعضاء قادرة على أن تدرك الطريقة التي يتم بها إحراز تقدم في هذا المجال. واقتُرح أنه ربما يجب تقديم هذا التقرير العام، الذي أعدته الأمانة لأول مرة، إلى لجنة التنسيق، حتى يمكن إدراك حدوث تقدم في هذه المجالات الحيوية. ومن المسائل المهمة الأخرى النظر في إمكانية تدخل لجنة البرنامج والميزانية، بطريقة ما، في هذا الحوار، لأن أسبانيا، شأنها في ذلك شأن فرنسا، تمر بحالة اقتصادية بالغة الدقة، وسيكون من الصعب على هذه الدولة في السنوات القادمة أن تتمكن من الامتثال لالتزاماتها. ولذلك، يود الوفد أن يوجه عناية خاصة ويتصرف بحذر بالغ تجاه تكاليف المنظمات الدولية وتمويلها. وفيما يتعلق بالمسائل الأكثر تحديداً في التقرير، عمل الوفد على

التوعية بالتوظيف والتعاقد وأيضاً إعادة تصنيف الوظائف، وكيف أن التقرير قد أشار إلى أن 80% من حالات إعادة تصنيف الوظائف قد تمت الموافقة عليها. واستفسر الوفد عن هذه النقطة المحددة وأشار إلى الحاجة إلى متابعتها، وإلى أن تشارك الدول الأعضاء وتتدخل وتكون على علم بالمستجدات فيما يتعلق بتطور هذه المسائل الحيوية.

221. واقترح وفد ألمانيا الربط بين التقريرين ومزجهما معاً. وأشار الوفد إلى المسائل المالية المتعلقة بالأيام المَرضيَّة. كما أشار إلى أن 19,8 مليون فرنك سويسري هو مبلغ كبير جداً وأن هناك مليون فرنك سويسري تُدفع لعمل لا يؤدى. وبالإشارة إلى بيان الوفد الفرنسي عن معدل الوظائف الشاغرة، وبقدر ما لاحظ الوفد، فإن حساب هذا المعدل بين الموظفين بلغ 8%. وإذا كانت نسبة الوظائف الشاغرة هي 8% فإن ذلك يعني 200 موظف. وقد كان هذا العدد 242 في نهاية عام 2011. وهكذا، فإنه لم يكن هناك وجود لعدد 142 شخصاً، وتم تجنيب هذه الأموال. وقد أُنفق هذا المال على أشخاص آخرين: على الخبراء الاستشاريين، وعلى الموظفين المؤقتين، إلخ. غير أنه لم تكن هناك شفافية حقاً حول ما حدث لهذه الأموال. وهو مبلغ كبير بالنسبة لأجور 142 شخصاً. وربما تستطيع الأمانة معالجة هذه المسألة، حيث أن لها آثاراً كبيرة على الميزانية – قد تصل إلى عشرات الملايين.

222. ورحب وفد باكستان بالمديرة الجديدة لإدارة الموارد البشرية متمنياً لها التوفيق والسداد. وأكد الوفد ثقته في قدرة المديرة الجديدة على المضي قدماً بالعمل في هذا المجال بالغ الأهمية. وطلب الوفد إيضاحات حول طريقة تقديم التقرير إلى لجنة البرنامج والميزانية وما إذا كان الأعضاء يوافقون على ذلك فعلاً. وذكر الوفد أنه يؤيد ذلك، وأضاف أنه نظراً إلى أن الأموال قد أُنفقت على الموارد البشرية، فمن المهم أيضاً أن تنظر لجنة البرنامج والميزانية في هذه المسائل. غير أن الوفد لم يكوّن صورة واضحة عن الطريقة التي سيمضي بها الأعضاء قدماً في هذا الصدد.

223. ووجه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الشكر للوفود على أسئلتهم، الأمر الذي يدل على اهتمامهم بهذه المسألة، وهي إدارة الموارد البشرية. وفيما يتعلق بالتعليقات التي أبداها وفد فرنسا، أحاط مدير الشعبة علماً بالموضوعات التي يمكن الخوض فيها، والتي ستقع داخل اهتمام اللجنة، وخاصة فيما يتعلق بالوفورات وتكلفة الاستعانة بمصادر خارجية والاستعانة بالخبراء الاستشاريين والتعاقد من الباطن. واعتُبر موضوع الوظائف الشاغرة موضوعاً من موضوعات المخاطر ومسألة يجب النظر فيها في إطار استعراض الإجراءات والافتراضات المتعلقة بالميزانية. وتعتبر مسألة التدريب أيضاً من المسائل التي تحتاج إلى مزيد من النظر. ويعتبر هذا التقرير هو تقرير التدقيق العام الأول، الذي يطرح ملاحظات شديدة العمومية عن جميع مراحل عملية إدارة الموارد البشرية. ولاحظ مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أن هناك مجالات يمكن مواصلة الخوض فيها. وبالإشارة إلى موضوع إعادة التصنيف، ذكر أن هذه المسائل تعد مثلاً جيداً للمشكلات التي لوحظت وأن ذلك يرجع إلى عدم وجود سياسة واضحة تماماً لإعادة التصنيف. ونظراً إلى أن إعادة التصنيف قد أدت عبر السنين إلى ارتفاع مستوى الدرجات الوظيفية، فقد كان من المتوقع أن يصبح شاغل الوظيفة المعاد تصنيفها مستحقاً بطريقة تلقائية لهذه الوظيفة المعاد تصنيفها؛ رغم أنه إذا حدثت إعادة للتصنيف، فإن ذلك يعني حدوث إعادة للتعريف وتعديل للمهام الوظيفية بحيث لا يصبح شاغل الوظيفة مستحقاً بطريقة تلقائية لإعادة تصنيفه إلى درجة وظيفية أعلى. وهذا هو السبب في وجود توصية بأن تضع المنظمة لنفسها سياسة أكثر دقة وأكثر وضوحاً، تحقق التناسق في الممارسات المتعلقة بإعادة التصنيف. ولذلك، فإن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية سوف تتابع تنفيذ هذا الإجراء. أما عن التكاليف (المذكورة في العرض الشفوي) المتصلة بالتغيب عن العمل، فإن المسألة ليست من قبيل العلوم النووية؛ حيث تقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بحساب المعدل اليومي وعدد أيام الغياب، بسبب أو بدون سبب، والمرخص بها أو غير المرخص بها، ويُضرب ذلك المعدل في التكلفة اليومية للتغيب، وبهذه الطريقة تم التوصل إلى الرقم 22 مليون فرنك سويسري، وهو رقم كبير في حد ذاته بالنسبة لميزانية المنظمة. وتقضي التوصية الصادرة للأمانة بالتعرف على الأسباب الكامنة وراء هذا التغيب، وما إذا كان يرجع إلى أسباب تتعلق بالمرض أو يرتبط بأسباب أخرى. وقد زاد عدد متوسط أيام التغيب عن العمل.

224. وأعرب الرئيس عن شكره للتعليقات المقدمة وأشار إلى أن تغيب الموظفين عن العمل هو نقطة مهمة وتستحق النظر فيها من الناحية المالية لأن الموظفين يقيمون في جنيف وليس في بلدان أخرى يصاب الناس فيها بالمرض كثيراً.

225. وأجاب المراقب على أسئلة الوفود. فردّاً على المخاوف التي أعرب عنها وفدا أسبانيا وفرنسا – نعم، تدرك الأمانة الآثار المهمة على الميزانية للمسائل المتعلقة بالموارد البشرية. فالأمانة تعمل بيقظة ونشارك الوفود قلقهم فعلاً. وللإجابة بتحديد أكبر، وتقديم معلومات تكميلية لألمانيا عن مسألة الوظائف الشاغرة)، قال المراقب إن معدل الوظائف الشاغرة المستخدم قد تم حسابه بناء على الوظائف الحقيقية، وليس على أساس العدد الإجمالي للموظفين، لأنه كان يوجد في 2010-2011 عدد كبير من الموظفين المؤقتين. وكان معدل الوظائف الشاغرة البالغ 7% أو 8%، الذي استخدم لأغراض الميزانية، هو معدل ينطبق على 900 وظيفة تمثل 72% من الوظائف الشاغرة. وبالطبع، فإنه من الواضح أن هذه الوظائف، عند إعداد الميزانية، لم تكن تدرج في الميزانية إذا وضعت الأمانة في اعتبارها أن هذه الوظائف ستكون شاغرة. وبعبارة أخرى، فإنه لم يكن هناك إنفاق على وظائف لا وجود لها. وأعرب المراقب عن رغبته في طمأنة الدول الأعضاء فيما يتعلق بهذه النقطة: فالأمانة تضع في اعتبارها معدل الوظائف الشاغرة. وعودة إلى التعليق الذي أدلى به وفد فرنسا، فإنه من الصحيح أن المنظمة بها معدل تاريخي مرتفع إلى حد ما من الوظائف الشاغرة. وحتى عندما اقترحت الأمانة الإنهاء الطوعي للخدمة، ظلت هذه المعدلات للوظائف الشاغرة مرتفعة. وفي الأعوام القادمة، سوف ينخفض معدل الوظائف الشاغرة انخفاضاً كبيراً. وكما تعرف الدول الأعضاء، فإن هناك سياسات عديدة في هذا الصدد، كسياسة تنظيم الموظفين المؤقتين، التي تعني انخفاض معدل الوظائف الشاغرة. وسوف تضع الأمانة ذلك في اعتبارها في ميزانية 2014-2015. ولا شك أن استخدام معدلات أقل للوظائف الشاغرة يعني زيادة مبلغ تكلفة الموظفين – فهي مسألة حسابية بسيطة. وقد أراد المراقب أن يشير إلى ذلك حتى تتضح الأمور تماماً.

226. وأعرب وفد ألمانيا عن أمله في إجراء مناقشة مطولة للتقرير في لجنة التنسيق. ثم أشار الوفد إلى التقرير الآخر. فقد تحدثت مجموعة من البلدان إلى الويبو، وفي النهاية شُرع في إعداد تقرير الموارد البشرية الجديد، وتمت الموافقة على مشروعه الأول. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على عدم إنفاق أية موارد إضافية وعلى ضرورة تجميع كل المعلومات المتاحة عن الموارد البشرية في الوثائق المتعددة في وثيقة واحدة، وأن تعَد في المستقبل كتقرير واحد للموارد البشرية في الويبو. وقد صدر التقرير وهو متاح على موقع لجنة التنسيق الإلكتروني، ولكنه غير متوفر في موقع لجنة البرنامج والميزانية رغم أن له آثاراً على الميزانية. واقترح الوفد أن يكون هناك في المستقبل تقرير واحد فقط للموارد البشرية في الويبو يجمع كل التقارير الأخرى في وثيقة واحدة، تشمل أيضاً تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ولم يوافق الوفد على موقف اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة من ذلك. وذكر أنه كان هناك، في العام الماضي، تقرير عن الموارد البشرية من إعداد المدقق السويسري وأن هناك مسألة وقت الإجازات الطويل والوقت الإضافي. وهذه السياسة موجودة في الويبو، ولكن إذا تتبع المرء ما ذكره المدقق السويسري، فإنه يدرك أن الويبو لم تتبع دائماً هذه السياسة. كما أن الأمر يتضمن وجود أموال: مليونان من الفرنكات السويسرية تقريباً، وهو مبلغ لم تشر إليه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. ومع ذلك، فإن هذه مسألة ينبغي إدراجها في التقرير التالي حتى تكون هناك متابعة. وسوف تبدأ هذه العملية. وأعرب الوفد عن رغبته في تلقي تقرير شامل يتضمن جميع الجوانب، مع إدراكه أن ذلك سيستغرق من ثلاث إلى خمس سنوات لإعداده.

227. وأجاب مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بأن التقرير السنوي الوارد من إدارة الموارد البشرية يغطي جميع مجالات الموارد البشرية. والتقرير المقدم من الأمانة بشأن الموارد البشرية هو تقرير سنوي، في حين يمثل تقرير التدقيق المعني بالموارد البشرية لمحة عن بعض المسائل عبر عدد من السنوات. وسوف تبحث شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية نقاطاً معينة بتعمق أكبر في المستقبل، ولكنها لا تستطيع أن تعد اللجنة بتقرير سنوي للموارد البشرية. واقترح مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية إضافة فصل إلى تقرير الأمانة المعني بالموارد البشرية يوضح الطريقة التي تم بها تنفيذ التوصيات من جانب كل جزء من المنظمة، سواء في شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أو في إدارة الموارد البشرية. ومع مرور

السنوات، يمكن النظر في تدقيق المسائل ذات الأهمية القصوى للدول الأعضاء. وقد أشار إلى أنه ينبغي إعطاء الموارد البشرية الوقت لتضع أفكارها وتصوراتها.

228. وأوضح وفد ألمانيا أنه لا يتوقع أن تقوم شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بإجراء تدقيق للموارد البشرية كل عام. غير أنه ينبغي أن تضاف إلى هذا التقرير المسائل التي أثيرت حول هذا الموضوع، مثل المزيد من المعلومات عن الإحصاءات، والمسائل المتعلقة بالتدريب، والسياسات، وخاصة المعلومات المتعلقة بالمبالغ المالية التي أنفقت والمستفيدين منها. وأشار الوفد إلى أهمية تقديم إحصاءات للوصول إلى فهم أفضل لأنشطة الويبو والتحديات التي تواجهها.

229. وأشار الرئيس إلى أن وفود ألمانيا وفرنسا وباكستان أثارت نقطة مهمة: وهي أن الوفود ترغب في إرسال تقرير الموارد البشرية المقدم إلى لجنة التنسيق إلى لجنة البرنامج والميزانية أيضاً. ولذلك، ينبغي كتابة هذا البند في صياغة القرار. واقترح الرئيس هذه الصياغة: "إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى الإحاطة علماً بمحتويات العرض الذي قدمه مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. كما أن لجنة البرنامج والميزانية تطلب تقديم التقرير السنوي للموارد البشرية أيضاً إلى دورة الخريف للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه."

230. أحاطت لجنة البرنامج والميزانية علماً بمحتويات هذا العرض. وطلبت لجنة البرنامج والميزانية أيضاً تقديم التقرير السنوي للموارد البشرية المقدم للجنة التنسيق في المستقبل إلى دورة الخريف للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه.

البند 7: تقارير مراجع الحسابات الخارجي

البند 10: البيانات المالية السنوية لعام 2011؛ ووضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012

231. نوقش البندان 7 و10 من جدول الأعمال معاً.

232. استندت المناقشات المتعلقة بالبند 7 من جدول الأعمال إلى الوثائق WO/PBC/19/17 وWO/PBC/19/18 وWO/PBC/19/19، واستندت المناقشات المتعلقة بالبند 10 إلى الوثائق WO/PBC/19/4 وWO/PBC/19/6 وWO/PBC/19/6 Corr. وWO/PBC/19/7.

233. ودعا الرئيس السيد مونو، مراجع الحسابات الخارجي، للتعليق على تقاريره. وأجاب مراجع الحسابات الخارجي على النحو التالي:

"شكراً جزيلاً سيدي الرئيس، السيدات والسادة، أعضاء الوفود، إنني إذ أتحدث بصفتي ممثلاً لمراجع الحسابات، أود أن أعرب لكم عن شكري لإتاحة هذه الفرصة لأعرض على حضراتكم سجلاً لأنشطتنا باعتبارنا مراجع الحسابات الخارجي للويبو. وأود أيضاً أن أنقل إلى حضراتكم تحيات السيد كورت غروتر، وهو مراجع الحسابات المسؤول عن حسابات الويبو، أو بالأحرى مراجع الحسابات السابق اعتباراً من 30 يونيو الماضي. وقد كان يود كثيراً أن يكون حاضراً، غير أنه مع الأسف اضطر إلى البقاء في برن، نظراً إلى التزاماته إزاء البرلمان السويسري. غير أن السيد غروتر طلب مني أن أبلغكم أنه سيسعده كثيراً أن يلتقي بحضراتكم مرة أخرى أثناء الدورة. وعليه، فإنه لشرف لي وواجب علي أن أمثله هنا اليوم.

"وكما ذكرت تواً، فإن هذا هو البيان النهائي لمراجع الحسابات السويسري. وبعد قرن من الزمان من التحقق من البيانات المالية للويبو، فإن هذه الفترة الممتدة من التعاون بين مؤسستينا هي فترة أقدر أنها امتدت 119 عاماً، وإن كنت لست متأكداً تماماً لأني لم أكن موجوداً في ذلك الوقت لأتأكد من ذلك. غير أنني أعتقد أن هذا التعاون قد

بدأ في نهاية القرن التاسع عشر، عندما قام مراجعو الحسابات السويسريون التابعون للمكتب الفدرالي للمحاسبة، الذي أنشئ عام 1877 (والذي يعتبر لذلك مؤسسة حديثة العهد تضم موظفين صغار السن يتمتعون بالنشاط) بالتحقق من حسابات مؤسسة دولية جديدة أنشئت في برن عام 1893، وهي على وجه التحديد تلك المؤسسة التي أطلق عليها اسم المكتب الدولي لحماية الملكية الفكرية، والذي جمع بين اتفاقيتي برن وباريس. ومنذ ذلك الوقت، تعاقبت أجيال من مراجعي الحسابات السويسريين الواحد تلو الآخر، وقاموا بالتحقق من جميع الأحداث المهمة التي جرت في هذه المنظمة، كالانتقال من برن إلى جنيف عام 1960، وإنشاء الويبو عام 1967، وتحولها إلى وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة عام 1974، ليعقب ذلك نموها المادي من خلال إنشاء عدد من الأبنية، وأخيراً، إذا جاز لي ذلك، الانتهاء إلى الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام عام 2010.

"وبعد هذا السرد التاريخي شديد الإيجاز، لن أعود هنا إلى كل شيء يتطلبه من مراجعي الحسابات الخارجيين استخدام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد أتيحت لي من قبل الفرصة لشرح ذلك في عدد من المناسبات أمام هذه اللجنة ذاتها؛ كما أنني لن أضيع الكثير من الوقت في المقصود بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وما تعنيه بالنسبة للمنظمة. فمع وجود السيد ستيف شيفرد، أصبح لدى الأمانة الآن شخص يعتبر متخصصاً بارزاً في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يستطيع أن يقدم إجابات وافية على أية أسئلة تفصيلية من الوفود. وقد قدم عرضاً ممتازاً لهذا الموضوع أمام لجنة التدقيق.

"واسمحوا لي أن أنتقل إلى التقارير الثلاثة والبيانات المالية التي سأتناولها اليوم. وأود أن أؤكد أن إصدار شهادة مطابقة البيانات المالية للويبو لعام 2011، فقد عمل فريق مراجعة الحسابات لمدة 150 يوماً بين النصف الثاني من عام 2011 والنصف الأول من عام 2012. وبالإضافة إلى ذلك، خصص مراجع الحسابات ما يزيد قليلاً على 100 يوم لإجراء ثلاثة تدقيقات أخرى، وهناك ثلاثة تقارير تدقيق نتجت عن ذلك. وتنفَّذ هذه التدقيقات دون أية تكلفة على الويبو، وتمثل ما يعادل رسوماً قدرها 000 380 فرنك سويسري وفقاً لمعايير المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات INTOSAI، بالإضافة إلى المصاريف اليومية للموظفين.

"وقبل أن أعلق على تقارير التدقيق المختلفة هذه، لا سيما ذلك التقرير المتعلق بالبيانات المالية لعام 2011، أود أولاً أن أذكر حضراتكم للمرة الأخيرة برؤيتي لدور كل من الدوائر المالية في الويبو ومراجع الحسابات. فالدوائر المالية للويبو هي المسؤولة عن شرح جميع السياسات المالية المتعلقة بالميزانية وبالمحاسبة لكل المشاركين في الحديث، سواء كانوا من لجنة التدقيق أو الوفود الممثلة للدول الأعضاء. وتضطلع الدوائر المالية بدور بالغ الحساسية في الإبلاغ عما يحدث على المستوى المالي وشرحه. ويكتسب هذا مزيداً من الأهمية كما يتسم بمزيد من الصعوبة عندما يتعلق الأمر بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويتعين على الدوائر المالية أيضاً أن تبيِّن، وتناقش بالحجة المقنعة، حقيقة أن أعمالها في هذا المجال بالغ التعقيد، تتفق مع رغبات صانعي القرار، أي حضراتكم. وكما ذكرت، فإن الدوائر المالية تملك الآن المعارف الكافية عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للقيام بذلك.

"أما دور مراجع الحسابات الخارجي، فهو التحقق من أن الإجراءات المحاسبية المنفذة تؤدي إلى عرض بيانات مالية تتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. فليس من عمله، لذلك، أن يشرح الأسباب التي أدت إلى زيادة الأموال الاحتياطية أو نقصها أو لماذا خُصص أي مبلغ من الأموال الاحتياطية لأي مشروع معين أو السبب في استخدام هذا الجدول أو ذاك لتبرير استخدام الميزانية. فالدوائر المالية هي التي تعرف هذه التفاصيل، وهي التي تقدم لكم التفسيرات اللازمة.

"وإذا جاز لي، فإنني أود أيضاً أن أقول إن أهم مسألة منذ اعتماد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهذا هو شعوري الشخصي فقط، هي أن المرء يخرج بانطباع بأنه لا يوجد الآن أي تطابق أو اتساق بين تفاصيل الميزانية

وتفاصيل البيانات المالية. وقد تسألون: كيف يمكن أن يكون ذلك ممكناً؟ ببساطة، لأن الميزانية توضع على الأساس النقدي في حين يتم إعداد البيانات المالية وفقاً لمبدأ الاستحقاق. ويشهد مراجع الحسابات أن التطابق بين أساس الاستحقاق والأساس النقدي قد تم تماماً وبالكامل.

"وأود أن أؤكد أنه فيما يتعلق بالعام الثاني، فإن البيانات المالية المقدمة لحضراتكم تتسق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وكما أوضحت، فإنه ليس من واجبي أن أستعرض معكم الصفحات الثماني والأربعين من البيانات المالية أو أن أعلق عليها. وأود أن أؤكد قبل كل شيء أنه مع تطبيق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أصبح أمام قارئ البيانات المالية الآن كل المعلومات اللازمة بوضوح لكي يبني عليها رأيه الخاص في الوضع المالي للمنظمة. وفي مستهل هذه البيانات، يجد القارئ معلومات عن الأهداف المالية والسياسات المحاسبية الرئيسية للويبو. ثم تحال كل فئة مالية إلى حاشية تفسيرية مفصلة تبرر الرقم المقابل. وبصفتي مراجع الحسابات الخارجي، أستطيع أن أؤكد لحضراتكم أنه قد تم استعراض محتوى كل هذه الحواشي بالتفصيل، وأن هذه الحواشي تتفق فعلاً مع المعلومات المطلوبة بموجب المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعندما أقول لحضراتكم إننا قد قمنا بفحص تفصيلي لمحتويات هذه الحواشي والأرقام المقابلة لها، فإن ذلك قد ورد ذكره في تقرير التدقيق المقدم منا عن البيانات المالية لعام 2011، وهو التقرير المشار إليه باعتباره "تقرير النموذج المطول". وهذا التقرير الذي أعده مراجعو الحسابات السويسريون هو تقرير كنا نود أن نجعله أكثر تفصيلاً من المعتاد، حيث يقع في 99 فقرة، وذلك تيسيراً لمهمة مراجعي الحسابات الجدد القادمين من الهند. وسوف أتحدث عن هذا التغيير في موضع لاحق. غير أننا، وكما هو الحال في إجراءاتنا المعتادة، بذلنا جهداً أيضاً لنجعله موجزاً بقدر الإمكان.

"ولست أيضاً بصدد استعراض صفحات التقرير البالغ عددها 21 صفحة، ولكني أود أن أبرز نقطة أو نقطتين فيما يتعلق بتقنية التدقيق. فمن حسن حظنا أننا على دراية كبيرة بهذه المنظمة، الأمر الذي يسهل تحليلنا للمخاطر. غير أنه قد توجَّب علينا أن نتعمق أكثر في تحليلنا؛ فمع إدخال المعايير الجديدة تزداد احتمالات الخطأ بالطبع، كما تزيد احتمالات عدم وجود المعلومات اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن ثمة خطراً يتمثل في أن نظام التدقيق الداخلي قد لا يتكيف تماماً مع الوضع الجديد، وهناك أيضاً مشكلة معالجة تكنولوجيا المعلومات للبيانات المحاسبية. حيث يجب أن تكفل أنظمة تكنولوجيا المعلومات صحة المعلومات المحاسبية والمالية. ومن المخاطر الرئيسية الأخرى عند تطبيق مبدأ المحاسبة على أساس الاستحقاق تلك المخاطرة التي تتعلق بالحاجة إلى كفالة صحة المعالجة المحاسبية للدخل. فأي خطأ في هذا الصدد يمكن أن يكون له أثر بالغ الأهمية على ماليات الويبو.

"وإنني على يقين من أن أفرقة التدقيق قد عملت، على مدى العامين الأخيرين، وهي تضع هذه المخاطر في اعتبارها. وأستطيع أن أؤكد لحضراتكم أن كل هذه المخاطر قد روعيت في خطط التدقيق وفي الطريقة التي نُفذت بها تلك الخطط. لقد نُفذت التدقيقات الملائمة، وتظهر نتيجة كل هذا العمل في تقارير التدقيق المقدمة منا، وليس فقط في التقارير المقدمة لحضراتكم اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أبرز العمل الممتاز الذي اضطلعت به شعبة التدقيق الداخلي في الويبو تحت قيادة السيدين راجا أوبيلينا وإفندي أوغلو. وفي حين طُلب من مراجع الحسابات الخارجي تركيز موارد تدقيقه على المخاطر الرئيسية المرتبطة بإدخال المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد اضطلع المدقق الداخلي بعدد من مهام التدقيق، لن أخوض في مناقشتها أكثر من ذلك، ولكنها توضح الطبيعة التكاملية للمهام المسندة إلى المدققين الداخليين ومراجعي الحسابات الخارجيين. ونظراً إلى أن ولايتنا كمراجع حسابات خارجي قد وصلت إلى نهايتها، فإنه يؤسفني جداً أنه لن تتاح لنا الفرصة بعد اليوم لمواصلة تعاوننا الممتاز مع المدققين الداخليين.

"وفيما يتعلق بالمحتوى الفعلي لتقرير التدقيق المقدم منا، أود أن أذكر، كما فعلت في العام الماضي، حقيقة أن أهم العناصر في جانب الأصول هي التقييمات العادلة لقيمة الأصول الجارية والثابتة. ويقوم تقييم الأصول الثابتة على أساس تقديرات الخبراء الخارجيين في هذا المجال، بنهج يعتمد على المكونات نرى أنه يمثل أفضل منهجية، وأنه أقرب النُّهج من

تحديد القيمة العادلة الحقيقية. وفيما يتعلق بالالتزامات، فإن العنصر الأضخم فيها هو مزايا الموظفين. وقد قام خبراء أكتواريون خارجيون بتقييم هذه المزايا، ومن رأينا أن افتراضاتهم تطابق واقع الحال في الويبو. وفيما يتعلق باحتمال أنه قد يُطلب من الويبو المساعدة في دعم عجز تقني في صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية، أود أن أذكّركم بأن هذا الاحتمال لم يؤخذ في الحسبان في الوقت الراهن داخل الويبو، وهو ما يتفق تماماً مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. حيث تشير هذه المعايير إلى احتمالين: الأول هو أن يُنظر في خطة المعاشات التقاعدية باعتبارها خطة مزايا محددة مع أصحاب عمل غير مرتبطين. والمقصود بأصحاب العمل غير المرتبطين أنه ليس هناك ما يربط بين الوكالات المعنية؛ أما الاحتمال الثاني فيعتبر أن صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية هو خطة مزايا محددة مع الكيانات المشاركة تحت رقابة مشتركة، الأمر الذي يعني أن المعاشات التقاعدية لموظفي الوكالة تقع كلها تحت الرقابة المركزية والمشتركة لصندوق المعاشات التقاعدية في نيويورك. وبالنسبة إلى الحالة الأولى، لا يحتاج المرء إلى تبرير هذا الالتزام، في حين يتطلب الاحتمال الثاني توضيحاً داخل الحسابات. ومن رأي فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وكذلك أغلبية أعضاء هيئة مراجعي الحسابات الخارجيين بالأمم المتحدة أن الاحتمال الأول هو الذي يمكن أن ينطبق، في حين يعتبر مراجعو الحسابات السويسريون جزءاً من مجموعة أقلية ترى أن التعريف الثاني هو التعريف الذي يجب تطبيقه. ونتيجة لذلك، فقد أورد مراجع الحسابات السويسري رأياً في تقريره بشأن التعريف الثاني، يشعر أنه يتعين ذكره.

"وقد خصصنا للجانب المتعلق بالدخل قدراً كبيراً من الوقت، لا سيما مسألة الرسوم الواردة من معاهدة التعاون بشأن البراءات، لتحديد ما إذا كان من الممكن اعتبار دخل معاهدة التعاون بشأن البراءات دخلاً مكتسباً كما هو مطلوب وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

"ولا أريد أن أنهي مناقشتي للبيانات المالية لعام 2011 دون أن أشكر للمرة الأخيرة كل موظفي الويبو الذين عملنا معهم، وخاصة السيد فيليب فافاتيير والسيدة جانيس كوك روبنز. وأود أيضاً أن أعرب لهم عن تقدير مراجع الحسابات الخارجي وأعضاء فريقه. كما لا يفوتني أن أنوه بعملية الانتقال إلى فريق جديد من مراجعي الحسابات الخارجيين. وقد نوقشت هذه العملية لأول مرة ثم تم الاتفاق عليها في الاجتماعين الأخيرين للفريق التقني التابع لهيئة مراجعي الحسابات الخارجيين بالأمم المتحدة. وصادق أعضاء الهيئة على التوجيهات في ديسمبر 2011. ولذلك، فقد كانت مهمتي هي القيام بكل ما يلزم لكفالة تنفيذ هذه التوجيهات. وأود أيضاً أن أؤكد على أن الهدف الرئيسي من هذه التوجيهات هو الحيلولة دون حالة تضطر فيها المنظمة إلى شرح كل شيء لمراجع الحسابات الخارجي الجديد، لا سيما فيما يتعلق بفترة السنوات المائة والثماني عشرة الأولى! واسمحوا لي أن أستطرد فأضيف أن الهدف الرئيسي لمراجعي الحسابات السويسريين في هذه العملية كان الشرح التفصيلي للطريقة التي فسروا بها العناوين الرئيسية داخل البيانات المالية فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ولم يكن الهدف من ذلك محاولة التأثير في خلفائنا ولا محاولة الترويج لنوع من التدقيق "السويسري الصنع"، بل الوصول إلى فهم مشترك للوضع. وإنني مقتنع تمام الاقتناع بأن هذا الفهم المشترك قد تحقق بيني وبين نظيري، السيد راجيش سنغ. وقد وقعنا بروتوكولاً يشهد بأن نقل المعلومات اللازمة بين مراجعي الحسابات قد تم وفقاً للتوجيهات. واسمحوا لي أن أمضي أبعد من ذلك فأقول إننا قد تجاوزنا التوجيهات في بعض جوانب اتصالنا وتبادلنا للمعلومات، وهنا أود أن أعرب عن شكري لجميع زملائي الممثلين لمراجع الحسابات العام في الهند.

"وأود الآن الإشارة بإيجاز إلى تقارير التدقيق الثلاثة الأخرى، وأنتقل أولاً إلى مسألة التدقيق الخاص بإنشاء المبنى الإداري الجديد وقاعة المؤتمرات. وقد جرى فحص الموضوع بصورة منتظمة، بدءاً من عام 2004 عن طريق مراجع الحسابات الخارجي، لأن الويبو لم يكن لديها في ذلك الوقت قسم للتدقيق الداخلي يضارع في كفاءته القسم الذي تمتلكه الآن. ومنذ عام 2004، أصدر مراجع الحسابات الخارجي ثمانية تقارير تحتوي على 39 توصية. ونظراً إلى أن هذا الموضوع بالغ الأهمية، وبالنظر إلى أن الولاية السويسرية لمراجع الحسابات الخارجي تنتهي في 30 يونيو

2012، فقد رأيت من الأهمية بمكان أن أقدم للدول الأعضاء ولأخر مرة تقريراً عن وضع هذه المشروعات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة للمنظمة. ويرجع تاريخ التقرير الأخير إلى 22 ديسمبر 2011، ويؤكد أن التوصيات الأخيرة قد تم تنفيذها كلها. كما يؤكد التقرير أن المعلومات الخاصة بمشروع البناء قد تم توثيقها بشكل جيد، وأن تنظيم المشروع مناسب، وأنه قد تم ضمان رصد المشروع، وأنه تم إجراء تحليل مخاطر للمشروعات بطريقة مهنية للغاية. وقد علمت الأسبوع الماضي فقط أن الويبو قد قطعت علاقتها بالمقاول العام المسؤول عن بناء قاعة المؤتمرات. وأنا على يقين من أنكم تدركون أن هذا الحدث قد وقع خارج ولايتي، وأنني لن أقول لذلك أي شيء عن هذا الوضع الجديد.

"والآن، وفيما يتعلق بتقرير التدقيق الخاص بتنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات AIMS، فقد أظهر تحليلنا للمخاطر أن هذا التدقيق كان حيوياً لأن التحديد الصحيح للمعايير اللازمة لأنظمة تكنولوجيا المعلومات المستخدمة في المحاسبة والإدارة المالية، والتنفيذ الصحيح لهذه الأنظمة، عنصران جوهريان للتنفيذ الناجح للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ودون الخوض في كل التفاصيل، دعوني أذكر أنه كان هناك إعداد جيد داخل المشروع فيما يتعلق بتقييم الاحتياجات المحاسبية الجديدة، وأن المشروع اتبع ممارسات إدارية جيدة، وأن إدارة التغيير أثناء المشروع تمت بشكل جيد، وأن تحديد المعايير قد نُفذ بالشكل الصحيح وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بفضل عملية نقل للبيانات تم التخطيط لها ومراقبتها. وكانت المشكلة الرئيسية أن مستخدمي البرنامج الحاسوبي ليسوا على دراية كافية به، ولم تُحترم الإجراءات والأنظمة الجديدة بالكامل.

"وفيما يتعلق بمسألة مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني UNICC، أراد مراجع الحسابات أن يعرف كيف تعمل مشاركة الويبو، وما إذا كانت المنظمة تشعر بالرضا عن النتائج. واستطعنا أن نتحقق من وجود اتفاق إطاري لتقديم الخدمات، ومن أنه يحدد مهام ومسؤوليات مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني والويبو. وتم التحقق من جودة خدمات المركز بصفة منتظمة من قبل الخبراء الاستشاريين الخارجيين. وكانت المشكلة الوحيدة التي لوحظت تتعلق بمحاسبة فواتير المركز، ولكن هذه المشكلة لم تكن ذات أهمية كبيرة من حيث الوضع المالي الشامل للمنظمة.

"أرجو، أيها السيدات والسادة، أن أكون قد قدمت لحضراتكم تقريراً وافياً عن حالة الويبو كما وردت في التقارير النهائية لمراجع الحسابات السويسري. وأنا مستعد بالطبع للإدلاء بأية تعليقات إضافية والرد على أية أسئلة لديكم. أشكركم شكراً جزيلاً."

234. وشكر الرئيس مراجع الحسابات الخارجي، خاصة وأنه قد قدم كل تقاريره معاً. وهو بذلك يكون قد غطى البند 7 ومعظم البند 10 من جدول الأعمال. واقترح الرئيس أن تناقش اللجنة كل تقرير بالترتيب. ونظراً إلى عدم طرح أية أسئلة تتعلق بتقرير التدقيق الخاص باشتراك الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني، فقد تمت الموافقة على هذه الوثيقة وانتقل الرئيس إلى الوثيقة المتعلقة بمشروعات البناء.

235. وسأل وفد ألمانيا عن السبب في أن التدقيق قد غطى الفترة المنتهية في 30 يونيو 2011 بدلاً من فترة تنتهي عند نهاية العام.

236. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه مع قرب نهاية العام كان على فريق التدقيق تنفيذ تدقيق مرحلي للبيانات المالية وأن ذلك استنفد كل الموارد المتاحة. ولم يكن من الممكن تنفيذ تدقيق لمشروعات البناء في نفس الوقت. وهكذا، تم اختيار 30 يونيو كتاريخ انتهاء للتدقيق الخاص بالمباني. وذكّر اللجنة بأن موارد التدقيق السويسري كانت تقدَّم مجاناً للمنظمة.

237. وهنأ وفد أسبانيا الرئيس بمناسبة تعيينه، كما شكر مراجع الحسابات الخارجي على الوثائق الممتازة التي قدمها والعمل الذي قام به. وتمنى الوفد لمراجع الحسابات التوفيق في عمله المقبل. ثم قال إن ما ذكره مراجع الحسابات الخارجي كان صحيحاً

جداً من الناحية التقنية، وأنه كانت ثمة صعوبات ترتبت على الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام فيما يتعلق بالبيانات المالية. غير أنه قد ورد في ملخص التدقيق، في الفقرة الرابعة، أن البيانات المالية أظهرت نتيجة إيجابية بلغت 800 000 فرنك سويسري، ولكن وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن هناك عجزاً قدره 32,2 مليون فرنك سويسري. وقد تكرر هذا البيان بعد ذلك في الفقرة 21 من المرفق الأول في التقرير. حيث قال إن هناك فائضاً وأنه وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أصبح هذا الفائض عجزاً قيمته 32,2 مليون. وكان تصحيح المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، في نهاية العملية، إيجابياً ولم يكن سلبياً بأي حال من الأحوال. ويرى الوفد أن هذه المسألة لا يمكن أن تعزى إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام – أي مسألة أن هناك عجزاً ظهر فجأة. بل إن ذلك يرجع إلى استخدام الأموال الاحتياطية. وهذا كل ما في الأمر. والذي تعنيه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن الفائض كان يمكن أن يكون أعظم.

238. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أن البيان الخامس من البيانات المالية يتضمن مقارنة بين النتائج في ضوء الميزانية والنتائج التي تم إعدادها وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقد كان من الممكن مقارنة النتائج الفعلية بالميزانية لأن كلاهما تم إعدادهما وفقاً للمبدأ النقدي. ثم طُلبت تعديلات للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام لضمان امتثال النتائج لمبدأ الاستحقاق. ومن هنا أصبح الفائض البالغ 0,8 مليون فرنك سويسري عجزاً قيمته 32,2 مليون فرنك سويسري. فالفارق بين المبدأ النقدي ومبدأ الاستحقاق كان أصعب شيء يمكن فهمه في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

239. وأقر المراقب بأن التعديلات التي أدخلت على النتائج في ضوء الميزانية تتكون من جزأين: أحدهما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والآخر يتعلق بالنفقات في مقابل الأموال الاحتياطية. وتغطي التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام البنود المعتادة كالإهلاك والنفقات في مقابل الأموال الاحتياطية وتعكس الإنفاق على المشروعات الذي وافقت عليه الدول الأعضاء في الماضي. وقد حققت المنظمة فائضاً في مقابل الميزانية قدره 0,8 مليون فرنك سويسري، وكان للتعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أثر إيجابي، ونتج عن الإنفاق في مقابل الأموال الاحتياطية، على النحو المصرح به، عجز عام قيمته 32,2 مليون فرنك سويسري.

240. وردَّ وفد أسبانيا قائلاً إنه لم يكن ينتقد أي فرد أياً كان بخصوص تقديم الأمانة للبيانات المالية. فقد أُنجز ذلك على خير ما يرام. وقد ميزت الأمانة بشكل واضح بين عملية الميزانية وأدخلت تعديلين، أحدهما يرجع إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وهو تعديل إيجابي يوافق عليه الوفد، والآخر لا يرجع إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، بل إلى آلية ما. وهذا هو ما أوضحه المراقب، فهي آلية تم التصريح بمقتضاها بالاستخدام المباشر للأموال الاحتياطية. وبالطبع، كان لذلك صداه في البيانات المالية. وكان العمل الجيد الذي قامت به الأمانة هو الذي مكن الوفد من اكتشاف ما يعتبره خطأ. والنقطة الوحيدة التي يرغب الوفد في الإشارة إليها هو أن الفرق في نتيجة العملية كان يرجع إلى استخدام الأموال الاحتياطية، ولم يكن راجعاً إلى التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. كان الأمر يتعلق بالأموال الاحتياطية، وهذا ما أراد الوفد أن يقوله. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يوضح أن نتيجة العملية كانت سلبية ليس بسبب التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ولكن بسبب استخدام الأموال الاحتياطية التي كانت الجمعية قد وافقت عليها. وعلى المستوى الشخصي، لم يكن الوفد يشعر بالارتياح إزاء استخدام الأموال الاحتياطية بشكل مباشر، لأن ذلك يعني زيادة النفقات. وكانت الدول الأعضاء قد وافقت على ميزانية تتضمن عجزاً. وهو قرار حاول الوفد أن يشرحه في السنوات الماضية ولم يحدث شيء. فقد قبل الجميع هذا الواقع. وكان موضوع النقاش في الوقت الحاضر هو أن الأعضاء يلقون باللوم على التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لقد كان هناك عجز. لا. لقد كان الأمر يتعلق باستخدام الأموال الاحتياطية. وكان معنى ذلك أننا نستهلك موروث المنظمة. وما يسعى الوفد إلى تصحيحه هو أن هذا الاستخدام للأموال الاحتياطية لا ينبغي تبريره بتعديل متعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. لقد كان مراجع الحسابات هو الذي قال ذلك، ويرى الوفد أن ذلك كان خطأ.

241. وطلب الرئيس من مراجع الحسابات الخارجي إيضاح الموقف بخصوص التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام واستخدام الأموال الاحتياطية.

242. وأوضح مراجع الحسابات الخارجي أنه لا يوافق على أن صياغة الفقرة الرابعة من ملخص التدقيق في تقريره يشوبها الخطأ. فالنفقات الممولة من الأموال الاحتياطية ينبغي إدراجها عملاً بمبدأ الاستحقاقات الذي تقوم عليه المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأقر بأن ذلك لم يكن هو السبب الوحيد لإدراج هذا الإنفاق. ومع ذلك، فليس هناك خطأ في القول بأن النتيجة الشاملة، بعد إدراج التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنفقات الممولة من الأموال الاحتياطية، كانت عجزاً قدره 32,2 مليون فرنك سويسري.

243. واعتذر وفد أسبانيا عما إذا كان قد أعطى انطباعاً بأن التقرير يشوبه الخطأ أو الزيف، فلم يكن ذلك هو المقصود. وكل ما في الأمر أنه كان يرغب في تصحيح خطأ رأى أنه وجد طريقه إلى التقرير. فالنظرة إلى الجداول توحي بأن هناك مسارين اتُّبعا، ويبدو أن ذلك نتيجة لتعديل في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والواقع أنه تعديل يتعلق بالأموال الاحتياطية. فالاثنان يسيران جنباً إلى جنب. ثم أثار الوفد مسألة أخرى تتعلق بالفقرة 23 من مرفق تقرير مراجع الحسابات الخارجي، والتي تذكر أن الدخل المتحقق يساوي الدخل المتوقع. حيث قال الوفد إن الصفحة 8 من البيانات المالية، رغم ذلك، تظهر فرقاً قيمته نحو 12,8 مليون فرنك سويسري، وهو مبلغ يزيد كثيراً إذا ما تم تعديله وفقاً للمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام: أي أقل من المبلغ المرصود في الميزانية بنحو 20 مليون فرنك سويسري من الدخل. وأياً كان المعيار المستخدم، فإن هناك فرقاً هائلاً بين الدخل المتوقع والدخل المتحقق. وقد ذكر مراجعو الحسابات الخارجيون أن المنظمة التزمت بالميزانية المتوقعة، وهو بيان لم يفهمه الوفد. فالوفد يحاول إيضاح الأمور والمساعدة في تقديم البيانات في أفضل صورة ودعم التوصل إلى فهم أفضل.

244. وقال مراجع الحسابات الخارجي إنه لم يفهم السؤال الذي طرحه وفد أسبانيا. وأوضح أن الدخل الذي يظهر في البيان الخامس قد وُضع على أساس من الميزانية، وأن الفرق الموضح بين النتائج الفعلية وتوقعات الميزانية والبالغ 12,8 مليون فرنك سويسري ليس له أية علاقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام.

245. وأقر وفد أسبانيا بأن الفرق البالغ 12,8 مليون فرنك سويسري لا علاقة له بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، مضيفاً أنه إذا أدرجت التعديلات المتعلقة بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فإن إيرادات عام 2011 ستبلغ 293.2 مليون فرنك سويسري، في حين كان الإيراد الوارد في الميزانية 313,1 مليون فرنك سويسري. فالفرق يبلغ تقريباً 19,8 مليون فرنك سويسري.

246. وأدرك الرئيس أنه ربما كان هناك سوء فهم بين مراجع الحسابات الخارجي ووفد أسبانيا، ودعا إلى استراحة قصيرة ريثما يتمكن الفريقان وأية وفود أخرى ترغب في المشاركة من مناقشة المسألة والتوصل إلى حل لها.

247. وبعد الاستراحة، أوضح مراجع الحسابات الخارجي أن المشكلة تكمن في الطريقة التي عبر بها عن نفسه باللغة الفرنسية في التقرير الأصلي. فقد ذكر باللغة الفرنسية أن الدخل المتحقق يقع "في إطار المتوقع". ولا يعني هذا أن الدخل الفعلي والدخل المتوقع متماثلان. وربما كان هناك تصحيح يجب عمله في الترجمة الإسبانية.

248. وكان من رأي وفد إسبانيا أن الترجمة الإنكليزية توحي بنفس المعنى كالترجمة الإسبانية. والواقع أن الإيراد الفعلي يقل بنسبة 11% عن المتوقع، وهو فرق كبير إلى درجة لا يمكن معها القول بأنه يتناسب مع ما هو متوقع. فإن عجزاً يبلغ 11% في الميزانية في بلدان كأسبانيا يؤدي إلى مشكلات كبرى. وواصل الوفد حديثه بسؤال يتعلق بحقوق صندوق المعاشات التقاعدية: فالبيان المقدم من مراجع الحسابات والمتعلق بحقوق صندوق المعاشات التقاعدية يمثل تحذيراً، وهو تحذير يعرب الوفد عن تقديره له، بشأن مستقبل صندوق المعاشات التقاعدية والأثر الذي يمكن أن يحدثه ذلك على ماليات المنظمة.

وربما كان ذلك يعني أن ثمة حاجة إلى نهج جديد لحل المشكلة. فقد ذكر تقرير التدقيق أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، من وجهة نظر مراجع الحسابات، تحتوي على التزام بإدراج هذه المعلومات في الالتزامات. وسأل الوفد عما إذا كانت المعايير التي حددتها منظمة التدقيق الدولية لها قوة القانون فيما يتعلق بالمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ويرى مراجعو الحسابات السويسريون أن هذه الالتزامات المحتملة ينبغي أن تدرج في البيانات. لأن الحساب كان 200 مليون فرنك سويسري، وهو مبلغ لو أدرج في البيانات لتوجب إدراجه تحت بند الالتزامات. والحقيقة أن البيانات المالية للأمانة تشير فقط إلى أنها لم تدرَج، لأن كمياتها لم تحدد، وهذا هو السبب في أن الوفد يرغب في معرفة رأي مراجع الحسابات في هذه الحالة الخاصة.

249. وشكر الرئيس وفد أسبانيا على إيضاحه بشأن مسألة الدخل، وأعطى الكلمة لمراجع الحسابات الخارجي.

250. وأجاب مراجع الحسابات الخارجي بأنه في حين يمكن أن يمثل مبلغ 200 مليون فرنك سويسري خطراً محتملاً على الويبو، فإن مبلغ 200 مليون لم يكن حساباً من جانب مراجع الحسابات الخارجي، بل تأكيداً على أساس تقرير الخبير الاستشاري نظر فيه مراجع الحسابات فيما يتعلق بصندوق الأمم المتحدة في نيويورك للمعاشات التقاعدية، وكان مبلغ 200 مليون يمثل تقديراً. ولا يستطيع مراجع الحسابات الخارجي أن يضمن دقة هذا الرقم، مثلما يعجز صندوق الأمم المتحدة في نيويورك للمعاشات التقاعدية عن تحديد الالتزام الدقيق الذي يجب أن تتحمله كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة. وهكذا، لم يغير مراجع الحسابات السويسري رأيه لأنه رأى، كما هو موضح في البيان التمهيدي، أن هذه الالتزامات المحتملة تندرج تحت خطة مزايا محددة، تخضع فيها الكيانات المشاركة لرقابة مشتركة. وأضاف مراجع الحسابات الخارجي أنه من الأقلية التي ترى هذا الرأي. وأوصى بأن ينتظر الأعضاء ويروا ما سيحدث في المستقبل فيما يتعلق بمسألة صندوق الأمم المتحدة للمعاشات التقاعدية. كما أن هذا الصندوق يتحمل أيضاً الالتزام بالانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في وقت لاحق، لكنهم يواجهون الكثير من المشكلات التي يجب حلها، وليس مراجع الحسابات الخارجي متأكداً مما إذا كان يتعين عليهم اعتماد هذه المعايير بحلول عام 2014 أو بعد ذلك. فلو أن المرء انتظر حتى ذلك الوقت، لكان بمقدوره تكوين فكرة أكثر دقة عن المخاطرة النظرية للويبو فيما يتعلق بصندوق المعاشات التقاعدية. فالمطروح هو رأي مراجع حسابات مستقل في مقابل آراء مراجعي حسابات مستقلين آخرين. ولتوضيح هذا الاستقلال، وحتى لا يقال في فترة الخمسين عاماً القادمة إن مراجع الحسابات السويسري لم يذكر أبداً الخطر المحتمل على الويبو من صندوق المعاشات التقاعدية، علق مراجع الحسابات قائلاً إن المستقبل وحده هو الذي سيحدد ما إذا كان رأيه صحيحاً أو غير صحيح.

251. وأعرب وفد إسبانيا عن رغبته في إشراك الوفود الأخرى ومراجع الحسابات الخارجي في شعوره بالقلق. وهذا الشعور هو الخوف من مخاطر معينة لها أهمية معينة تواجه المنظمة. فأولاً، هناك، في ضوء ميزانية 2011، عجز قيمته 32 مليون فرنك سويسري، ويرجع هذا إلى استخدام الأموال الاحتياطية، وليس إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال الوفد إن الأعضاء يعرفون أنه كان هناك عجز مرتفع للغاية في الماضي وأنهم لا يرغبون في التعامل مع مثل هذا العجز في المستقبل، وثانياً، هناك حقيقة أن الالتزامات المستقبلية المتعلقة بصندوق المعاشات التقاعدية قد لا تؤخذ في الاعتبار فعلاً. ولا يعرف الوفد المبلغ بدقة، ولكنه يرى أنه يتعين التعامل مع هذا الموقف مع إيلاء كل الأهمية اللائقة لهذه المخاطر الكبيرة. فأولاً، يتعين على الدول الأعضاء الاعتراف بها؛ وثانياً، أن تجد وسيلة للتعامل معها. ولا ينبغي أن تختبئ الدول الأعضاء وراء الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، لأن هناك موقفاً حقيقياً يجب التعامل معه بصرف النظر عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأعرب الوفد عن رغبته في نقل شعوره بالقلق إزاء هذه المسائل إلى مراجع الحسابات الخارجي، وطلب مساعدته لتحديد هذه المخاطر بالشكل الصحيح حتى يمكن التعامل معها كما ينبغي.

252. أعرب الرئيس عن شكره لمراجع الحسابات الخارجي الذي انتهت ولايته الآن.

253. وأعربت الأمانة – وهي تذكر أن المدير العام قد قدم الشكر فعلاً باسم الويبو للمكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات في كلمته الافتتاحية أمام اللجنة – عن شكرها للمكتب الفدرالي السويسري لمراجعة الحسابات والسيد مونو وموظفيه والموظفين الحاليين وكل الموظفين السابقين، الذين قدموا التوجيه للمنظمة وقدموا للويبو خدمات تدقيق ومشورة ممتازة على مدى السنوات الماضية التي بلغت 119 سنة.

254. وذكر المراقب أنه يقدر كثيراً التعليقات الطيبة التي أدلى بها مراجع الحسابات الخارجي، وخاصة تعليقاته الموجهة إلى الدوائر المالية، كما أعرب عن رغبته في توجيه الشكر له. كما يود أن يوجه شكره إلى مراجع الحسابات الخارجي، بدوره، وهو الذي عمل طوال هذه السنوات مع الويبو. ويود أن يوجه له الشكر على نصائحه وأدائه المهني، وعلى انتقاداته، حتى وإن بدا في ذلك شيء من التناقض، لأن انتقاداته كانت دائماً ذات طبيعة إيجابية مكنت المنظمة من تحسين شفافيتها والعمل بشكل أفضل من أجل تحقيق رسالتها. وواصل المراقب كلامه قائلاً: "وفيما يتعلق بكل التدقيقات الكثيرة التي أُنجزت حديثاً بخصوص المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومشروعات البناء الجديدة، فإنني أتوجه إليه بالشكر فعلاً، وأتمنى له كل التوفيق في مهامه الجديدة".

255. وتلا الرئيس فقرات القرارات للوثائق محل النظر.

البيانات المالية السنوية لعام 2011
الوثيقة WO/PBC/19/4

256. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالموافقة على البيانات المالية لعام 2011 كما وردت في الوثيقة WO/PBC/19/4.

تقرير مراجع الحسابات الخارجي عن البيانات المالية السنوية لعام 2011
الوثيقة WO/PBC/19/6

257. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/6.

تدقيق في المراقبة المالية لمشاركة الويبو في مركز الأمم المتحدة الدولي للحساب الإلكتروني
الوثيقة WO/PBC/19/17

258. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/17.

تدقيق مراجع الحسابات الخارجي في المراقبة المالية لمشروعات البناء ومشروع أمن المباني
الوثيقة WO/PBC/19/18

259. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/18.

التدقيق المعلوماتي في مشروع تنفيذ نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات (نظام AIMS)
الوثيقة WO/PBC/19/19

260. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/19.

وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012

261. أحال الرئيس اللجنة إلى الوثيقة الوحيدة المتبقية تحب البند 10، وهي وضع تسديد الاشتراكات في 30 يونيو 2012 (الوثيقة WO/PBC/19/7). وقال إن هذه الوثيقة تحتوي على معلومات عن الاشتراكات السنوية المتأخرة والمدفوعات المتأخرة لصناديق رؤوس الأموال العاملة. وأشار إلى أن تحديثاً لهذه الوثيقة سيوزع للدورة الخمسين للجمعيات لإدراج المدفوعات الواردة منذ 30 يونيو 2012 وإعطاء صورة محدَّثة لوضع تسديد الاشتراكات. ولم تبد أي تعليقات، وأحاطت اللجنة علماً بالوثيقة.

262. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/7.

البند 8: تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011

263. استندت المناقشات إلى الوثيقتين WO/PBC/19/2 وWO/PBC/19/3.

264. وأعلن الرئيس مناقشة الموضوعات الآتية بموجب هذا البند من جدول الأعمال: تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011، وتقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة لتثبيت تقرير أداء البرنامج للثنائية 2010-2011، وعرض شفهي عن الملكية الفكرية والتحديات العالمية (تقرير عن أنشطة البرنامج 18). وتحتوي الوثيقة WO/PBC/19/2على لمحة عن أداء المنظمة للويبو على مدار الثنائية 2010-2011 المتحقق باستغلال الموارد المعتمدة من خلال البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011. ودعا الرئيس الأمانة إلى تقديم الوثيقة WO/PBC/19/2.

265. وشرحت الأمانة أن تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 هو ختام التقرير عن فترة السنتين، مقارنة بالتقرير المرحلي المقدم في منتصف فترة السنتين (في سنة 2011). وقاس التقرير إنجاز النتائج المتوقعة فأغلق دائرة الأداء التي تبدأ بمرحلة التخطيط للبرنامج والميزانية وتستمر بالتنفيذ على مدار السنتين ثم تنتهي بتقدير الإنجازات. وطُرح من خلال هذا التقرير عددًا من التحسينات مقارنة بالفترة السابقة. وبداية توافر استعراضًا ملخصًا للمنجزات التي تمت على مدار هذه الفترة ولكن وفقًا للأهداف الإستراتيجية، ما وفر لمحة تتسم بقدر أكبر من الإستراتيجية. كما احتوى التقرير ملخصًا أكثر إيجازًا للإنجازات حسب البرنامج. وتتوافر تقارير تفصيلية بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية مدرجة في جزء منفصل تحت كل برنامج بناء على التحسينات التي أُدخلت على تقرير أداء البرنامج الأخير. وتوافرت تقارير ذات قدر أكبر من الشفافية بشأن استخدام الموارد، استندت إلى التعليقات التي وردت من الدول الأعضاء أثناء انعقاد الدورة السابقة للجنة البرنامج والميزانية. وللمرة الأولى يتوافر تقرير كامل بشأن تنفيذ الأموال الاستئمانية (التي وردت في المرفق الثاني من الوثيقة). وكانت هذه هي المرة الأولى أيضًا تحاول الأمانة فيها تقديم تقرير شامل إلى الدول الأعضاء بخصوص الإنجازات بغض النظر عن مصدر التمويل سواء أكان من موارد الميزانية العادية أو من موارد إضافية خارج المرصودة في الميزانية. وأخيرًا تحسن العرض العام للتقرير على سبيل المثال على مستوى جداول بيانات الأداء.

266. ودعا الرئيس مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لعرض الوثيقة WO/PBC/19/3 (تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة لتثبيت تقرير أداء البرنامج للثنائية 2010-2011)، إذ رغب في مناقشة الوثيقتين معًا.

267. وذكر مدير الشعبة إجراء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تثبيتًا لتقرير أداء البرنامج استنادًا إلى عينة من مؤشرات الأداء المختارة بأسلوب عشوائي. والهدف من التثبيت هو التأكد بشكل مستقل من موثوقية المعلومات المتاحة في التقرير المعني بتنفيذ البرنامج وصحتها ومعدل تنفيذ التوصيات التي احتوت عليها تقارير التثبيت السابقة. وعكفت الشعبة على تقييم مستوى اعتماد هذه التوصيات من جانب الأشخاص المسؤولين عن البرنامج وعن أدوات المسار المتاحة من خلال البرامج، وخصوصًا أدوات الإدارة المستندة إلى النتائج. وكانت النتائج الأساسية لإجراء التثبيت هذا في ضوء الحدود التي فرضتها العينة كما يلي: من بين نقاط القوة احترام الآجال، وجمع البيانات بكفاءة وفعالية ومعدل التنفيذ. أما بالنسبة إلى النقاط التي يمكن تحسينها فكانت: مدى ملاءمة البيانات، وكفاية البيانات المتعلقة بالتنفيذ أو المسار الذي رُصد في البرنامج أو عدم

دقة هذه البيانات. وقد مكن هذا الأمر من كتابة التقارير أكثر مما مكن من إدارة البرامج. لذا كانت هناك مسألة تخصيص الأدوات، وتناولها، وإدارة أدوات الإدارة المستندة إلى النتائج، لكي تكون تلك الأدوات مفيدة ولكي تتمكن الإدارة من تحقيق الاستخدام الأنسب لها. وبالفعل شهد التقرير تحسنًا على مستوى التنسيق، ومؤشرات الأداء، وجودة بيانات المراجع علاوة على تعريف الأهداف. ولا تزال متابعة المؤشرات من الأمور التي يعتبرها المديرون من المهام الإدارية. فلم تصبح بعد أداة للمساعدة في تحسين الإدارة. ولا يزال من الممكن تحسين مستويات التخصيص ومستويات الإجادة. وقد يؤدي التدريب والمتابعة المدعومة للموظفين إلى هذه الإجادة الأفضل، وكما ذُكر من قبل تدارست الشعبة جميع التوصيات الواردة من تقرير التثبيت السابق للنظر إن كانت قد نُفذت بالفعل أم في طريقها إلى ذلك. وفي نهاية التقرير وضعت توصيات مذكورة في الملخص أيضًا الوارد في بداية التقرير، وهي معنية بضرورة تقوية جودة البيانات علاوة على استخدام المؤشرات والأدوات الضرورية لإدارة البرامج. ولذا سعياً لزيادة الدعم المقدم إلى الإدارة المستندة إلى النتائج، وإلى متابعة الموظفين من خلال تنظيم المزيد من حلقات العمل، حاولت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية وضع آجال محددة لتسليم التقارير والتقارير المجمعة من البداية بغية تيسير تثبيتها، دون الحاجة إلى العمل تحت ضغط إدارة الوقت. ومن الضروري الإحاطة بأن تقارير التثبيت هذه المعنية بتنفيذ الإدارة المستندة إلى النتائج وإدارة البرامج غطت دورات مختلفة. ولذلك فإن التوصيات المقدمة في نهاية دورة 2010-2011 مقدمة بعد أن تكون الوثيقة المتعلقة بالثنائية 2012-2013 قد نوقشت واعتُمدت بالفعل. ومثلت وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 تحسينًا وتقدمًا ملحوظًا عند مقارنتها بالوثيقة السابقة. وهي بالفعل لعملية مستمرة من التحسين.

268. وفتح الرئيس الباب أمام الوفود لكي تتقدم بتعليقاتها.

269. وتقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة العامة على تقديمها تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 وإلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على تقرير التثبيت بشأن أداء البرنامج المتضمنان في الوثيقتين WO/PBC/19/2 وWO/PBC/19/3 على التوالي. وأوضح الوفد أن تعليقاتها لا تختص بالضرورة بتقرير أداء البرنامج وتثبيته. فأعرب الوفد عن رغبته تقديم بعض التعليقات العامة بشأن دور الويبو وأهميتها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وتناول بعض الأنشطة الحديثة التي أثارت انشغال الوفد بالنسبة إلى طريقة تقديم المنظمة للمساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء. وعلاوة على ذلك سوف تتحدث السيدة ديبورا لاشلي جونسون من المكتب الأمريكي للبراءات والعلامات التجارية إلى الحضور عن هاجس محدد يتعلق بتقرير مقدم من فريق خبراء حول الملكية الفكرية والصحة. وأضاف الوفد أن التحديات التي تواجه الملكية الفكرية تتطلب شراكة قوية مع المنظمات الدولية التي تتمثل ميزتها المقارنة في نطاقها العالمي وشموليتها. ولهذا السبب أرادت الولايات المتحدة ضمان استمرار الويبو بوصفها منظمة تتصف بالحيوية ومستمرة في تشجيع حماية الملكية الفكرية في شتى بقاع العالم ليس فقط بالنسبة للشركات والأفراد في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن لكل من يؤدي بهم إبداعهم إلى إنتاج ملكية فكرية أيا كان نوعها. ولكن جزء من الاستمرار في دور الشريك الحيوي ينطوي على ضمان تمتع الموارد المقدمة من الدول الأعضاء والرسوم المحصلة من الأعمال التجارية والمؤسسات والأفراد من داخل الدول الأعضاء بقدر مناسب من الرقابة الإدارية والمساءلة والشفافية. ولهذا السبب شعرت الولايات المتحدة الأمريكية بالانشغال إزاء إجراء الويبو مشروعات للمساعدة التقنية ونقلها التكنولوجيا المطورة في الولايات المتحدة الأمريكية إلى بلدان خاضعة إلى عقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة دون علم من الولايات المتحدة الأمريكية ولا أي من الدول الأعضاء الأخرى ولا حتى اللجان المعنية بالعقوبات المنبثقة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. واهتمت الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص بثلاثة أسئلة: ما الذي حدث؟ وكيف يمكن إصلاح ما حدث؟ وكيف يمكن الحيلولة دون حدوثه في المستقبل؟ وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الويبو والدول الأعضاء بحاجة إلى التعامل بجدية شديدة مع أسلوب تحسين آليات الرقابة الإدارية والشفافية والمساءلة، وإلى تأسيس ضمانات لضمان استشارة الدول الأعضاء ولجان فرض العقوبات المنبثقة عن مجلس الأمن بشكل مناسب في المستقبل قبل اعتماد مشروعات تُجرى في البلدان الخاضعة لعقوبات من مجلس الأمن. ورحب وفد الولايات المتحدة بتوفير الويبو التقرير المستقل للمراجعة الخارجية بشأن المساعدة الفنية المقدمة إلى البلدان الخاضعة لعقوبات

من الأمم المتحدة من خلال موقعها، وهو التقرير الذي اكتمل مؤخرًا. وأعلن الوفد أنه بصدد دراسة التقرير وتوصياته. وأفاد الوفد تطلعه إلى الاستماع إلى ما تزمع المنظمة على القيام به نحو تنفيذ التوصيات بأسلوب هادف ومناسب، ولأي خطوات أخرى تنوي المنظمة اتخاذها للتصدي لهذه المسائل الخطيرة التي أثارها التقرير. ومن خلال مراجعة الوفد للوضع أعرب الوفد عن اعتقاده احتياج الويبو إلى وضع ضمانات جديدة شاملة ومستقرة تُعنى بما يلي: (1) اشتراط إجراء شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مراجعة شهرية للمشروعات أو أشكال المساعدة الأخرى المزمع تقديمها إلى الدول الخاضعة لعقوبات مجلس الأمن، ومتابعة مكتب المراجعة الخارجي من خلال إجراء مراجعة ربع سنوية وإصدار تقرير سنوي مرسل إلى جميع الدول الأعضاء بالجمعية العامة للويبو؛ (2) والمتابعة من خلال الالتزام بالتثبت من الاستخدام النهائي للمعدات التي تُشحن بالفعل إلى بلدان معينة وذلك وفقًا لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وقد أثبتت هذه المسألة مدى أهمية السياسات الجيدة لحماية المبلغين. وكان موقف الولايات المتحدة الأمريكية واضحًا على مستوى جميع المنظمات التابعة للأمم المتحدة. فلا بد أن يكون المبلغين قادرين على التبليغ بنية حسنة عما يتعلق بأعمال التدليس أو الفساد أو كليهما دون الخوف من الانتقام. ولكن عند إنفاذ هذا الانتقام أو التهديد به لا بد أن يمتلك المبلغون آلية فعالة يلوذون بها. وأثنى على جهود الأمانة المبذولة إلى الآن بشأن سياسة حماية المبلغين الجديدة، وأبدى تطلعه إلى اعتمادها وتنفيذها أثناء انعقاد اجتماع لجنة التنسيق في شهر أكتوبر. ولكنه في هذه الأثناء شدد على أهمية طمأنة المدير العام بالضمانات كتابة جميع الموظفين بالويبو بأنهم من الممكن أن يناقشوا هذه التحويلات التي تخضع للمراجعة دون أي خوف من أي نوع من أنواع الانتقام. وذكر الوفد التزامه بالعمل بشكل مباشر مع المدير العام والأمانة بغية ضمان تمتع المنظمة بالشفافية والمساءلة والاستجابة إلى الدول الأعضاء، وامتثالها إلى القواعد واللوائح والنظم المؤسسة دوليًا، وخصوصًا عندما تتم عمليات مثيرة للشكوك تشمل بلدان خاضعة لعقوبات من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

270. ودعا الرئيس وفد الولايات المتحدة الأمريكية لتقديم بيانه الثاني.

271. ودعم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بشدة جهود الويبو المهمة الرامية إلى مساعدة البلدان على تطوير إستراتيجيات وطنية للملكية الفكرية بغية تلبية احتياجاتها الوطنية وزيادة النمو الاقتصادي. وتبرز الوثائق الوطنية المعنية بإستراتيجية الملكية الفكرية التي صاغتها الحكومات بمساهمات من القطاع الخاص والجامعات والمؤسسات البحثية الخيارات المتعلقة بأسلوب استخدام الملكية الفكرية في تعزيز البحوث العلمية والتكنولوجية وتطويرها وتسويقها. وعلى مدار السنين قدمت الويبو دعمًا هائلًا على هيئة مساعدة فنية، وخبرات، وبيانات مقارنة، وأداة الجرد الحسابي لأصول الملكية الفكرية وهي عبارة عن استبيان يمكن استخدامه قبل تطوير أية إستراتيجية للملكية الفكرية بغية الوصول إلى البنية التحتية الداعمة القائمة وإلى الشروط المسبقة الضرورية لتطوير أصول الملكية الفكرية وإدارتها. وتجيب المنظمة على السؤال أين نحن، لكي نتمكن من تعريف الدرب الذي نرغب السير عليه. علاوة على ذلك يهدف جدول أعمال التنمية للويبو إلى أن تكون اعتبارات التنمية جزء لا يتجزأ من عمل الويبو، وخصوصًا أن اعتماد الجمعية العامة للويبو مجموعة من 45 توصية وإنشائها لجنة للتنمية والملكية الفكرية دال على سعيها لتعزيز بعد التنمية في مشروعات المنظمة وأنشطتها. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم دور الويبو في مساعدة البلدان على تطوير إستراتيجياتها الوطنية للملكية الفكرية، وتقر بالدور المتنامي والضروري للويبو في المساعدة على التصدي للمسائل المتعلقة بالملكية الفكرية والتنمية، فإن الوفد متخوف من المشروع الصادر بعنوان: "إطار الويبو المعني بتصميم استراتيجيات وطنية للملكية الفكرية". فإذ يبدو هذا المشروع وكأنه يتعلق بعدد من المشروعات الجارية والمعتمدة لجدول أعمال التنمية، فلم يخضع إلى تدقيق الدول الأعضاء ولا اعتمادها، على وجه الخصوص من خلال اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وعلاوة على ذلك اختير فريق من مجموعة من الخبراء المعنيين بالملكية الفكرية والصحة بالفعل وأنيط بمسؤولية صياغة تقرير ولكن دون نقاش من الدول الأعضاء. وهذا المسار شاذ للغاية من وجهة نظر الوفد. ففيما يبدو يعمل الخبراء المختارون وفقًا لعقد اتفاق خدمة خاصة وسوف يحصلون على مكافآت تغطي تكاليف انتقالاتهم. وهكذا رأى الوفد ضرورة إتاحة الفرصة أمام الدول الأعضاء لمناقشة المشروع قبل الإقدام على العمل على التقرير. وأضاف الوفد ضرورة تحفظ

منظمة الويبو على العمل الذي كلفت بها الخبراء حتى يحصل المشروع على اعتماد الدول الأعضاء. وتطلع الوفد إلى الاطلاع على اقتراح بمشروع بشأن هذا الموضوع أثناء اجتماع اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية لاحقًا.

272. واعتبر وفد فرنسا النهج العام المتبع في الوثيقتين إيجابي للغاية. واستفسر عما إذا كان من المزمع أن تستخدم كل واحدة من اللجان بالفعل العناصر المدرجة في هذا التقرير بحيث تطبق هذا التقييم الذاتي. ووجد الوفد أن التقرير الأساسي الصادر عن الأمانة يصعب استخدامه لأنه وثيقة كبيرة للغاية. وأضاف الوفد أن الدول الأعضاء تحاول النظر في طريقة الاستفادة من هذا العمل وطريقة توجيهه لخدمة الدورة التالية للميزانية. واتصل السؤال الثاني بالعينات الخاصة بكل برنامج مذكور في تقرير التثبيت: فهل استندت النتائج إلى عينات؟ وعلاوة على ذلك أعرب الوفد عن رغبته في التعليق على الكميات الكبيرة المذكورة في التقرير. وقد بدت الصورة ممزوزة بعض الشيء بالنسبة للأقسام الخاصة بالمبالغ المذكورة المستخدمة في تقييم التطور. ولكنها مشكلة عابرة في هذه الوثيقة وغيرها من الوثائق، حيث بدا أن الموارد في بعض الأحيان تنتقل فيما وراء جدران من القواعد المباحة. وذكر تقرير المراجع سريان الأمر على برنامج واحد ولذلك اعتبر الوفد الأمر مشكلة عابرة ولكن مع ضرورة تنبه الدول الأعضاء لها في المستقبل، بحيث يمكن تتبع هذه التحويلات بصورة مناسبة كي تفهم الدول الأعضاء ما يؤخذ على سبيل الإشارة. ويتصل السؤال الثالث بإصدار تقارير حول التنمية. فأحاط الوفد بالعديد من الجهود الحميدة التي تسعى إلى تقنين الأثر على التنمية في كل برنامج من البرامج. وهذا الأمر مثير حتى وإن كانت الممارسة افتراضية بعض الشيء. ولكن المشكلة هي تناقض التعريفات والسمات في بعض البرامج التي تقنن التنمية عند النظر في التعريف الجديد، إذ لا تؤخذ بعض العناصر المتصلة بالتنمية في الاعتبار. ولذلك من المنتظر استمرار التفاوت وهو الأمر المثير للانشغال. وأشارت النقطة التالية التي تقدم بها الوفد إلى التثبيت الذي أجرته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. واعتبر الوفد هذا التثبيت ممارسة مفيدة وأحاط بأن هذه الممارسة فيما يبدو لم تنفذ في منظمات أخرى هنا في جنيف. واعتبر الوفد هذه الممارسة مفيدة ولذا تجدر مواصلتها. وأعرب الوفد عن اهتمامه بالاطلاع كيفية استخدام هذا العمل، وخصوصًا تحليل جودة البيانات ومعايير التقييم، التي تُطبق على كل برنامج. وأضاف أن ممارسة التثبيت جزء من الممارسات الجيدة التي نود أن تشاركنا فيها المنظمات الأخرى. وبالنسبة للويبو توقع الوفد أن تمثل هذه الوثيقة أساسًا للدورة القادمة. فقد أبرز التقرير نقطة مهمة وحاسمة تتعلق باعتماد نهج الإدارة المستند إلى النتائج وممارسته واستخدامها. وأضاف الوفد أنه من الضروري تكون معايير البيانات والتقييم أدوات تساعد الشخص الذي يدير برنامجه، لا مجرد قائمة من المهام. وأنه من الممكن إحداث هذا التغيير الثقافي. وأحاط الوفد بأن هذا الإصلاح مستمر بالفعل وأضاف أن مصداقية الإدارة المستندة إلى النتائج تعتمد على مدى إجادة تقنياتها. وكانت هذه هي النقطة الحاسمة للغاية من منطلق التعليقات العامة التي أراد الوفد تقديمها.

273. وشكر وفد البرازيل متحدثاً نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية الأمانة على إعدادها تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. وذكر احتواء هذا التقرير على كم هائل من المعلومات التي تساعد للدول الأعضاء على متابعة أنشطة المنظمة. وذكر ترحيب مجموعة جدول أعمال التنمية بالوثيقة WO/PBC/19/3 تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن تقرير أداء البرنامج للثنائية 2010-2011. وأضاف أن هذه الوثيقة أداة مهمة للتوصل إلى فهم أفضل للمعلومات المقدمة من خلال تقرير أداء البرنامج وتقدم للدول الأعضاء تحليلًا مفيدًا حول ملاءمة مؤشرات تقرير أداء البرنامج ودقته. وأحاطت مجموعة جدول أعمال التنمية بأن هذا هو التثبيت الثالث الذي تتولاه شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية منذ سنة 2008، وعبر عن تشجيعه هذه الممارسة. كما أحاط بأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تعتبر البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 ذو جودة أفضل من سابقه، مع توقع المزيد من التحسينات أثناء إجراء الممارسة القادمة. أما بالنسبة لتقرير أداء البرنامج فقد أحاط جدول أعمال التنمية بأن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة للتوصية باعتماد جمعيات الدول الأعضاء في الويبو للوثيقة. ومع مراعاة طبيعة الوثيقة ونتيجة لبعض الاعتبارات التي تنتج عنها رأت المجموعة أن لجنة البرنامج والميزانية عليها أن توصي الجمعيات العامة بالإحاطة بمحتويات تقرير أداء البرنامج. وبالنسبة إلى طبيعة الوثيقة اعتبر جدول أعمال التنمية تقرير أداء البرنامج تقييمًا ذاتيًا يتولاه مديرو البرامج بخصوص أداء المنظمة، وذلك وفقًا للفقرة الأولى الواردة في المقدمة. كما خدم الغرض من رفع التقارير إلى الدول الأعضاء داخل إطار الإدارة المستندة إلى النتائج بالويبو. وأقرت مجموعة جدول أعمال التنمية

بقيمة الوثيقة بوصفها أداة أساسية للمساءلة بالنسبة للدول الأعضاء. ولكن بالنسبة إلى مجموعة جدول أعمال التنمية فإن تقرير أداء البرنامج ليس وثيقة خاضعة لاعتماد الدول الأعضاء، إذ سيترتب على ذلك ضرورة الاتفاق على جميع جوانب التقييم المقدمة في التقرير. وبطبيعتها هذه ليست وثيقة خضعت للتفاوض بين الدول الأعضاء. ولذا رأى الوفد أنه من الأنسب أن تحيط الدول الأعضاء به. وكان لمجموعة جدول أعمال التنمية بعض الملاحظات المتعلقة بعرض البرامج الذي سيقدم أثناء مناقشة الوثيقة. فعند النظر إلى الوثيقة في مجملها لوحظ أن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية تحدد بعض نقاط القوة وبعض القيود على التقرير. ومن بين نقاط القوة وضع الأطر الزمنية لرفع تقارير أداء البرنامج كل على حدة، وكفاءة جمع البيانات، وسهولة الوصول إلى بيانات الأداء. بينما اتسمت بعض التقييدات بالجزئية بل وتعلقت بملاءمة بيانات الأداء، مصحوبة بالافتقار إلى كفاية البيانات وشمولها. وقد لاحظت المجموعة أن أسس المقارنة في بعض الأحيان قد تغيرت، وغابت عنها الأسباب التي أدت إلى ذلك بالتحديد. ولم يرد شرح لهذا في التقرير في جميع الحالات وهو الأمر الذي يثير بعض المخاوف. وعلاوة على ذلك فإن سرد تنفيذ جدول أعمال التنمية يختلف من برنامج لآخر وهو الأمر المثير للهواجس. فلا بد من وضع تحليل أكثر استفاضة بشأن طريقة تنفيذ جدول أعمال التنمية في أعقاب تعميم توصيات جدول أعمال التنمية في جميع مجالات عمل الويبو. أما بالنسبة لصفحة 15 من الوثيقة WO/PBC/19/3 فقد قدم المؤلفون جدولًا لتثبيت النتائج بناء على منهجية تستخدم العينات العشوائية. وبناء على المعلومات المتاحة في الجدول قدمت 27 بالمئة فقط من البرامج بيانات تتصل بالأداء تعتبر بيانات ملائمة أو قيمة. وبالنسبة لمعايير الشمولية أستوفى 42 بالمئة من البرامج المعايير بشكل جزئي، في حين لم تستوف المعايير 10 بالمئة من البرامج. وأبرز تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية أمثلة على أفضل الممارسات لكل معيار من المعايير. وشجعت مجموعة جدول أعمال التنمية الاقتداء بهذه الممارسات الجيدة في جميع البرامج. وأخيرًا قدمت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية توصيات في (الفصل السادس) من الوثيقة من شأنها أن تساعد الأمانة على تحسين جودة تقرير أداء البرنامج ودقته. وشجعت المجموعة على اعتماد هذه التوصيات. وفيما يتعلق بتوصيات تقارير التثبيت السابقة قدمت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية متابعة على وضع التنفيذ (من خلال الفصل السابع من التقرير). ومن بين 11 توصية صُنف ثمان على أنها نُفذت تنفيذًا جزئيًا. والتمست المجموعة الحصول على تثبيت من الأمانة بشأن التدابير التي تتخذ بغية تنفيذ هذه التوصيات بشكل كامل. وفي هذا السياق أبرزت المجموعة نبرز أهمية التوصية السابعة. ورحبت المجموعة بالقول بوجود دليل على تحسينات تتعلق بمتابعة البرنامج والميزانية. ولكن بالنسبة للخطة الإستراتيجية للأجل المتوسط فمن المثير للقلق أن يجيب 97 بالمئة من المبحوثين بعدم درايتهم بتطوير أدوات للمتابعة بغرض تتبع التقدم.

274. وأشار وفد مصر(متحدثاً نيابة عن مجموعة البلدان الإفريقية) إلى البيان الافتتاحي للمجموعة. وأعربت المجموعة عن تقديرها للعمل الذي أنجزته الأمانة في تجميع تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. وأعربت المجموعة عن رغبتها في الإحاطة بهذه الوثيقة، وهي تقرير تقييم ذاتي أعده مديرو برامج الويبو، دون التشاور المسبق مع الدول الأعضاء ولا مشاركة منها. ودعمت مجموعة البلدان الإفريقية التعليقات المقدمة من مجموعة جدول أعمال التنمية، كما لاحظت بشكل إيجابي بالتعليقات المقدمة من وفد فرنسا. وأخيرًا أرادت المجموعة إبراز التوصيات الواردة في هذا التقرير من جانب المدقق الداخلي.

275. وأعرب وفد جمهورية كوريا التقدم بالشكر إلى الأمانة لإعدادها تقرير أداء البرنامج. وأحاط برضا بالتحسينات الإيجابية التي تمت بالنسبة لملكية إطار النتائج، واستخدام إطار النتائج للمتابعة الداخلية، كما يرد من خلال تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. واستنادًا إلى خبرة المجموعة في مجال الإدارة المستندة إلى النتائج أكد فهمه التام أن هذه الممارسة بطبيعتها عبارة عن عمل مستمر. وأن ذلك يعني توافر المجال دائمًا للتحسين. وفي هذا الصدد أحاطت المجموعة بأن بعض المؤشرات تحتاج إلى المزيد من التنقيح بغية تمكنها من قياس الأداء بشكل مناسب. وتساءل الوفد عن الآلية التي تُعرِّف المؤشرات وتحدد المستهدفات، ومدى مشاركة شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية في تثبيت المؤشرات. وأشارت المجموعة إلى تقرير التثبيت وذكر أن التوصية 2 أبرزت أن إدارة أطر النتائج لدعم مسارات اتخاذ القرار لا تزال في حاجة إلى تحسين. ورأت المجموعة أن إحدى وسائل تناول هذا الموضوع طرح نظام للتنصيف للنتائج والأنشطة المتوقعة من كل برنامج. وأضافت أن ذلك وسوف يساهم في تحقيق قدر أكبر من اتساق البرامج مع أهداف الويبو. وأخيرًا أراد الوفد أن ينتهز هذه

الفرصة ليكرر البيان الذي أدلى به أثناء الاجتماع الأخير للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية بالويبو وذكر فيه أن الويبو بوصفها وكالة من وكالات الأمم المتحدة عليها الالتزام بجميع القواعد والنظم الخاصة بالمنظمة بما في ذلك القواعد والنظم الأمنية.

276. وأيد وفد جنوب إفريقيا البيان الذي أدلت به مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية. وأحاط بمدى تحسن التقرير على مستوى طريقة عرضه ومحتواه. ولذا تقدم بالشكر إلى الأمانة على هذه التحسينات. وأعرب الوفد عن شكره الأمانة لتوفير عددًا من الأنشطة على المستوى القطري، حيث كانت جنوب أفريقيا واحدة من البلدان المتلقية. وللوفد العديد من التعليقات ذكرت مجموعة جدول أعمال التنمية بعضًا منها. فبالنسبة إلى الإشارة إلى أسس المقارنة التمس الوفد تفسيرًا تفصيليًا لأسباب تغيير الأسس. حيث يتفهم الوفد أنه في العديد من الحالات يعود أساس المقارنة إلى سنة 2009 مثلًا، وفي حالات أخرى كانت هناك بعض الأمور التي "لم يبت فيها". ولكن أسس المقارنة تغيرت في حالات كان الأساس فيها راسخًا. وثانيًا يحتوي كل برنامج على قسم بعنوان تنفيذ جدول أعمال التنمية. ولكن هذا القسم تقلص بحيث يضم فقط تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وفي هذا الصدد أكد الوفد على عدم اقتصار جدول أعمال التنمية على مشروعاته فقط. بل يمتد ليشمل تنفيذ جدول أعمال التنمية ككل، أي بوصفه إطار عام. وأقر الوفد باستفاضة بعض البرامج بالفعل في هذا الموضوع ولكنه أراد التقدم بهذه الملحوظة لأنه سيكون من المفيد الدخول في التفاصيل المعنية بطريقة تنفيذ برنامج بعينه لجدول أعمال التنمية من عدمه. وقد تكررت الإشارة داخل جميع البرامج إلى جملة نصها كما يلي: "واسترشد هذا البرنامج في تصميم أنشطته وتخطيطها وتنفيذها بالتوصيات الوجيهة من جدول أعمال التنمية." والتمس الوفد تفسير هذه الجملة بقدر أكبر. أما الملحوظة الثالثة فتعلقت بالتفاصيل بالنسبة إلى المعلومات. ففي بعض الحالات كان من الأفضل تقديم المعلومات الخاصة بأماكن عقد بعض الأنشطة فيها. وفي حالات ذكر بعض المستفيدين المحددين بينما كان من الممكن إضافة التفاصيل في مواضع أخرى.

277. وأيد وفد باكستان البيان الذي أدلى به وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية. وأكد ضرورة شكر الأمانة على هذه الوثيقة، وإعراب الدول الأعضاء عن تقديرها التحسينات التي أدخلتها. كما تقدم الوفد بالشكر إلى شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية على إبراز هذه التحسينات علاوة على نقاط الضعف والتقييدات. وأعرب الوفد عن أهمية البناء على نقاط الضعف هذه وذلك بغية تحقيق تحسينات فيما يتعلق بتقرير أداء البرنامج وبذلك تطلع إلى تقرير أداء البرنامج القادم.

278. وأعرب وفد الصين عن شكره الأمانة على عملها الدءوب في إعداد تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011 وتقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأضاف أنه حسبما شرحت الأمانة فقد شهد تقرير أداء البرنامج هذا العديد من التحسينات، الأمر الذي يقع موقع التقدير لدى الوفد. ورأى الوفد أن تقرير التثبيت يعبر بموضوعية عن بعض المسائل. ما أوضح أن الويبو عززت تنفيذ برامجها وإدارتها، كما زادت من عزمها على تحسين الشفافية. ورحب الوفد بذلك. وأعرب الوفد عن أمله أن تأخذ الويبو في الاعتبار لاحقًا التوصيات المقدمة في تقرير التثبيت عند تقييم التنفيذ.

279. وأعرب وفد أستراليا عن سروره بالتقدم الذي حققته المنظمة عن الفترة 2010-2011. ودعم الوفد استخدام إطار الإدارة القائمة على النتائج وآليات رفع التقارير المتضمنة في تقرير أداء البرنامج للفترة 2010-2011. وأحاط الوفد بالتوصيات التي وردت في وثيقة لجنة البرنامج والميزانية 3/19 وتطلع إلى استجابة المنظمة لها بشأن المسائل التي أثارها هذا التقرير. ودعم وفد أستراليا برنامج الويبو للتقويم الإستراتيجي الرامي إلى تغيير الثقافة داخل المنظمة وتعزيز نظم العمل داخل المنظمة وسياساتها. وأضاف الوفد أنه سوف يطرح تساؤلًا بشأن المنهجية المتبعة في تقرير التثبيت عند مناقشته.

280. وعلق وفد إيران (جمهورية - الإسلامية) بأنه لم يكن حاضرًا عندما تقدم وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمداخلته. وأعرب عن رغبته في الاحتفاظ بحقه في التعليق عليها في الصباح التالي. وأعرب الوفد عن دهشته لسماعه أن الدعم الفني المقدم من الويبو إلى إيران (جمهورية - الإسلامية) أتى انتهاكًا للعقوبات المفروضة من الأمم المتحدة. فإن أي شخص على دراية بأساسيات القانون الدولي سوف يدرك أن هذا البيان محض بيان سياسي، من شأنه أن يتهدد البيئة التقنية التي تلف الويبو.

وأضاف الوفد أن بلاده وغيرها من البلدان النامية ترغب في استمرار المساعدة التقنية من الويبو بما يتوافق مع التوصيات الخمس والأربعين من جدول أعمال التنمية، وخصوصًا المادة 5 (المجموعة ألف)، التي التمست عرض الويبو المعلومات العامة بخصوص جميع أنشطة المساعدة الفنية، مع تقديم تفاصيل سرية إلى بموافقة الدولة/ الدول الأعضاء والدول المتلقية الأخرى، بناء على طلب الدول الأعضاء لهذه التفاصيل. ولكن للأسف لم يطبق هذا الأمر في هذه الحالة.

281. وتقدم وفد ألمانيا باقتراح يتعلق بتقارير أداء البرنامج اللاحقة. وأفاد الوفد بوجود مشكلة كبيرة متعلقة بمسار إعداد الميزانية. فقد أقرت الدول الأعضاء ميزانية دون أن نعرف النتائج التي تحققت بموجب الميزانية السابقة. وقد قررت الدول الأعضاء في شهر سبتمبر 2011 ميزانية 2012-2013 ولكن إلى الآن لم تكن نتائج 2011 معلومة. وهكذا رأى الوفد أنه من المفيد إفراد قائمة تحتوي على كل من النتائج المتصلة بالجوانب المالية والنتائج بالنسبة للفترة 2012-2013 في تقرير أداء البرنامج. وهو الأمر الذي سوف يتيح للدول الأعضاء تقييم مدى أخذ المسائل التي أشير إليها في الفترة 2010-2011 في الحسبان بالنسبة للفترة 2012-2013 ومدى سير المنظمة في الاتجاه الصحيح.

282. وأجابت الأمانة على التساؤلات المقدمة من الوفود كما يلي:

ذكر وفد فرنسا استخدام تقرير أداء البرنامج في عمل لجان الويبو ومدى النفع الذي يعود من وراء ذلك. وشكرت الأمانة وفد فرنسا على اقتراحه. ورجع ذلك إلى ترحيب الأمانة باستخدام تقرير أداء البرنامج بشكل أكثر كثافة من منطلق موضوعي داخل اللجان الأخرى أيضًا، إذ يساعد ذلك من خلال استرشاد صنع القرار به، كما يضمن استخدام أشمل لهذه الوثيقة مقارنة باستخدامها الحالي.

وورد العديد من الاقتراحات من وفود فرنسا وألمانيا وأسئلة عن طريقة تحسين الصلة بين تقرير أداء البرنامج والمناقشات بشأن البرنامج والميزانية. وعلى خلفية هذا السياق ذكّرت الأمانة بان تقرير أداء البرنامج الذي يغطي السنة الأولى من فترة السنتين يقدم في الوقت المناسب بما يسمح باسترشاد مناقشات البرنامج والميزانية للفترة القادمة به. ويغطي هذا التقرير السنوي لأداء البرنامج التقدم المحرز في السنة الأولى من فترة السنتين. وقدم وفد ألمانيا اقتراحات محددة بشأن طريقة تحسين هذا الوضع. وقد أحاطت اللجنة بهذا الأمر وسوف تتباحث بشأن التحسينات التي يمكن إجرائها في هذا الصدد.

ذكرت العديد من الوفود الأقسام المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال التنمية. ومن بين الانشغالات التي أثيرت ذلك المتعلق باتساق التقارير عبر البرامج. وأحاطت الأمانة بانشغالات الدول الأعضاء وأفادت بالعمل على تحسين هذا الأمر في تقارير أداء البرنامج اللاحقة. ولكن ذكّرت الأمان بأن التناقضات عبر البرامج تعود جزئيًا إلى الجهود المستمرة نحو تعميم التنمية على جميع نواحي العمل الجوهري بالمنظمة وبالتالي عبر البرامج. وهو الأمر الذي يعني أن العمل لا يزال مستمرًا. وتتوافر العديد من الأمثلة الإيجابية على ذلك في هذا التقرير مثل البرنامج 4. وأكدت الأمانة فرصة تحقق تحسين أفضل وأن ذلك الأمر سوف يجري تناوله. وفي هذا الشأن ذكر وفد فرنسا الصلة بين الموضوعات حسب ورود تقارير بها تحت البرامج ونفقات التنمية الواردة في المرفق الأول للوثيقة. ولفتت الأمانة انتباه الدول الأعضاء إلى الحقيقة الواردة في المرفق الأول للوثيقة أن طريقة تقدير نفقات التنمية (مقارنة بالسنتين السابقتين) شهدت تعديلًا ملحوظًا وهكذا سيكون من الأيسر تتبع المحتوى وربطه بالنفقات فيما بعد. وأضافت أن فترة 2012-2013 هي الفترة الأولى القائمة على ميزانية تستند إلى النتائج وأن لكل نتيجة منها نصيب في التنمية، وهو الأمر الذي كان غائبًا فيما مضى. ولذا فإن العلاقة بين المحتوى والموارد قد أصبحت أكثر وضوحًا وأيسر في تتبعها.

وذكر وفد جنوب أفريقيا أن الأقسام الخاصة بتنفيذ جدول أعمال التنمية معنية بالأساس بتنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. وأحاطت اللجنة بشكل مناسب بهذا التعليق وسوف تعمل على ضمان تناول تنفيذ توصيات التنمية بصورة أفضل كل تحت القسم الخاص به وفقًا للبرنامج. وفي هذا السياق أبرزت الأمانة برنامج 8 المعني بتنسيق جدول أعمال التنمية في هذه

المنظمة. وأضافت أن التقارير بموجب هذا البرنامج تضمنت لمحة عن مدى تقدم تنفيذ جدول أعمال التنمية على امتداد المنظمة ككل.

ووردت ملحوظة من وفد فرنسا تتعلق بتقرير التثبيت بشأن الفارق بين الإدارة بغية تحقيق النتائج مقابل رفع التقارير عن النتائج. فأوضحت الأمانة أن تغيير الثقافة إلى ثقافة قائمة على النتائج داخل المنظمة يحتاج إلى وقت ويصعب تحقيقه بين ليلة وضحاها. وأبرزت الأمانة أنه مع حجم التقدم المطلوب إحرازه فإن تقرير التثبيت بين أنه من بين 31 برنامج أفاد 16 بتحقيق النتائج بناء على إطار النتائج المطبق لأغراض الإدارة الداخلية وذلك مقارنة بستة برامج فقط أفادت بذلك بموجب إجراء التثبيت الذي تم في الفترة 2008-2009. ومعنى ذلك زيادة من نسبة 20 بالمئة من البرامج إلى 52 بالمئة. ورأت الأمانة أن هذا تقدمً جيدًا مع إقرارها بضرورة تحقيق المزيد من التحسينات بغية السير قدمًا.

وقد أثار وفد البرازيل نيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ووفد مصر نيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية ووفد جنوب أفريقيا نقطة اعتماد تقرير أداء البرنامج مقابل الإحاطة به. وذكّرت الأمانة بأن تقرير أداء البرنامج في الويبو قد اعتمدته الدول الأعضاء بشكل متسق هو والتقارير المالية (أي وجهي العملة الواحدة حيث يمثلان جانب الموارد والجانب الموضوعي). ولكن لا بد من الإحاطة بانتفاء أية شروط قانونية تقضي باعتماد تقرير أداء البرنامج وفقًا للقواعد والنظم المالية. غير أن تقرير أداء البرنامج جزء لا يتجزأ من إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وهو أداة أساسية للمساءلة لرفع التقارير إلى الدول الأعضاء حول أداء المنظمة. وأضافت الأمانة أن اعتماد تقرير أداء البرنامج ساهم في تقوية إطار الويبو للإدارة القائمة على النتائج، وهو ممارسة جيدة عند النظر فيه عبر المنظمة. وفي هذا السياق لفتت الأمانة الانتباه إلى تقرير مقدم من وحدة التفتيش المشتركة منذ سنة 2006، ولكنه مع ذلك لا يزال له وجاهته، بشأن تحسن تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج في نظام الأمم المتحدة. وقد أوصت التوصية 6 من هذا التقرير باعتماد تقرير أداء البرنامج بغية غلق الدائرة التي تبدأ بالبرنامج والميزانية وتنتهي بتقييم الأداء.

وأشار وفد البرازيل أن تقرير أداء البرنامج استند إلى التقييم الذاتي بدلًا من التقييم المستقل أو من إجراء تمرين للتقييم. وذكّرت الأمانة بأن ذلك بالضبط كان السبب وراء تأسيس ممارسة تثبيت تقرير أداء البرنامج المنعقد كل سنتين، ألا وهو قيام هيئة مستقلة بطمأنة الدول الأعضاء من خلال تقرير التثبيت أن المعلومات التي يحتوي التقرير عليها والأدلة الوقائعية التي يستند إليها صحيحة. وأضاف الوفد أن ممارسة الويبو للتثبيت المستقل لتقرير أداء البرنامج ممارسة فريدة من نوعها داخل نظام الأمم المتحدة. فالويبو هي المنظمة الوحيدة - على حد علم الأمانة - التي أدخلت هذه الممارسة بغية تقديم الضمان الضروري إلى الدول الأعضاء. وهكذا تلخيصًا لما قيل رأت الأمانة أن عدم اعتماد تقرير أداء البرنامج من شأنه أن يضعف إطار المساءلة بسبب عدم غلق دائرة إدارة الأداء والجهود الحالية الرامية لتنفيذ الإدارة القائمة على النتائج.

وإجابة على السؤال المقدم من مجموعة جدول أعمال التنمية وجنوب أفريقيا بالنسبة إلى أسس المقارنة عرضت الأمانة شريحة شارحة. بينت من خلالها أن أسس المقارنة لأي برنامج وميزانية تتحدد وقت إعدادهما. ومع أخذ مثال الفترة 2012-2013 في الاعتبار تحددت أسس المقارنة قبيل منتصف عام 2011. ولكن يجب أن تعبر أسس المقارنة عن الوضع مع نهاية سنة 2011 إذ توفر معيارًا يُقاس عليه الأداء طوال فترة السنتين. ولذلك أسست الأمانة ممارسة وهي إطلاق تمرين لتحديث أسس المقارنة عقب اعتماد البرنامج والميزانية بحيث تتمكن الأمانة من تحديث أساس المقارنة لكي يعبر عن الوضع في نهاية سنة 2011. ومن المهم أيضًا الملاحظة في هذا السياق أنه في الحالات التي تتسق فيها المؤشرات من فترة لأخرى تشكل بيانات الأداء عند نهاية فترة أساس المقارنة للفترة التالية لها، أي للفترة 2012-2013 بالنسبة لهذا المثال كما فعلنا بالنسبة لتقرير أداء البرنامج عن الفترة 2010-2011. وأوضح ذلك السبب وراء اختلاف بعض أسس المقارنة في تقرير أداء البرنامج عما كانت عليه في البرنامج والميزانية. وتجدر الإحاطة بأن تحديد أسس المقارنة عبارة عن عمل مستمر لأن الأمانة كلما ازدادت خبرة في جمع بيانات الأداء فمن المفترض أن تصبح وضع أفضل مع مرور الوقت لتقدير أسس المقارنة عند نهاية الفترة. ولذا توقعت الأمانة مشاهدة قدر أقل من التحديثات في وقت لاحق عما هو الوضع عليه الآن.

وتساءل وفد جمهورية كوريا عن آلية تعريف مؤشرات الأداء وأسس المقارنة والمستهدفات في البرنامج والميزانية. وذكرت الأمانة أن هذه العملية عملية تكرارية بين مديري البرامج والوحدة المركزية للتيسير ألا وهي قسم إدارة البرامج والأداء. فمديرو البرامج هم رعاة الموضوع الخاص بمؤشرات الأداء ويقدمون ضمان الجودة لضمان كون المؤشر مؤشرًا بالفعل. وكُرست الجهود لتعريف آلية جمع البيانات. وهو الأمر الذي ارتبط بإحدى توصيات تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية لأن الأمان تسعى بشكل حثيث إلى ضمان توافر آليات جيدة التعريف لجمع البيانات الخاصة بكل مؤشر.

283. وأجاب المراقب المالي على التساؤلات المتعلقة بتحويلات الميزانية وأمد على حرص الأمانة على احترام قواعد التحويل. وشدد على امتلاك المنظمة سياسة تتسم بالشفافية الشديدة بشأن هذه التحويلات بالميزانية. وأضاف أن الوثيقتين المطروحتين للنقاش توفران معلومات خاصة بالتحويلات المنجزة على مدار فترة السنتين. واحتوى تقرير أداء البرنامج على جدول يحدد المعلومات الخاصة بتحويلات الميزانية. وعندما تقدم الأمانة الميزانية الخاصة بفترة السنتين القادمة سوف يتوافر جدول آخر. وتوافر أيضًا جدولًا عن التحويلات في تقرير أداء البرنامج مع نهاية فترة السنتين. أما بالنسبة لسياسة الشفافية الخاصة بالتحويلات أشار المراقب المالي إلى تقرير الإدارة المالية (الوثيقة WO/PBC/19/5). حيث أوضح الجدول 3 المعلومات المتصلة بالميزانية المعتمدة والتحويلات التي اعتُمدت. وفي نهاية هذا الجدول تتوافر إشارة القاعدة التي تحكم التحويلات ونصها كالآتي: "يجوز للمدير العام القيام بتحويلات من أحد برامج البرنامج والميزانية إلى برنامج آخر لأي فترة مالية، بحد أقصى 5% من المبلغ الذي يعادل المخصصات على مدار السنتين للبرنامج المتلقي، أو 1% من إجمالي الميزانية، أيهما أعلى، عندما تكون هذه التحويلات ضرورية لضمان عمل الخدمات بشكل سليم (القاعدة 5.5 من القواعد والنظم المالية)". وقد صدرت سياسة التحويلات والقواعد التي تحكمها بموافقة مراجع الحسابات الخارجي. وأحال المراقب المالي الوفود إلى تقرير مراجع الحسابات الخارجي (الوثيقة WO/PBC/19/6) وخصوصًا الفقرة 23 منه ونصها: "وبينت المراجعات التي قام بها زملائي أن تحويلات الميزانية بين البرامج قد نفذت وفقا للقواعد المطبقة داخلياً."

284. شكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية الوفود على استقبالها الإيجابي للعمل الذي جرى بموجب مسار التدقيق الداخلي، مضيفاً أنه ليس من اختصاصها الأساسي تثبيت تقرير أداء البرنامج، وموضحاً أنه قد جرت العادة داخل مؤسسات التدقيق على المستوى الوطني العمل على تثبيت تقارير برنامج الأداء. وقال إن ذلك يعطي نظرة عامة على جميع برامج المنظمة والطريقة التي يجري تنفيذها بها موضحاً أن اللجنة ذكرت انشغالاً يتعلق بعينات المؤشرات لكل برنامج،.وأن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية راجعت كل برنامج، ولذا فإن الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير التثبيت تأخذ في الحسبان الواقع بأنها تستند إلى عينة، وقد انتقت الشعبة مؤشرات بعينها ربما لا تكون هي الأهم بالنسبة لكل برنامج محدد. وأكد مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية فيما يتعلق بالإدارة القائمة على النتائج على إحراز تقدم وعلى إمكانية إحراز المزيد من التقدم، موضحاً أن من المفيد استخدام طرف ثالث للتدقيق على أساس منتظم بغية النظر في المؤشرات وتقييم الأداء. وبالنسبة لتعليقات بعض الوفود على التغييرات في أسس المقارنة، قال المدير إن من الضروري، كما أوضحت الأمانة، مراعاة التغيرات في البيئة المحيطة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تغييرات في أسس المقارنة، مشيراً إلى الافتقار في بعض الأحيان إلى توثيق شرح الأسباب وراء التغييرات وأنها تكون في أحيان أخرى مربكة بعض الشئ. ورداً على وفد البرازيل الذي ذكر التوصية الواردة في تقرير الشعبة السالف الخاص بمتابعة الخطة الاستراتيجية للأجل المتوسط، ومسألة توافر أداة من شأنها أن تساعد في عملية المتابعة، قال المدير إن قسم التدقيق سيستخدم هذه الأداة بمجرد توافرها بغية تنفيذها. أما التوصيات التي يحتوي هذا التقرير عليها وغيره من التقارير التي تقدمها الشعبة إلى إدارة الويبو، فسوف تخضع، وفقاً للمدير، للمتابعة الدورية مرة كل شهرين أو ثلاثة أشهر. ولكن، كما سلف وشرحت لجنة الويبو الاستشارية المستقلة للرقابة ، سوف تستحدث أدوات جديدة للمتابعة بغية الحفاظ على نهج متفاعل بقدر أكبر. وقد ذكرت إمكانية تكليف المدقق الداخلي بمهمة جديدة. ولكن إن عهدت اللجنة والدول الأعضاء إلى الشعبة بمهمة جديدة، فسيتعين عليها أيضاً التمتع بالقدرة على تمويل هذه المهمة الجديدة.

285. وقال وفد ألمانيا، فيما يتعلق بالتفسيرات المقدمة بخصوص التحويلات، إن مقارنة بعض الوثائق أثارت لديه المزيد من الأسئلة المتعلقة بسياسة التحويلات، دون أن يقصد بذلك التحويلات الفردية. وأوضح أن بعض التحويلات في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 ذكرت في مارس-أبريل، نتيجة لأن المسودة الأولى للموازنة تأتي في الربيع وأن مقارنة تلك القائمة بتقرير أداء البرنامج يبين أن التقرير يقدم التحويلات الفعلية مع نهاية السنة. ومن ثم، ترد كافة أشكال التوليفات: زيادة التحويلات، أو تدني التحويلات، وفي بعض الأحيان زيادتها مع تقلص الإنفاق عن الميزانية الأصلية. وعليه فقد طلب الوفد توضيحاً بشأن كيفية إتمام هذه العملية. فهو يرى أن هناك تحويلات غير مستخدمة في النهاية، بل ويتقلص مستوى الاستخدام إلى ما هو أقل من التحويل الأصلي. وهكذا، فهو يفترض وجود سياسة ومسار قد يشمل مستوى فئة مساعد المدير العام ونائب المدير العام بسبب القاعدة التي تنص على 1 بالمائة و5 بالمائة. والسؤال الذي يطرحه الوفد هو: ما المعايير الخاصة باعتماد التحويلات؟ وقال الوفد، فيما يتعلق بأسس المقارنة والمستهدفات، إن البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 يشير إليها بتعبير "لم يتخذ قرار بشأنها" موضحاً أن أسس المقارنة تشير إلى نهاية سنة 2011 وأن الأمانة تحددها بذلك في ربيع 2012، وأن بعض هذه المستهدفات ترد بالفعل في الوثائق التي أُعتمدت. وعليه، فهو يتساءل متى تخطر الدول الأعضاء بالتغييرات. وقال الوفد إن الأمانة شرحت توافر مسار لتحديث المستهدفات وأسس المقارنة، ولذلك فهو لا يعلم عدد المستهدفات التي ترد في الوثيقة والتي لا تزال صحيحة ولا عدد التي وقع عليها التغيير. وهو أمر لن تعلم عنه الدول الأعضاء شيئاً قبل حلول العام القادم. لذا، فقد تساءل الوفد عن أسلوب للإشارة إلى هذا في تقرير أداء البرنامج.

286. وأثار وفد أستراليا سؤالاً بشأن تقرير التثبيت الذي وجده مفيداً في مراجعة تقرير أداء البرنامج. وقد تعلق السؤال بالفرق بين المؤشرات الرقمية وتلك المتصلة بالكيف. فعند الاطلاع على تقرير أداء البرنامج، وجد الوفد تنوعاً كبيراً في برامج الويبو، بحيث يسهل قياس بعضها ويمكن إتمام القياس بشكل مناسب باستخدام البيانات الكمية أو المؤشرات الرقمية، في حين أنه وجد ذلك صعباً بالنسبة لبرامج أخرى. وأعرب الوفد عن اعتقاده بأن البرامج ذات الصلة بالتنمية من المجالات التي تدلل على ذلك، لأنه من الممكن أن يتبين انعقاد سبع حلقات عمل مثلاً. ولكن هذا لا يعني بالضرورة، بالنسبة للوفد، أن حلقات العمل هذه اتسمت بالكفاءة ولا أنها أدت إلى نتائج إنمائية مستدامة مثلاً. وهكذا فهو يرى أن هذا بالضرورة مجال لا يصلح فيه استخدام المؤشرات الرقمية. وقال الوفد إنه يبدو من النظر إلى المعايير التي ستستخدم لتقييم البرنامج قدر من الانحياز نحو المؤشرات الرقمية أو على الأقل ميل من جانب مديري البرامج نحوها لسهولة توضيحها وجمعها بل وسهولة الوصول إليها، حيث يمكن مقارنتها بسهولة أكبر وأنها أسهل في تثبيت صحتها. ولذلك، ربما تكون هذه واحدة من المسائل التي تتصدى لها الأمانة داخلياً. لكن الوفد كان يود استلهام رؤاها في هذا الشأن.

287. وهنأ وفد إسبانيا الأمانة على الوثيقة مشدداً على أهمية الإدارة القائمة على النتائج واستخدام الأهداف والغايات. وأعرب الوفد عن رغبته في أن يجري تحديث كل ذلك قدر الإمكان على نحو ما أعربت ألمانيا مع إضافة المزيد من التوضيحات قدر المستطاع. وقال إنه عند النظر بدقة في هذه الوثائق الطويلة جداً، تشعر الدول الأعضاء بالحاجة إلى أن تكون قادرة على أن ترى بوضوح مقارنات مع السنوات السابقة لتحدد أيضاً إذا كانت الأهداف تتحقق أم لا. وأضاف تعليقاً آخر لم يقل إنه يحدث حيث أوضح أنه لا ينبغي للدول الأعضاء أن تخشى من التفكير فيما إذا كانت بعض الأهداف لم تتحقق، لأن الفشل في تلبية بعض الأهداف، هو الذي سيمكنها من أن ترى الطريق أمامها وتحدد المجالات التي تحتاج إلى بذل جهود إضافية فيها.

288. وأعرب وفد بيرو عن اعتقاده بأنه من المفيد للغاية للدول الأعضاء الحصول على معلومات مفصلة عن مثلاً المبالغ التي تدفعها كل منطقة ويدفعها كل بلد من أجل المساعدة الإنمائية. وأشار إلى إمكانية توفير جداول تقدم مقارنات وكشوف بهذا الشأن، موضحا أن ذلك مهم للغاية وينبغي أن يطبق في كل برنامج حتى تتمكن الدول الأعضاء من معرفة كيفية استخدام تلك الأموال، وأنه سيكون مفيداً للغاية في التقرير العام.

289. ورأى وفد المملكة المتحدة أن التقرير ممتاز ومفيد للغاية حيث يوضح المكاسب المطردة التي تحققت من خلال العديد من البرامج. وقال إن هذه الوثيقة ستظل قيد النظر لتطور مؤشرات الأداء وبيانات الأداء باستمرار. ورأى الوفد أن تقرير التثبيت كان مخيباً للآمال بعض الشئ موضحاً أن ثمانية برامج بالأخص هي التي استوفت وحدها كافة المعايير القيمة ذات الصلة. وبالإشارة إلى ما ذكره الوفد الأسترالي قبل ذلك، أعرب وفد المملكة المتحدة عن اعتقاده بأنه يميل إلى قياس ما يمكن قياسه بدلاً من قياس ما هو مهم. وقال إنه إذا لم تعكس مؤشرات الأداء ما يعتقد مستخدمو البيانات وأصحابها بأنه مهم، فإن الأمر سيكون دوماً صعباً. وكما أشار البعض، من الضروري، بالنسبة للوفد، الموافقة على التدابير اللازمة وأن تكون ملائمة للمديرين المعنيين حيثما أمكن.

290. وقال المراقب المالي، رداً على سؤال من وفد ألمانيا بشأن التحويلات، إن السياسة المعتمدة بشأن شفافية هذه التحويلات تعني بالفعل أن الأمانة توضح حالة تلك التحويلات خلال فترة السنتين في مختلف التقارير التي تصدرها. وقال إن تلك الحالة تتطور بالفعل خلال فترة السنتين وهو ما يفسر تغير الأرقام. وأضاف أنه، فيما يتعلق بمسألة المضمون أو الإجراء، أي معايير إجراء التحويل، تتبع الأمانة بوضوح القاعدة التي تحددت بهذا الشأن، وهي المادة 5.5 من النظام المالي التي تشير إلى أن المعيار الأساسي لتلك التحويلات هو ضمان تسيير الخدمات بسلاسة. وبالأخص ضرورة إجراء تلك التحويلات لتحقيق النتائج أو الأهداف التي تنشدها المنظمة والتي أيدها مسار البرنامج والميزانية.

291. وردت الأمانة على أسئلة أخرى. وقالت، فيما يتعلق بمسألة أسس المقارنة التي أثارها وفد ألمانيا، إنه يجري تحديثها، وأوضحت أنه يجري أيضاً تحديث أسس المقارنة المشار إليها في البرنامج والميزانية بأنها "تحدد فيما بعد". واعترفت الأمانة بأنه قد يصعب على الدول الأعضاء أن تقف بالضبط على أسس المقارنة التي جرى تحديثها وتلك التي لم يجر تحديثها وقالت إنها ستفكر في طريقة لتوضيح ذلك في التقرير الأول عن أداء البرنامج في فترة السنتين، وذلك عن طريق تقديم معلومات عن أسس المقارنة المحدثة مقابل أسس المقارنة الأصلية الواردة في البرنامج والميزانية، فقد يسهل ذلك من عمل اللجنة. ورحبت الأمانة بالاقتراح الممتاز المقدم من وفد إسبانيا فيما يتعلق بعقد مقارنات مع السنوات السابقة. وأضافت أنها تحاول بالفعل القيام بذلك إلى حد ما عن طريق إدراج المزيد من الرسوم البيانية في التقرير، حيث إنها لا تقتصر فقط على فترة السنتين وإنما تتجاوز ذلك، موضحة أن ذلك العمل ما يزال جارياً لكن سيكون مفيداً للغاية الإشارة إلى تطور بيانات الأداء مع مرور الوقت. ووجه العديد من الوفود تساؤلات بشأن المؤشرات إلى مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية. وأشارت الأمانة إلى أن تحسين المؤشرات، كما كان الحال فيما يتعلق بالنتائج المتوقعة، ما زال قيد التنفيذ، موضحة أنه إذا عقدت مقارنة بين المؤشرات الواردة في البرنامج والميزانية 2010-2011 وتلك الواردة في البرنامج والميزانية 2012-2013، فإن ذلك سيتيح ملاحظة تحسناً كبيراً طرأ على المؤشرات. لكن ذلك لا يعني، وفقاً للأمانة، التوقف عن العمل، حيث سيكون ذلك بالفعل هو أحد محاور تركيزها في البرنامج والميزانية المقبلة لاستعراض المؤشرات وتحسينها قدر الإمكان. وأضافت الأمانة أن نوعية المؤشرات سواء كانت كمية أو كيفية تتوقف على طبيعة البرنامج، وقالت إنه يصعب للغاية تحديد مؤشرات كمية في المجالات المعيارية على سبيل المثال، معربة عن اعتقادها بأنه حين يتعلق الأمر بتكوين الكفاءات، وهو المثال الذي تم تسليط الضوء عليه، يكون ذلك ممكناً بالفعل، ليس فيما يتعلق بعدد برامج التدريب المنفذة، لأنها تندرج ضمن النتائج، وإنما فيما يتعلق بالنسبة المئوية للمشاركين الذين شعروا بالرضا، والذين تعلموا خلال تلك المناسبات، والذين يستخدمون معارفهم ومهاراتهم في المؤسسات وتأثير ذلك على المؤسسات، وعليه ففي العديد من الحالات التي تعتقد الأمانة بأنها لا يمكن أن تخضع لمؤشرات كمية، تجد أن ذلك ممكناً رغم التركيز أيضاً على الجودة. وارتأى وفد بيرو أن من المفيد أن تقدم البلدان والمناطق كشفاً بمصروفات التطوير. وفي هذا السياق، أحالت الأمانة الوفود إلى الأسئلة والأجوبة بشأن مصروفات التطوير، لا سيما السؤال رقم 3 الذي أثير أيضاً خلال المشاورات الإعلامية. وقالت فيما يتعلق بهذه النقطة، أنها ليس لديها كشوف من البلدان أو المناطق، لكنها ستنظر في جدوى القيام بذلك في سياق تنفيذ تخطيط الموارد المؤسسية.

292. وشكر مدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية مندوبي المملكة المتحدة وأستراليا على الأسئلة التي طرحاها بشأن المؤشرات الكمية والكيفية. وقال إن المؤشرات الكمية مستخدمة بالفعل لأسباب بسيطة، أولها أنها أسهل في جمع

البيانات ذات الصلة في المقام الأول، وثانيها أن المؤشرات الكمية أسهل كنقاط مرجعية موضحاً أنه عند عقد مقارنة مع العام الماضي وهكذا، فإنه ينظر إلى المؤشرات الكمية وقال إنه قد أشير بالفعل إلى أن المؤشرات الكمية هي المؤشرات التي يتحمل بشأنها مدير البرنامج المسؤولية كاملة. وأضاف أنه فيما يتعلق بحلقات العمل، سيكون بإمكان مدير البرنامج القول: لقد نظمت عشر حلقات تدريب وهو ما يسهل التحقق منه، لكن النظر إلى الأمر من الناحية الكيفية لمعرفة عدد الأشخاص الذين شعروا بالرضا عن هذا التدريب وتأثير ذلك على المؤسسة الوطنية للملكية الفكرية يتطلب بذل المزيد من الجهود لجمع المعلومات والاستناد أيضاً إلى الإجابات المقدمة من الغير. وأوضح أن المدير لن يكون مسؤولاً عن ذلك وأنه سينبغي للأمانة الاعتماد على ما قاله الغير وان ذلك النهج كان محل نقاش مع مديري البرامج عند محاولة التحقيق في ذلك. وأضاف مدير الشعبة قائلاً إنه تحول حقيقي في الثقافة وإنه قد تم تناول العديد من الأشياء فيما يخص كل منتج على حدة، أي أن الأمر يتعلق بعدد المنتجات التي ظهرت مقابل النتائج المتعلقة بجودة النتائج وأشار إلى أن تغير الثقافات يستغرق زمناً طويلاً. وقال إنه فيما يتعلق بالبرنامج 26 (المعني بالتدقيق الداخلي وبالرقابة الداخلية)، كانت المؤشرات الكمية عبارة عن عشرة تقارير و15 تقريراً وتقرير واحد، وهو ما اعتبره أمراً جيداً، لكنه قال إنه لا يعتقد أن عدد التقارير الصادرة يعني الدول الأعضاء وإنما الآثار التي قد تترتب عليها في إدارة المنظمة. وأضاف أنه حين يُقدم ذلك كمؤشر للأداء، سيصبح جمع المعلومات المتعلقة بمؤشرات الأداء أكثر تعقيداً من مجرد قياس كم التقارير التي صدرت.

293. وقال وفد إسبانيا، فيما يتعلق بالبرنامج 27، إن المصروفات التي بلغت 38 مليون فرنك سويسري في الفترة 2008-2009 قد انخفضت إلى 35 مليون فرنك سويسري في الفترة 2010-2011، وهو ما اعتبره وفورات كبيرة مع أخذه في الحسبان أن عدد الاجتماعات قد تضاعف مقارنة بالفترة السابقة، هذا بالإضافة أيضاً إلى مسألة الوثائق. وطلب الوفد الحصول على مزيد من التفاصيل حول كيفية تحقيق تلك الوفورات. فعلى سبيل المثال، بدا للوفد أن عدد الرسائل البريدية قد تقلص. وقال إن الوفورات كبيرة لكنه لم يلحظ تحقيق وفورات كبيرة بشأن بنود أخرى ولا في مجالات أخرى. وطلب الوفد توضيح ما إذا كانت قد بذلت جهود مماثلة بشأن بنود أخرى من الميزانية مثل الأسفار والاتصالات والكهرباء وفترات الغياب بسبب المرض لأن الوفورات في هذه المجالات غير ملاحظة إلى حد كبير وأعرب الوفد عن رغبته في أن يستوضح كيف تحققت وفورات كبيرة في بند من بنود الميزانية ولم تتحقق في بنود أخرى حيث من الممكن تحقيق وفورات كبيرة.

294. وأشار وفد إيطاليا إلى البرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة. وقال فيما يتعلق بالمؤشرات، إن العمل قد انقطع بأربعة من عشرة مؤشرات أداء، وتحقق السير جزئياً في مؤشرين، وهو ما يزيد على نصف المؤشرات، وهو ما قد يرجع إلى الطريقة التي وضعت بها تلك المؤشرات. ولاحظ الوفد في سياق الموافقة على الميزانية، حدوث تحسن في المؤشرات وتبسيطها على نحو أكبر في العام الماضي. وشدد الوفد على أنه يشجع الويبو على مواصلة جهودها في هذا المجال المهم لتقديم الدعم إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وهو أمر مهم للغاية لا سيما بالنسبة للبلدان النامية.

295. واقترح وفد البرازيل مناقشة الوثيقة برنامج تلو الآخر والانتقال بالمناقشة إلى البرنامج التالي، إذا لم يطرح سؤال عن برنامج معين.

296. ولتحقيق الفعالية، أحصى الرئيس عدد البرامج التي تثير حولها الوفود تساؤلات وأعلن أن المناقشات ستقتصر فقط على تلك البرامج التي تثير تساؤلات.

297. وعلق وفد البرازيل (متحدثاً باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) على البرامج 1 و2 و3 و4 و8 و11 و17 و22 و30. وأضاف أن بعض أعضاء المجموعة ستعلق على برامج محددة.

298. ووجه وفد الجزائر، في معرض تعليقه على البرنامج 1 بالنيابة عن مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، الشكر إلى الأمانة على عملها الممتاز في عرض ذلك البرنامج. وأضاف أن البرنامج 1 قد عرض بوضوح شديد، موضحاً أن ذلك قد ساعد الوفد على فهم ما يريد أن يعرفه. وأعرب عن رغبته في أن يعكس البرنامج على نحو أفضل حقيقة

أنشطة اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات. وأشار إلى الصفحة رقم 9 التي تتحدث عن إجراء بحث عن اللجنة في الوقت الحاضر. وقال إن كلا المجموعتين تشعر بضرورة إلقاء المزيد من الضوء على عدم إحراز اللجنة نفس القدر من التقدم بشأن كافة القضايا، ورأى الوفد أن بعض الأمور استكملت والبعض الآخر لم يستكمل موضحاً أنه قد أشير إلى أن اللجنة أحرزت اللجنة بعض التقدم في بعض المسائل ومنها جودة البراءات وأنظمة الاعتراض والعلاقة بين مستشاري البراءات وزبائنهم، لكن يقال أيضاً إن اللجنة لم تحرز أي تقدم فيما يتعلق بمسألة البراءات والصحة. وترى المجموعتان أن من الضروري للغاية توضيح أسباب إحراز اللجنة تقدماً في بعض المسائل وعدم إحراز تقدم في مسائل الأخرى، رغم أنها جميعها تتمتع بنفس القدر من الأهمية بالنسبة للجنة. أما التعليق الثاني فيشير إلى الفقرة الخامسة التي تتعلق بالمساعدة التي تقدمها شعبة البراءات إلى الدول الأعضاء. فقد طلبت المجموعة أن توضح الأمانة ما إذا كانت كافة الحلقات الدراسية والمساعدات التقنية المقدمة إلى البلدان تتجه نحو تحقيق نظام متوازن للملكية الفكرية داخل مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية، فكلا المجموعتين تشعر بشئ من القلق لأن كل تلك الحلقات الدراسية تروج لوجهة نظر ضيقة عن مستقبل الملكية الفكرية. وطلبت المجموعتان الحصول على مزيد من التفاصيل بشأن الوحدات الدراسية أو المسائل محل البحث في تلك الحلقات الدراسية حتى تتكون لديها رؤية أوضح عن نظام الملكية الفكرية الذي يجري الترويج له خلال تلك الحلقات الدراسية. أما التعليق الثالث والأخير، فيتعلق بالجداول، وبالأخص بالنتيجة المتوقعة رقم 1 ومؤشر الأداء المتعلق بزيادة عدد المناقشات حول الممارسات القانونية في أنظمة البراءات. فكلا المجموعتين تشعر بالقلق لوجود بعض التناقض هنا. فقد أشير إلى أن الدول الأعضاء ارتأت أن اللجنة ليست قادرة بعد على تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك، فحين تسأل الأمانة عن الحالة، تقول اللجنة إن النتائج قد تحققت بالكامل، لكن يتبين بوضوح أن اللجنة ليست قادرة على تحديد القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهذا تناقض واضح، طلبت كلا المجموعتين الحصول على تفسير بشأنه.

299. وعلق وفد جنوب أفريقيا (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الأفريقية) على البرنامج 1، مشيراً إلى سرية بعض المعلومات المقدمة في الفقرة 5 من البرنامج 1 (التي يقدم البرنامج بموجبها المساعدة التشريعية والمشورة في مجال السياسة العامة إلى الدول الأعضاء)، وإلى السياسات بما في ذلك مواطن المرونة. وطلب الوفد إلقاء المزيد من الضوء على طبيعة مواطن المرونة التي أتيحت، نظراً لأن الدول الأعضاء مدعوة إلى الموافقة على تلك الوثيقة. وقال إنه فهم أيضاً من الفقرة التالية أنه قد تم نشر وعي أكبر بالمبادئ والممارسات القانونية لنظام البراءات. وطلب الحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن. وبالنسبة لبيانات الأداء، قال الوفد إنه قد وردت إشارة تحت مؤشرات الأداء إلى تزايد عدد الأطراف المتعاقدة بموجب المعاهدات التي تديرها الويبو فيما يتعلق بالبراءات، موضحاً أن أسس المقارنة بالنسبة لاتفاقية باريس هو 173 طرفاً وأن العدد قد وصل إلى 174 وفقاً لبيانات الأداء خلال فترة السنتين. وطلب الوفد أن يفهم ما إذا كان يمكن القول عن حق بأن عدد الأعضاء قد تزايد بشكل أكبر فيما يتعلق باتفاقية باريس، لأن العدد قد زاد واحداً فقط على حد علم الوفد، وتساءل الوفد عما إذا كان السير قد تحقق كلياً. وقال إن نفس الشئ ينطبق على معاهدة بودابست حيث تحدد أسس المقارنة 72 طرفاً، بينما تحدد بيانات الأداء 75 طرفاً، بزيادة قدرها 3، وهنا أيضاً، اعتبر السير "محقق كلياً". وقال الوفد إن "تزايد العدد" يعنى بالنسبة له أن يفوق العدد ذلك بكثير. وطلب توضيحاً حول إمكانية اعتبار ذلك "محقق كلياً أو جزئياً". وفيما يتعلق بمعاهدة قانون البراءات، رأى الوفد أنه يوجد تداخل فيما بين مؤشرات الأداء والمعاهدة التي ذكرت مرتين. وأشار إلى أن نفس الأمر قد حدث في البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011، وطلب توضيح أسباب اعتبار معاهدة قانون البراءات مؤشر أداء قائم بذاته في إطار النتيجة الثالثة المرتقبة ثم إدراجها أيضاً في مؤشر الأداء في إطار النتيجة الأولى المرتقبة. وقال إن النتائج لم تتغير في هذا الصدد، فأسس المقارنة تحدد 22 طرفاً وبيانات الأداء تحدد 30 طرفاً والسير "محقق كلياً"، لذا، فهناك تداخل، من وجهة نظر الوفد، ينبغي ربما تفاديه في المستقبل ما لم يرد تفسير لأسباب الإشارة إلى معاهدة قانون البراءات مرتين.

300. وقال وفد البرازيل إن وفد الجزائر سيعلق على البرنامج 2 باسم مجموعة جدول أعمال التنمية.

301. وقال وفد الجزائر إن تعليقاته (بشأن البرنامج 2) قد تشبه إلى حد ما التعليقات على البرنامج 1 لأن البرنامج 2 يتضمن أيضاً تقديم مساعدات تقنية وعقد حلقات دراسية للبلدان النامية. وطلب الوفد المزيد من التفاصيل عن مضمون هذه الحلقات الدراسية وغيرها من الأنشطة من أجل تقييم الصورة المقدمة عن النظام الحالي للملكية الفكرية. وقال الوفد، فيما يتعلق بتنفيذ جدول أعمال التنمية، إن البرنامج 2 أشار إلى دراسات جرى استعراضها في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية. وأعرب عن رغبته في الحصول على تفاصيل بشأن التوصيات والقرارات الصادرة عن اللجنة فيما يتعلق بالدراسات التي جرى استعراضها، كما حدث في البرامج الأخرى. وقد ورد في البرنامج 2، على حد قول الوفد، أن اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية تنظر في أي تقرير لكن دون الإشارة إلى تعليقات الأعضاء أو على الأقل دون إيجاز الآراء التي أعرب عنها، في حين أن البرنامج 1 يتضمن تفاصيل عن التوصيات التي أصدرتها اللجنة. وعليه، فقد اقترح الوفد على الأمانة أن تضيف معلومات تمكن الدول الأعضاء من الاطلاع على التوصيات التي صدرت عن اللجنة فيما يتعلق بالدراسات التي عرضتها القطاع المعني بالعلامات التجارية والرسوم والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية على اللجنة.

302. وقدم وفد البرازيل تعليقات على البرنامج 3. وأعرب الوفد عن ارتياحه لرؤية هذه الطائفة الواسعة من الأنشطة التي تمخضت عن هذا البرنامج خلال فترة السنتين الماضية والإنجازات التي حققتها اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة خلال تلك الفترة. واعترف الوفد بالمجهود المضني الذي بذلته الأمانة في إعداد الوثائق واللوجيستيات لكافة الاجتماعات التي عقدت خلال تلك الفترة. فقد شهدت تلك الفترة أنشطة مكثفة. وفيما يتعلق ببيانات الأداء، رأى الوفد أنه رغم المعلومات المهمة التي تقدمها بشأن الجانب الكمي، فإنها لا تقدم نفس المستوى من المعلومات عن الجانب الكيفي. وقد ينطبق أيضاً هذا التعليق على برامج أخرى عديدة. فقد أُبلغت الدول الأعضاء، على سبيل المثال، بأن كافة الأهداف المتعلقة بالإسهام في وضع السياسة الدولية المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة والإطار القانوني لها والبنية التحتية العالمية لحق المؤلف قد تحققت. لكن الوفد رأى أنه لا يمكن للدول الأعضاء تقييم مضمون هذا الإسهام. وقال إن أحد مؤشرات الأداء تشير إلى تزايد عدد الدول الأعضاء المستفيدة من المشورة القانونية بشأن مختلف قضايا حق المؤلف والحقوق المجاورة، ووجد أن هنا أيضاً، ما من وسيلة للتحقق من أن الأنشطة الواردة في إطار هذا المؤشر للأداء قد أدت إلى تحقيق نظام عالمي متوازن لحق المؤلف. وفي نفس السياق، وفيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة، وهي "تحقيق وعي أكبر وكفاءة أعلى لدى الدول الأعضاء في مجال حق المؤلف والحقوق المجاورة"، قال الوفد إن أحد مؤشرات الأداء تشير إلى عدد الاجتماعات/ المؤتمرات/ الندوات بحسب المنظمات والبلدان التي تدعى الويبو إليها لتعميم المعلومات المتعلقة بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وهنا أيضاً، لا يمكن، من وجهة نظر الوفد، تقييم نوع المعلومات التي جرى تعميمها ويبدو له أنه لم يجر تقييم للمضمون. ولاحظ الوفد أيضاً أن تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يشير إلى مؤشر الأداء التالي "القرارات والطلبات الناتجة عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة". وهو يخلص إلى أن مؤشر الأداء ليس بالضرورة مهماً ومحدداً بما يكفي لتقديم تقارير عن النتيجة المرتقبة، فصياغته والغرض منه ليسا واضحين بالضرورة؛ وهو يستمر في إحصاء عدد القرارات بدلاً من إعداد تقارير عن جودة القرارات. وهذا لا يشير بالضرورة، على حد قول الوفد، إلى أن البرنامج يحقق النتيجة المرتقبة.

303. وقدم وفد البرازيل (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) التعليقات التالية عن البرنامج 4. وقال إنه رغم أن حجم الأنشطة التي وردت في هذا البرنامج كبير، فإن الإنجازات التي تحققت في فترة السنتين 2010-2011 تعكس بالفعل الإجراءات والقرارات التي اتخذتها الدول الأعضاء. لكنه وجد أن من الجدير الإشارة إلى الجهود التي بذلتها الأمانة في تسهيل اجتماعات لجنة الويبو الحكومية الدولية المعنية بالملكية الفكرية والمعارف التقليدية والموارد الوراثية والفولكلور، والمبادرات الرامية إلى جمع التبرعات لصندوق التبرعات الطوعي للويبو المخصص للمجتمعات الأصلية والمحلية.،وتعميم المعلومات بشأن المعارف التقليدية، والدورات الإعلامية الرامية إلى اطلاع المندوبين على الدورات الرسمية. وكما في حالة البرنامج 3، أشارت مجموعة جدول أعمال التنمية إلى توجه تكوين الكفاءات وغير ذلك من المساعدات التقنية الذي لا يسمح بتقييم مضمون الأنشطة المذكورة. وقالت إنه فيما يخص البرنامج 8 المتعلق بتنسيق جدول أعمال التنمية، صدرت تعليقات ليس فقط عن مجموعة جدول أعمال التنمية، وإنما أيضاً عن وفود أخرى في إطار البيانات العامة. ولاحظت مجموعة جدول أعمال التنمية على نحو إيجابي الأنشطة

التي أنجزت فيما يتعلق بالنتيجة المرتقبة التالية: "فهم معمّق لجدول أعمال التنمية لدى الدول الأعضاء والمنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني وأصحاب المصالح الآخرين". وقال الوفد إن التقرير يشير إلى كتيب عنوانه :" جدول أعمال الويبو بشأن التنمية - لمحة عامة"، لكنه لا يقدم معلومات أخرى عن الكتيب ولا عن مضمونه، وطلب الوفد المزيد من التفاصيل عن ذلك. وفيما يتعلق ببيانات الأداء بشكل عام، أشار الوفد، على غرار وفود أخرى ، إلى عدم ورود معلومات كافية عن كيفية تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية بفعالية في كافة البرامج. وقال إن مؤشر الأداء الأول يشير إلى إعداد جميع أنشطة الويبو تماشيا مع مبادئ جدول أعمال التنمية وقد اعتبر أنه قد تحقق كلياً. وقد يؤدي ذلك، وفقاً للوفد، إلى فهم أن جدول أعمال التنمية قد تم تعميمه بشكل كامل في كافة مجالات عمل الويبو. ورأت مجموعة جدول أعمال التنمية أن ذلك العمل ما زال جارياً. كما يظهر على سبيل المثال في المناقشات المتعلقة بإدراج لجنة البرنامج والميزانية واللجنة المعنية بمعايير الويبو في قائمة الهيئات المعنية، في إطار آلية التنسيق. وقالت إنه في تقرير التثبيت الذي أعدته شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية، يرد تحليل لمؤشر الأداء التالي:" النجاح في تنفيذ التوصيات الناتجة عن عمليتي الرصد والتقييم" ويذكر أن البيانات التي جمعت من أجل هذا المؤشر لا تمكن من إعداد تقارير مجدية. واعتبر الوفد هذا مثالاً لأحد المجالات التي ينبغي تحسينها فيما يتعلق بإعداد التقارير بشأن هذا البرنامج. وأضافت مجموعة جدول أعمال التنمية أن وفد الجزائر سيعلق بالنيابة عنها على البرنامج 11.

304. وقال وفد الجزائر معلقاً على البرنامج 11 (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) إن شاغله الرئيسي هو التأكد من أن أكاديمية الويبو تقدم دورات دراسية تدريبية ومعلومات وخبرات متكيفة مع الرؤية الشاملة لكافة رؤى الدول الأعضاء بشأن الملكية الفكرية، موضحاً أن مجموعة جدول أعمال التنمية تحتاج إلى الحصول على مزيد من التفاصيل عن السبيل الذي يربط ذلك بجدول أعمال التنمية. وطلبت المجموعة بعض التوضيحات للتأكد من أن كافة شواغل الدول الأعضاء قد أخذت في الحسبان. وفيما يتعلق بجدول بيانات الأداء وبالأخص النتيجة المرتقبة الأولى، حيث ترد الإشارة إلى معدل الرضا واعتباره "محقق كلياً"، أعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن رغبتها في معرفة كيف تمكنت الأمانة من تقييم مستوى رضا المهنيين أو من تابعوا الدورات. وتساءلت المجموعة عما فعلته الأمانة، حين تشير إلى أن مستوى الرضا قد تحقق كلياً، كي تتمكن من التأكد من مستوى رضا المشاركين، وكيف تمكنت الأمانة من تقييم ذلك الرضا. وبشأن الإشارة التي وردت بشأن زيادة التمثيل الجغرافي للشركاء الملتزمين بالتعاون، طلبت المجموعة الحصول على المزيد من التفاصيل بشأن تلك الزيادة، وتساءلت عما يعنيه ذلك بالتحديد. وقالت هل يعني ذلك تزايد عدد الشركاء ولو كان الأمر كذلك، فمن أي مناطق؟ وكيف تحدد هذا التمثيل الجغرافي؟

305. أما وفد البرازيل فقد علق على البرنامج 22 (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) وسلط الضوء على تنفيذ النظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الإطار الزمني المحدد، باعتباره من الإنجازات الرئيسية التي تحققت في تلك الفترة. ولاحظ أيضاً أن البيانات المالية للويبو لعام 2011 تلقت آراء غير مشفوعة بتحفظات من مراجعي الحسابات. وقال، فيما يتعلق بعملية وضع الميزانية، إن مجموعة جدول أعمال التنمية ترى ضرورة تعزيز مشاركة الدول الأعضاء في تلك العملية، موضحاً أن ثمة سبيل ممكن لتحقيق ذلك وهو استعراض الجدول الزمني للاجتماعات. وقد كان ذلك هو أحد الاقتراحات المقدمة من جدول أعمال التنمية في إطار تبادل الآراء حول إدارة الويبو. وأخيرا، اعترفت مجموعة جدول أعمال التنمية بأن أمانة الويبو قد بدأت في وصف الإنفاق التنموي. وهو تعريف ما زال يحتاج، وفقاً للمجموعة، إلى مزيد من التنقيح كي يكون أكثر دقة وأعربت المجموعة عن تطلعها إلى الإسهام في تلك المناقشات بهذا الصدد خلال دورة لجنة البرنامج والميزانية. وأضاف الوفد أن وفد الجزائر سيعلق على البرنامج 17 وأن وفد الهند سيعلق على البرنامج 30.

306. وقال وفد الجزائر معلقاً على البرنامج 17 (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) إنه يود أن يطلع على آراء الأمانة بشأن الفقرة الأولى من هذا البرنامج حيث إنها تقول "إن قرار مواصلة برنامج عمل اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ أبرز ما تبذله الويبو من جهود في هذا الصدد، والالتزام بالتشجيع على اتباع مقاربة شاملة في الاضطلاع بأنشطة الويبو الرامية إلى إذكاء الاحترام للملكية الفكرية." وذكر الوفد بأن مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية قد شهدت ذلك الاجتماع. وقال إن القرار لمواصلة العمل في الدورة الثامنة قد اتخذ لأنه لم يكن هناك اتفاق على خطة العمل المقبلة وليس بسبب رضا

الدول الأعضاء عن برنامج العمل السابق موضحاً أن عدداً من الاقتراحات قد قدم إلى اللجنة. ولم يجر الاتفاق على الاقتراح الذي سيطرح في برنامج الميزانية المقبل. وعليه، فقد عقدت مناقشة حول تمديد برنامج العمل الحالي. ومن ثم، رأى الوفد أن التفسير الذي قدمته الأمانة بشأن هذا الاتفاق غير واضح بعض الشئ. وطلب مجموعة جدول أعمال التنمية الحصول على توضيحات بشأن تلك النقطة بالأخص. وثانياً، أشار الوفد إلى أن الفقرة الثالثة تقول إن البرنامج يضمن أن كافة الأنشطة تعكس وتتناول على نحو كاف الشواغل الاجتماعية الاقتصادية والمتجهة نحو التنمية فضلاً عن التوازن بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. وأعربت مجموعة جدول أعمال التنمية عن رغبتها في أن تعرف بالتحديد كيف تسنى للشعبة المسؤولة عن البرنامج 17 أن تضمن مراعاة التوازن بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة في كافة الأنشطة.

307. وقال وفد الهند معلقاً على البرنامج 30 (باسم مجموعة جدول أعمال التنمية) إن المجموعة تلاحظ مع التقدير عدد الأنشطة المنجزة في إطار البرنامج 30 لمساعدة المكاتب الوطنية والمؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة على إعانة المقاولين والشركات الصغيرة والمتوسطة على الانتفاع بنظام الملكية الفكرية. كما لاحظت العدد الكبير لبرامج تدريب المدربين والمنتدى الإقليمي ودون الإقليمي للشركات الصغيرة والمتوسطة، بما في ذلك المحفلين الوطنيين اللذين نظما في الهند في الفترة 2010-2011. ولاحظت أن الأنشطة المنجزة في إطار البرنامج تشكل إسهاماً مهماً ورئيسياً في الانتفاع بالملكية الفكرية من أجل تعزيز الابتكار والتطوير في قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة، لا سيما في البلدان النامية حيث يكتسب قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة. وقالت إن تقرير أداء البرنامج يحصي مع ذلك المؤشرات الكمية أو الإنجازات أكثر مما يركز على أثر تلك الأنشطة من أجل قياس النتائج المرتقبة التي تحققت. وقالت إن العديد من الوفود قد أثارت تلك النقطة مشيرة إلى أن بيانات الأداء الواردة في هذا البرنامج معدة بشكل جيد، لكن العديد من البيانات غير متاح. وطلبت أن تعرف أسباب توقف بعض الأنشطة المقررة مثل مساعدة المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وقالت إن تقرير التثبيت الصادر عن شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية يشير إلى أن بيانات الأداء الواردة في هذا التقرير مهمة وقيمة. لكنها ارتأت تعزيزها بإضافة التعليقات المطلوبة من المشاركين في مناسبات الويبو في المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة بشأن أثر الأنشطة. وأضافت أن التقرير يشير أيضاً إلى أن بيانات الأداء ليست كافية للتمكين من إجراء تقييم سليم للأنشطة المنجزة لتحقيق النتيجة المرتقبة ولتحليل مستوى رضا المؤسسات الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة. وعليه، فقد طلبت المجموعة تقييم تنفيذ البرنامج نظراً لضرورة أخذ تلك العناصر في الحسبان.

308. وعلق وفد ألمانيا على البرنامجين 20 و 23. وقال فيما يتعلق بالبرنامج 20 المتعلق بالمكاتب الخارجية إنه منذ عام 2010، والويبو تبحث في مسألة إنشاء مكاتب خارجية جديدة موضحاً أن من أولويات الجمعية العامة في عام 2011 التوصل إلى قرار بهذا الشأن وأن الوثيقة تشير إلى أن تلك المسألة "منقطعة" أي لم تجر متابعتها. وطلب الوفد توضيح أسباب تحول تلك المسألة من أولوية قصوى إلى مسألة متوقفة. وفيما يتعلق بالبرنامج 23، أثار الوفد مسألة التدريب مشيراً إلى أن التدريب مهم بالنسبة للموظفين وبالنسبة للويبو كذلك. ولاحظ أن إحدى الاستنتاجات التي توصل إليها تقرير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن الموارد البشرية تشير إلى أن 16 موظفاً من أصل 21 موظفاً في إدارة الموارد البشرية لم يتلقوا أي تدريب خلال العشر سنوات الأخيرة إلا في مجال اللغات. وهو ما يثير من وجهة نظره بعض القلق، وهو ما قد يشاطره مدير الشعبة فيما يخص مسألة التدريب بشكل عام في الويبو. وفيما يتعلق بالبرنامج 23 المتعلق بالموارد البشرية، وفترتي السنتين الأخيرتين أو الثلاث فترات الأخيرة، قال الوفد إن من الملاحظ أن الموارد المخصصة للتدريب تصل إلى 1 في المائة-أي نحو 4 ملايين فرنك سويسري، وأن المصروفات الحالية تبلغ 1,4 و1,6 مليون فرنك سويسري. وهو ما يقتضي وفقاً للوفد توفر موارد في النظام لتخصيصها لإجراء بعض التدريبات. وقال إن مما يبعث على مزيد من القلق هو الإشارة في تقرير أداء البرنامج فيما يخص البرنامج 23 إلى أن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين وهو نظام الأداء الجديد يهدف إلى تحديد احتياجات التدريب وأن الاحتياجات الحالية المحددة تصل إلى 1,500 دون وجود موارد متاحة لتلبيتها. وتساءل الوفد متى إذن ستتناول الأمانة تلك المسائل؟ وما هو حجم الموارد المطلوبة ومن أين ستأتي؟ وهل أجريت بالفعل بعض التحويلات؟

وأوضح أن المنظمة لا يمكنها الانتظار حتى الفترة 2014-2015 لتناول تلك القضية الرئيسية المتعلقة بالتدريب. فمن الضروري تناولها في فترة السنتين الحالية.

309. ولفت وفد كوريا انتباه الوفود إلى البرنامجين 5 و6. وقال إن مؤشر الأداء "عدد الطلبات" يرتبط بالنتيجة المرتقبة وهي "الانتفاع بنظام معاهدة التعاون بشأن البراءات". وقال إنه يدرك أن تلك الإحصاءات مهمة للغاية بالنسبة للويبو، لكنه لاحظ أن هذا المؤشر يعتمد بشدة على عوامل خارجية مثل الحالة الاقتصادية والسلوك الابتكاري وما إلى ذلك. وعليه، فأي زيادة أو انخفاض في عدد الطلبات قد لا يعتمد سوى على قدر ضئيل من جهود الويبو. وارتأى أن من الضروري استكمال ذلك النوع من المؤشرات ببيانات أداء تقيس الأنشطة الفعلية التي تنجزها الويبو. وارتأى انه لا ينبغي تفسير ذلك على أنه عائق أمام استخدام تلك المؤشرات، وأعرب الوفد عن رغبته في تكريس المزيد من الجهود في هذا الاتجاه. أما النقطة الثانية التي أثارها فتتعلق ببيانات الأداء لكل البرامج تقريباً حيث رأى أنها تعرض بطريقة مقتضبة للغاية. وللمقارنة، لفت الانتباه إلى المرفق 2 لبرنامج الأداء والميزانية للفترة 2011-2011، الصفحة 139 حيث يرد شرح للأنشطة المنجزة في إطار الصناديق الاستئمانية. ورأى أن هذه المعلومة أكثر قابلية للفهم. وتساءل عما إذا كان من الممكن إتاحة المزيد من المعلومات المفصلة للدول الأعضاء في الصيغة المماثلة لصيغة الصناديق الاستئمانية.

310. وعلق وفد بيرو على البرنامج 23 وقال إن تقرير أداء البرنامج أفاد باستحداث 156 وظيفة، مع الإشارة إلى "عدد الموظفين المهنيين الذين تم توظيفهم من مناطق غير ممثلة بالقدر الكافي". وقال إن عددهم قد تراوح بين 3 و5. وتساءل الوفد كيف سيعمل نظام إشارات السير مع بلوغ إجمالي الذين تم توظيفهم 6 موظفين من بلدان ذات تمثيل متدن، من أصل 156؟ وأضاف أن هذا الأمر ينطبق على أعضاء مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي وغيرها.

311. وعلق وفد جنوب أفريقيا على البرامج 2 و3 و4، حيث أشار إلى بيان في الفقرة الأخيرة من الصفحة 12 يفيد بأن هذا البرنامج استرشد في تصميم أنشطته وتخطيطها وتنفيذها بالتوصيات الوجيهة من جدول أعمال التنمية. وكان للوفد رأي آخر في هذا الصدد، فقد كان عليه أن يطلب إجراء دراسة تضع التوصية 15 من جدول أعمال التنمية في الاعتبار. وتساءل كيف يمكن اعتبار ذلك صحيحاً وطلب الحصول على توضيح من مدير البرنامج حول كيفية مراعاة التوصية 15 لدى مناقشة معاهدة تتعلق بحماية الرسوم والنماذج الصناعية. أما عن مؤشر الأداء الثاني الوارد في الصفحة 13، فهو يشير، وفقاً للوفد، إلى ما لا يقل عن 10 حالات تصديق لكن تسع دول فقط هي التي أصبحت أطرافاً خلال فترة السنتين. وتساءل الوفد كيف يمكن أن يكون معدل الأداء "قد تحقق كلياً"، رغم أن الهدف المنشود يتعلق بعشر تصديقات. وقال ربما يمكن اعتباره محققاً. ولاحظ الوفد، فيما يتعلق بالبرنامج 3، أن الفقرة 2 لا تتضمن أي معلومات دقيقة عن التحديات والاستراتيجيات. ولاحظ أن البرنامج والميزانية للفترة 2010-2011 يشير باستمرار إلى الاستراتيجيات ومن ثم التحديات. وأشار إلى أن تقرير البرنامج والميزانية لا يبرز سوى الإنجازات، وفقط الإنجاز فيما يخص مناقشات معاقي البصر في اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وارتأى الوفد ضرورة إلقاء الضوء في المستقبل على التحديات، لأن المسائل الأخرى مهمة للغاية أيضاً. وفيما يتعلق بالتقييدات والاستثناءات، سأل الوفد عن أسباب عدم إحراز تقدم في هذا الصدد. كما طلب الحصول على معلومات دقيقة فيما يتعلق باللغة المستخدمة. وقال إنه سيكون ممتناً، إذا تمكنت الأمانة في المستقبل من توضيح أن السعي فيما يخص حماية البث الإذاعي يفضي إلى إبرام معاهدة بهذا الشأن. وقال إنه كما كان الأمر في حالة معاقي البصر، يتعلق الأمر بصك دولي. لكن رأى أن ذلك هو عبارة عن خطة عمل نحو التوصل إلى معاهدة لحماية هيئات البث الإذاعي- فليس من الواضح بالنسبة له ما المقصود "بحماية هيئات البث الإذاعي". ولاحظ الوفد فيما يتعلق ببيانات الأداء الواردة في صفحة 18، أنه لم ترد إشارة سوى إلى مؤشرات الأداء 1 و2 و3 و4. وفيما يتعلق بمؤشر الأداء الآتي:" القرارات والالتماسات الصادرة عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة"، طلب الوفد الحصول على مزيد من المعلومات بهذا الشأن لأنه وجد أن من الصعب القول بأنه قد تم تناول 20 قراراً والتماساً صادرين عن اللجنة الدائمة المعنية بحق المؤلف والحقوق المجاورة. وفيما يخص مؤشر الأداء الذي لا يشير فقط إلى معاقي البصر وإنما أيضاً إلى الفئات التي تعاني من إعاقات أخرى، قال الوفد إنه قد اعتبر محقق كلياً. لكن بيانات الأداء لا تشير سوى إلى معاقي البصر. ولم ترد إشارة إلى من يعانون من إعاقات أخرى.

وعليه، فقد طلب الوفد المزيد من المعلومات من الأمانة لمعرفة كيف اعتبر ذلك محقق كلياً. وفيما يخص الفقرة 32 من البرنامج 4، سلط الوفد الضوء على الطلب الذي تقدم به لإلقاء مزيد من الضوء على الأقسام التي تتناول تنفيذ جدول أعمال التنمية. (على غرار المثال الذي ورد في الصفحة 21 حيث أشاد الوفد بالبرنامج). وفيما يتعلق بالصفحة 23 من البرنامج 4، فيما يتعلق بالمناصب الشاغرة، طلب الوفد إضافة المزيد من التوضيح لأن ذلك يؤثر على المصروفات بسبب شغور بعض المناصب ونقل بعضها. وشدد الوفد على أهمية البرنامج 4 ورأى أن من الضروري تقديم المساعدة بشأنه عند ظهور مشكلات فيما يتعلق بملء الشواغر.

312. وعلق وفد هنغاريا باسم بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق على البرنامج 10 حيث شكر الأمانة على جهودها ورحب بمختلف المبادرات الواردة في هذا البرنامج والمتخذة في البلدان المعنية لا سيما فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوطنية للملكية الفكرية، والإصلاحات التشريعية، وتحديث البنية التحتية للملكية الفكرية، والتدريب على الملكية الفكرية. كما أعرب عن دعمه للبرنامج 30 المتعلق بالشركات الصغيرة والمتوسطة وحث الأمانة على مواصلة اتخاذ المبادرات في هذا المجال وبالأخص بذل الجهود الرامية إلى تعزيز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة الابتكارية في منطقة بلدان أوروبا الوسطى ودول البلطيق.

313. وعلق وفد مصر على البرنامج 20 حيث طلب التعرف على وضع المفاوضات التي أجرتها المنظمة فيما يخص المكاتب الخارجية، مشيراً إلى عدم وجود مكتب خارجي إلى الآن في أفريقيا، وطلب الحصول على توضيح فيما يتعلق بوضع معايير وتقديم معلومات بشأن مدى إسهام البرنامج 20 في تنفيذ برامج التنمية، لا سيما منذ خوض اللجنة المعنية بالمعايير الموحدة مناقشات عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية.

314. وأشار وفد جمهورية كوريا، فيما يتعلق بالبرنامج 9، إلى المناقشات التي أجريت في الدورة الخامسة للجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية في أبريل 2010 حيث وافقت الدول الأعضاء على اقتراحين لتطوير التكنولوجيا ودعم وضع الاستراتيجيات المقررة، موضحاً أن العديد من الوفود أعربت حينذاك عن رأيها بضرورة أن يقتصر هذا المشروعان على ولاية الويبو وأن تبذل من ثم الجهود للتعاون مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى أو المنظمات غير الحكومية. وقال إن العمل قد انتهى في هذين المشروعين الآن أو هما في مراحلها الأخيرة، ومن ثم طلب الحصول على فرصة للاستفادة من الخبرات المكتسبة إلى الآن. وأخيراً، شكر الوفد المدراء المسؤولين على جهودهم لتنفيذ هذين المشروعين.

315. وأجابت الأمانة على تساؤلات الوفود. وقالت إن وفد الجزائر ذكر عدة نقاط. أولاً، كيف يمكن إبراز واقع الأنشطة في اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات على نحو أفضل والاستجابة للطلب ذي الصلة لتحسين هذا النوع من التقارير في المستقبل. وقد أحاطت الأمانة علماً بكل من التعليق والطلب. وقالت إنها سوف تبذل كل الجهد من أجل إرضاء الوفد في المستقبل. وثانياً، بشأن المسألة المتعلقة بالفقرة 5 حول العمل على المشورة التشريعية والندوات وغيرها، وما إذا كان يتم السعي إلى تحقيق ذلك بطريقة متوازنة، أوضحت الأمانة أن العمل الجاري يتألف من حلقات دراسية وتعليقات على مشاريع القوانين وتفصيل لمشاريع القوانين الجديدة وبعثات المشورة التشريعية، مشيرة إلى أن كل ذلك تقوم به بناء على طلب الدول الأعضاء فقط. كما طلب من الأمانة المشاركة في الندوات الوطنية والإقليمية للتحدث عن مواضيع مختلفة تتعلق ببراءات الاختراع، على سبيل المثال نماذج المنفعة وغيرها. ومن الأمثلة التي ذكرتها الأمانة على ذلك، أنه قد طلب من الويبو مؤخراً أن تتحدث عن حماية البرمجيات ببراءات. واستجابة لهذا الطلب، شرحت الويبو الوضع وضربت أمثلة على ما يحدث في مختلف أنحاء العالم. وهي لم تحاول التأثير على البلدان كي تسلك اتجاهاً معيناً أو آخر لأن هذا ليس دور الويبو. وذكرت الأمانة بأن أحد أهدافها الرئيسية في هذا العمل هو محاولة تحديد كيف أن الملكية الفكرية مفيدة لبلد ما أو أحياناً ربما لا تكون مفيدة، وقالت إنها تفعل ذلك عند الطلب، مضيفة أن المساعدة التشريعية تكون سرية. وقالت إن أحد المبادئ الرئيسية التي توجه عملها هو محاولة أخذ حالة كل بلد في الاعتبار، موضحة أن هذه هي الطريقة التي تتعامل بها الويبو مع مسألة المرونة أيضاً؛ فهي تتأمل البلد وجوانب المرونة حين تكون بصدد مسألة ما على بسيل المثال، ثم تبين للبلد الخيارات المطروحة أمامه هي

هذا أو ذاك أو تلك. فالويبو لا تملي علي أي بلد رأياً محدداً، لكنها توضح للبلد أو تساعده على أن يدرك ما هي أهدافه، كما تطرح عليه البدائل المختلفة التي يمكن لهذا البلد أن يختار من بينها من أجل تحقيق تلك الأهداف. وقالت الأمانة إن التوازن مهم للغاية بالنسبة لها، مضيفة أن هذا يتضح أيضاً من خلال العمل الذي تقوم به حول المرونة، سواء من خلال المشورة التشريعية للبلدان أو الندوات التي تعقدها في مختلف البلدان، فعلى سبيل المثال لا تفصح الويبو عن موقفها إزاء المرونة، ولكنها تحاول حمل البلدان معاً على أن تشرح لبعضها البعض كيفية استخدام مواطن المرونة وما هي نتائج تلك المرونة بحيث يمكن للبلدان أن تتعلم من بعضها البعض. وفي بعض الأحيان، يطلب إلى الأمانة أن تتحدث حول قضايا مثل الابتكار المفتوح، أو المصدر المفتوح، وما إلى ذلك، وهو ما تقوم به بشكل منتظم. وأضافت الأمانة أنها لا تدعو إلى مزيد من الملكية الفكرية، لكنها تحاول أن تبين كيف أن الملكية الفكرية في الحالات الفردية يمكن أن تكون أو لا تكون مفيدة لأهداف بلد ما. وفيما يخص السؤال الثالث لوفد الجزائر، قالت الأمانة إن عليها أن تتأمل ذلك عن كثب. وارتأت أن التناقض المحتمل ربما ينبع من أن عموداً لديها يتضمن أساس المقارنة، وأن تلك حالة معينة كانت مفهومة في مرحلة ما. ثم تدرس الوضع بعد عامين. وحينئذ يمكنها أو لا يمكنها تحديد بعض الإنجازات. وأعربت الأمانة عن اعتقادها بأن هذا هو أحد الأسباب وراء وجود نتائج مختلفة في الأعمدة المختلفة. وأضافت أنها ستنظر عن كثب أكثر لمعرفة ما إذا كان باستطاعتها تجنب هذا النوع من التناقضات إن كانت حقيقية.

وأثار وفد جنوب أفريقيا تساؤلاً حول طبيعة أوجه المرونة، وهذا سؤال لا يسهل الرد عليه من وجهة نظر الأمانة، لأنها مرة أخرى مسألة فردية تعتمد على الطلبات التي ترد إليها. وقالت الأمانة إنها من حيث المبدأ بصدد الإطار القانوني الدولي الذي تلتزم به دولة ما. ومن ثم، فهي تحاول بحسب أوضاع البلد ورغباته وأهدافه، أن تبين له جوانب المرونة في الإطار القانوني الدولي الحالي بموجب المعاهدات التي يلتزم بها هذا البلد، وكيفية تنفيذ التزاماته ربما بطرق مختلفة بموجب هذا الإطار. ومن حيث أنواع المرونة التي يتم تناولها، قالت الأمانة إن الأمر يعتمد على الطلب والالتماسات التي ترد إليها من الدول الأعضاء. وكان السؤال الثاني المطروح يتعلق بزيادة الوعي. وذلك ليس من السهل قياسه، على حد قول الأمانة التي تعتقد أن هناك بالتأكيد مناقشات عن طريقة دراسة ذلك لجعل هذا المعيار أكثر قابلية للقياس، موضحة أن ما كانت تقوم به على الأقل خلال العامين هو دراسة ما تقوم به في اللجنة المعنية بقانون البراءات، ودراسة ما كانت تقوم به في اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، ودراسة ما قامت به فيما يتعلق بالمشورة التشريعية وجميع هذه البعثات التشريعية التي تقوم بها. وأعربت الأمانة عن أملها، إذ بالطبع يصعب تحديد ما إذا كانت حققت ذلك أم لا، ولكنها أعربت عن أملها أن تنجح في زيادة الوعي بالملكية الفكرية من خلال هذه المناقشات بحيث تصبح البلدان بعد ذلك أقدر على اتخاذ قرار حول الاتجاه الذي ترغب في أن تسلكه. ثم أخيراً، بشأن المعاهدات، فإن النص يسمح للأمانة بالقول إن التحسن من جانب أحد أطراف المعاهدة يعني إنجازاً. ووافقت الأمانة على ضرورة مراجعة ذلك أيضاً، على وجه الخصوص، لأن التزام البلدان بمعاهدات الويبو أو عدم التزامها هو أمر ليس في أيدي الويبو. فهي في واقع الأمر مسألة تخص البلدان، والتي ينبغي عليها أن تقرر أيضاً طول العملية التي ستلتزم بها بمجرد أن تقرر الالتزام. ولذا، فمن الأرجح، أن ذلك سيكون أمراً يجب على الأمانة إعادة النظر فيه في الوثائق مستقبلاً.

وذكر أحد الوفود في وقت سابق له أنه يتعين على الأمانة أن تتوخى الحذر بحيث لا يقتصر قياسها على الجوانب القابلة للقياس وإنما يشمل أيضاً الجوانب ذات الصلة. وقالت الأمانة إن ذلك بالتأكيد جزء من الأفكار التي تنفذها بالفعل. وفيما يخص معاهدة قانون البراءات، فقد ورد ذكرها مرتين لأنه يمكن بطبيعة الحال أن تعتبر جزءاً من تعزيز التعاون فيما بين الدول الأعضاء إلى حد ما، ثم تم تبنيها أيضاً كنتيجة محددة. وفي المستقبل، يتعين على الأمانة أن تتجنب هذه الازدواجية-فلا يوجد سبب وجيه عدا ذلك لذكر معاهدة قانون البراءات مرتين.

316. وأجاب وفد الجزائر بأن إبراز الواقع ينبغي تنفيذه هنا في هذا التقرير الآن. وقال إن من الواضح أن ذلك ينطبق على المستقبل. ولكن، يجب أن ينطبق أيضاً على هذا التقرير لأنها مسألة تتعلق بالإحاطة علماً بالواقع.

317. وردت الأمانة على التعليقات بشأن البرنامج 2. وفيما يخص أول تعليق من وفد الجزائر، وهي الإشارة إلى تنفيذ جدول أعمال التنمية وعلى الأخص مساهمة البرنامج في عنصر العلامة التجارية لمشروع جدول أعمال التنمية 16 20 01، والذي أثمر عن تقرير ضخم جداً قدم إلى اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية، قالت الأمانة إن اللجنة لم تتمكن من التداول بشأنه، لذا فهو لا يزال معلقاً. ولهذا السبب لم تتمكن اللجنة من رفع التقارير حول أي متابعة. ولهذا السبب أيضاً لا يزال التقرير "كما قدم" ولم يتم تناوله بالدراسة أو البحث. وقد قدم التقرير، ولكن لم يكن هناك ما يكفي من الوقت لمناقشته بسبب جدول الأعمال المثقل للجنة. وبشأن السؤال الثاني، أي الحصول على مزيد من المعلومات تحديداً حول نشاط تمت الإشارة إليه في هذا التقرير (وهو ندوة عالمية نظمها البرنامج بالتعاون مع حكومة بيرو)، أوضحت الأمانة أن الدعوة توجه إلى جميع الدول الأعضاء لحضور هذا النوع من الفعاليات، سواء نظمتها الويبو أم لا. وقد تلقت جميع الدول الدعوات في وقت مبكر قبل الجلسة، لذلك تتضمن السجلات بالفعل معلومات عن البرنامج علاوة على المتحدثين. كما أن العروض التي تقدم في الندوة نشرت على موقع الإنترنت وترجمت إلى عدة لغات وتم تجميعها في وثيقة بتنسيق بي دي إف. وعند الحاجة إلى معلومات أكثر، ستكون الأمانة على أتم استعداد لإرشاد الوفود المختلفة إلى مصادر عديدة. وفيما يتعلق بالملاحظتين اللتين أبداهما وفد جنوب أفريقيا، حيث تتعلق إحداها أيضاً بتنفيذ جدول أعمال التنمية، وبوجه خاص، بدراسة طلبتها اللجنة الدائمة المعنية بقانون العلامات التجارية والنماذج الصناعية والبيانات الجغرافية والتي سوف تستعرض في الدورة المقبلة للجنة، أشارت الأمانة بإيجاز إلى تاريخ تلك الدراسة. فقد تم التكليف بها في الدورة الأخيرة للجنة الدائمة ولكن قبل ذلك، أعدت الأمانة أيضاً وثيقة المعلومات الأساسية وهي (الوثيقة SCT 26/4)، والتي لخصت الجهود فيما يتعلق بالرسوم والنماذج الصناعية وممارستها. وقد تناولت الوثيقة التوصيات وتمت مناقشتها في الدورة 26. وبناء على تقييم عام، اتخذت اللجنة الخطوة التالية وطلبت دراسة أكثر تحديداً حول الآثار المحتملة لتنفيذ المشروع. لذا كانت هناك عملية ذات مستويين، كذلك كانت هناك مداولات موثقة جيداً عن تنفيذ توصيات جدول أعمال التنمية من خلال اللجنة الدائمة في مجال الرسوم والنماذج الصناعية. وكان من الممكن أن تذكر ويشار إليها في تلك الوثيقة ولكن تم ذلك في الوثيقة SCT 26/4. وأخيراً، بشأن النقطة الأخيرة حول ما إذا كان إحراز تسع نقاط من عشرة يعتبر "إنجازاً تاماً" أم لا من حيث التصديق على معاهدة سنغافورة، أشارت الأمانة إلى المقدمة العامة في صفحة 1 بالوثيقة التي تشرح نظام إشارات المرور. فقد اعتمدت المنهجية المطبقة، وفقاً للأمانة، على تصنيف "إحراز تام" عندما كانت تشير بيانات الأداء إلى إحراز 80 في المائة أو أكثر. وقالت الأمانة إن تسع نقاط من أصل عشرة تشير إلى 90 في المائة، ولهذا السبب يظهر التقييم "باللون الأخضر".

318. وأجابت الأمانة على التعليقات بشأن البرنامج 3 وعلى السؤال المتعلق بما إذا كانت هناك كثير من مؤشرات الأداء الكمي مقارنة بمؤشرات الأداء النوعي في البرنامج 3. وأعربت عن اعتقادها بأن تلك الملحوظة في محلها موضحة أنها تتفهم أن هناك بعض الصعوبات الكبرى التي تكتنف أولاً تحديد المؤشرات النوعية ذات الصلة ثم بعد ذلك قياسها قياساً موضوعياً. وأشارت إلى أنها تقدر مع ذلك أهمية وجود المعلومات النوعية وأنها تبذل كل ما في وسعها لتوفير تلك المعلومات للدول الأعضاء. أما المسألة الثانية، فتتعلق بالتحديات داخل البرنامج. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بأنه من الممكن لها أن تكون أكثر تحديداً فيما يخص التحديات التي تواجه البرنامج، وأعربت عن استعدادها لتقديم المزيد من المعلومات في هذا الصدد. وثالثاً فيما يتعلق بالأشخاص معاقي البصر، وعلى وجه الخصوص ما إذا كان ينبغي أن تكون هناك بعض الإشارة للفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة في بيانات الأداء، أجابت الأمانة بأنه في إطار أسس المقارنة، فإن أساس المقارنة لمؤشر الأداء هذا تحديداً أشار فقط إلى الأشخاص معاقي البصر. ولهذا السبب، فإن بيانات الأداء هي الأخرى لا تشير إلا إلى الأشخاص معاقي البصر. ورغم ذلك، فإن من بين 42 بلداً المذكورة في بيانات الأداء، كانت هناك بالطبع بعض البلدان التي تبذل المزيد من الجهد لتحسين إمكانية الوصول إلى الفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة. وتتعلق المسألة الرابعة بالبث. وفي هذا الصدد، قالت الأمانة إن المعلومات التي لديها تشير إلى أن الصياغة في تقرير أداء البرنامج صحيحة. وبعبارة أخرى، تنتظر الأمانة في هذه المرحلة خطة العمل لهيئات الإذاعة. وبالطبع، يمكن أن تؤدي خطة العمل إلى صكوك أخرى في الوقت المناسب. ولكن في هذه المرحلة تحديداً، فإن خطة العمل هي التي تجري مناقشتها حالياً، على حد قول الأمانة.

319. وأجاب وفد جنوب أفريقيا بأنه يتردد بشأن الموافقة على الشرح المقدم فيما يتعلق بمؤشر الأداء. فمؤشر الأداء في البرنامج والميزانية 2010-2011 الذي يعكسه أيضاً تقرير أداء البرنامج يشمل فئات أخرى تعاني من الإعاقة. لذا فقد اعترض الوفد على افتراض أن الأمر قد أنجز تماماً وارتأى ضرورة تغيير أسس المقارنة. وقال إنه يمكن تعديلها بسبب الأحداث والتطورات. ورأى أن من الضروري أن يتضمن الجزء الأخير على الأقل ذكراً لفئات أخرى تعاني من الإعاقة، لأنه لا يقتصر فقط على الأشخاص ضعاف البصر. وبشأن خطة عمل هيئات الإذاعة واحتمال أن تثمر عن صك، قال الوفد إنه متحمس جداً بشأن مسألة حماية هيئات الإذاعة. وقال الوفد إن المناقشات التي شارك فيها كانت بشأن المعاهدة، وإنه لذلك لم يطلب سوى الدقة عند الحديث عن المنتج النهائي لخطة العمل، لأنه لا يريد أي غموض إذ إن هذه الوثائق مهمة جداً بالنسبة للدول الأعضاء. وارتأى ضرورة أن تتضمن معلومات موثوق بها مضيفاً أنه قد تقرر بالفعل أنها معاهدة وأن هذه هي النقطة التي كان يود إبرازها.

320. واتفقت الأمانة مع وجهات نظر وفد جنوب أفريقيا. وقالت إنه يمكنها تقديم المزيد من المعلومات فيما يتعلق بالفئات الأخرى التي تعاني من الإعاقة. وثانياً، فيما يتعلق بالإذاعة، قالت الأمانة صحيح أن ذلك هو ما تسعى للوصول إليه مضيفة أنه يمكنها ربما أن تكون أكثر تحديداً فيما يتعلق بتلك النقطة بعينها.

321. وطلب وفد جمهورية كوريا توضيح القضايا الراهنة الناشئة حول حق المؤلف. وقال إن مؤشر الأداء الثالث يشير إلى عدد الدراسات المشتركة وتساءل عن سبب اختيار الأمانة لهذا المؤشر بدلاً من مجرد عدد الدراسات.

322. وأحاط وفد البرازيل علماً بأن الأمانة العامة ستحاول تحسين التحليل النوعي أو التقييم النوعي لاستخدامه في الممارسة المتعلقة بتقرير أداء البرنامج. وأضاف أنه يوجد عدد من المؤشرات المتعلقة بعدد الاجتماعات، وعدد القرارات، وعدد المؤتمرات موضحاً أن أحد الوسائل الممكنة لاستكشاف المعلومات النوعية هو تزويد الدول الأعضاء ببعض الآراء حول مضمون هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية. فمن المهم بالنسبة للدول الأعضاء أن تعرف ليس فقط الأنشطة التي يجري الاضطلاع بها، ولكن أيضاً محتوى هذه الأنشطة.

323. وأجابت الأمانة على وفد جمهورية كوريا وقالت إن الإشارة إلى المؤلفين المساهمين يُقصد به الدقة، وإن هذا لا يعني بالضرورة أنه لا يمكنها الاستغناء عن الكلمة ولكن الهدف كان محاولة توفير نوع من التحديد للدراسات المعنية. وشكرت الأمانة أيضاً وفد البرازيل لتعليقه البناء الذي أحاطت به علماً، والذي ستحرص على أخذه بعين الاعتبار في المستقبل.

324. وأجابت الأمانة عن الأسئلة المتعلقة بالبرنامج 4 وسؤال وفد البرازيل والتعليقات التي أدلى بها باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وقالت إن أول تعليق يختص بالفقرة الأولى في نص تقرير أداء البرنامج. واعتذرت الأمانة العامة إن كانت قد أعطت الانطباع من خلال النص بأنها تحاول أن تنسب لنفسها إنجازات الدول الأعضاء، موضحة أن ذلك لم يكن في نيتها، فقد أرادت أن تعكس التطورات الإيجابية في هذا الصدد وكذلك على أرض الواقع بفضل الجهود المبذولة من قبل جميع الدول الأعضاء وجميع أعضاء اللجنة الحكومية الدولية. وقالت إن ذلك يعزى ربما بطريقة ما إلى أسلوب صياغة النتيجة المتوقعة ومؤشرات الأداء (الأول في صفحة 22) مضيفة أن النتيجة المتوقعة تتحدث عن إطار قانوني دولي أقوى وآخر يتعلق بالسياسات لحماية المعارف التقليدية وأشكال التعبير الثقافي التقليدي. وقالت إن مؤشر الأداء يتحدث عن اعتماد صك دولي، وإن هذا يتجاوز قدرتها بكثير، لذا، يمكن القول في هذا الصدد إن تقرير أداء البرنامج يقيس أداء الدول الأعضاء الذي كان جيداً جداً حتى الآن، وشكرت الأمانة الدول الأعضاء على ذلك. وبالنسبة للسؤال المتعلق بمضمون أنشطة المساعدة التقنية، قالت الأمانة إن جميع الأنشطة الهادفة للمساعدة التقنية تعتمد على الطلب، موضحة أنه ليس هناك "نهج واحد يناسب الجميع"، فالأمر يعتمد على احتياجات وطلبات الدول الأعضاء كل على حدة. وفيما يتعلق بالمشورة التشريعية، قالت الأمانة إن بعض الأمثلة ترد في صفحة 21، على سبيل المثال الأريبو. وبالنسبة لأنشطة بناء القدرات الأخرى، أشارت الأمانة إلى أن أحد أعضائها (السيد فندلاند) سيقدم بعض الأمثلة التوضيحية. وأضافت الأمانة أنها لا تدعو مع ذلك إلى أي

نهج محدد بأي حال من الأحوال وأنه لم يبرز أي شئ على الصعيد الدولي مما يمكنها تعزيزه على وجه التحديد. وقالت إن عملها يركز على تكوين القدرات المحلية، وتوفير الخيارات، وتحديد المشاكل التي سيتعين معالجتها إذا قرر بلد ما تعزيز إطاره لحماية المعارف التقليدية والأنشطة الثقافية التقليدية. ورداً على سؤال طرحه وفد جنوب أفريقيا (بشأن الوظائف الشاغرة المشار إليها في صفحة 23)، قالت الأمانة إنها ليست انعكاساً لأي مشكلة بعينها، وإنما هو فقط مؤشر عن سبب عدم إنفاق بعض الأموال بالكامل خلال فترة السنتين. وأضافت أن مسألة وجود وظيفة شاغرة في بداية فترة السنتين يرجع أساساً إلى تعيين مدير جديد، وهو السيد فندلاند في مطلع عام 2010، وأنها قامت بعد ذلك بإعادة هيكلة بسيطة بالبرنامج وهو ما لم يؤد إلى أي انخفاض في الكفاءة.

325. وشرح عضو آخر في الأمانة أن أنشطة المساعدة التي تقوم بها الأمانة تشمل أربعة أنواع رئيسية، فالأمانة تقدم الكثير من العروض للوفود القادمة إلى اجتماعات الويبو وفي الاجتماعات خارج جنيف. وأضاف أن الأمانة قدمت على سبيل المثال في العام الماضي 60 عرضاً مختلفاً لمجموعات عدة، موضحاً أنها تقوم بتوفير المساعدة للبلدان التي تطلب المشورة والعون في وضع سياسات وقوانين وطنية وأنها تنظم الفعاليات الكبرى والاجتماعات الإقليمية والدولية مثل الاجتماعات في سان بطرسبرج ومسقط ونيودلهي، المذكورة في تقرير أداء البرنامج، وتقدم دورات تدريبية أيضاً. وقال إنه كما أشار البعض هذا مجال غير مستقر وإن الأمانة تدرك تماماً أن هناك وجهات نظر مختلفة جداً حول القضايا وإن جهودها تمتاز بكونها واقعية وتعريفية، وإنها تحاول بناء القدرات من خلال تحديد القضايا والخيارات، ليس أكثر.

326. وطلب وفد جنوب أفريقيا توضيح العدد المقصود عند الإشارة في المستقبل إلى إعلان عن وظائف شاغرة. وقال إنه قد أشير في برامج أخرى إلى إعلانات دون تحديد الرقم وإنه سيكون ممتناً لو تم توضيح ذلك مستقبلاً.

327. وأكدت الأمانة أنها دونت الملاحظة.

328. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على السؤال بشأن البرنامج 5.

329. وردت الأمانة على سؤال وفد جمهورية كوريا (عن مسألة ما إذا كانت نسخ سجلات معاهدة التعاون بشان البراءات ينبغي اعتبارها مؤشر أداء كما يشار إليها في الجدول ذي الصلة في صفحة 25 من التقرير). وأعربت الأمانة عن اعتقادها بأن وفد جمهورية كوريا على حق، موضحة أن نسخ السجلات لا تعتبر بالفعل مؤشرات أداء، فنقلاً عن المرفق في صفحة 29: "كخلفية لمؤشرات الأداء، من المفيد النظر في تطور حجم عبء العمل لمعاهدة التعاون بشان البراءات (في جملة أمور)."ولذلك، فقد أدرجت الأمانة نسخ السجلات فقط كمورد للمعلومات الأساسية. وهي ليست بالفعل مؤشرات أداء، على حد قول الأمانة، لأن الويبو لا تتحكم في عدد النسخ التي ترد وأنها تسللت إلى الجدول تحت عنوان "مؤشرات الأداء". وقالت الأمانة، إنه ربما بعد تفكير، يتبين لها أن ذلك ما كان ينبغي أن يحدث. لذلك، فهي وافقت على أنها من الناحية الفنية ليست مؤشرات أداء. وأنها قد أدرجت فقط كمعلومات أساسية.

330. وطرح وفد جنوب أفريقيا العديد من التساؤلات. فقد أوضح أن مؤشر الأداء الأوليشير في صفحة 26 إلى الاتصالات المنتظمة مع مودعي معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم مشيراً إلى أن جميع المناطق قد تم تحديدها باستثناء أفريقيا. وتساءل ما إذا كان هناك أي اتصال بمنطقة أفريقيا. ولاحظ أن تحت النتيجة المتوقعة الثانية (ثم مؤشر الأداء الثالث)، تظهر الأرقام في صورة نسب مئوية. وطلب الوفد تقديم الأرقام الدقيقة في المستقبل لأن التقرير لا يتضمن إلا نسباً مئوية، ولا يوضح عدد المجيبين. وقال الوفد إن في صفحة 27، حيث ترد النتيجة المتوقعة الثانية، تذكر بيانات الأداء المتعلقة بمؤشر الأداء الثاني" أن وفود الدول الأعضاء الممثلة في الدورتين 2010 و2011 للفريق العامل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات أعربت عن تقديرها للأعمال التحضيرية للدورات من قبل الأمانة العامة، بما في ذلك جلسات الإحاطة غير الرسمية التي عقدت في الفترة التي سبقت الاجتماعات، وكذلك أعربت عن تقديرها لجودة وثائق العمل المقدمة لينظر فيها الفريق العامل." وتساءل الوفد هل يمكن وصف ذلك بأنه بيانات للأداء لأن ذلك يحدث في كل الأوقات؟

وأوضح أن في كل دورة، يجري الإعراب عن التقدير للأمانة لإعدادها الوثائق. وتساءل هل يعني ذلك أنه سيندرج تحت بيانات الأداء ومن ثم فإنه يعتبر إنجاز تام، موضحاً أنه يمكن تكرار ذلك في جميع البرامج. ولاحظ الوفد أيضاً أنه في الصفحة 28، يقول النص إن بعض الأموال لم تستخدم بسبب رحيل عدد من الموظفين بسبب برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. وطلب الوفد المزيد من التفاصيل حول عدد من غادروا معاهدة التعاون بشأن البراءات.

331. وأجابت الأمانة بأن مؤشر الأداء هذا تحديداً يتناول الاتصالات المنتظمة مع مودعي معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم، لذلك فهو يشمل المودعين فقط. وأضافت أنها لديها اتصالات كثيرة مع أفريقيا من حيث تكوين القدرات والتدريب في سياق معاهدة التعاون بشأن البراءات ولكن هذا المؤشر يتحدث فقط عن الطلبات المودعة من قبل الشركات والأفراد. وقالت الأمانة إنها لا تعرف على وجه اليقين ما إذا كان هناك اتصال ولو واحد مع مودع طلب من أفريقيا، لذا فسيكون عليها التحقق أولاً والعودة بالمعلومات المطلوبة. وأوضحت أن النقطة الرئيسية هي أن التركيز ينصب على وجه التحديد على الأفراد والشركات التي تودع الطلبات ولا يعني بأي حال أنه لا يوجد اتصال مع أفريقيا من حيث معاهدة التعاون بشأن البراءات. وقالت الأمانة إنها تضع أهمية كبيرة على إقامة علاقات مع الدول الأفريقية حتى يتسنى لجميع المشاركين في عملية معاهدة التعاون بشأن البراءات تقييم فوائدها ومزاياها وعيوبها بشكل صحيح. وأضافت أنها على أتم استعداد أن تعود إلى المسألة لاحقاً إذا كانت هناك معلومات معينة مطلوبة.

332. ووافق وفد جمهورية كوريا على استخدام مؤشرات الأداء الحالية لقياس الأداء الذي أجرته الويبو. وسلط الضوء على ضرورة أن تضطلع الويبو بمسؤولية زيادة استخدام طلبات معاهدة التعاون بشأن البراءات بحيث يمكن لمزيد من الناس الاستفادة من النظام العالمي الذي تطبقه الويبو. وارتأى في هذا الصدد، كما ذكر في وقت سابق، في بيانات الأداء، أنه يمكن تقديم مزيد من المعلومات، بما في ذلك عن إعلانات خدمة العملاء والأنشطة الترويجية وما إلى ذلك.

333. وواصلت الأمانة الرد على أسئلة وفد جنوب أفريقيا، حيث رأت أن النقطة التي تتعلق بآراء الدول الأعضاء في نوعية المقترحات نقطة سليمة، موضحة أنها اجتهدت لفترة طويلة بالتعاون مع الفريق العامل بمعاهدة التعاون بشأن البراءات وزملاء آخرين من أجل التوصل إلى مؤشر أداء معبر لمحاولة تحديد ما إذا كانت جهود هذه الفرق العاملة ناجحة أم لا. وأضافت أن ذلك ربما يكون عملية صعبة في وجود العديد من المشكلات المتعلقة بالسياسات والمشكلات السياسية أحياناً. ولذلك، فقد اعتبرت أن من الصعب جداً وضع مؤشرات أداء تستطيع تحديد ما إذا كان شئ قد نجح أم لا. ولأن الأمر صعب، فقد تم إدراج هذا المؤشر وأوضحت الأمانة أن البعض قد يختلف حول جدوى هذا المؤشر مضيفة أن هذا هو أحد تلك المؤشرات التي يمكن تكرارها في جميع البرامج وأنه سيكون لديها نفس بيانات الأداء عنها. ولفتت الأمانة الانتباه إلى البرنامج والميزانية 2012-2013، حيث لم يعد المؤشر موجوداً. وأوضحت أن بديله يركز أكثر على قياس التحسينات التي تتم في الواقع

334. وواصلت الأمانة الرد على الأسئلة المتبقية، وفيما يتعلق بالسؤال المطروح عن عدد الأشخاص الذين غادروا معاهدة التعاون بشأن البراءات من خلال برنامج إنهاء الخدمة الطوعي. لم يكن لدى الأمانة جواب دقيق آنذاك. لكنها عرضت أن تتحقق من العدد لتقديم الإجابة على ذلك، مشيرة إلى أن العديد من الموظفين رحلوا. وبالإشارة إلى النقطة الأخيرة التي أثارها وفد جنوب أفريقيا (العروض المقدمة عن مؤشر الأداء الثالث-فيما يتعلق بالنتيجة المتوقعة الثانية-حيث أوضح الوفد أنه بالإضافة إلى النسب المئوية سيكون من المفيد ذكر الأرقام بالضبط)، قالت الأمانة إنه سيتم تضمين ذلك في تقارير أداء البرنامج اللاحقة. وأجابت الأمانة على سؤال جمهورية كوريا، وقالت إن الجواب سيكون في تقرير أداء البرنامج العام المقبل، لأن تركيز تقرير أداء البرنامج هذا العام انصب كثيراً على الجانب التشغيلي من المكتب الدولي. وأضافت أنه ينبغي إلقاء نظرة أوسع على أداء نظام معاهدة التعاون بشأن البراءات وأنه مع تطور طرقها ومنهجياتها، سيتضمن الإصدار المقبل من البرنامج والميزانية عدداً من المؤشرات التي ترى أنها معبرة للوقوف على مدى تطور النظام. وأعربت الأمانة عن اعتقادها بأنها ستكون مهتمة جداً في العام المقبل بمعرفة ما إذا كان هذا الإصدار الجديد يتناول جوانب اهتمام الوفد.

335. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات بشأن البرنامج 6.

336. ورحبت الأمانة بتعليقات جمهورية كوريا وأضافت أنها سوف تدرس هذه التعليقات بالتأكيد بينما تواصل تحسين مؤشرات الأداء لديها، وبينما تعرف المزيد عن الإدارة القائمة على النتائج. وأشارت إلى أنه يتم في غضون ذلك، توفير معلومات أكثر دقة عن الأداء في التقارير السنوية الملخصة التي تعدها لكل من لاهاي ومدريد وأنه يتم تحديث هذه المعلومات شهرياً على مواقعها.

337. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات بشأن البرنامج 8.

338. ورداً على السؤال الأول المتعلق بكتيب حول جدول أعمال التنمية، قالت إنه قد تم إعداد هذا الكتيب من قبل الأمانة العامة وإنه قدم في نوفمبر 2010 في اجتماع لجنة التنمية والملكية الفكرية مضيفة أن بعض الكتيبات لا تزال متاحة ويمكن توفيرها للوفود. وفيما يخص السؤال الثاني المتعلق بمؤشر الأداء الذي يوضح أن جميع أنشطة الويبو تتم وفقاً لمبادئ جدول أعمال التنمية، أوضحت الأمانة أن العمل لم ينته بعد، وأن مؤشر الأداء هذا يتعلق بهذا البرنامج بصفة خاصة وليس بالمنظمة بأكملها. وقالت إن مسؤولية شعبة تنسيق جدول أعمال التنمية عند وضع وثيقة البرنامج والميزانية وكذلك تقرير أداء البرنامج، تتمثل في ضمان إدراج مبادئ جدول أعمال التنمية في جميع الأنشطة في البرامج الأخرى داخل المنظمة. وأضافت أن ذلك ينطبق أيضاً عند تقييم البرامج كما ورد في تقارير أداء البرنامج، إذ يجب ضمان إدراج مبادئ جدول أعمال التنمية عند تقييمها. وهكذا، فقد قامت الشعبة بذلك بشكل منهجي، ولذلك، فيما يخص البرنامج 8، فقد أنجزت الشعبة تماماً ما طلب منها.

339. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الصفحة 47، بشأن التأجيل حتى فترة السنتين المقبلة للمؤتمر الدولي بشأن إدماج التنمية في عملية صنع سياسات الملكية الفكرية، وقال إنه يتفهم أن هذا المؤتمر من المرجح إرجاؤه العام المقبل. وطلب الوفد التوضيح حول حجم ما تم تخصيصه من موارد لهذا المؤتمر.

340. وأجابت الأمانة بأنه ليست هناك مبالغ محددة مخصصة للمؤتمر الدولي وأن الموارد الكافية تتوافر ضمن البرنامج.

341. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على التعليقات بشأن البرنامج 11.

342. وأجابت الأمانة بالبدء في تناول ثلاث قضايا أثارها وفد الجزائر. وفيما يخص القضية الأولى المتعلقة بعملية إدراج محتوى جدول أعمال التنمية أو توصياته في الدورات أو البرامج التدريبية التي تنظمها الأكاديمية، قالت الأمانة إن هناك ثلاثة مجالات على الأقل يمكن ذكرها في هذا الصدد وهي: التدريب المهني، ودورات التعلم عن بعد، ودورات الماجستير بالجامعات. وأشارت فيما يتعلق بالتدريب المهني، أنه يتم تنظيم الأنشطة بالتعاون مع المؤسسات الشريكة. وقالت إن مساهمة الويبو وما تطلبه من المؤسسات الشريكة لها يتمثل في الإدراج المنهجي لمجموعة المبادئ المختلفة المدرجة في جدول أعمال التنمية. وأوضحت الأمانة فيما يخص دورات التعلم عن بعد، أنها بدأت العملية في عام 2010-2011، وأنها تتركز على المتعلم وتتم بالتعاون مع المعلمين، وأضافت الأمانة أنها تعتمد لذلك على التفاعل بين المعلمين والطلاب. وقالت إن ذلك يسمح لها بوضع محتوى يتم تضمينه بواسطة خبير كنموذج لدورة التعلم عن بعد. وأشارت الأمانة إلى أنها بدأت بدورات عن حق المؤلف والدورة المتقدمة عن حق المؤلف، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع والأبحاث حول براءات الاختراع، مضيفة أنها ما تزال في مرحلة تطوير محتوى المواد وذلك لإدراجه في دورات التعلم عن بعد. وقالت الأمانة فيما يتعلق بدورات الماجستير، إنها أدرجت مختلف العناصر التي يمكن أن ترتبط بجدول أعمال التنمية، كالتأثير الاقتصادي للملكية الفكرية، وجوانب المرونة والملك العام وطرق جديدة لترخيص الأعمال، والقضايا المتعلقة بحماية المعارف التقليدية والفولكلور، والوصول إلى معلومات براءات الاختراع، وما إلى ذلك. أما النقطة الثانية التي أثيرت فتتعلق برضا المشاركين، وهذا هو مؤشر الأداء الأول. وفي هذا الصدد، قالت الأمانة إنها تستخدم نماذج تقييم توزع على الطلاب في برامج التدريب المهني، وبرامج الماجستير،

ودورات التعلم عن بعد، ودورات الصيف أيضاً، وأن الطلاب يزودوها في نهاية الدورة بمعلومات عن مستوى رضاهم، مما يتيح لها جمع المعلومات. وقالت إن النقطة الثالثة ترتبط بالنتيجة المتوقعة 4، وهي زيادة التمثيل الجغرافي لشركاء التعاون الرئيسيين في شبكة أكاديميات الملكية الفكرية. وأضافت أنه خلال الفترة قيد الاستعراض، انضم ثلاثة شركاء جدد إلى شبكة أكاديميات الملكية الفكرية: وهي مركز تعليم الملكية الفكرية في مقدونيا، ومعهد نيجيريا لحق المؤلف، ومكتب الملكية الفكرية بباكستان.

343. وطرح وفد عمان بعض الأسئلة المتعلقة بتغطية الدورات، والتعلم عن بعد، وزيادة الوحدات المقترحة بمختلف لغات المنظمة. وقال إنه قد ذكر فيما يخص التغطية، أنه تم إنجاز الأهداف، ومع ذلك، فإن بعض البرامج لم تتم ترجمتها بعد إلى اللغة العربية. وطلب الوفد التوضيح حول مقدار ما أحرز من تقدم فيما يتعلق بترجمة هذه الدورات إلى العربية على وجه الخصوص. وتعليقاً على التعاون بين سلطنة عمان والأكاديمية في عدد من الدورات، بما في ذلك تنظيم دورة باللغة العربية لأول مرة بالتعاون مع سلطنة عمان، قال الوفد إنه يود أن يرى مزيداً من التطورات في المستقبل بحيث يتم إيصال هذه الدورات لجميع البلدان التي تحتاجها، وخاصة من خلال وسائل التعليم عن بعد، مما يمكن الكثير من المؤسسات والشركات من المشاركة في هذه الدورات.

344. وأوضحت الأمانة أن هناك 13 دورة بنظام التعلم عن بعد، بعضها قصير وبعضها أطول. ويمكن أن تتراوح ما بين بضع ساعات أو 50 ساعة أو 100 ساعة، لذلك يختلف المحتوى. وقالت إن لديها ست لغات رسمية للأمم المتحدة وإن الأكاديمية قامت ولا تزال تقوم بتحديث الدورات وفقاً لجدول أعمال التنمية، مضيفة أن السياسة المتبعة ترمي إلى تحديث الدورات مرة كل سنتين. وأوضحت أنه عند أخذ ذلك في الاعتبار، يتضح أن الأمر ينطوي على كم هائل من العمل كي يظل محتوى التعلم عن بعد حديثاً ومتاحاً بلغات مختلفة، وعلاوة على ذلك، يجري تطوير محتوى جديد فقد أوضحت الأمانة أنها قامت في فترة السنتين 2010-2011 (وكما هو مبين في مؤشر الأداء) بترجمة أربع دورات جديدة إلى لغات جديدة، كما أن جدول أعمال التنمية-101 متاح الآن باللغة العربية، مضيفة أنها تعطي الأولوية لترجمة الدورات وفقاً لاستخدام اللغات. وفي هذه العملية، تحدد الأمانة اللغات الأكثر استخداماً كي تحدد أولويات ترجمة الدورات تبعاً لذلك. ومن ثم، فهي تضطلع الآن بترجمة الدورات إلى العربية. وقد بدأت هذه العملية في عام 2010-2011 وما تزال مستمرة حتى الآن. وارتأت الأمانة ضرورة الاعتراف بأنه من الصعب للغاية أن يتم تحديث جميع الدورات بجميع اللغات في جميع الأوقات.

345. وعلق وفد كوريا قائلاً كأن البرنامج 11 يوفر الدورات التدريبية في صورة محاضرات، وتساءل عن منهجية التعلم في هذه الدورات وما إذا كانت تفاعلية.

346. وأشار وفد جنوب أفريقيا إلى الصفحة 68. وطلب، فيما يتعلق بتحويلات الميزانية، أن يفهم المبرر المنطقي للحد من الموظفين قصيري الأجل. وتساءل عما إذا كانت الحاجة قد انتفت إلى موظفين إضافيين أم أنه تم تقنين التعامل مع الموظفين قصيري الأجل.

347. وأجابت الأمانة بأن جميع الدورات تتسم بالطابع العملي جداً والتفاعلي، وتشمل منتديات ديناميكية يديرها الأساتذة. وقالت إن في هذه المنتديات، تجري مناقشة الاحتياجات العملية أو الحالات الفردية للمشاركين أنفسهم، مضيفة أن الأمر ليس مجرد دورة يقرأ فيها نص، بل هو تدريب حيوي للغاية. وأوضحت أن في برنامج النموذج، هناك منتديات أنشئت لكل واحد من فصول النماذج، وأن من الممكن لكل مشارك تحميل أو رفع أنواع مختلفة من المحتوى النصي الفردي الذي يرتبط بالمادة التدريبية، بحيث تكون المناقشات حيوية للغاية ومرتبطة ارتباطاً تاماً ببعض المشاريع المحددة التي تواجه الأشخاص.

348. وتساءل وفد جمهورية كوريا عما إذا كانت هناك بعض البرامج التدريبية حيث يتم إعطاء المشاركين فيها محاضرات وتكليفهم بواجبات منزلية مع تطبيق المبادئ التي تم تدريسها خلال المحاضرات.

349. وأوضحت الأمانة أنها لديها في إطار أنشطتها التدريبية الشخصية تدريب عملي في المكتب على مختلف مجالات إدارة الملكية الفكرية، وأن لديها أيضاً دورة واحدة محددة ترتبط بتطوير مشروع محدد لتنمية الملكية الفكرية لبلد ما. وقالت إنه يتم تنظيم هذه الدورة بالتعاون مع الحكومة السويدية وتنقسم إلى جزأين، موضحة أن الجزء الأول يحتوي على تفسير واف حول كيفية تصميم مشروع يرتبط بالتنمية والملكية الفكرية في بلد نام أو أحد البلدان الأقل نمواً. وبعد ثمانية أشهر، حين يتمكن المشاركون من البدء في تنفيذ مشروعهم، يتم تبادل الخبرات بين جميع المشاركين في الدورات من حيث التحديات التي واجهوها، والتطورات الجديدة، والإنجازات، وما إلى ذلك. ورداً على سؤال من وفد جنوب أفريقيا حول الفرق في الميزانية المعتمدة والنفقات النهائية الخاصة بالموظفين قصيري الأجل، أوضحت الأمانة أن الفرق يرجع إلى إمكانية تسوية أوضاع بعض الموظفين قصيري الأجل والذين أدرجوا في الميزانية في البداية خلال فترة السنتين.

350. وقال وفد عمان إنه يدرك تماماً الصعوبات التي تنطوي عليها ترجمة جميع الدورات الحالية في برنامج التعلم عن بعد. لكنه أعرب عن رغبته في أن تأخذ الأمانة نوعية هذه الدورات في الاعتبار موضحاً أن الدورات تمكن من التواصل مع جميع المجتمعات حتى يتسنى الحصول على فهم أكبر للموضوعات التي تغطيها هذه الدورات وارتأى بالتالي ضرورة ترجمة الدورات إلى جميع اللغات وأن تتلقى الدعم المالي اللازم.

351. واتفقت الأمانة مع تعليق سلطنة عمان وقالت إن لديها سياسة لترجمة الدورات ليس فقط إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة، والتي من بينها اللغة العربية، والتي تحظى بالأولوية في الترجمة لديها، ولكن أيضاً إلى لغات أخرى، والتي سبق أن ترجمت دورات الأكاديمية إليها، مثل البرتغالية والكرواتية والفيتنامية. وأشارت إلى أنها بدأت بالترجمة إلى اللغة العربية والإثيوبية وأنها تهتم اهتماماً بالغاً وتركز على ترجمة سياق دورات التعلم عن بعد إلى لغات أخرى، أيضاً خارج لغات الأمم المتحدة لتسهيل وصول الجميع إليها.

352. وأوضح عضو آخر من الأمانة أن بموجب هذه السياسة اللغوية للمنظمة، تتمتع لغات الأمم المتحدة الست، بما فيها العربية، بمكانة متساوية، مشيراً إلى أن السياسة التي تحاول انتهاجها الأمانة فيما يخص التعليم عن بعد، هو أن تتيح جميع النماذج بجميع لغات الأمم المتحدة. وقال إنه كلما كثرت الدورات المقدمة باللغة العربية، كلما زاد عدد الأشخاص المهتمين في العالم العربي، وكلما زاد تواصلهم بالتعلم عن بعد من خلال الويبو، لأن ذلك لا تدفعه الدول الأعضاء ولكن يحركه السوق وشبكة الإنترنت. وقال إنه لكي يزداد عدد الطلاب أو الأشخاص الذين يستخدمون النظام باللغة العربية، ينبغي أن تضمن الأمانة توفير المحتوى أيضاً باللغة العربية، موضحاً أن المشكلة تنحصر كالمعتاد في الموارد وأن لدى المنظمة طلبات لتجاوز لغات الأمم المتحدة الرسمية وأن الأمانة تفعل ذلك فعلاً. وأوضح أن الهدف الأول يتمثل في استكمال جميع النماذج المتاحة، والنماذج القياسية بجميع اللغات، وأن الأمانة تحرص باستمرار كلما قامت بتحديث المحتوى على تحديثه بجميع اللغات. وأعرب عن أمله في أن يتحسن أداء الأمانة في فترة السنتين هذه، من حيث توفير نماذج أكثر وأكثر بلغات متعددة.

353. وفتح الرئيس باب مناقشة البرنامج 17.

354. وقالت الأمانة إن هناك سؤالين طرحهما وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية. ويتعلق الأول بالفقرة التي تصف العمل في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ حيث اعترض الوفد على الطريقة التي تصيغ بها الأمانة الجملة الأخيرة من الفقرة الأولى، والتي تقول إن الاتفاق على مواصلة العمل أكد على جهود الويبو وكذلك التزام الدول الأعضاء بتعزيز اتباع نهج شامل في أنشطة الويبو المتعلقة بتعزيز احترام الملكية الفكرية. وأقرت الأمانة بأنه قد تمت مناقشة مختلف مقترحات العمل المستقبلي في الاجتماع الأخير للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، لكن في النهاية تم التوصل إلى اتفاق على مواصلة العمل على أساس برنامج العمل الذي تم وضعه في الدورة السادسة. وأوضحت الأمانة أن برنامج العمل هذا قد اعتبر ولا يزال يعتبر برنامج عمل متوازن يأخذ في الاعتبار الشواغل المختلفة لجميع الدول الأعضاء بما في ذلك العمل على البيانات الإحصائية ويشمل أيضاً العمل على رغبات المستهلكين، وكذلك الجهود البديلة لمكافحة التقليد والقرصنة ومن ثم ربما تكون طريقة شديدة الدبلوماسية

وصف الوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وارتأت الأمانة أنه رغم كونه وصفاً دبلوماسياً للوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، إلا أنه لا يزال وصفاً دقيقاً، لكنها قالت إنه يسعدها دراسة مقترحات بديلة للعبارة. وفيما يتعلق بمسألة المساعدة التقنية، قالت الأمانة إن السؤال تناول تحديداً كيفية مراعاة أنشطة المساعدة التقنية للتوازن بين الحقوق الخاصة والمصلحة العامة موضحة أن المساعدات التقنية تعتمد، كما يقال دوماً، على الطلب، وأنها ليست نهجاً يناسب الجميع، فالأمر يتوقف في كل حالة على الطلبات الفردية، وكذلك على وضع كل دولة عضو على حدة. وأوضحت الأمانة أن ما تقدمه دائماً يقتصر على طرح المشكلات والخيارات، فلا تسعى لتحقيق أي أهداف محددة. فعلى سبيل المثال، عندما تقدم الأمانة المشورة التشريعية، فإنها فقط تطرح للبلد الذي يطلب الخيارات المتوفرة، بما في ذلك بالطبع كل أوجه المرونة المنصوص عليها بموجب، القسم 3 من اتفاق تريبس. وفيما يتعلق بالاجتماعات التي تنظمها الأمانة بالتعاون مع الدول الأعضاء في البلدان ذات الصلة، تقترح الأمانة على الدول الأعضاء إدراج البنود التي تناقش كثيراً في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، ويشمل ذلك عناصر مثل المسائل الإحصائية والوسائل الإحصائية لقياس حجم وتأثير التقليد والقرصنة، ودوافع المستهلك للأسباب وراء التقليد والقرصنة، وجوانب المرونة كالتعاون الاستراتيجي بين الوكالات، وأيضاً التدخل في الطريقة التي يشارك بها أصحاب الحقوق في عمليات الإنفاذ.

355. وعلق عضو آخر في الأمانة قائلاً إن المتحدث السابق وصف بإيجاز ما تحاول الأمانة القيام به في برامجها الخاصة بالوعي والتعليم والتدريب موضحاً أن الأمانة تحاول أن تدخل المفهوم الكامل للاحترام المتزايد للملكية الفكرية وتعتمد على المناقشات والمعلومات المستقاة من اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأضاف أن الأمانة ستبدأ بوصف كيفية إقامة بيئة تمكينية يمكن فيها احترام حقوق الملكية الفكرية، وأن مناقشة كل قضية ستجرى بطريقة متوازنة. وذكر على سبيل المثال، التخلص من البضائع موضحاً أن الأمانة ستعتمد في هذه المرة أيضاً على المناقشات التي دارت في اللجنة الاستشارية، وستدرس إمكانية الاستغلال في أغراض خيرية، إن أمكن. وعدا ذلك، ستدرس الأمانة وتقترح خيارات لإعادة التدوير أو أساليب التخلص الصديقة للبيئة. وقال إن الأمانة ستتواصل لهذا السبب مع أعضاء، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، لمعرفة إلى أي مدى يمكن التعاون وتقديم التوجيه بدلاً من إضرام النيران وتدمير البضائع. وبالتالي، فإن الأساس المنطقي يتمثل دائماً في أخذ روح التوصية 45 بجدول أعمال التنمية بعين الاعتبار والعمل على تفعيلها.

356. ورد وفد الجزائر بتوجيه الشكر إلى الأمانة لتوضيحها وأعرب عن سعادته بالرد على تعليقه الثاني. وقال إنه يدرك أن تنظيم حلقة دراسية معينة أو فعاليات أخرى يأتي بناء على طلب من الدول الأعضاء. و قال الوفد فيما يتعلق بالرد على السؤال الأول، إنه ما زال يرى أن الطريقة التي تم بها تقديم الفقرة 1، وخصوصاً الجملة الأخيرة، لا تمثل الوضع في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وأضاف أن برنامج العمل الحالي، على ما يذكر، تم اتباعه بطريقة أو أخرى. لكنه ارتأى أن ذلك ليس دليلاً حقيقياً على رضا أعضاء اللجنة التام، بل إنها يتيح فقط التوصل إلى اتفاق على الاستمرار في عمل اللجنة. وطلب الوفد إلى الأمانة أن تقدم عرضاً أكثر واقعية للوضع. وقال إن اللجنة تواصل عملها على أساس برنامج العمل الذي تمت الموافقة عليه في الدورة السادسة، وأنها ستدرس وضع برنامج عمل جديد، لأن ذلك سيكون انعكاساً أفضل للوضع الفعلي.

357. وعلق وفد عمان على الوعي حول الملكية الفكرية وقال إن الدول الأعضاء تتعاون حالياً مع الويبو من أجل وضع استراتيجية بشأن الملكية الفكرية والإبداع. وارتأى انطلاقاً من تجربته أنه من المهم جداً تدريس مفاهيم الملكية الفكرية في المدارس، وأن من المهم لهذا السبب أن تضطلع المنظمة بتطوير مشروع لتدريس الملكية الفكرية في المناهج التي سيتم تدريسها ابتداء من مستوى المدارس الابتدائية، لأن أطفال اليوم هم كبار الغد، وإذا غرست هذه المفاهيم في نفوسهم في وقت مبكر، سيكون لذلك أثر إيجابي علي المستقبل، حتى وإن تطلب ذلك قدراً كبيراً من الوقت. ورأى الوفد أن مفاهيم الملكية الفكرية سترسخ بهذه الطريقة في أذهان هؤلاء الأطفال مع تقدمهم في العمر.

358. وقالت الأمانة، رداً على وفد الجزائر، أنها ستلقي نظرة على الجملة واقترحت إعادة صياغة أخف في هذا الصدد. وأضافت أنها تود اغتنام الفرصة لتشجيع جميع الدول الأعضاء على الاستعداد لمناقشة العمل المستقبلي في الدورة المقبلة

للجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ، والتي ستعقد في أواخر ديسمبر، موضحة أن هذا البند سيكون مرة أخرى على جدول الأعمال وأنه سيتم تقييم الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمل تلك اللجنة. وعليه، فقد دعيت جميع الدول الأعضاء للتحضير لذلك. وفيما يخص اقتراح عمان، بشأن التوعية، وأيضاً إدراج أطفال المدارس الابتدائية، شكرت الأمانة الوفد على الاقتراح، وقالت إنها ستواصل بالقطع عملها في هذا المجال، والذي بدأته بالفعل إلى حد ما، مضيفة أنها تعمل حالياً بدعم من جمهورية كوريا، على إعداد فيديو يدور حول شخصية تسمى "برورو" تخاطب أطفال المدارس في هذا السن على وجه التحديد.

359. وأعرب وفد الولايات المتحدة الأمريكية عن تقديره لعرض الأمانة وردها. لكنه قال إنه وجد شيئاً من الصعوبة في فهم ما يسأل عنه وفد الجزائر حيث أعرب عن اعتقاده بأن الجملة الأخيرة في الفقرة الأولى انعكاس دقيق ومختصر نوعاً ما لما حدث في اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. وقال إنه سيرحب بأي اقتراح، وسوف يلقي نظرة على أي اقتراح لدى الأمانة. لكنه كرر اعتقاده بأن هذه الجملة تعكس النتيجة التي توصلت إليها اللجنة الاستشارية المعنية بالإنفاذ. ولاحظ أيضاً أنه واجه بعض الصعوبات نوعاً ما في المضي قدماً في المناقشات بشأن العمل في المستقبل، ولكنه أشار إلى أنها دقيقة.

360. وأعرب وفد جنوب أفريقيا عن رغبته في أن يشكر البرنامج 4 على إيجاد تلك الصلة فعلاً بين جدول أعمال التنمية وأنشطة البرنامج، مضيفاً أن هذا مذكور بوضوح في الصفحة 83 بشأن تنفيذ جدول أعمال التنمية. وعبر الوفد عن رغبته في متابعة السؤال الأول الذي طرحه وفد الجزائر باسم مجموعة جدول أعمال التنمية، بشأن بيانات الأداء في الصفحة 84، فيما يتعلق بالمسألة التي تتعلق بالمؤتمر العالمي السادس، وحول مسألة طرح هذه المناقشة في محفل دولي بين الحقوق الخاصة والمصالح العامة. وطلب مزيداً من التوضيح لأنه شارك أيضاً ولا يتذكر هذا التفاعل إلى ذلك الحد. وقال إنه يتذكر أيضاً أنه لم تكن هناك مشاركة من منظمات المستهلكين. ومع ذلك، تشير مؤشرات الأداء إلى مشاركة المجتمع المدني والمنظمات المعنية الأخرى، وهو ما لم يكن واضحاً بالنسبة للوفد. وقال الوفد إنه يتفهم إدراج قطاع الصناعة وإلى حد ما الحكومة، لكنه طلب توضيحاً عما إذا كانت منظمات المجتمع المدني والمنظمات المعنية الأخرى قد شاركت بالفعل. ولفت الوفد الانتباه إلى الإشارة إلى أن تصنيف الأداء قد تحقق بالكامل، وأكد أن المؤتمر قد أستضيف بالفعل، لكنه طلب توضيحاً بشأن الأفرقة، لا سيما لأن الأفرقة كانت مهمة جداً في المناقشات.

361. وأجابت الأمانة بأن موضوع المؤتمر العالمي كان إذكاء لاحترام الملكية الفكرية وأن ذلك عكس للمرة الأولى نهجاً عاماً وأكثر شمولاً. وأضافت أن جميع الأفرقة التي كانت الويبو تؤيدها نوعاً ما عكست أيضاً القضايا التي تتماشى مع التوصية رقم 45 من جدول أعمال التنمية. وأوضحت أن أحد الأفرقة تعامل مع قضية إنفاذ الملكية الفكرية والتنمية المستدامة، وتعامل فريق آخر مع قضايا المسؤولية الاجتماعية للشركات، وآخر مع قضايا المنافسة. وقالت إنها تأكدت في جميع هذه الدورات من أن الأفرقة عكست نهجاً متوازناً.

362. وذكر عضو آخر في الأمانة بأنه في كل فريق كان لدى الأمانة نهج متوازن كامل، فعلى سبيل المثال في الفريق المعني باتفاق التجارة لمكافحة التقليد، تم التأكد من أن مخاوف العالم النامي قد ذكرت بوضوح بمساعدة وفد الهند الذي قدم خبيراً في هذا الصدد. وأضاف أن التوصل إلى اتفاق مع مختلف الشركاء كان مهمة طموحة جداً للتأكد من أن كل فريق عكس التوازن ووجهة نظر شاملة لكل شئ. وقال إنه لم يكن ممكناً على الفور الإشارة مباشرة إلى ممثلي المجتمع المدني موضحاً أن هذا يتغير الآن. وأضاف أن فترة السنتين السابقة شهدت مشاكل في الحصول على التعاون من مجموعات المستهلكين لحضور أنشطتها موضحاً أن التأكد من وجود توازن واعتماد نهج متعددة النواحي كان ضمن الأولويات، وأنه يمكن للأمانة التواصل مع الدول الأعضاء ليساعدوها مثلاً في هذا الصدد في المستقبل.

363. ودعا الرئيس الأمانة إلى الرد على السؤال المتعلق بالتعاون مع أفريقيا في البرنامج 5.

364. وذكرت الأمانة بأن السؤال يتعلق بالمؤشر الأول للأداء في الصفحة 26 وبعدم الإشارة إلى أفريقيا. وتساءلت هل هذا يعني ضمناً أنه لم يكن يوجد أي اتصال مع مودعي الطلبات الأفريقيين أو مودعي الطلبات المحتملين خلال الفترة؟ وأجابت بأنه

يوجد الكثير من الاتصال، مضيفة أن النظر على الأرقام خلال الفترة المعنية يبين أنه كانت توجد حوالي 17 حلقة دراسية نظمت في أفريقيا حيث حضرها المنتفعون موضحة أن هؤلاء المنتفعين هم عادة مخترعون ومحامون وشركات وكيانات ممن كانوا يستخدمون معاهدة التعاون بشأن البراءات أو يخططون لاستخدامها. وقالت إن السؤال الوجيه هو: لماذا لا يرد ذكر هذا في بيانات الأداء. وأجابت أن سبب ذلك هو مسألة تنسيق من جانبها، فالحلقات الدراسية في أفريقيا تنظمها شعبة التعاون الدولي. والشعبة القانونية هي المسؤولة عن التعامل مع مؤشر الأداء هذا "الاتصال المنتظم مع مودعي الطلبات بناء على معاهدة التعاون بشأن البراءات في جميع أنحاء العالم." فالأمانة لم تضع الاثنين معاً. وأوضحت الأمانة أنه نظراً لأن هذه الاجتماعات نظمتها شعبة التعاون، فهي لم تذكر، معتبرة أن ذلك أمراً مؤسفاً بالطبع واعتذرت عن هذا النقص في التنسيق وقالت إنها سوف تصححه في المستقبل.

365. وطلب الرئيس إلى الأمانة تصحيح التقرير ودعاها إلى الرد على السؤال المتعلق بالبرنامج 20.

366. وقالت الأمانة إنه قد جرت مداخلتان بشأن موضوع المكاتب الخارجية وإن وفدي ألمانيا ومصر قد تدخلا في الموضوع. وذكرت الأمانة بأنه على مدى العامين الماضيين، أعرب العديد من الدول الأعضاء في الويبو عن رغبتهم في استضافة المكاتب الخارجية، ولكن في ظل عدم وجود سياسة عامة، نوقش هذا الأمر في الجمعية العامة لسنة 2010 للاسترشاد. وأضافت أنه قد اتفق في الجمعية على بدء عملية تشاور مع الدول الأعضاء، وأنه وفقاً لقرار الجمعية لسنة 2010، عقد المدير العام جولتي مشاورات مع السفراء والدول الأعضاء. وكان الاجتماع الأول في 13 ديسمبر من العام 2010 وكان الثاني في 16 يونيو 2011. واسترسلت قائلة إنه قد اتفق في مناقشة الجمعية العامة على أنها سوف تركز في إطار عملية التشاور على الاحتياجات والأغراض التي يمكن أن تفي بها هذه المكاتب الخارجية. وتساءلت الأمانة قائلة ما هي الوظائف التي ينبغي أن تؤديها المكاتب الخارجية؟ وما هو تحليل تكاليف ومنافع أداء تلك الوظائف من خلال المكاتب الخارجية مقارنة بأداء وظائف مماثلة من المقرات الرئيسية؟ وقالت إنه من الواضح أن إعداد سياسة عامة وإنشاء مكاتب خارجية عملية معقدة وسوف تتطلب إجراء مشاورات شاملة مع الدول الأعضاء. وأضافت أنه في سياق جولتي المشاورات اللتين أشارت إليهما، أبلغ المدير العام الدول الأعضاء بأنه ينوي دراسة السبل والوسائل اللازمة لتعزيز دور مكاتب الويبو الخارجية الحالية (المكاتب الموجودة في ريو دي جانيرو وسنغافورة ونيويورك واليابان). وذلك على الأخص بهدف تحسين الخدمات التي تقدمها المكاتب. وفي هذا السياق، أعربت الأمانة عن سعادتها بإبلاغ الدول الأعضاء بأن المدير العام قد بدأ سلسلة منتظمة من المشاورات مع جميع هذه المكاتب الخارجية، وعقد مع هذه المكاتب حتى الآن أربعة مؤتمرات عبر الفيديو، كان آخرها الأسبوع الماضي. وقالت إن المدير العام يعتزم أن يستمر في التواصل بنشاط مع المكاتب الخارجية بهدف التوصل إلى استنتاجات بشأن كيفية تحسين أدائها. وتحقيقاً أيضاً للالتزام الذي تعهد به المدير العام في أثناء مشاوراته مع الدول الأعضاء، تم إطلاق خدمة عملاء على مدار اليوم في شهر يوليو من هذا العام. وجرى إبلاغ السفراء بهذه الخدمة خلال جلسة الإعلان عن برنامج التقويم الاستراتيجي لاحقاً. وقالت الأمانة إن المقصود ببساطة من خدمة العملاء على مدار اليوم هو في المقام الأول أن عملاء الويبو سيكونون قادرين على الوصول إلى بعض المعلومات الأساسية عن الويبو من أي مكان في العام وفي أي وقت من الأوقات، موضحة أنها تبذل جهوداً لتحسين هذه الخدمة وأن هذا هو الوضع الراهن بشأن هذا الأمر. وفي النهاية، أعربت الأمانة عن اعتقادها أن الويبو بحاجة أيضاً إلى إدراك البيئة الاقتصادية الحالية في سياق إنشاء مكاتب جديدة، وأن هذا الأمر يظل بالطبع في أيدي الدول الأعضاء لإسداء المشورة والإرشاد.

367. وقال الرئيس إن الوضع الحالي فيما يتعلق بالعملية ومعايير اختيار هذه المكاتب ليس واضحاً مضيفاً أن اجتماعاً عقد في عام 2010 وآخر في عام 2011، وتساءل عن آخر مستجدات هذا الموضوع وعن الوضع الآن، وما إذا كانت توجد دراسات عن هذا. وتذكر أنه في مرحلة معينة كانت هناك محاولة للحصول على معايير الدول الأعضاء وما إلى ذلك وأن هذا انحسر الآن.

368. وشرحت الأمانة أنه من الواضح تماماً أن تظل الحاجة إلى التشاور مع الدول الأعضاء موضحة أن الفترة الانتقالية منذ المشاورة الأخيرة قد استخدمت في محاولة لفهم الدور الذي تقوم به هذه المكاتب والخدمات التي تؤديها بالضبط مبدئياً ،مثلما ذكر بشأن الاجتماع عن طريق الفيديو، وقالت إن المدير العام سيجتمع في المستقبل القريب بالسفراء وأنه سيواصل عملية التشاور.

369. وطلب وفد مصر توضيحاً بشأن البيان الأخير الذي أُدلي به، وهو أن على الدول الأعضاء أن تدرك الوضع الاقتصادي الحالي فيما يتعلق بالمكاتب الجديدة. وتساءل عما إذا كان يفهم من هذا البيان أن الأمانة قد اتخذت بالفعل قراراً بأن الوضع الاقتصادي الحالي لا يساعد على فتح مكاتب جديدة، وعما إذا كان أن ذلك يعني أن الموضوع لا يزال قيد التشاور. وقال إن الجانب الثاني من هذا هو أن الوضع الاقتصادي الحالي اعتبار واحد فقط من بين اعتبارات أخرى، وتساءل الوفد عن الاعتبارات الأخرى التي تناولتها بالتفصيل وثيقة الويبو في هذا الصدد.

370. وشرح وفد ألمانيا سبب طرحه للسؤال وهو استيضاح ما إذا كان هناك شئ من التطور بشأن هذه المسألة، لأن "تصنيف الأداء اعتبر متوقفاً". وارتأى الوفد أنه كان يجدر بتصنيف الأداء أن يكون أصفر أو ربما أحمر.

371. وأعرب وفد الجزائر عن رغبته في تأكيد صحة ما تفهمه من مقدار التقدم المحرز في المشروع المتعلق بإنشاء مكتب جديد. فما ثبت في يقينه هو أن "الأمانة" كانت في مرحلة المشاورات مع "الدول الأعضاء". وتساءل "الوفد" عن محتوى هذه المشاورات؛ وما هي الأسئلة التي طرحتها "الدول الأعضاء". وأضاف بأنه، شخصيا، لم يكن مشاركاً في أي مشاورات بشأن هذا الموضوع. وصرح بأنه قد أعرب، في عدة مناسبات، عن اهتمامه وترحيبه بإنشاء مكتب خارجي "للويبو" في الجزائر.

372. وأكدت "الأمانة"، ردا على "وفد مصر"، على موقفها من عدم اتخاذ أي قرار في هذا الشأن دون التوجيه والتشاور والمشورة من "الدول الأعضاء". وفي حالة التوصل إلى قرار، سيكون قراراً نابعاً من إرادة "الدول الأعضاء". ولا يوجد هناك أدني شك على الإطلاق في انفراد "الأمانة" باتخاذ أي قرار. فما تزال الإجراءات مستمرة. وأضافت بأنها اتفقت مع "وفد ألمانيا" على وجوب عدم "توقف" تقييم الأداء. فمما لا شك فيه، استمرار العمل في مراحل تطوير العملية، ومن ثم فلا ينبغي توقفها. وردا على "وفد الجزائر"، نفت "الأمانة" قيامها بأي تشاور منفرد مع أي من "الدول الأعضاء". واستطردت قائلة، بأن ما قصدته بقولها "مشاورات"، إنما هو مشاورات مفتوحة دُعي إليها سفراء جميع "الدول الأعضاء" في "الويبو". ولم يكن هناك في أي وقت مشاورات منفردة، ولم تتطرق "الأمانة" بعد لمرحلة صياغة أي وثائق. كما لا تتوفر هناك أي معلومات يمكن مشاركتها مع "الدول الأعضاء" في هذا الوقت.

373. وتساءل "وفد جنوب أفريقيا" عن التوقيت الذي أُجريت فيه المشاورات الأخيرة بين "السفراء"، بسبب أن المناقشات على هذا المستوى كانت تدور حول وضع سياسة بشأن "المكاتب الخارجية".

374. وردت "الأمانة" بأن الاجتماع الأخير كان في 16 يونيو 2011، ومن قبل ذلك، في 13 ديسمبر 2010. ومضت تقول، لقد صرح "المدير العام" خلال ذلك الاجتماع بأنه سيحاول ويتحقق من نوعية الخدمات التي تقدمها المكاتب القائمة، في محاولة لاستكشاف سبل ووسائل لتحسين تلك الخدمات، ولتعزيز دورها، وهذا هو ما تقوم به "الأمانة" من خلال اجتماعات "الفيديو عن بعد" التي تعقدها مع هذه المكاتب بصفة دورية. كما كان هناك أيضا التزاما بتوفير خدمة العملاء على مدار 24 ساعة، وهو ما تم تنفيذه، وهذا هو ما يحدث في هذه الأثناء. واستطردت قائلة، لم تكن هناك أي جولة تالية للمناقشات. وهذا هو ما ينبغي عمله في الوقت المناسب.

375. ولفت "وفد الجزائر" النظر إلى عدم تلقيه إجابة على سؤاله الخاص بمحتوى هذه المشاورات. وطلب من "الأمانة" إطلاع الأعضاء، بصورة أولية، عن نتائج هذه المشاورات، مثلاً، هل تم تحديد المكان الذي يمكن فيه إنشاء مكتباً أم لم يتم التحديد بعد.

376. وألقت "الأمانة" بمزيد من التوضيح، وأفادت بأن المشاورات كانت عبارة عن مشاورات مفتوحة، مع "السفراء"، حيث تلقت منهم المشورة في مختلف القضايا. وأضافت بأنه في حالة رغبة "الوفد" معرفة تفاصيل ما جرى في تلك المناقشات، فيمكن "للأمانة" توفير وثائق تحريرية لما جرى في هذه الاجتماعات. واستدركت قائلا، بأنها لا تستطيع تَذَكُر ما أدلى به جميع السفراء ولا كل سفير على حدة. وبطبيعة الحال، جرت المناقشة حول الأماكن المقترحة، وما من شأنه تحقيق فائدة ممكنة، ومقدار التكلفة المترتبة على ذلك، وما يمكن أن يكون عليه التوزيع الجغرافي. وأنهت كلمتها قائلة بأن هذه هي التعليقات التي أُثيرت خلال هذه المشاورات.

377. وتوجه "وفد جنوب أفريقيا" بالشكر إلى "الأمانة" على الرد الذي تقدمت به، وأعرب عن رغبته في معرفة التوقيت المحتمل لاتخاذ قراراً بشأن السياسة ذاتها، حيث أن المسألة مطروحة على الساحة منذ وقت طويل. وقد تم تصعيد الأمر إلى مستوى السفراء، في الاجتماع الأخير الذي عقد في يونيو 2011، أي قبل أكثر من عام. ومضى يقول، ينبغي أن تُعرض السياسة على المحافل الحكومية الدولية المناسبة، كي تتمكن "الدول الأعضاء" من البدء في مناقشة محتوياتها. واختتم كلمته قائلا بأن هذا هو ما يهمه من الأمر، وليس فقط المناقشات على مستوى السفراء، وتساءل هل من المحتمل اضطلاع "الدول الأعضاء" بهذا العمل.

378. وردت "الأمانة" بأنها ليست في وضعية تمكنها من تحديد التوقيت الدقيق لوضع اللمسات النهائية لهذه السياسة، ولكن يكفي القول بأنه سيتم الانتهاء منها، وسيتم إعدادها ووضع اللمسات الأخيرة عليها وعرضها على "الدول الأعضاء" للموافقة عليها. وأضافت "الأمانة" بأنها سوف تعرض على "الدول الأعضاء" الخطوات التالية التي تعتزم اتخاذها. ومع ذلك، فقد كررت القول بأنها ليست في وضعية تسمح لها بتحديد توقيت الانتهاء من السياسية على نحو دقيق، حيث أن ذلك يشكل جزءاً في عملية استشارية. ويتعين أن تستغرق العملية الاستشارية الوقت الخاص بها. وأنهت "الأمانة" كلمتها قائلة بأنها سوف ترجع إلى "الدول الأعضاء" لتلتمس آرائهم وتسترشد بتوجيهاتهم.

379. ودعا الرئيس إلى بدء المناقشة بشأن البرنامج 22.

380. وردت "الأمانة" على النقطة التي أثارتها مجموعة "جدول أعمال التنمية" بشأن مشاركة "الدول الأعضاء" في إعداد وثيقة "البرنامج والميزانية". ولفتت "الأمانة" الأنظار إلى أنه، وفي عام 2006، تم وضع آلية لإشراك "الدول الأعضاء" في إعداد الميزانية. وتشكلت تلك الآلية من الاستبيان الذي أُرسل إلى "الدول الأعضاء" للتعرف على أرائهم، والتي تم أخذها في الاعتبار عند إعداد المسودة الأولى من "البرنامج والميزانية". وأعقب ذلك عقد سلسلة من جلسات الإحاطة. وبعد إنشاء هذه الآلية، أعدت "الأمانة" أيضا العديد من الأدوات، على سبيل المثال الأسئلة والأجوبة (Q&A)، والتي كانت وسيلة لإبلاغ "الدول الأعضاء" وتسهيل مشاركتها في عملية إعداد الميزانية. واسترسلت قائلة، ثمة نقطة أخرى تتعلق بالحاجة إلى مزيد من التوضيح بشأن الإنفاق على التنمية. ففي الوقت الحاضر، اعتمدت "الأمانة" على التعريف الحالي للإنفاق على التنمية. ويمكن تناول هذا الموضوع تحت البند 9 من جدول الأعمال. وأعربت عن رغبتها في طمأنة "الدول الأعضاء" بأنها تحاول دائماً زيادة مشاركتهم أكثر وأكثر في عملية إعداد الميزانية. ومضت تقول، تم إيلاء التقدير الكافي لجميع الآراء والتعليقات الواردة من "الدول الأعضاء" في هذا الصدد، وحاولت "الأمانة" أن تأخذ تلك المداخلات في الاعتبار على نطاق واسع.

381. وأعلن الرئيس بدء المناقشة بشأن البرنامج 23.

382. وأجابت "الأمانة" على الأسئلة المتعلقة بالتدريب واستخدام الوظائف الإضافية التي تم إنشاؤها لاستيعاب الموظفين المؤقتين. فيما يتعلق بالتدريب، في عام 2011، تم تخصيص حوالي 000 920 فرنك سويسري للتدريب، بما يمثل أقل من نصف في المائة من إجمالي المبلغ الذي تم إنفاقه على المرتبات. وباستخدام هذا المبلغ، تم تنفيذ 20 وحدة تدريبية للموظفين والذي يبلغ عددهم حوالي 680 1 موظفا. وقد حصل بعض الأفراد على أكثر من دورة تدريبية واحدة، بينما لم يحصل آخرون على أي دورات تدريبية. غطى هذا المخصص مجموعة من مواضيع التدريب المختلفة، وتم تقسيمه ليتضمن تدريب استراتيجي

وتدريب مؤسسي. تحددت الاحتياجات التدريبية الفردية من خلال نظام إدارة الأداء. كما تضمن المخطط بعض التدريب الخاص بالوظائف ومسير التأهيل الوظيفي. ومن الدورات التدريبية التي كانت مخططة ولم يتيسر عقدها ضمن المبلغ 000 920 فرنك سويسري، على سبيل المثال، تلك الدورات التدريبية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات أو المشروعات الخاصة. لقد ارتأت "الأمانة" بأنها في حاجة إلى القيام بعمل أفضل في توحيد أوجه صرف هذه المبالغ لإعطاء صورة أكثر شمولاً لما تم استثماره في التدريب، وللمستفيدين منه. وفيما يتعلق بالسؤال عن 156 وظيفة التي تم إنشاؤها لاستيعاب العمالة المؤقتة ممن تم استخدامهم لفترات طويلة: أشارت "الأمانة" إلى المناقشات التي جرت في عام 2010، وتم استعراض كيفية تنامي تلك المشكلة داخل "الويبو" من جراء استخدام عدداً من الموظفين المتعاقدين لآجال قصيرة لفترات طويلة داخل المنظمة، وهو ما لا يوفر لهم المزايا المعتادة. فمن الناحية العملية، هناك فئتان من الموظفين: فئة تحظى بكافة المميزات التي تُمنح للموظفين من حيث المرتب والبدلات الخاصة بإعانة أفراد الأسرة، وفئة أخرى تقوم بتنفيذ نفس الوظيفة ولكنها لا تحصل على تلك المزايا. ولمعالجة هذا الوضع، وافقت "لجنة التنسيق" (CoCo) على إلزام "الويبو" بإنشاء 156 وظيفة على مدى فترة خمس سنوات بدءاً من عام 2012. ومن ثم، فقد تم إنشاء 30 وظيفة خلال عام 2012، منهم 18 تم شغلها بالفعل، وجاري شغل الوظائف الباقية وعددها 12 وظيفة. وتم الإعلان والنشر عن بعض منها في الوقت الحاضر. ومن المخطط الإعلان عن الباقي تباعاً. وسوف يتم نفس الأمر خلال 2013، إلى أن يتم حل مشكلة هؤلاء الموظفين المعينين لفترات طويلة على عقود عمل مؤقتة. وتتوفر وثيقة شاملة تتضمن كافة التفاصيل والمعلومات الأساسية عن هذا الموضوع. واستدركت "الأمانة" قائلة، بأن إنشاء الوظائف هذه لا علاقة له بمسألة التوازن الجغرافي، حيث يعد هذا الأمر مسألة أخرى يتعين التصدي لها. ومضت تقول، عندما تنظر "الدول الأعضاء" إلى مؤشرات الأداء، فسوف يلحظون التزام "الأمانة" بتوظيف عدد معين من الموظفين من أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى. وقد تحقق هذا جزئياً فقط. ويحتاج الأمر إلى مزيد من العمل يتعين القيام به خلال عام 2013 فيما يتعلق بالتوازن الجغرافي. وفي هذا الصدد سوف يتم زيادة إمكانيات "إدارة الموارد البشرية" نظراً للحاجة إلى إجراء المزيد من الأنشطة البحثية التي تستهدف التداخلات وأعمال الرصد والمراقبة المطلوبة لتنفيذ المطلوب.

383. وأعرب "وفد ألمانيا" عن رأيه في أن القضية الرئيسية هي عدد 542 1 كمتطلبات تدريبية تم تحديدها من خلال "نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين" (PMSDS)، وأعقب ذلك بسرد المعلومات التي تفيد بعدم توفر موارد لتنفيذ هذه المتطلبات. وتساءل "الوفد" عن مدى ما يحتاجه هذا الأمر لمعالجة تلك المشكلة، وعن مصدر تدبير تلك الموارد. ومضى يقول، كانت هناك إمكانية إجراء تحويلات، حيث لا يمكن "للمنظمة" الانتظار حتى 2014-2015 لتسوية هذه المسألة.

384. وردت "الأمانة" بجواز تنفيذ التدريب على مجموعات؛ وأعربت عن شكوكها في مساواة الاحتياجات التدريبية بالتدريب الفردي وجها لوجه. وأضافت بأنه يمكن أيضا التدخل الإداري والتعديل في المخطط التدريبي لمقابلة عدة متطلبات تدريبية.

385. وأعرب "وفد بيرو" عن اهتمامه بموضوع التوازن الجغرافي والعمل اللازم لتحقيق ذلك. وتساءل عن ماهية الخطط الموضوعة للعمل مع "الدول الأعضاء" لتحقيق التوازن الجغرافي. وانطلاقا من هذه النقطة، قال "الوفد" يبدو على الأعضاء تيقنهم من غياب الوضوح بشأن هذه المسألة. وتساءل عما إذا كان هناك أي نية لتوضيح ذلك.

386. وردت "الأمانة" بأن من أول الأمور المطلوبة والتي ترغب في تحقيقها هو وضع إستراتيجية للموارد البشرية تشتمل على مواضيع التوازن الجغرافي. وأضافت بأن هذا الأمر لم يكن مطروحاً في الوقت الحاضر، ومطلوب تحقيقه من خلال عملية استشارية، ويتعين على "الأمانة" الرجوع إلى "الدول الأعضاء" وموافاتهم بالإجابات المطلوبة.

387. وصرح "وفد ألمانيا" بعدم رضاه على نحو كامل بالرأي القائل بأن "علينا الانتظار للمرة القادمة"، فالأعضاء لا يمكنهم الانتظار. وطلب "الوفد" من "الأمانة" إدراج هذه المسألة، على الأقل، في فقرة سؤال وجواب (Q&A) خلال هذه الدورة، وليس في "لجنة البرنامج والميزانية" في العام المقبل.

388. وأوضحت "الأمانة" قائلة، ما يهم هو أن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين قد أتاح للمسئولين فهم ما ينبغي عمله. كما سمح أيضا "للأمانة" بتجميع الاحتياجات التدريبية في مجموعات. وقد تم التركيز على تدريب المجموعات بدلاً من التدريب الفردي. ومضت تقول، كان هناك مصادر مختلفة لتوفير التمويل. وفي بعض الأحيان، كان التدريب مرتبطاً بتكنولوجيا المعلومات. وهناك تدريب أخر يمكن أن يكون على موضوعات تدريبية محددة جداً، أو تدريبات أخرى تتفق في طبيعتها مع عملية التجميع. فالمسألة هي تجميع الاحتياجات وتحديد الأولويات، مع مصادر التمويل المتاحة، لضمان تغطية أكبر عدد ممكن من الاحتياجات التدريبية. وبطبيعة الحال، لم يكن هذا هو الحل الأمثل. لم ينادي أحد بضرورة تنفيذ كل المطلوب على الوجه الأمثل لصالح جميع المستهدفين. فمن المؤكد أن هناك أشخاصاً قد لا تتوفر لهم القدرة على الحصول على التدريب الذي يحتاجون إليه. وأن الشيء المهم هو تحديد هؤلاء الأشخاص والعمل على توفير احتياجاتهم التدريبية. كان هذا هو القصد، وهذا هو ما كانت "الأمانة" تحاول القيام به. وتعتقد "الأمانة" بأنها قادرة على الوصول إلى هذه الغاية، وسيكون هذا الهدف جزءا من إستراتيجية الموارد البشرية الجديدة.

389. وهنأ "وفد مصر ومجموعة البلدان الأفريقية" مديرة إدارة الموارد البشرية الجديدة، وتمنى لها التوفيق في مهمتها. وأعرب عن تأييده ودعمه للبيان الذي أدلى به "وفد بيرو" بشأن مبدأ التوزيع الجغرافي. ومضى يقول، يعد هذا الأمر على جانب من الأهمية بالنسبة لأفريقيا، وأضاف بأنه سيكون ممتناً في حالة توفير مزيداً من المعلومات عند عرض التقارير القادمة بشأن هذا البرنامج كي يتوفر "للدول الأعضاء" مؤشراً عن الكيفية التي تتم بها مراقبة هذا المبدأ. وفيما يتعلق بالقسم الخاص بتنفيذ توصيات "جدول أعمال التنمية"، أشار "الوفد" إلى مؤشر مرجعي، كجزء من التقدم أو الإنجاز، لوضع مدونة "الويبو" للأخلاقيات. وفي هذا الصدد، أشار "الوفد" إلى الاقتراح المشترك "لمجموعة البلدان الأفريقية" و"مجموعة جدول أعمال التنمية" بشأن مدونة قواعد السلوك. وفي ختام كلمته، قال أنه سوف يُثَمِن الجهد المبذول في حالة الاهتمام بهذه المسألة من جانب المديرة الجديدة.

390. وقال "وفد باكستان" أن المديرة الجديدة لإدارة الموارد البشرية قد أحيت الآمال بدرجة كبيرة فيما يتعلق بالإستراتيجية الجديدة للموارد البشرية، وهو ما يتوقع "الوفد" تحقيقه. كما أعرب أيضا عن اعتقاده في أن هذا يدعو إلى الاهتمام بدرجة كبيرة بالموضوعات المثارة في "اللجنة" خلال الأيام القليلة الماضية. وعلى وجه التحديد، وبالرجوع إلى ما سبق أن أشار إليه "وفد بيرو"، وتم تأييده من قبل "وفد مصر"، أعرب عن اعتقاده أيضا في أهمية إيلاء كل من مسألة التوازن الجغرافي أو التوزيع الجغرافي الاهتمام الكافي في مؤشرات الأداء. وأضاف بأنه يعتقد بشدة في أهمية أن يكون هناك مساراً لكيفية التطوير وتحسين الأداء في هذا الصدد. وأختتم كلمته قائلا بأن مؤشر الأداء سيكون إحدى الأدوات التي تساعد على تتبع هذا المسار.

391. وأعرب "وفد جنوب أفريقيا" عن اعتقاده في أن هناك تطورات في مؤشر واحد من مؤشرات الأداء هذه، ولكنه ليس متأكداً من ماهية تلك التطورات. وأشار إلى توقف العمل في مؤشر "توزيع الموظفين حسب سنوات الخدمة"، الصفحة 12. وطلب "الوفد" توضيحاً بشأن هذا المؤشر.

392. وأوضحت "الأمانة" قائلة، قد يكون هناك بعض الالتباس الطفيف حول وصف استخدام التصنيف بأنه "متوقف" في نظام الإشارات الضوئية. وأشارت إلى الصفحة الأولى من الوثيقة. وأضافت، يتم استخدام صفة "متوقف" في حالتين: عندما لا يصبح المؤشر أداة جيدة لقياس الأداء، أو بسبب عدم توفر بيانات الأداء على المؤشر. ومن أحد المسائل التي تم إثارتها في وقت سابق في هذا الصدد كانت في البرنامج 30 وفي البرنامج 21. ولا يعني هذا بالضرورة عدم تنفيذ العمل. فعلى سبيل المثال، في حالة المشاريع الصغيرة والمتوسطة (SMEs)، لم يتوقف العمل المضطلع به بشأن مساندة مؤسسات دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة. ومع ذلك، لم يكن ممكنا الحصول على بيانات الأداء فيما يتعلق بمستوى رضا مؤسسة دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مؤشر الأداء المتصل بهذه النتيجة المحددة. ومع ذلك فقد استمر العمل ولم يتوقف.

393. وأعرب "وفد جنوب أفريقيا" عن شكره "للأمانة" على هذا التوضيح، وقال، ومع ذلك، كان السؤال مرتبطاً بسبب محدد، وعن حالة محددة، والخاصة بتوقف مؤشر "توزيع الموظفين حسب سنوات الخدمة".

394. وقالت "الأمانة" إنها بحاجة إلى النظر في ماهية السبب الحقيقي في توقف المؤشر، وموافاة "اللجنة" بما يتضح.

395. وأفتتح "الرئيس" باب المناقشة بشأن البرنامج 27.

396. وردت "الأمانة"على الأسئلة التي آثارها "وفد إسبانيا" عن تحقيق وفورات أو قلة الانتفاع بالموارد خلال الفترة 2010-2011. كان هناك ثلاثة أسباب رئيسية لقلة الانتفاع بالموارد. أولا، المغالاة في تقدير المبالغ التي كان يتعين سدادها إلى مركز جنيف للمؤتمرات الدولية (CICG) لتنظيم عدد من الاجتماعات. ونظراً لأن هذه المبالغ لم تُصرف، فقد تحققت وفورات على هذه الجبهة. ثانياً، وكما ورد في "تقرير أداء البرنامج"، أُجريت بعض المفاوضات مع الشركات المسئولة عن المراسلات البريدية. ونتيجة لذلك، كان من الممكن خفض الأسعار بنسبة 18% مما أسفر عن تحقيق بعض الوفورات. ثالثاً، وهو مرتبط باعتماد وتنفيذ أدوات الترجمة بمساعدة الحاسوب (CAT). وكما تعلم "الدول الأعضاء"، ففي خلال الفترة 2010-2011، قامت "الويبو" بالنظر في سياسة لغوية جديدة بالتشاور مع "الدول الأعضاء"، وقد استغرقت هذه العملية برمتها نحو عام ونصف العام. ولم تعتمد "الدول الأعضاء" سياسة اللغات هذه إلا في أكتوبر 2011. وفي خلال فترة السنتين الأخيرة، تم النظر في اعتماد بعض أدوات (CAT) الجديدة، ولكن قررت "الأمانة" إجراء مراجعة شاملة للأمر جميعه بعد اعتماد سياسة اللغات. والآن، وبينما تدرس "الأمانة" استخدام أدوات (CAT)، قررت النظر في جميع الجوانب المختلفة: بيئة الترجمة، قاعدة بيانات المصطلحات والمفردات اللغوية، وأيضا بيئة سير العمل ذاته. ظهرت أهمية بيئة سير العمل نظراً لارتفاع تكلفة الاستعانة بالمصادر الخارجية. وظهرت الحاجة إلى التواصل بصورة أكبر مع مترجمين خارجيين. وفي نفس الوقت، رغبت "الأمانة" في تنسيق استخدام هذه الأدوات مع القطاعات الأخرى داخل المنظمة مثل معاهدة التعاون بشأن البراءات ونظام مدريد، كمستخدمين لبعض من هذه الأدوات لتنفيذ أعمال الترجمة الخاصة بهم. ولذلك، قررت "الأمانة" تأجيل اعتماد هذه الأدوات لفترة السنتين 2012-2013. تم إجراء اختبارات مكثفة للغاية لبعض من أدوات الترجمة المختلفة المتاحة في السوق خلال الأشهر القليلة الماضية، ونأمل في التمكن خلال فترة السنتين هذه من اعتماد هذه الأدوات وتعزيز إنتاجية الخدمات اللغوية. يتزايد عبء العمل المتعلق بالخدمات اللغوية بشكل جوهري، وهذا هو السبب في قيام "الأمانة" بالبحث عن بعض من هذه الأدوات التكنولوجية لضمان زيادة الإنتاجية، والتأكيد على الانتفاع بالموارد المالية واستغلالها على النحو الأمثل. واختتمت "الأمانة"كلمتها بالقول بأن هذه هي الأسباب الرئيسية لقلة الانتفاع ببعض الموارد خلال فترة السنتين 2010- 2011.

397. وصرح "وفد ألمانيا" بأن لديه سؤالاً بسيطاً للمتابعة يتجاوز حدود اختصاصات "الويبو". وتساءل عما إذا كانت "الأمانة"، عند التفاوض بشأن الحصول على خدمات جديدة للاتصالات الهاتفية والبريدية، تقوم بذلك بمفردها كمنظمة مستقلة، أو بصورة جماعية مع المنظمات الأخرى في جنيف.

398. وأوضحت "الأمانة" بأنها قد اضطلعت بموضوع الخدمات البريدية، وتم التفاوض بشأنها بصورة منفردة. أما بالنسبة لباقي الخدمات الأخرى، فقد تم التفاوض بشأنها بصفة مجمعة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى.

399. وأعرب "وفد سلطنة عمان" عن رغبته في توجيه الأنظار إلى النتيجة المتوقعة المتعلقة بتحقيق كفاءة أعلى في ترجمة المؤتمرات والوثائق، وللفقرة 2 بشأن إنشاء سياسة لغوية فعالة بغية تغطية كافة الاجتماعات وجميع الوثائق. ومضى يقول، يوضح الجدول أنه "قد تم تحقيقها بالكامل". وأعرب عن رغبته في الإشارة إلى الآثار التي ألمت بكل من الفعالية والجودة. واستطرد قائلاً، بأنه يتحدث عن هذا الأمر بحكم إلمامه باللغة العربية. فدائما ما كانت تأتي الوثائق متأخرة مما يؤثر على الوقت المتاح لعواصم البلدان لمراجعتها، وللوفود للتمكن من إعداد التعليقات في الوقت المناسب. وأضاف بأنه لم يكن هناك تحديث لأدوات اللغة التي تُمكن العواصم من فهم الأمور بشكل تام. وقد تلقى "الوفد" العديد من الاستفسارات والتساؤلات فيما

يتعلق ببعض المواقع التي تستخدم لغات أخرى غير باللغة العربية. ولهذا، يرى "الوفد" أن تعبير "قد تم تحقيقها بالكامل" ليس دقيقاً.

400. وردت "الأمانة" بأن مؤشر الأداء يهتم بإعداد سياسة فاعلة. وما تم تحقيقه في فترة السنتين 2010-2011، هو وضع واعتماد سياسة. وبالنظر إلى سياسة اللغات والفترة الانتقالية كما حددتها "الدول الأعضاء"، فسوف تستغرق "الويبو" حوالي من أربع إلى خمس سنوات كي تتمكن من التغطية اللغوية الكاملة لجميع الوثائق العامة التي تصدرها. أما ما قد تم إنجازه في عام 2011، فهو توسيع نطاق التغطية اللغوية بست لغات ليشمل أعمال "اللجنتين" التي لم يتم تغطيتهما من قبل. وفي 1 يناير 2012، تم مد التغطية اللغوية لثلاث لجان أخرى. ومن المخطط في خلال فترة السنتين الحالية، توسيع نطاق التغطية ليشمل جميع الهيئات الرئيسية في "الويبو" فيما عدا "جمعية اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات" و"لجنة التنسيق"، واللذان سوف يتم تغطيتهما في وقت ما في العام المقبل. ووفقا لما قررته "الدول الأعضاء"، لم يتم بسط التغطية لمجموعات العمل أثناء فترة السنتين الحالية. فقد أرادت "الدول الأعضاء" من "الأمانة" تقديم تقريراً خلال عام 2013 على تجربة التغطية باللغات الست، ومن ثم النظر في إبداء اقتراحاً عما إذا كان سيتم بسط مظلة اللغات إلى مجموعات العمل أيضا. وما تم إنجازه في 2010-2011، هو وضع واعتماد السياسة. وسيكون التنفيذ على مدار فترة زمنية معينة تحددها "الدول الأعضاء".

401. وأعرب "وفد إسبانيا" عن شكره للأمانة لما قدمته من معلومات وفيرة، وأعرب عن تقديره لبذل المزيد من الجهود لخفض بعض التكاليف المعينة. وأعقب ذلك بقوله، أنه يعتقد اعتقادا جازما في إمكانية تحقيق وفورات إضافية من خلال استخدام برامج الحاسب الآلي، ولكنه أراد أن يطري على الجهود الجارية في اتجاهات أخرى. واستطرد قائلا، ينبغي على "الأمانة" زيادة الجهود الرامية إلى الحد من حجم الوثائق. فهناك العديد من الوثائق الطويلة جداً. وبطبيعة الحال، يترتب على تلك الوثائق، ارتفاع تكلفة الترجمة. وكما أشار "وفد عمان"، وبالنظر إلى تجربة "وفد إسبانيا" هذا العام، لم تكن جودة الوثائق على المستوى المطلوب بشكل كامل في بعض المناسبات. وأكد "الوفد" على تقديره الكامل للجهود المبذولة لتوسيع نطاق التغطية المستهدف من سياسة اللغات، ولكن في بعض الأحيان كانت التغطية متفاوتة. واستدرك قائلاً، قد تكون هناك مشاكل واجهتها "الأمانة" للحفاظ على التزامها بتنفيذ النص الخاص بتوفير الوثائق قبل شهرين من عقد الاجتماع. ولم يكن هذا هو الحال دائماً في جميع الحالات. كما شهد "الوفد" أيضا بعض الحالات التي تم فيها ترجمة ملخصات للوثائق فقط. وقد أدى هذا إلى الاعتقاد بأن السياسة تقتضي إعداد وثيقة مختصرة للوثائق الطويلة. ومع ذلك، فقد كان هناك وثائق أصلية طويلة. ولهذا، أعرب "الوفد" عن تقديره للجهود المبذولة. ومضى يقول، يتصف هذا الأمر بأنه عملية معقدة، ولكن يتوفر هناك بعض المساحة لمزيد من التحسين. وبالإضافة إلى ذلك، يأمل "الوفد" في رصد جهود ترمي إلى تحقيق وفورات، يتم توجيهها إلى مجالات أخرى. وتساءل عن الجهة التي يمكنها تحقيق هذه الجهود. وأضاف قائلا، بأنه يدرك بأن الأمر ما يزال في بداياته، ولكنه يرغب في رفع هذا المستوى من الطموح ليمتد إلى مجالات أخرى مثل السفر والاتصالات والكهرباء نظراً لما لمسه من أن الإشارة إلى هذه المجالات ما تزال إشارة هامشية إلى حد ما، على الأقل في الوثيقة.

402. وطلب "الرئيس" من "الأمانة" الإفادة عن تكلفة ترجمة صفحة واحدة إلى لغة واحدة، من الإنكليزية إلى الفرنسية.

403. وذكرت "الأمانة" أن هناك بعض أعمال الترجمة تتم داخلياً، والبعض الأخر يتم ترجمتها عن طريق الاستعانة بعناصر خارجية. وفي هذا العام، ونظرا لعبء العمل المتزايد نتيجة اعتماد سياسة اللغات، قامت "الأمانة" بالاستعانة بمصادر خارجية لتنفيذ حوالي 68% من إجمالي أعمال الترجمة المطلوبة. وتصل التكلفة التي تتحملها "الأمانة"، عند الاستعانة بمصادر خارجية، إلى 26 سنتيماً للكلمة، ويصل متوسط عدد الكلمات في الورقة الواحدة إلى 330 كلمة، مما يصل بالتكلفة إلى حوالي 80 فرنكاً سويسراً للورقة الواحدة، أو نحو ذلك.

404. وتساءل "الرئيس" عن تكلفة الترجمة في حالة الاستعانة بالمصادر الداخلية.

405. وقالت "الأمانة" بأنه عند الحديث عن تكلفة ترجمة الصفحة الواحدة، يكون من الصعوبة بمكان إجراء تقديراً دقيقاً. فحتى الآن، يتم الحساب مع مراعاة التكلفة الإجمالية لتوفير خدمات اللغة وقسمة ذلك على عدد الصفحات. فليس الأمر مجرد تكلفة ترجمة صفحة. وقد اهتمت "الأمم المتحدة" في نيويورك بالعمل من أجل الوصول إلى صيغة محددة بشأن هذا الأمر. عند قيام "الأمانة" بالاستعانة بعناصر خارجية للترجمة، لا تتوقف التكلفة الإجمالية على ما يتم دفعه إلى المترجم الخارجي فقط، إذ ينطوي الأمر على مهام إدارية أخرى. فعند استلام الصفحة المترجمة من المترجم الخارجي، يستلزم الأمر إجراء تنقيحاً بواسطة مدقق أو مترجم رفيع المستوى من العاملين في "الأمانة". وعند مراجعة صفحة مترجمة واردة من مصدر خارجي، يُستقطع الوقت الذي يقضيه هذا المراجع في المراجعة من الوقت المخصص له لإجراء أعمال الترجمة للوثائق التي يتم ترجمتها داخليا دون الاستعانة بمصادر خارجية. وقد تم حساب معدل متوسط لفترة السنتين الأخيرة، وتم تقديره بحوالي 213 فرنك سويسري للصفحة الواحدة، والذي تم خفضه من 226 فرنك سويسري في فترة السنتين التي سبقتها. يشكل هذا المعادلة التي تعمل على أساسها "الأمانة" لحساب التكلفة الدقيقة لترجمة الصفحة الواحدة.

406. وأشار "رئيس لجنة البرنامج والميزانية" إلى أن تكلفة ترجمة الصفحة الواحدة في منظمة التجارة العالمية (WTO) تصل إلى من 350 إلى 400 فرنك سويسري، وأن WTO بدأت في الاستعانة بمصادر خارجية للترجمة نظراً للارتفاع الشديد في تكلفة الترجمة الداخلية.

407. وأعرب "وفد مصر" عن تأييده "لوفد عمان"، كما توجه بالشكر إلى "الأمانة" للشرح الذي تفضلت به. وطلب "الوفد" توضيحاً فيما يتعلق بمترجمي "الويبو" المضطلعين بمراجعة أعمال الترجمة التي تتم بالاستعانة بعناصر خارجية، وزيادة التكلفة. وتساءل عن إمكانية قيام "الويبو" بالنظر في اعتماد التعاقد مع جهات خارجية وفقا لمعايير جودة معينة في الترجمة، كي لا يكون هناك حاجة لتنقيح ومراجعة العمل داخليا، ومن ثم خفض تلك التكاليف. وفيما يتعلق بأعمال الترجمة الفورية، تقضي السياسة المتبعة بتوفير الترجمة الفورية للغات الأمم المتحدة الرسمية الست في الاجتماعات الرسمية. وتسأل الوفد عن السياسة المتبعة في الاجتماعات غير الرسمية.

408. ولفتت "الأمانة" النظر إلى أن سياسة اللغات التي اعتمدت في العام الماضي لم تتضمن الترجمة الفورية. ولا يتوفر "للويبو" سياسة جديدة للترجمة الفورية، ولكن تقضي الممارسة المتبعة بتوفير الترجمة الفورية في الست لغات الرسمية المعتمدة في كافة اجتماعات اللجان، مثل هذا الاجتماع، وفي اجتماعات "الجمعية العامة" وغيرها من الجمعيات. ولا يتوفر هناك أي سياسة بالنسبة للاجتماعات غير الرسمية. ويعتمد الأمر على ما يُطلب أو ما يتم إقراره بشأن الاجتماع المعني. وفي معظم الحالات، يتوقف الأمر على ما تطلبه "الدول الأعضاء" بالفعل من "الأمانة". وتحاول "الأمانة" إلى أقصى حد ممكن، ووفقا لتوفر المترجمين الفوريين، تلبية طلبات "الدول الأعضاء" في هذا الشأن.

409. وعبّر عضو في "الأمانة" عن رغبته في اغتنام الفرصة لإضافة تعليق ولإلقاء الضوء على ما ذكره "وفد إسبانيا" بخصوص الوثائق الأقل طولا. ومضى يقول، لقد تلقت "الأمانة" بسعادة طلب "الدول الأعضاء" بالحصول على وثائق أقصر وأوضح. وقد سمح هذا "للأمانة" بأن تفعل ذلك بشكل متزايد في الوثائق التي تقدم "للدول الأعضاء". واستطرد قائلا، لقد استمعت "لجنة البرنامج والميزانية" لتعليقات سابقة بشأن متطلبات الدعم اللغوي في مجالات أخرى، وعن ترجمة الدورات التدريبية في الأكاديمية. يسهم هذا جميعه في دفع "الويبو" إلى التطرق إلى مزيد من المجالات الأخرى، وإلى تسريع عجلة تنفيذ سياسة اللغات. واسترسل العضو متحدثا عن أحد الاجتماعات، التي لم يرغب في تحديدها بالاسم، وقال لقد وصلت التقييمات في اجتماع واحد إلى حوالي 460 صفحة، وكان يتعين ترجمتها؛ وعلق قائلا، بالطبع لا يرغب العديد من "الدول الأعضاء" في الاستماع إلى هذا المثال والخاص بدورة بجلسة واحدة. ومضى يقول، يمكن تخيل الحجم الكلي للتقييمات. وسوف تناقش "لجنة البرنامج والميزانية" مسألة الفعالية عند الوصول إلى البند 13 من جدول الأعمال. كان بند المؤتمرات والوثائق من أحد البنود المقرر مناقشتها. وعند هذه النقطة، يمكن "للجنة البرنامج والميزانية" المساهمة في مساعدة "الويبو" في كيفية تحقيق الاستخدام الأمثل لموارد "المنظمة".

410. وأطرى "وفد ألمانيا" على جهود "الأمانة"، وأشار إلى أن المتحدث قد أغفل كلمة واحدة، ألا وهي أقصر وأقل (shorter and less). ويمكن توفير الموارد واستخدامها في أماكن أخرى، ولكن يدرك "الوفد" أن هناك حدوداً لذلك.

411. وأعربت "الأمانة"عن رغبتها في الرد على هذه النقطة، والتي أُثيرت أيضا خلال المناقشات الخاصة بسياسة اللغات في العام الماضي. استندت السياسة بالكامل على وجود مجموعة أساسية من المترجمين والمراجعين داخل "أمانة الويبو". وحتى إذا ما تقرر الاستعانة بمصادر خارجية للانتهاء من جزء كبير جداً من أعمال الترجمة، فلا توجد هناك وسيلة تُمكن "الأمانة" من إنجاز حجم أعمال الترجمة المكلفة بها دون الاستعانة داخليا بالمجموعة الأساسية هذه. ففي الوقت الحالي، في بعض الأقسام، لا يزيد العدد الإجمالي للمترجمين على 15 أو 18 مترجم / مراجع. كما أن الأعداد العاملة في أقسام اللغات لا تزيد عن 3 مترجم / مراجع. وعلى الجانب الأخر، هناك مجموعة كبيرة جداً من الوثائق المطلوب ترجمتها داخليا: الوثائق السرية، والمعاهدات، والقوانين، والنشرات والدوريات الداخلية، حيث لا يمكن تعهيد تلك المستندات لترجمتها بواسطة عناصر خارجية. لن يتوفر "للأمانة" عوامل التأكد من مستوى جودة الترجمة التي يمكن الحصول عليها من مترجم خارجي. أثناء مناقشة سياسة اللغات في العام الماضي، أُثيرت أقاويل عن زيادة معدل الترجمة الخارجية من 35% إلى 45% في فترة السنتين المقبلة. وأعربت "الدول الأعضاء"، مدفوعة بالظروف المحيطة، عن رغبتها في قيام "الأمانة" بزيادة نسبة الاستعانة بمترجمين خارجيين. لم يكن "للأمانة" أي خيار سوى أن تتجاوز نسبة 45% التي وضعتها كحد أقصى للاستعانة بالمصادر الخارجية. تصل نسبة الاستعانة بالمصادر الخارجية حاليا إلى 65%. و حتى لو زادت هذه النسبة مستقبلا، فما زال هناك أعمال ترجمة وفيرة للمجموعة الداخلية من المترجمين الأساسيين. وإن كان هناك ما يجب فعله، فسيكون من الضروري تعزيز قسم واحد أو قسمين بما يُمَكِن "الأمانة" من الحصول على مستوى جودة أفضل للوثائق المترجمة لأن "الدول الأعضاء" قد طالبت "الأمانة" أيضا في العام الماضي بزيادة مستوى التعامل مع مصادر خارجية دون التفريط في الجودة. في نهاية اليوم، وعندما يجتمع الجميع في القاعة (أ)، وينتقد شخص ما جودة الوثيقة المترجمة، فسوف تقع المسئولية على عاتق "الأمانة" وليس على عاتق المترجمين الخارجيين. ولذلك تقوم "الأمانة" بالتأكد من جودة وصحة الوثائق قبل عرضها على "الدول الأعضاء"، وهذه هي المسئولية التي تضطلع بها "الأمانة" حاليا.

412. وأعرب "وفد الصين" عن شكره "للأمانة" لما قدمته من إيضاحات. وأعرب عن تقديره لحقيقة اضطلاع "الأمانة" بالكثير من العمل كي تتمكن من توفير الوثائق بجميع اللغات الرسمية. وأشار إلى التقدم الحاصل في هذا المجال. واستدرك قائلا، وعلى الرغم من ذلك، فما تزال الوثائق باللغة الصينية غير متوفرة، كما هو الحال في هذا الاجتماع على سبيل المثال. وأعرب "الوفد" عن أمله في استمرار "الويبو" في تحسين هذا الأمر مستقبلا.

413. وقرأ "الرئيس" النص المقترح للقرار الخاص بالوثيقة WO/PBC/19/2: "أن اللجنة مدعوة إلى التوصية بالموافقة على الوثيقة مع التعديلات/ التنقيحات التقنية، ورفع تلك التوصية إلى "جمعيات الدول الأعضاء في الويبو".

414. وقال "وفد مصر" إن "المجموعة الأفريقية" قد أشارت إلى أنها تفضل الإحاطة علما بالتقرير، وتساءل عما إذا كان يمكن "للجنة البرنامج والميزانية" الموافقة على هذا الطلب والمضي قدما على هذا الأساس.

415. وقال "وفد البرازيل" أن نفس ذات الطلب قد تقدمت به "مجموعة جدول أعمال التنمية".

416. وصرح "الرئيس" بأن "الأمانة" قد أبلغت "اللجنة" من قبل بالموافقة على "تقرير أداء البرنامج". ولم يكن هناك شرطاً إلزاميا يقضي بالموافقة، حيث كان يمكن "للجنة البرنامج والميزانية المضي قدما في أي من المسارين. وقد فضلت "الأمانة" الموافقة. وكانت "اللجنة" على استعداد للاستجابة إلى طلبات الوفود.

417. وأوضحت "الأمانة" أنه وعلى مدار الأيام القليلة الماضية، أعربت "الدول الأعضاء" عن رغبتها في تعزيز الحوكمة والمساءلة والضوابط الداخلية. ومن أحد الأمثلة على الحوكمة الرشيدة هو الموافقة على مثل هذا التقرير بغرض السماح بقدر

أكبر من المساءلة داخل "المنظمة". كان الدافع إلى حد كبير هو تشجيع الإدارة القائمة على النتائج. وإن الإحاطة علما بالتقرير من شأنه أن يقوض هذا المنظور على نحو مؤكد. ومع ذلك، تلتزم "الأمانة" تماما بما تقرره "الدول الأعضاء".

418. وأعرب "وفد فرنسا" عن رغبته في إبداء وجهة نظر واضحة جداً في هذا الموضوع. ومضى يقول، إن غاية ما يثير مخاوفه هو أن "لجنة البرنامج والميزانية" قد استمعت إلى رد "الأمانة"، وقد توافق هذا الرد تماما مع فلسفة "اللجنة". تَولّد لدى "الوفد" انطباعاً بأن "لجنة البرنامج والميزانية" قامت بدراسة التقرير، وتوضيح القضايا المعنية، والإدلاء بقدر معين من التعليقات، ولذلك، أصبحت "لجنة البرنامج والميزانية" في ذلك الوقت في وضعية تمكنها من التثبت من التقرير. إن مجرد الإحاطة علما بالتقرير، مع الأخذ في الاعتبار إن هذه اللجنة هي لجنة البرنامج والميزانية، قد يقوض مصداقية سلسلة النتائج بالكامل والتي تحاول "الدول الأعضاء" تعزيزها والبناء عليها. كان يجب الاستفادة من ميزة تواجد "الدول الأعضاء" هنا في "لجنة البرنامج والميزانية". هناك من يُفَضِل الإحاطة علما بالتقرير بحسب ما استمعت إليه "لجنة البرنامج والميزانية" من وقت قصير. ولكن "الوفد" على ثقة من أن ذلك من شأنه إحداث تغييراً كبيراً. من ناحية، سيكون له أثر مباشر في إضعاف مصداقية "الأمانة" و"لجنة البرنامج والميزانية"، نظراً لأن هذا التقرير كان تقرير أداء فضلا عن كونه أحد التقارير الرئيسية "للجنة البرنامج والميزانية"، ومن ناحية أخرى أن مجرد طرح موضوع التفضيل هذا، أصاب "الوفد" بالشعور بالقلق وعدم الرضا.

419. وتوجه "وفد البرازيل"، متحدثاً بالنيابة عن "مجموعة جدول أعمال التنمية"، بالشكر إلى "الأمانة" لما قدمته من توضيح، ورحب بالمعلومات الواردة في "تقرير أداء البرنامج". وقال أنه لا يرفض المعلومات. بل إنه يرحب بالمعلومات المقدمة، وأنه شارك في الدورة المنعقدة في ذلك اليوم بالكامل وأدلى بتعليقات على التقرير. ومضى يقول، كان هناك نقاط تم تحديدها بواسطة بعض أعضاء "مجموعة جدول أعمال التنمية"، وبعض الاستفسارات، وبعض القضايا، وقد شاركت "المجموعة" بنشاط في محاولة للفهم، ولاقتراح تحسينات أو تعديلات يتم إضافتها على "تقرير أداء البرنامج" القادم. ولذلك، لا يعتبر "الوفد" أن تلك المعلومات أو أن هذا التقرير ليس بذي فائدة أو أنه أداة مساءلة غير رئيسية. وقد أشار "الوفد" ذلك الصباح إلى أن هذا التقرير يعتبر أداة مساءلة "للدول الأعضاء". كان هذا هو السبب في نظرة "الوفد" إلى أهمية التقرير. واستدرك قائلا، بأنه لا يعلم على نحو دقيق الممارسات السارية في المنظمات الأخرى، ولكنه يرى أيضا أن عرض الوثيقة على شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية للنظر فيها والتثبت منها لهو من الممارسات المرحب بها تماماً. وقد أوضحت الشعبة المنهجية المستخدمة، وهي منهجية بسيطة، وتم فحص 10% من المؤشرات بواسطتها. وقد وجدت "مجموعة جدول أعمال التنمية" الملاحظات والتعليقات التي أدلت بها الشعبة مفيدة للغاية. ومضى يقول، يعلم "الوفد" أن هناك بعض التحسينات التي يجب تنفيذها. وقد أدلى المدقق ببعض الملاحظات، وتم النظر فيها وأخذها في الاعتبار. ما يقصده "الوفد" من هذا الكلام هو أن أحداً لم يفكر في عدم أهمية "تقرير أداء البرنامج" أو في عدم الحاجة إليه. أما فيما يتعلق بمسألة الموافقة على "تقرير أداء البرنامج"، فقد تم التعبير عن وجهة نظر "مجموعة جدول أعمال التنمية" في مداخلات أولية سابقة. وصرح بأن الموافقة على هذه الوثيقة تعني الموافقة على جميع الإضافات التي تم إدخالها عليها. ولذلك، سوف تُفسر الموافقة بأن "مجموعة جدول أعمال التنمية" قد وافقت على بعض المعلومات التي تم توضيحها سابقا، بينما أعربت عن عدم قبولها من قبل. هذا هو موقف ووجهة نظر "مجموعة جدول أعمال التنمية" الأساسية. ورحب "الوفد" بالمعلومات المقدمة، وقال أنه من الضروري العمل على تحسينها. وقد أدلى "الوفد" بالعديد من المداخلات بشأن كيفية تحسين الوثيقة، وإنه لم يكن في وضعية تسمح له بالموافقة على وثيقة على هذا النحو من الضخامة. وأضاف "الوفد" نقطة أخرى وهي استناد المعلومات الواردة في التقرير على تقييم ذاتي من قبل "الأمانة". وأن "مجموعة جدول أعمال التنمية" لم تعترض على قيام "الأمانة" بالتقييم الذاتي، حيث يرى "الوفد" أهمية القيام بهذا التقييم. وأعرب عن ترحيبه بالكلمات والمعلومات التي ألقتها "الأمانة"، ولكنه ليس معنى ذلك ضرورة الموافقة على تلك المعلومات وذلك بسبب عدم التفاوض بشأنها مع "الدول الأعضاء". واسترسل قائلا، كان الأمر مختلفاً بالنسبة لوثيقة البرنامج والميزانية، على سبيل المثال، والتي كانت في حد ذاتها وثيقة ضخمة. ففي حالة هذه الوثيقة، تقدمت "الدول الأعضاء" ببعض المعلومات أولاً، ومن ثم تم التحاور خلال دورة "لجنة البرنامج والميزانية". وقال المتحدث

أن ذلك كانت أول مشاركة لهم في اجتماع "الويبو" في العام الماضي خلال دورة "لجنة البرنامج والميزانية"، مع توفر الفرصة ومنحها كاملة لمناقشة كافة البرامج المعنية. وقد تطلب هذا النهج من "الدول الأعضاء" إيلاء مزيداً من الاهتمام أكثر بكثير من جانبهم، متمثلا في الإدلاء بعدد أكثر من المداخلات والمشاركة في العمل بصورة أكبر. لم يكن غرض "مجموعة جدول أعمال التنمية" ضرورة تغيير كل كلمة أو جملة أو المعلومات الواردة في التقرير، أو التفاوض بشأن. كان هذا هو ما دعا الوفد إلى التصريح بأنه يرحب بالتقرير وأنه أُحيط به علماً. أما الآن، فالوضع هنا مختلفاً للموافقة على التقرير. ويأمل "الوفد" في أن تكون هذه الكلمة قد أوضحت إلى حد ما موقف "مجموعة جدول أعمال التنمية".

420. وأعرب "وفد سويسرا" عن تأييد لما ذكره "وفد فرنسا". كما أعرب أيضا عن رأيه في أن منطق العملية برمتها يكمن في السير في اتجاه الموافقة على التقرير. فقد اطلعت "اللجنة" على الوثيقة، ومن الطبيعي أن تجرى هذه التقييمات بواسطة "الأمانة"، وأن يتم التثبت من صحتها. واليوم، أجرت "لجنة البرنامج والميزانية" مناقشات مفصلة، وأثارت تساؤلات، وأدلت بملاحظات، وقد تم أخذها في الاعتبار. ومضى يقول، يتفهم "الوفد" أن هناك بعض النقاط المعينة التي يمكن تعديلها وتحويرها في أعقاب هذه الملاحظات. وقد استجابت "الأمانة" لتعليقات الوفود. وفي هذا المنعطف، يرى "الوفد" تأهل الوثيقة للاعتماد. وأضاف قائلا، إن من مهام "اللجنة" اعتماد هذه الأنواع من التقارير، تماما مثل اعتمادها للحسابات المالية. واسترسل قائلا، لا يتفهم "الوفد" الرأي الداعي إلى الحاجة إلى التفاوض بشأن كل سطر وكل علامة ترقيم في التقرير. وفي الختام، أقر "الوفد" بصحة المعلومات مع التعديلات التي طُلب إضافتها، وصرح بأن الوثيقة جاهزة للاعتماد.

421. وأعرب "وفد الجزائر" عن تأييده للبيان الذي أدلى به "وفد البرازيل" باسم "مجموعة جدول أعمال التنمية"، وأبدى رغبته في توضيح الأمور بشكل تام. ومضى يقول، أنه لا يتفق بصورة كاملة مع تفسير بعض الوفود بشأن الربط ما بين الإحاطة علما بالتقرير وبين الحوكمة والإدارة داخل "الويبو". ويعتقد أن هذين الأمرين مختلفان تماماً. قد يكون من الأفضل الإحاطة علما بهذه الوثيقة نظراً للإشارة والتأكيد عدة مرات على أن التقرير قد تم إعداده استناداً إلى تقييم ذاتي من قبل "الأمانة". لا يعني طلب الإحاطة بالتقرير أن "الوفد" لا يثق في عمل "الأمانة" أو أنه لا يُقدِّر قيمة المعلومات الواردة فيه. ليس الأمر على هذا النحو على الإطلاق. فالوفد ملتزم بانتهاج عملية تهدف إلى تعزيز وإتقان هذه الوثيقة، ولكنه على قناعة شديدة بأن من الأفيد الإحاطة بها علما، وذلك بسبب الانتهاء منها دون إشراك "الدول الأعضاء" ولم يتح سوى يوم واحد فقط "للجنة البرنامج والميزانية" لمناقشتها. واسترسل قائلا، لا يزال هناك بعض التساؤلات والمخاوف لدى "الوفد" بشأن بعض الفقرات المحددة في التقرير. ويرى "الوفد" أن اعتماد الوثيقة أصعب من الإحاطة بها علما. تنطوي الموافقة على الوثيقة على إجراء مفاوضات، ولهذا، يفضل "الوفد" الاطلاع والإحاطة علماً بالوثيقة قبل الموافقة عليها.

422. وأعرب وفد "الاتحاد الروسي" عن رغبته في الإشارة إلى حقيقة أن التقرير قد تم إعداده من قبل "الأمانة" بالفعل، ولكن استناداً إلى "البرنامج والميزانية". وفي "لجنة البرنامج والميزانية" هذه، تبنت "الدول الأعضاء" أهدافاً إستراتيجية وحددت النتائج المختلفة ومؤشرات الأداء، الخ. وتم تسليم "تقرير أداء البرنامج" إلى "الدول الأعضاء" متضمناً تقرير "الأمانة" بشأن أداء البرنامج والميزانية والذي تم اعتماده في عام 2009. وأثناء مناقشة هذا التقرير، تم تقديم معلومات، والإدلاء بإيضاحات حول مختلف الأنشطة. ولهذا، يرى "الوفد" الموافقة على الوثيقة.

423. وشاطر "وفد ألمانيا" الملاحظات التي أدلت بها وفود كل من الاتحاد الروسي وسويسرا. ومضى يقول، لقد توائم "تقرير أداء البرنامج" مع الأرقام، على نحو ما، كأنهما وجهان لعملة واحدة. وإن الإحاطة علما بالتقرير من شأنها توجيه رسالة داخلية مؤداها أن الوثيقة عبارة عن وثيقة من الدرجة الثانية. ولن يهتم أحد ببذل أي مجهود في وثيقة من الدرجة الثانية في العمل المستقبلي. هذه الوثيقة هو وثيقة من الدرجة الأولى، ويجب الموافقة عليها وربطها ارتباطا وثيقا مع البيانات المالية.

424. وقال "وفد فرنسا" أن "الويبو" ستقف في وضعية معزولة عن المنظمات المماثلة. وأوضح قائلا، إن الوثيقة الخاصة بالأداء لهي وثيقة تتناول أعمال تمت في الماضي. وفي جميع المحافل الأخرى، يعني عدم اعتماد الوثيقة، عدم موافقة "الدول

الأعضاء" عليها. ويتفهم "الوفد" المواصفات الخاصة "بالويبو" والتعليقات شديدة الإيجابية التي تم الإدلاء بها، فيما عدا ما أدلت به وفود الجزائر والبرازيل، واللذان صرحا بأنهما يُقَدِران العمل المبذول، ولكنهما وعند التمعن على وجه التحديد في المواقف العملية، كانت هناك إشارة واضحة تدل على الحكم على هذه الوثيقة بطريقة غير صحيحة أو غير مقبولة، للأسف. وثانيا، أُرفق مع الوثيقة تقرير تثبيت تم إعداده من قبل مراجع حسابات داخلي. تميز هذا التقرير بالجودة الملحوظة والنقد الشديد. وقد مضت هاتان الوثيقتان جنباً إلى جنب. تنفرد "الويبو" بأنها هي المنظمة الوحيدة التي تنتهج هذا النوع من وثائق التثبيت، وهو ما يتفق تماما مع توقعات "الدول الأعضاء" من عملية التحقق والتوازنات المنشودة. كان هناك عنصراً مستقلاً- مراجع الحسابات الداخلي- والذي قدم وجهة نظر مستقلة بشأن التقرير.

425. وأعلن "وفد اليابان" عن موافقته على المداخلات التي أدلى بها وفود كل من فرنسا وسويسرا والاتحاد الروسي. وقال ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أن "لجنة البرنامج والميزانية" قد قضت اليوم بالكامل في مناقشة التقرير المقدم من "الأمانة" مناقشة تفصيلية.

426. واقترح "الرئيس" حلاً وسطا في ضوء التعليقات المتبادلة بين "مجموعة جدول أعمال التنمية" و"المجموعة الأفريقية". وقال أنه تشاور مع "الأمانة". وأضاف لا تعكس مقولة "أن لجنة البرنامج والتنمية قد أحاطت علما بالتقرير" المشاركة على نحو تام. ترغب "الدول الأعضاء" في المزيد من المشاركة والتفاوض في إعداد الوثيقة، ولهذا، لا ترغب في الذهاب إلى حد الموافقة لهذا السبب. ومن الممكن كحل وسط هو القول، "تمت المراجعة و الإحاطة" (reviewed and noted). فلفظ "تمت المراجعة" يوضح أن "الدول الأعضاء" قد شاركت بفاعلية في مناقشة الوثيقة، ولذلك، لا يعني هذا أنهم قد أُحيطوا علما بها. لقد اطلعوا بالفعل على التقرير الخاص بكل برنامج على حدة. ومن الممكن أن يكون الحل الوسط هو القول بأن "لجنة البرنامج والميزانية" قد راجعت محتوى الوثيقة، وأوصت بإحاطة "الجمعيات" علما بها.

427. وتوجه وفد سويسرا بالشكر إلى "رئيس لجنة البرنامج والميزانية" نظراً للجهود المبذولة في محاولة إيجاد حلاً وسطاً، وقال أن الوثيقة بحاجة إلى الاعتماد. لقد راجعت "لجنة البرنامج والميزانية" هذه الوثيقة، ولكن كان القرار النهائي المقترح هو الإحاطة بها علما، ولم يكن ذلك كافياً. وكما تم إيضاحه، تقوم "الدول الأعضاء" في اعتماد هذا النوع من الوثائق في منظمات أخرى. ولهذا، لم يكن الاقتراح كافياً.

428. وأبدى "وفد مصر" ترحيبه بالحل الوسط، واقترح التأكيد على أن كلمة "يراجع" تتضمن كافة الملاحظات والمداخلات التي تم الإدلاء بها، والإيضاحات التي تم طلبها، والمطالب التي تم التقدم بها أثناء المناقشة. وأضاف قائلاً، أنه يدرك أن هذه الأمور يجب أن تدخل ضمن مفهوم "المراجعة" لأن المداخلات والبيانات سيتم تضمينها كجزء من محضر المناقشات التي تمت على الوثيقة. ولذلك يستطيع "الوفد" الموافقة على هذا الاقتراح.

429. وقال "وفد ألمانيا" أن كلمة "مراجعة" كانت أفضل من كلمة "الإحاطة علماً". فإن كلمة "الإحاطة علما" يمكن أن تعني "شكراً، تفضل بالإحاطة". بينما توحي كلمة " مراجعة" القيام بدور أكثر فاعلية على نحو ما. لم يكن ممكنا التوصل إلى تعريف داخلي. فقد كُتبت الوثيقة وقُرأت من قبل أطراف أخرى غير مدركة لتعريف كلمة "مراجعة" أو كلمة "الإحاطة علما". وأضاف بأنه لن يوافق على كلمة "الإحاطة علما". لقد تم الاتفاق على الأرقام المالية، ولكن لم يتم شرح كيفية حسابها، وهذا ينطوي على تناقض. كان من الآثار المترتبة على ذلك عدم استطاعة "لجنة البرنامج والميزانية" الموافقة على البيانات المالية هي الأخرى. وقد أُحيطت علما بها.

430. وأشار "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" إلى أحد التعليقات التي أدلت بها وفود الجزائر ومصر، والتي تشير إلى عدم توفر الفرصة "للجنة البرنامج والميزانية" للتفاوض بشأن "تقرير أداء البرنامج". ومضى يقول بأن هذا ليس هو دور "لجنة البرنامج والميزانية". إن دور "اللجنة" هو الموافقة على "تقرر أداء البرنامج" كوثيقة يتم تقييمها ذاتيا من قبل "الأمانة"

بشأن الأعمال التي تضطلع بها "المنظمة". لن يوافق "الوفد" على كلمة "مراجعة والإحاطة علما"، أو كلمة "الإحاطة علماً" وحدها. إن دور "لجنة البرنامج والميزانية" هنا هو الموافقة على الوثيقة، وأن هذا هو ما يبغي "الوفد" القيام به.

431. وأبدى "وفد إيطاليا" موافقته على تصريحات كل من وفود ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

432. وأعرب "وفد زمبابوي" عن رغبته في الانضمام إلى سيناريو الاقتراح الثاني. وقال إن "الدول الأعضاء" قد تعلمت درساً مريراً عندما صوتت "بالموافقة" من قبل. فقد أصبحت بذلك وثيقة مرجعية، وفي كل مرة تحاول "الدول الأعضاء" الاعتراض على بعض النقاط المعينة، يقال أن "الدول الأعضاء" قد وافقت على ذلك في هذه الوثيقة. ولهذا، وكما صرحت به "المجموعة الأفريقية" و"مجموعة جدول أعمال التنمية"، فإلى أن يتم التفاوض بشأن الوثيقة، يكون من الصعب التوصل إلى تفهم عما تم الموافقة عليه أو لم يتم الموافقة عليه في أي وثيقة. ومن الناحية العملية، هناك بالفعل شهادة مقدمة من مراجعي الحسابات. وقد أثاروا عدداً من المسائل التي قامت "لجنة البرنامج والميزانية" أيضا بإثارتها. وقد أحاط "الوفد" علما بأسلوب الاستدلال المنطقي، ولكنه استفسر عن الكيفية التي أجرت بها "الأمانة" هذه التصويبات. كان تفسير "الوفد" للوثيقة هو إجراء مناقشة. وقد تم التأكيد "للدول الأعضاء"، ذات مرة، أو طمأنتهم، بأن كافة المداخلات قد تم تضمينها في الوثيقة، عندئذ، يكون من المحتمل قيام "لجنة البرنامج والميزانية" بالنظر في الموافقة على الوثيقة. حتى الآن، واستناداً إلى التعليقات العامة، أُخطرت "لجنة البرنامج والميزانية" بالموافقة على الوثيقة. وتساءل "الوفد" عن الكيفية التي يمكن "للدول الأعضاء" التأكد بها من أخذ التعليقات والاقتراحات في الاعتبار في الوثيقة، وعن كيفية التأكد من أن الوثيقة التي هم بصدد الموافقة عليها تعكس حقا ما تم مناقشته طوال اليوم.

433. وقال "وفد ألمانيا"، في محاولة لطرح وجهة نظر مختلفة، أن "تقرير أداء البرنامج" عبارة عن تقرير لأنشطة ماضية، وقامت "الأمانة" بعمل تقييم ذاتي. وأن "لجنة البرنامج والميزانية" قد طرحت أسئلة وطلبت إيضاحات إضافية، ولكنها لا تستطيع تغيير الماضي. فالماضي هو ماضي وانتهى. لم تتوفر أي معلومات في "تقرير أداء البرنامج" عن كيفية تنفيذ البرامج في المستقبل، حيث كان ذلك متضمنا في البرنامج والميزانية، وقد وافقت "الدول الأعضاء" عليها. وفي حقيقة الأمر، لا معنى حاليا لإجراء مناقشة. وكما ذكرنا، فإن "تقرير أداء البرنامج" عبارة عن تأريخ، وما صرحت به "لجنة البرنامج والميزانية" هو موافقتها على ما قامت به "الأمانة" من عمل. ولذلك، لا يرى "الوفد" أي سبب يدعو لعدم موافقة "لجنة البرنامج والميزانية" على الوثيقة.

434. وقال "وفد البرازيل"، رداً على ما ذكره "وفد ألمانيا"، بأنه وبطبيعة الحال، فإن التقرير يتضمن تحليلاً للأعمال التي تمت في الماضي، ولكنه في نفس الوقت أيضا يتضمن تحليلاً إداريا مع بعض التحليل النوعي الذي يحدد "ما تم إنجازه" أو "لم يتم إنجازه". يعتبر هذا النوع من التقييم تقييماً ذاتياً. ومضى يقول، لقد اختلفت الوثيقة في طبيعتها عن البيانات المالية، وذلك بسبب أنه عندما يتم تقديم رقما حسابياً يكون من الصعب الحصول على هذا النوع من التحليل الذاتي. كان التقييم الذاتي الذي أجرته "الأمانة" تفسيراً إدارياً لما حدث. وكان هناك مساحة تدعو المهتمين إلى عدم الرضا تجاه كل ما قيل. وأضاف "الوفد" أنه حاول أن يجعل مداخلته التي أدلى بها من قبل أكثر وضوحاً.

435. واختتم "الرئيس" الجلسة، وأعرب عن أمله في مناقشة موضوع نص القرار، والاتفاق عليه بواسطة "المنسقون".

436. واستأنف "الرئيس" الاجتماع عقب مشاورات بين "منسقي المجموعات". وتلا نص القرار الذي أُتفق عليه أثناء تلك المشاورات.

437. وأصدرت "لجنة البرنامج والتنمية" توصيتها إلى "الجمعية العامة" بالموافقة على التقرير بعد مراجعة "تقرير أداء البرنامج" وبعد التحقق من طبيعته كتقييم ذاتي من قبل "الأمانة"، مع مراعاة التعليقات، والمخاوف والاقتراحات التي

ترمي إلى إجراء تحسينات والتي أثارتها "الدول الأعضاء" و تم تضمينها في تقرير "لجنة البرنامج والميزانية"، فضلا عن الوثيقة المرفقة "بتقرير أداء البرنامج" (الوثيقة WO/PBC/19/2).

تقرير عن أنشطة البرنامج 18

438. ودعا "الرئيس" "الأمانة" لتقديم تقريراً عن أنشطة البرنامج 18 (الملكية الفكرية والتحديات العالمية).

439. واستعرضت "الأمانة" لمحة عامة عن أنشطة البرنامج 18خلال فترة السنتين الأخيرة (عن طريق عرض تقديمي على الشاشة باستخدام الباور بوينت). أشارت "الأمانة" إلى بدء مشاركة "الويبو" في مجال الملكية الفكرية والتحديات العالمية في عام 1974، بعد أن أُبرم اتفاق بين "الويبو" والأمم المتحدة. وفقا لهذا الاتفاق، أصبحت "الويبو" مسئولة عن تعزيز تجارة النشاط الفكري ونقل التكنولوجيا لتسريع عجلة التنمية الثقافية والاجتماعية. وقد رغبت "الويبو" في تحفيز وتيسير التنمية. وسعت في سبيل ذلك إلى تطوير العمل داخل "المنظمة". ومع ذلك، فإن التصدي لهذه المهمة على الصعيد الدولي قد أضحى شديد التعقيد، ولكنه في نفس الوقت على جانب كبير من الأهمية أيضا. ويرجع هذا الأمر إلى حد كبير، على الأقل، إلى تطورين هامين حدثا على الصعيد الدولي: أولاً، التطور نحو مجتمع قائم على المعرفة، وثانيا، العولمة. وكنتيجة لهذه التطورات، أصبحت الملكية الفكرية، إلى حد كبير، أشد ترابطاً والتصاقا بمجالات سياسية أخرى. وقد تضمنت هذه المجالات على موضوعات بالغة الأهمية في السياسة العامة (والتي يمكن أن يطلق عليها التحديات العالمية): تغير المناخ، الأمن الغذائي، والصحة العامة؛ تلك التحديات التي تؤثر سلباً بصورة غير متناسبة على البلدان النامية والبلدان الأقل نموا، وهذا مما يدعو للأسف. وبما أن "الويبو" وكالة من وكالات الأمم المتحدة، مكلفة بمهمة العمل في مجالات الملكية الفكرية، فمن الواضح أن تحاول الاقتراب والتعامل مع هذه التحديات من منظور الملكية الفكرية. وقد طلبت "الويبو" التعرف على إمكانية استخدام نظام الملكية الفكرية للتصدي لقضايا السياسة العامة هذه. كما ساهم "جدول أعمال التنمية" في إضافة تكليفاً معززاً أيضا لمعالجة هذه القضايا من منظور التنمية. وقد بدأت "الويبو" بالفعل في تناول العلاقة بين الملكية الفكرية وبعض من هذه التحديات، على الأقل لبعض من الوقت، لا سيما في إطار "البرنامج 5" القديم، (علوم الحياة). وفي عام 2008 فقط، اتفق الأعضاء على إعداد برنامجاً محدداً لمواجهة جميع هذه التحديات العالمية، والنظر في العلاقة بين هذه التحديات وبين نظام الملكية الفكرية. وفي الفترة 2008-2009، تم إنشاء "شعبة التحديات العالمية"، وقد أصبحت جاهزة تماما للعمل في فترة السنتين الأخيرة (2010-2011). وطوال فترة السنتين الماضية، دعت "لجنة البرنامج والميزانية" "الويبو"، من خلال هذا البرنامج، إلى الاضطلاع بثلاث مهام رئيسية على الأقل، والتي كانت مبينة على الشريحة المعروضة على الشاشة: الأولى، التعاون النشط من خلال القيام بدور العامل المحفز للشراكات وأوجه التعاون لاستخدام الملكية الفكرية كأداة للسياسة العامة لتشجيع الابتكار ونقل التكنولوجيات الرئيسية في التصدي للتحديات العالمية. والثانية، الإسهام في الحوار السياسي الدولي بشأن التداخل بين الملكية الفكرية وقضايا السياسات العامة العالمية. وبصفتها الوكالة الوحيدة في الأمم المتحدة المكلفة بالملكية الفكرية، كان لزاما على "الويبو" أن تساهم بتجاربها وخبراتها المتميزة في هذه المناقشات. كانت المهمة الثالثة هي توفير معلومات محايدة مبنية على الحقائق وتقديمها إلى واضعي السياسات وللدول الأعضاء لسد الفجوة في المعلومات. كما حدد "البرنامج والميزانية" أيضا المجالات الثلاثة التي ينبغي أن يتركز العمل فيها: الصحة العامة، وتغير المناخ والأمن الغذائي. وتتضمن الوثيقة WO/PBC/19/2 التفاصيل الكاملة عن نتائج العمل الذي تم خلال الفترة 2010 و 2011. وأعربت "الأمانة" عن رغبتها في إلقاء الضوء على عدد قليل من المجالات التي تم إنجاز بعض العمل بها خلال فترة السنتين الماضية، وعرضت موجزاً مختصراً لتحديث المعلومات والإفادة عما حدث بعد ذلك وحتى اليوم. ومضت تقول، بالنظر إلى مجال الصحة العامة، تود "الأمانة" التركيز على وجه الخصوص على مشروع (WIPO Re:search)، والذي بدء في أكتوبر 2011 بعد الكثير من الأعمال التحضيرية. كان الهدف من هذا المنبر هو تيسير تقاسم المعلومات في مجال مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة، السل والملاريا، والتي تؤثر في الغالب على أعداد غفيرة من الفئات الأكثر فقراً. ووفقا لبحث قام به الكونغرس الأمريكي، تقدر الأعداد المعرضة إلى خطر الإصابة بالأمراض المدارية المهملة إلى حوالي 2 مليار شخصاً في جميع أنحاء العالم، كما تعرض أكثر من مليار شخصاً للإصابة بمرض أو أكثر من هذه الأمراض. ووفقا لبعض التقديرات، يُعتقد في وفاة أكثر من

نصف مليون شخصاً سنويا من جراء الأمراض الاستوائية المهملة. لم يكن متوفراً أي أبحاث، أو أدوية أو وسائل تشخيص أو لقاحات على الإطلاق، وإن توفر بعضاً منها فهو من الوسائل التي عفا عليها الزمن. وإذا جاز التعبير، كان هذا مثالاً عملياً لفشل السوق. حيث لم ينجح السوق في خلق الحوافز الصحيحة لإنتاج هذا النوع من بحوث الابتكار والتنمية. وفي هذا المجال، عملت "الويبو" كعامل مساعد محفز للتعاون وإقامة الشراكات في البحوث والتنمية لتطوير الأدوية واللقاحات ووسائل التشخيص لمكافحة الأمراض المدارية المهملة وأمراض الملاريا والسل. وتأمل "الأمانة" في نجاح برنامج (WIPO Re:search) في بناء جسور بين مقدمي الخدمات والمستخدمين في جميع أنحاء العالم. سيكون مقدمي تلك الخدمات من بين هؤلاء الراغبين في تقاسم الملكية الفكرية ذات القيمة العالية بمعناها الأوسع، بما في ذلك المعرفة التقنية، وعمليات التصنيع، والمعلومات التنظيمية واللائحية، والمجمعات، ومجمعات المكتبات، وأي شيء يمكن أن يكون مفيداً للآخرين للبدء في تنفيذه واستخدامه من أجل تطوير اللقاحات أو الأدوية أو التشخيص. وللقيام بذلك، ولجعل هذه المواد متاحة مجاناً للبحوث والتنمية، اشتملت قائمة المستخدمين على مراكز البحوث الطبية والأوساط الأكاديمية في كل من البلدان النامية والأقل نمواً، ولا سيما أي شخص يمكنه استخدام هذه المواد لتطوير الأدوية المعنية. يتكون التحالف من مؤسسات من جميع القطاعات ذات الصلة من جميع أنحاء العالم بما في ذلك القطاع الخاص، وكبرى شركات الأدوية. وأظهرت الشريحة التالية في العرض التقديمي موقف "الويبو" في ذلك الوقت. وأعلنت "الأمانة" أخباراً سعيدة عن بعض التطورات في هذا المجال. أولاً، أبرزت "الأمانة"جانب آخر هام للعمل، وهو بشأن التعاون الثلاثي بين منظمة الصحة العالمية و"الويبو" و منظمة التجارة العالمية في مجال الصحة العامة. وقد أصبح من الواضح بشكل متزايد، وبقدر ما يتعلق الأمر بالصحة العامة، وجود تداخلات هامة في سياسات كل من الملكية الفكرية، والصحة، والتجارة، وهو الأمر الذي يتعين إدارته. وتحقيقاً لضمان اتساق السياسات والتناغم بين هذه الجوانب المختلفة، بدأت منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية في التعاون بشكل وثيق على نحو متزايد. كان من أمثلة هذا التعاون تلك الندوات التقنية التي تم عقدها بصورة مشتركة حول كيفية الوصول إلى الأدوية. وقد تم تنظيم ندوتين في فترة السنتين الأخيرة، أحدهما حول التعامل مع ممارسات التسعير والشراء، والأخرى حول المعلومات المتعلقة بالبراءات، وحرية العمل. وقد تميزت ردود الفعل والتعليقات التي وردت على هذه الأحداث بالإيجابية إلى حد كبير. كما تم رصد تطورات إيجابية فيما يتعلق بمشروع (WIPO Re:search). فمنذ انطلاق هذا المشروع في أكتوبر الماضي، ارتفع عدد الأعضاء فيه من القارات الخمس من 30 إلى 50 عضوا. وقد أُبرم من خلال هذا المشروع اتفاقيات هامة لنقل التكنولوجيا، سيكون من شأنها تسهيل البحث عن علاجات جديدة لداء شاغاس ومرض النوم، والبلهارسيا والسل. خططت "الأمانة" لعقد أول اجتماع للشركاء في أواخر أكتوبر، وتواصل العمل مع منظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية استمراراً للعمل الثلاثي. يجري التعاون في إطار البرنامج حاليا بشأن إصدار منشوراً عن الابتكار الطبي الذي اهتم بدراسة التداخل بين الصحة العامة والملكية الفكرية والتجارة. ومن المخطط إصدار هذا المنشور قبل نهاية هذا العام. وللانتقال إلى التحدي العالمي الثاني، تغير المناخ، ذكرت "الأمانة" أن البرنامج مهد الطريق لإعداد برنامجاً للتكنولوجيا الخضراء، والذي يهدف إلى تيسير الابتكار ونقل تلك التكنولوجيا طوال فترة السنتين الأخيرة. تلخصت الفكرة في تعزيز شفافية السوق، مما يُمكِن مقدمي التكنولوجيا من التنويه في قاعدة البيانات عن حزم تكنولوجية راغبين في تقاسمها، وليس مجرد التنويه عن براءات الاختراع فقط، وبذلك تتم الإشارة إلى مجموعات كاملة من التكنولوجيات. ويسرد مقدمي التكنولوجيا الشروط والأوضاع التي يتم بموجبها تقاسم التكنولوجيات. ثم يتم بعد ذلك التفاوض بشأن إبرام اتفاقيات لنقل التكنولوجيات وفقا لكل تخصص على حدة. ومن ناحية أخرى، يمكن للاستخدامات المحتملة أن تعلن عن احتياجاتها من التكنولوجيا بالشكل الذي يُمَكِن معه النظام من التطور والقيام بدور سمسار للتكنولوجيا الخضراء أو إلى النهوض بنظام قادر على مواءمة الاحتياجات. كما يُمكِن البرنامج أيضا، في الخطوة التالية له، من تيسير نقل الخبرة التي سيتم توفيرها من خلال التعاون مع شركاء من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى. ومن المحتمل أن يشتمل هذا على المساعدة في صياغة العقود، وتقييم الاحتياجات، وتسوية المنازعات والحصول على التمويل، وهو من الأمور الهامة للغاية. وفي نهاية المطاف، تبلورت الفكرة في ربط العناصر الثلاثة معا: التكنولوجيا والاحتياجات والتمويل، مع الأمل في إنشاء أسواقاً وتحقيق حركة لنقل التكنولوجيا. كما نظمت "الأمانة" أيضاً مؤتمرا بشأن الابتكار وتغير المناخ في فترة السنتين الأخيرة. كان الهدف هو حشد المختصين من الحكومات، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات الحكومية الدولية ومن المجتمع المدني وقطاع الصناعة

لاستكشاف استراتيجيات، ومحاولة التعرف على أدوات لتوفير نقل المعرفة في تطوير التكنولوجيات الخضراء. تبلورت هذه المحاولات في ممارسات محفزة للعصف الذهني. وقد تم تحميل كافة العروض التقديمية على الموقع الإلكتروني للمهتمين بهذا الأمر من الوفود. وتمثل الجانب الثالث في التعاون أو المشاركة في تغير المناخ، والذي تضمن العمل مع عدد متزايد من الشركاء المدرجة بياناتهم على الشريحة المعروضة على الشاشة. والأهم من ذلك، شاركت كل من أمانة "اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية حول تغير المناخ" (UNFCCC) و"الويبو" في الاجتماعات التي عُقدت في مواقع مختلفة مع بعض الوكالات، ومن بين الموضوعات التي تم مناقشتها: نقل المعرفة التكنولوجيا. وأكدت "الأمانة" على أن جميع مشاركات "الويبو" في هذه الأحداث وهذه المناقشات كانت بناء على دعوة من "أمانة الاتفاقية الإطارية". ولم تشارك "الويبو" في عملية التفاوض. كانت "الأمانة" على وعي تام بحقيقة أن "البرنامج" عبارة عن مصدر للمعرفة وليس محفلاً يعقد بغرض الالتقاء والاحتفالات. شرعت "الأمانة" في إعداد تحديث موجز ومختصر عن مبادرة "WIPO GREEN" عقب فترة السنتين الأخيرة. وقد دخل هذا البرنامج المرحلة التجريبية له. تم توفير قاعدة بيانات تحتوي على بعض المعلومات الأساسية. ومن خلال التعاون مع الشركاء في الصناعة، حققت المنظمات الحكومية الدولية والمجتمع المدني توسعاً في القدرات وتعزيزاً في الإمكانيات. بدأت "الأمانة" في وضع إطاراً لشراكة ديناميكية تتمتع بأنظمة داعمة، على أمل تحقيق بعض الديناميكية في قاعدة البيانات، وإلا ستوصف قاعدة البيانات تلك بالسلبية. والمجال الثالث الذي شهد نشاطاً فاعلاً من "البرنامج"، رغماً عن صغر حجم هذا النشاط نسبياً حتى الآن، هو الأمن الغذائي. وقد بدأ البرنامج باستكشاف الكيفية التي يمكن أن تسهم بها "الويبو" في البحث الجماعي عن سبل لمواجهة التحدي المتمثل في تأمين توفير الغذاء للجميع بنوعية جيدة من خلال تعزيز الابتكار، وخاصة بالنظر إلى أن الابتكار هو ما نحتاج إليه لدفع وتعزيز الإنتاجية. أصدرت منظمة الأغذية والزراعة بعض الإحصاءات التي تبين حاجة الإنتاج الزراعي إلى النمو بنسبة 60% على مدى الأربعين سنة القادمة لتلبية الطلب. ومن ناحية أخرى، وعلى الرغم من الحاجة إلى زيادة الإنتاجية، إلا أن زيادة الأراضي الصالحة للزراعة قُدِرت بنسبة 5% فقط. ولذلك لن يتأتى الحصول على الإنتاج الإضافي إلا بزيادة الإنتاجية. ويعني هذا أيضا أهمية تعزيز نظم الابتكار الزراعي على جميع المستويات. لن يتمكن البرنامج من تحقيق كل ذلك. ولكن، بدأ البرنامج في استكشاف ما تستطيع "الويبو" تحقيقه فعلياً في هذا المجال، والتوصل إلى كيفية المساهمة في مواجهة هذا التحدي من منظور الملكية الفكرية. نظمت "الأمانة" في فترة السنتين الأخيرة حلقة دراسية عن سبل استخدام القطاعين العام والخاص للملكية الفكرية في تعزيز الإنتاجية الزراعية. وشاركت في هذه الحلقة المراكز الزراعية والجمعيات الزراعية التعاونية من مختلف البلدان، فضلا عن المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ويمكن الاطلاع على التقرير على الموقع الالكتروني، كما تم إصدار منشوراً بذلك في شهر نوفمبر (متاح أيضا على الموقع الالكتروني). وما يزال هناك نسخاً ورقية للأعضاء المهتمين الراغبين في الحصول عليها. وتأسيساً على هذه الحلقة الدراسية التي عُقدت في العام الماضي، حدد "البرنامج" حتى الآن منطقة شرق أفريقيا، وبالتحديد تنزانيا، كمنطقة تصلح لقياس تحسين الإنتاجية الزراعية باستخدام التكنولوجيا. وقد عُقدت المرحلة الخاصة بالعصف الذهني وتبادل الأفكار على المستوى غير الرسمي مع الشركاء المحتملين في شهر مايو 2012. ونوقشت إمكانية عقد دراسة حالة، يمكن أن تشكل شيئاً فاعلاً وحقيقياً، مع الأمل في التوصل إلى نتائج ملموسة من خلال المشاركة النشطة لعدد من مختلف المجموعات من القادرين على المساهمة في تعزيز الإنتاجية الزراعية من خلال النهج التعاونية الجديدة. واستطردت "الأمانة" قائلة، بأنه وعلى الرغم من كل ما تقدم، إلا أنه ولسوء الحظ، فما تزال الجهود المبذولة في بداياتها وفي مرحلة الاتفاقيات الودية التي لم تدخل بعد في مرحلة المفاوضات الرسمية. وصرحت "الأمانة" بوجود تأخير في الجهود المبذولة في مجال تغير المناخ والصحة العامة. وشرعت في توضيح برنامج العمل الجاري إعداده. وقالت، لقد تم ذلك استناداً إلى التوجيه الذي تلقته "الأمانة" من "الدول الأعضاء"، وتحديداً من خلال البرنامج والميزانية. وأعربت عن امتنانها للدعم الذي تلقته من العديد من "الدول الأعضاء" بشكل عام، وأيضا فيما يتعلق بالمشاريع الفردية. واختتمت كلمتها قائلة، بأنها تتطلع إلى مواصلة هذا العمل، وإلى التعاون مع "الدول الأعضاء".

440. وتوجه "وفد فرنسا" بالشكر إلى "الأمانة" على العرض، والذي وصفه بالوضوح التام. ومضى يقول، كان "البرنامج" ما يزال في مراحله الأولى، ولذلك كان من المفيد الحصول على تحديث للمعلومات على النحو الذي قامت به "الأمانة". كان العرض التقديمي مثيراً للاهتمام واستهدف التعريف بكيفية تطور "البرنامج". وأعرب "الوفد" عن رغبته في التذكير بأهمية

الرؤية المنهجية وراء "البرنامج". وبقدر ما يهتم به "الوفد"، فإن "الويبو"، في الأول والأخير، وكالة تعمل في إطار شراكة مع غيرها من الوكالات الأخرى، ولذلك فعليها واجبا منهجياً لتحديد أفضل سبل التعاون بشأن المواضيع التي تتضمن في طياتها بعداً للملكية الفكرية. وغالباً ما كان يُنظر للأمر على أنه مخاطرة لتشتيت الجهود وإضعافها، في حالة رغبة "المنظمة" في المشاركة في كل المجالات، فقط بسبب احتوائها على بعد من أبعاد الملكية الفكرية. ربما لا يكون ذلك هو أفضل طريقة لتناول هذا الموضوع، لأنه، ولحسن الحظ، تؤخذ اليوم الملكية الفكرية في الاعتبار من قبل جميع الوكالات المتخصصة، فضلا عن اهتمام جميع الأفراد المعنيين في التنمية بها، وحتى في القطاع الإنساني. لقد أضحى للملكية الفكرية تواجداً في جميع المجالات. وما نحتاج إليه في الحقيقة هو التفكير في أي من القطاعات يمكن "للويبو" إضافة قيمة لذاتها، ومن ثم للنظام برمته. ومضى "الوفد" قائلا، إن ما أثار اهتمامه، في البداية، هو مدى قدرة منظومة الأمم المتحدة وجميع المنظمات الدولية على إضفاء القيمة الكاملة لبعد الملكية الفكرية بالمشاركة مع "الويبو"، أو بدون "الويبو". أن الشئ المهم هو أن يكون للملكية الفكرية أفضل بناء في نهاية الأمر. وهذا أمر في غاية الأهمية. والنقطة الثانية المتعلقة بهذا "البرنامج" هي: اتصفت عملية الحساب والمساءلة بالحساسة المتناهية نظراً لتداخلها بشكل أساسي مع الشراكات. إن تقدير حجم المشاركة مع منظمة الصحة العالمية وباقي الشراكات الحكومية لهي من الأمور الصعبة حقاً. يتعين الإبقاء على آلية للمراقبة اللصيقة، بهدف الحصول على أقصى قدر من الكفاءة في جميع هذه الشراكات. كان هناك مخاطر لتكرار العمل على مختلف المستويات. كما كان هناك إغراءات لأي وكالة أو مجال معين تدفعه للقول بأنه أفضل مكان في وقت ما من الأوقات لمناقشة أمور الملكية الفكرية. وهذا ما لا يرغب "الوفد" في وقوع المنظمات فيه. ليس هذا بسبب ما يشاع على الملكية الفكرية بأن "الويبو" هي بالضرورة أفضل مكان للعمل متى ارتبط المقام بالملكية الفكرية. وعلى الجانب الأخر، عندما تكون أفضل مكان، فإنه من المفيد للغاية أن تثبت "الويبو" "للدول الأعضاء" أنها قادرة على فرض دورها القيادي بالشكل الذي يدفع الشراكات إلى الاعتراف بدور "الويبو" المتميز والإقرار بأنها الوكالة الرائدة في هذا المشروع ولا يمكن الاستغناء عنها. ويتطرق بنا هذا الأمر أيضا إلى السؤال المتعلق بمتابعة هذه الشراكات بسبب القيود المفروضة من ناحية القوى العاملة. كان من الصعب متابعة المبادرات المشتركة بين الوكالات متى اتسم توزيع الأدوار بعدم الوضوح والفهم، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بقضية سياسية على درجة من الحساسية، وحيثما يكون هناك صعوبة ما في تحديد موقف مختلف المنتديات المختصة بالصحة والأدوية والعقاقير. لم تتوفر نفس المواقف داخل منظمة الصحة العالمية، ولا داخل "الويبو"، ولا "اللجنة الاقتصادية لأوروبا" ولا حتى في المنتديات الأخرى. إن من الأمور الهامة هو ممارسة الحرص الشديد في هذه المواقف لتسهيل المتابعة من قبل "الدول الأعضاء".

441. وأبدى "وفد مصر"، متحدثاً بالنيابة عن "المجموعة الأفريقية" و"مجموعة جدول أعمال التنمية"، شكره "للأمانة" عن المعلومات المتعلقة بالبرنامج 18. ومضى يقول، اعتبرت "المجموعة الأفريقية" و"مجموعة جدول أعمال التنمية" هذا "البرنامج" بأنه على جانب كبير من الأهمية نظراً لقضايا السياسات الرئيسية والتي تحظى باهتمام كبير للبلدان النامية، وبخاصة الأمن الغذائي والصحة العامة وتغير المناخ. وبعد أن تم استعراض تقرير أداء البرنامج 18 عن الفترة 2010-2011، ترغب "مجموعة جدول أعمال التنمية" و"المجموعة الأفريقية" في تقديم الملاحظات التالية. ذكر التقرير أن تصميم وتخطيط وتنفيذ الأنشطة التي اضطلع بها "البرنامج" قد تم توجيهها استرشاداً بتوصيات "جدول أعمال التنمية" ذات الصلة. وبينما تم الترحيب بهذه المقولة وتقديرها حق قدرها، إلا أنها لم تقدم التفسير أو التفاصيل المطلوبة بشأن ما هي التوصيات تحديداً التي تم الاسترشاد بها، أو التي أسهمت في توجيه "البرنامج"، وكيف تم التأكيد على الالتزام بهذا التوجيه، وما هي النتائج المحددة أو المخرجات التي حققها "البرنامج" في العام الماضي للتصدي لتحديات الأمن الغذائي والصحة العامة وتغير المناخ في البلدان النامية استناداً إلى المنتديات والندوات ودراسات الحالة التي تم تقديمها. وثانيا، لوحظ تحقيق مؤشر أداء واحد على نحو جزئي؛ وهو المؤشر المتصل بعدد ونطاق أدوات السياسة الجديدة والدراسات وتحليل المعلومات المتعلقة بالبراءات وأدوات البيانات. ومع ذلك، لم توضح بيانات الأداء ما لم يتم تحقيقه على نحو محدد في مؤشر الأداء هذا، وما هي الأسباب التي أدت إلى ذلك. وتساءل "الوفد" عن كيفية قيام "الويبو" بمعالجة هذا مستقبلاً لضمان التنفيذ التام للمؤشر. وثالثاً، فيما يتعلق بالميزانية والنفقات الفعلية، أشار الوفد إلى تعدي النفقات الميزانية المعتمدة إلى حد كبير فيما يتعلق بموارد الموظفين. كانت الميزانية المعتمدة للوظائف 464 3 ألف فرنك سويسري، بينما بلغت النفقات 860 5 ألف فرنك سويسري. كما كانت الميزانية المعتمدة للموظفين المؤقتين

411 ألف فرنك سويسري، وبلغ الإنفاق الفعلي 560 ألف فرنك سويسري. كانت الميزانية المعتمدة للخبراء الاستشاريين 269 ألف فرنك سويسري، بينما بلغت المصروفات الفعلية 528 1 ألف فرنك سويسري. أما بخصوص التدريب، كانت الميزانية المعتمد صفراً، وبلغت المصاريف الفعلية 62 ألف فرنك سويسري. ونقل "الوفد" طلب كل من "مجموعة جدول أعمال التنمية" و "المجموعة الأفريقية" في الحصول على المزيد من التوضيح حول هذا الأمر نظراً لعدم كفاية التفسير المقدم، حيث ذكر التقرير أن الزيادة كانت بسبب إعادة توزيع الموظفين لتعزيز الأنشطة ذات الصلة بالنهوض بالابتكار ونقل التكنولوجيا والملكية الفكرية والتحديات العالمية. وثمة مسألة أخرى، وهو إلى أي مدى يتم تعيين خبراء من البلدان النامية لشغل الوظائف الإضافية والوظائف المؤقتة والاستشاريين والتدريب الداخلي. وأخيرا وليس آخراً، وأيضا مع مراعاة الملاحظات التي أبداها "وفد فرنسا" بشأن المسئولية والمساءلة، وأهمية أنشطة "البرنامج"، فهناك حاجة لمنبر مناسب لإعداد التقارير بشأن ذلك الأمر. ونظرا لحقيقة قيام "لجنة البرنامج والميزانية" بمراجعة "تقرير أداء البرنامج" مرة واحدة في السنة، وفي ضوء الأنشطة الهامة التي يضطلع بها هذا "البرنامج"، ترغب "المجموعة الأفريقية" و"مجموعة جدول أعمال التنمية" في طلب تقديم تقارير أكثر تواترا بواسطة "مدير البرنامج" أمام "لجنة الويبو" المناسبة. وفي هذا السياق، اقترح "الوفد"، وبالنظر إلى حقيقة أن "البرنامج" يضطلع بتنفيذ أربعة مشروعات لصالح جدول أعمال التنمية، فقد يكون من المناسب عرض التقارير الإضافية المطلوبة بخصوص البرنامج 18 أمام "لجنة التنمية والملكية الفكرية". وبالإضافة إلى ذلك، يبدو من المناسب أيضا عرض هذه التقارير الإضافية على "اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات" بسبب العلاقة الموضوعية التي لا تنفصل بين أنشطة "البرنامج" ونظام البراءات الدولي. وهذا من شأنه منح الفرصة أيضا للخبراء والمسئولين الوطنيين المعنيين بقضايا البراءات للحضور والاستفادة من الأنشطة التي يضطلع "البرنامج" بتنفيذها.

442. وهنأ "وفد جمهورية كوريا" "الأمانة" على إنجازها الأخير من خلال مشروع "WIPO Re:search". كما أشار أيضا إلى بعض التقدم المحرز بشأن المنصة الالكترونية باستخدام الإنترنت للموائمة والتوفيق لصالح التكنولوجيات الكورية. وبصفة عامة، أعرب "الوفد" عن رضاه التام تجاه هذه المنصة. واستدرك قائلا، أنه لاحظ من العرض التقديمي محاولة "البرنامج" الإعلان عن منصة العمل من خلال مؤتمر عام. وفي هذا الصدد، يود "الوفد" طلب معلومات إضافية عن التدابير الفعلية التي تم نشرها لتشجيع كل من عنصري العرض والطلب لضمان استخدام هذه المنصة.

443. وأعرب "وفد جنوب أفريقيا" عن شكره "لمدير البرنامج" لعرض التطورات المتعلقة بالتنفيذ. كما عبر عن تقديره للعرض التقديمي، وعن رغبته في التأكيد على الأهمية الكبيرة للاستمرار في موافاة "الوفد" بما يُستحدث من معلومات عن هذا "البرنامج". ومضى يقول، يتناول هذا "البرنامج" ثلاث قضايا رئيسية، وقضية واحدة بعينها، ألا وهي، التكنولوجيا الخضراء. وكما سبقت الإشارة، كان هناك تطورات في المنتديات الأخرى بشأن التكنولوجيا الخضراء. وكما سبق قوله، فقد استضافت "جنوب أفريقيا" مؤتمرا في العام الماضي، لذا فمن المهم إحاطة "الدول الأعضاء" علما بالمستجدات. وأعرب "الوفد" عن امتنانه في حالة تقديم تقريراً تحريرياً، بالإضافة إلى التقرير الشفوي، وبصورة منفصلة عن "تقرير أداء البرنامج"، على أن يتضمن التفصيلات الكاملة لكافة البنود، كل بند على حدة، مع التركيز على ماهية التحديات التي يواجهها "البرنامج"، والأعمال التي يضطلع بها. وأضاف "الوفد" أن لديه سؤالا واحداً لم تتح الفرصة لمناقشته في "الويبو"، ويعتقد في إمكانية مناقشته سواء في "لجنة التنمية والملكية الفكرية" أو في "اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات". والسؤال هو كيف يمكن تحديد التكنولوجيا الخضراء وكيفية تيسير نقل المعارف. ومضى يقول، كان هناك نقاشاً حول معنى التكنولوجيا الزراعية. وتساءل "الوفد" هل هناك حاجة إلى قائمة إرشادية لتوضيح ما هو المقصود عند الحديث عن التكنولوجيا الزراعية، والكيفية التي تم بها تسهيل نقل المعارف. وأعرب عن رغبته في تشجيع تسريع وتيرة العمل المتعلق بالأمن الغذائي نظراً لأهميته البالغة للتنمية. وأضاف قائلا، كانت هناك قضايا يمكن التطرق إليها، وهي قضايا تتصف بالشمولية وتشترك فيها مختلف القطاعات. وطلب "الوفد" تشجيع إجراء المزيد من العمل على هذا الأمر، وقال أنه يُقَّدِر قيام "الأمانة" بمداومة إحاطة "الدول الأعضاء" علما من خلال إعداد تقارير سواء ربع سنوية أو سنوية.

444. وأعرب "وفد باكستان" عن شكره "للأمانة"، وطلب نسخة من العرض التقديمي. كما أعرب عن مشاطرته رأي "وفد جنوب أفريقيا" بأنه من الأفضل توفير معلومات تحريرية. وأعلن عن اتفاقه التام مع "وفد فرنسا" بخصوص تحمل "الويبو" مسئولية خاصة، نظراً لأن هذه القضايا تتسم بالحساسية، ولكنه لم يلمس حكمة التصرف والحصافة الكافية من جانب "الأمانة" فيما يتعلق بكيفية مشاركتها في المحافل الدولية بشأن هذه القضايا الحساسة. ومضى يقول، كانت هناك إشارة إلى منصة التكنولوجيا الخضراء ومنصة الصحة في "تقرير أداء البرنامج" (في الصفحة 89). وأضاف بأنه سيُقدِّر بصورة أكبر الحصول على معلومات أكثر دقة بشأن هاتين المسألتين، وذلك بسبب رغبته في الحصول على توضيح أكثر فيما يتعلق بكيفية المضي قدما في هذين الأمرين، وكيف يؤثران على العمل في "المنظمة". وأخيراً، وفيما يتعلق بالأمن الغذائي، أقر "الوفد" بعقد حلقة دراسية واحدة، ولكن، وعلى نحو مؤكد، هناك العديد من الأنشطة المطلوب القيام بها. واستطرد قائلا، تستطيع "الويبو" تنفيذ أنشطة بالتعاون مع "الاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة" (الأوبوف) ومنظمة الأغذية والزراعة (الفاو). ويمكن أن تختص تلك الأنشطة بمجالين من المجالات العريضة التالية: إعداد قاعدة بيانات بشأن الأصناف النباتية التي تتميز بزيادة الإنتاجية والمتاحة في المُلك العام؛ ويمكن أن تكون الفكرة الثانية متعلقة بالجمع بين أصحاب الحقوق في الأصناف النباتية جنبا إلى جنب مع القطاع الخاص والقطاع العام. كما يمكن إجراء المزيد في سياق استكشاف هذين المجالين للنظر في كيفية المساعدة في فهم هذه القضية الحساسة.

445. وتوجه "وفد البرازيل"، متحدثاً بصفته الوطنية، بالشكر "للأمانة" على العرض التقديمي، وقال أنه يعلق أهمية كبيرة على الأنشطة المُضطلع بها في إطار هذا "البرنامج". وأعرب عن رأيه أيضا في أن عقد هذه الجلسة المعلوماتية لمناقشة المساءلة لهو من الممارسات الجيدة. وأشار إلى ما تقرر في دورة "لجنة البرنامج والميزانية" الأخيرة نحو تقديم تقريراً عن هذه الأنشطة إلى "الدول الأعضاء" أثناء دورات "لجنة البرنامج والميزانية"، و، كما سبق اقتراحه من وفود أخرى، سيكون من المفيد أيضا توفير نسخة تحريرية من العرض التقديمي وتقديمها للأعضاء، جنبا إلى جنب مع غيرها من وثائق "لجنة البرنامج والميزانية"، حتى يتاح "للدول الأعضاء" الفرصة لقراءة الوثائق وأن تكون على دراية بها قبل انعقاد الدورات.

446. وتساءل "وفد الولايات المتحدة الأمريكية"، في إشارة إلى تعليق "وفد مصر"، عن القيمة المضافة لتقديم تقارير إضافية عن البرنامج 18 إلى "لجنة التنمية والملكية الفكرية" و"اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات". وأضاف بأنه سيكون من المفيد الحصول على مزيد من التوضيح حول هذه النقطة.

447. وأعلن "وفد أستراليا" تأيده التام لهذا "البرنامج". وأعرب عن اعتقاده في أنه من أحد البرامج المهمة جداً، ورحب بمشاركة "الويبو" النشطة في هذه القضايا. وكجزء من هذا التأييد، أعرب "الوفد" عن رغبته في إبلاغ "الدول الأعضاء" بأن أستراليا قد أنشأت مؤخرا صندوقا استئمانياً لتوفير بعض الدعم المالي لبرنامج WIPO Re: search، وعلى وجه أكثر تحديداً، لتسهيل استضافة البلدان الأقل نمواً أو البلدان النامية لأبحاث معملية للمساعدة في هذا البرنامج.

448. وأعرب "وفد سويسرا" عن شكره للأمانة للمعلومات المقدمة فيما يتعلق بالبرنامج 18، فضلا عن البرامج الأخرى التي قُدمت معلومات عنها إلى "لجنة البرنامج والميزانية" صباح ذلك اليوم. وأيد "الوفد" تماما الأنشطة المضطلع بها في إطار هذا البرنامج. ومضى يقول، وكما تم الاتفاق عليه في العام الماضي، فقد تلقت "لجنة البرنامج والميزانية" معلومات بشأن هذا البرنامج والبرامج الأخرى، وعلى هذا النحو، فلا يعتقد "الوفد" أن هناك حاجة لتقديم المزيد من التقارير، زيادة عما تمت الإشارة إليه وتوضيحه في تقرير أداء البرنامج للعام 2010-2011. وأضاف بأن القصد من وراء التقرير هو في واقع الأمر لتوفير التفاصيل اللازمة، وبالفعل تتوفر تلك التفاصيل داخل "لجنة البرنامج والميزانية". ولذلك لا يرى "الوفد" أي سبب لمزيد من الطلبات. ومضى يقول، كان هذا إلى حد كبير هو جوهر الاتفاق الذي توصلت إليه "لجنة البرنامج والميزانية" في العام الماضي. وفيما يتعلق بمنطقية معالجة هذه المسألة في لجان أخرى، فقد تم مناقشة تلك المسألة أيضا في العام الماضي، وتم الاتفاق على أن "لجنة البرنامج والميزانية" هي المحفل المناسب لمناقشة هذا "البرنامج" والأنشطة المخطط الاضطلاع بها كجزء من الميزانية العادية وإجراءات إعداد وتقديم التقارير.

449. وأعرب "وفد ألمانيا" عن رغبته في مواصلة الخبراء للأنشطة في إطار هذا "البرنامج". وفيما يتعلق بالميزانية، قال "الوفد" أن الميزانية المعتمدة 2010-2011 بلغت 5,3 مليون فرنك سويسري. وتم إضافة مبلغ 10 مليون فرنك سويسري من خلال التحويلات، وبالنسبة إلى فترة السنتين الجديدة، تم رصد مبلغ 6 مليون فرنك سويسري فقط، بما يعني مبلغ 4 مليون فرنك سويسري أقل. وتساءل "الوفد" عن كيفية التوسع في الأنشطة مع موارد أقل.

450. وقال "وفد مصر" مشيراً إلى ما آثاره "وفد الولايات المتحدة"، أنه يرحب بطبيعة الحال بهذا العرض التقديمي، وتقديم التقارير إلى "لجنة البرنامج والميزانية". ومع ذلك، وبالإضافة إلى عرض هذا التقرير، أعتقد "الوفد" في أهمية تقديم تقارير إضافية، ويتوفر أساساً منطقياً لهذا الطلب، وليس فقط مرة واحدة كل سنة كما هو الحال عندما تمت مناقشة "تقرير أداء البرنامج". واسترسل قائلا، لقد اقترح "الوفد" عرض التقارير على "لجنة التنمية والملكية الفكرية" نظراً لما هو وارد في الصفحة رقم 87 من نص واضح بأن البرنامج 18 مشارك في تنفيذ وإعداد عدد من مشروعات "جدول أعمال التنمية". وعلى حد علم "الوفد"، فهناك أربعة مشاريع، وبطبيعة الحال، فإن "لجنة التنمية والملكية الفكرية" هي المحفل المناسب لمناقشة مشروعات "جدول أعمال التنمية". ولذلك كان من المنطقي تماما أن تقوم "المنظمة" برفع التقارير إلى "لجنة التنمية والملكية الفكرية" كجزء من البرنامج. كما اقترح "الوفد" رفع التقارير إلى "اللجنة الدائمة المعنية بقوانين البراءات" بسبب أن العديد من القضايا الجاري مناقشتها في نظام الملكية الفكرية، مثل الأمن الغذائي وتغير المناخ، فضلا عن الصحة العامة، ذات صلة بنظام البراءات، وتجري مناقشة هذه المسائل في إطار هذه اللجنة الدائمة. فضلا عن عدم وجود خبراء متخصصين في تغير المناخ أو الصحة العامة أو الأمن الغذائي داخل "لجنة البرنامج والميزانية". ومن المنطقي تواجد هؤلاء الخبراء للتحدث أمام "لجنة البرنامج والميزانية"، والاستفادة من المعلومات التي تُعرض، ولن تتحقق تلك الاستفادة في حالة قصر المناقشات الخاصة بهذا البرنامج داخل "لجنة البرنامج والميزانية" فقط.

451. وأعرب "وفد جنوب أفريقيا" عن تأييده التام للرد الذي أدلى به "وفد مصر" بالنيابة عن "المجموعة الأفريقية" فيما يتعلق بأسباب طلب تقديم تقارير إضافية عن هذه القضايا. وأعرب عن تقديره الشديد للمعلومات التي تم الإفادة بها في بداية الأمر، ولكنه بعد تفكير، استخلص بأنه لم يتم مناقشة تلك القضايا على نحو واف. ومن ثم، فقد طلبت بعض الوفود إيضاحات حول بعض القضايا، وحول معاني بعض المصطلحات، وكيفية نظر "الويبو" إلى هذه المسائل، وكيفية تفاعلها معها. كان هذا هو جوهر ما أوضحه "وفد مصر" من حيث الأساس المنطقي الذي يدعم به هذا الطلب. وأضاف بأنه وفيما يتعلق باقتراح تقديم تقارير إضافية، فقد أشار "وفد سويسرا" إلى اتفاق الأعضاء في السنة السابقة على عدم تقديم تقارير إضافية. لم يتحلى هذا القول بالدقة. إذ لم يتم الاتفاق بشأن هذه النقطة، وهذا هو ما أراد "الوفد" توضيحه. كان الاتفاق، كحل توفيقي، على تقديم تقارير "البرنامج" أمام "لجنة البرنامج والميزانية". أما بالنسبة للعرض التقديمي، أعرب "الوفد" عن تقديره للمعلومات المقدمة، وطالب بمعلومات أكثر تفصيلاً وعلى أساس دوري منتظم من أجل تفهم ماهية البرنامج وأهدافه وما هي التطورات الجارية. واستطرد "الوفد" قائلا، بأنه لا يعتقد أنه من المستحسن الاعتماد فقط على "تقرير أداء البرنامج" وعلى التقرير الشفوي. ومضى يقول، كانت المعلومات المقدمة هامة جداً، وأعربت "الدول الأعضاء" عن رغبتها في التعرف على الأنشطة التي ينفذها البرنامج. على سبيل المثال، قدم "وفد باكستان" بعض الأفكار المفيدة من حيث التفاعل بين "البرنامج" ومنظمة الأغذية والزراعة، والاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة. كانت تلك هي بعض المداخلات التي يمكن تقديمها بغرض تحقيق قيمة إضافية "للبرنامج". وكان هذا هو الأساس المنطقي لتقديم تقارير يمكن أيضا إرسالها إلى عواصم البلدان.

452. وقال "وفد الصين" أنه، وفي ذلك اليوم، وعند استلام الوثائق، اكتشف عدم وجود النسخ الصينية في البعض منها. وحاليا، يتوفر للوفد جميع الوثائق باللغة الصينية، وأعرب عن شكره إلى "الأمانة" على الجهود المبذولة. وفيما يتعلق ببرنامج 18، أعرب "الوفد" عن تقديره الكامل لجهود "الويبو" في مجال الملكية الفكرية والتحديات العالمية. ومع ذلك، وبالنظر إلى أهمية هذا الموضوع، يعتقد "الوفد" بأن مناقشة هذا الأمر فقط داخل "لجنة البرنامج والميزانية" لا تسمح لجميع

"الدول الأعضاء" بالمشاركة بشكل كامل في "البرنامج". ولذلك، أعرب عن اعتقاده في ضرورة مناقشة هذه المسألة في لجان "الويبو" الأخرى، بما في ذلك "لجنة التنمية والملكية الفكرية".

453. توجهت "الأمانة" بالشكر إلى جميع الوفود على مداخلاتهم، لا سيما، تلك الوفود التي أشارت إلى حساسية الأمر عندما تحدثت عن العلاقة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية، مثل "وفد فرنسا". وقالت "الأمانة" بأنها على علم تام بكافة هذه المخاطر: مخاطر تشتيت الجهود والإضعاف، وانعدام الترابط في السياسة العامة، وعدم اتساق النهج وتكرار العمل أو العمل الزائد. وأعربت "الأمانة" عن رغبتها في التأكيد "للدول الأعضاء" بأنها ليست فقط على دراية بتلك المخاطر فحسب، ولكنها تعمل بنشاط من أجل تفاديها. كانت "الأمانة" تعمل في كلا البرنامجين 18 و20 (كمسئولة عن العلاقات الخارجية) لضمان المستوى المطلوب من الاتساق لتفادي الازدواجية. كما تجنبت "الأمانة" أيضا استحداث أنشطة في مجالات يعمل فيها آخرون في نفس الوقت، وقد دأبت على الاتصال والتنسيق مع الوكالات الأخرى للاتفاق على ما هي أفضل المجالات للمضي قدما. وفي مجالات البرامج: (WIPO Re:search) و(WIPO GREEN)، ارتأت "الأمانة" أن "الويبو" هي المحفل الأنسب والأفضل الذي يمكنه الانطلاق بالقضية إلى الأمام. ولذلك، أخذت "الويبو" زمام المبادرة في تلك المجالات. وفي مجالات أخرى، ساهمت "الويبو" في الأنشطة الجارية في منظمة الصحة العالمية، وقد تم تضمين تلك الأنشطة في "تقرير أداء البرنامج"، وكذلك في منظمة التجارة العالمية والمنتديات الأخرى. كما تم الاهتمام بشكل جيد أيضا بالنقطة المتعلقة بالشراكات والوعي بدورها. إن التعاون مع مختلف الشركاء، كان مشروعاً من المشاريع في مجال عمل البرنامج 20، والذي يهتم بوضع مبادئ توجيهية للشراكة مع القطاع الخاص. وقد تصدت "الويبو" لهذا الأمر. وفي مسألة تقديم التقارير، أعربت "الأمانة" عن استعدادها لتقديم تقارير أينما وكلما طلبت "الدول الأعضاء" منها ذلك. ومضت تقول، إذا ما رأت "الدول الأعضاء" مساهمة "الأمانة" بدور في المناقشات التي تدور في "لجنة التنمية والملكية الفكرية" أو في "اللجنة الدائمة المعنية بقانون البراءات"، فإنها على أتم استعداد للقيام بهذا الدور. وأضافت بأنها قد بدأت في تنظيم جلسات إعلامية عن برنامج أنشطة الملكية الفكرية والتحديات العالمية على هامش هذه النوعية من الاجتماعات. كما تخطط "الأمانة" لمواصلة تقديم الإحاطات وإعداد تحديثات منتظمة للبيانات وتسليمها لجميع "الدول الأعضاء" المهتمين في هذا المجال. وقد شرعت أيضا في توفير محافل غير رسمية جديدة للمناقشة: تم تنفيذ اثنين منها بالفعل، ومن المخطط عقد منتدى أخر خلال هذا العام. اختصت تلك المنتديات بالحالات التي يمكن فيها مناقشة القضايا الفردية المتعلقة بالعلاقة بين الملكية الفكرية والتحديات العالمية، و، إذا لزم الأمر، إمكانية إجراء تدقيق لأنشطة "البرنامج" أيضا. كما تقف "الأمانة" أيضا دائماً على أهبة الاستعداد للإجابة على أية أسئلة قد ترغب "الدول الأعضاء" في توجيهها بصورة منفردة. أما بالنسبة إلى طلب التقرير التحريري، فمن دواعي سرور "الأمانة" توفير هذا التقرير بالفعل. ويكمن السبب في عدم إعداد التقرير هذه المرة هو الانطباع الذي تولد لديها بأن كافة البيانات المطلوبة قد تم تغطيتها في سياق إعداد التقارير المنتظمة في "تقرير أداء البرنامج" مع تقديم شرحاً وفقا للنتائج المتوقعة وأداء المؤشرات، حيث اعتقدت "الأمانة" في أنها بذلك تعمل على تسليط الضوء على أنشطة "البرنامج" في نسق يسهل الحصول عليه. وأضافت أن هناك أيضا مسألة الموارد، سواء بالنسبة "للأمانة" أو بالنسبة "للدول الأعضاء"، وذلك بسبب دور "الدول الأعضاء" في قراءة هذه الأوراق، ودور "الأمانة" في ترجمتها. وفي حالة رغبة "الدول الأعضاء"، سيكون من دواعي سرور "الأمانة" تلبية هذا الطلب وتقديم تقريراً تحريراً في "لجنة البرنامج والميزانية" القادمة. شرعت "الأمانة" في الرد على السؤال الخاص بسبب إنجاز أحد المؤشرات بصورة جزئية فقط. ويرجع السبب في ذلك إلى عدم تنفيذ أربع دراسات خارجية كان قد تم التكليف بها بشأن السياسات. وقد ركزت "الأمانة" جل طاقتها على تطوير منصات WIPO Re:search وWIPO GREEN. وقد ساد الشعور بأن هذه المنصات سوف تحقق نتائج ملموسة، وليس فقط مجرد إضافة سياسات جديدة أو مواد إعلامية. ولذلك، اهتمت "الأمانة" أولاً بتلك المنصات العملية بدلاً من التركيز على القيام بدراسات خارجية. وفيما يتعلق بالنفقات، كانت هناك ثلاث إدارات نشطة في هذا "البرنامج". أولاً، إدارة الملكية الفكرية والتحديات العالمية، والتي اضطلعت بالعمل الذي تم استعراضه منذ قليل. وثانيا، كان هناك البرنامج الفرعي 18. 2 الذي يتناول الابتكار ونقل التكنولوجيا، وقد نشأت فكرته الأساسية في "قطاع التكنولوجيا والابتكار". وتناول البرنامج الفرعي 18. 3 العلاقة التفاعلية بين الملكية الفكرية وسياسة المنافسة. ودخلت هذه التشكيلة المهيكلة حيز النفاذ في

عام 2010. ربما كان هذا هو السبب عدم ظهور كل ما كان ضرورياً بصورة واقعية من أجل تنفيذ جميع الأعمال وتسليمها وفقا للنتائج المتوقعة في مخصصات الميزانية الأصلية. وعرضت "الأمانة" تزويد الوفود بقائمة بالتحويلات. بيد أن السبب الحقيقي هو أن البرنامج كان في الواقع مستوفي تمويلياً في عام 2010. وأجابت على السؤال الذي وجهته جمهورية كوريا عن الأسلوب الذي اتبعته "الأمانة" في تشجيع المشاركة في برنامج WIPO GREEN. اعتبرت "الأمانة" هذا من الأمور الحاسمة، وأن هذا السؤال من الأسئلة الهامة أيضا، وأضافت بأنها على استعداد للمشاركة في نقاش مع "الدول الأعضاء" للخروج بأي أفكار إضافية. ومضت تقول، حتى الآن، عملت "الأمانة" على حد سواء من خلال اتحادات وروابط الصناعة، فضلا عن الشركاء - المنظمات الحكومية الدولية والبرامج داخل منظومة الأمم المتحدة، ومن بينها "الاتفاق العالمي للأمم المتحدة" والذي يشكل قناة داخل القطاع الخاص- من أجل تحفيز الاهتمام. وقد شاركت أيضا في عدد من الاجتماعات، وبخاصة تلك التي تواجد فيها الشركاء المحتملين في الصناعة بغية تعزيز تلك البرامج. كانت "الأمانة"على استعداد للمشاركة في أي منتدى من هذه المنتديات، والتي ترى "اللجنة" أنها قد تكون مفيدة للحصول على معلومات بشأن برنامج WIPO GREEN، وربما أيضا بهدف تعزيز المشاركة في هذا البرنامج. وشكرت "الأمانة" "وفد باكستان" على اقتراحاته في مجال الأمن الغذائي، ووعدت بأنه سيتم النظر في تنفيذها. والتفتت "الأمانة" إلى التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص، وقالت أن هذا التعاون كان من المواضيع الجاري النظر فيها، وإن لم يزل في مرحلة مبكرة، وذلك بالنسبة للنشاط في تنزانيا والتي تطرقت إليه "الأمانة" بإيجاز. وقد ينطوي هذا على مشاركة ممثلين من مختلف كيانات القطاع الخاص والقطاع العام بغية التركيز على مشكلة محددة واحدة في بلد واحد. كان هناك مُلك عام جيد "قاعدة بيانات الأصناف النباتية" وستكون "الأمانة" بالتأكيد على أتم استعداد لإجراء المزيد من المناقشات مع "الاتحاد الدولي لحماية المصنفات النباتية الجديدة" (الأوبوف). وشكرت "الأمانة" "وفد وحكومة أستراليا" على تبرعها الكريم للصناديق الاستئمانية. وأضافت قائلة، كان هذا مؤشرا إيجابيا جداً للدعم. فمن خلال هذا الصندوق، شاركت "حكومة أستراليا" في مكافحة أمراض المناطق المدارية المهملة والملاريا والسل، من خلال تمويل البحوث في المختبرات التابعة لشركات الأدوية والمؤسسات البحثية الأخرى.

454. وأشار "وفد باكستان" إلى أنه قد طالب بالمزيد من التفاصيل فيما يتعلق ببرنامج التكنولوجيا الخضراء، وبرنامج الصحة. وأضاف بأن تلك المعلومات لم تكن مطلوبة في الحال، ولكن يمكن تقديمها إلى "الدول الأعضاء" في نسق مكتوب حتى يتمكنوا من التفهم الأفضل للموقف.

455. ردت "الأمانة" قائلة بأن البرنامجين المشار إليهما في النص هما WIPO GREEN، وWIPO Re:search. وعرضت "الأمانة" تقديم معلومات إضافية على المستوى الثنائي، وأضافت بأن تلك المعلومات متاحة أيضا على الموقع الإلكتروني.

456. وقرأ "الرئيس" مسودة نص القرار، والذي يدعو "لجنة البرنامج والميزانية" للاطلاع على محتويات العرض التقديمي على أنشطة البرنامج 18.

457. وأشار "وفد البرازيل" بأن "مجموعة جدول أعمال التنمية" قد طلبت إتاحة التقارير إلى "الدول الأعضاء" في نسق تحريري أيضا، كما طالبت بتسجيل هذه الملحوظة في نص القرار.

458. واقترح "الرئيس" إضافة العبارة التالية إلى نهاية نص القرار: "وطالبت بإتاحته في وثيقة تحريرية".

459. وطلب "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" توضيح مداخلة "وفد البرازيل" الأخيرة. وأضاف بأن مداخلة "وفد البرازيل" في اليوم السابق كانت بشأن العرض التقديمي على الشاشة، وليست بشأن تقرير تحريري.

460. وأجاب "وفد البرازيل" قائلا بأن المتاح حاليا هو العرض التقديمي فقط. وأن روح الطلب تتجلى في الحصول على وثيقة تحريرية بغية حصول "الدول الأعضاء" على محتويات هذا النشاط المشمول في البرنامج 18، وتتاح لهم في نسق مكتوب مثل كافة الوثائق الأخرى لدورات "لجنة البرنامج والميزانية".

461. وأعرب "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" عن اعتقاده في أنه إذا ما كان الطلب الحصول على نسق تحريري يعني تحويل العرض التقديمي على الشاشة من (باور بوينت) إلى ملفات (بي دي إف) فإن هذا يكون مقبولا.

462. وأعرب "وفد البرازيل" عن رغبته في تحديد طلبه في الحصول على وثيقة تحريرية كوثائق "لجنة البرنامج والميزانية"، تحتوي على المعلومات الرسمية المتعلقة بالبرنامج 18، ولا يرغب "الوفد" في الدخول في التفاصيل عما إذا كان التنسيق (بور بيونت) أو (بي دي إف). إن روح الطلب انصبت على المعلومات التي قُدمت "للدول الأعضاء" في صورة شفوية فقط، وترغب "الدول الأعضاء" في الحصول على تلك المعلومات في صورة تحريرية.

463. ودعا "الرئيس" "وفد البرازيل" لاقتراح الصياغة التي ستستخدم في القرار.

464. ورد "وفد البرازيل": " بصورة تحريرية مثل وثائق لجنة البرنامج والميزانية."

465. وقرأ "الرئيس" النص المُحَدّث: " أحاطت "لجنة البرنامج والميزانية" علما بمحتويات العرض التقديمي، وطالبت "الأمانة" بإعداده في صورة تحريرية كوثيقة من وثائق "لجنة البرنامج والميزانية"."

466. وأعرب "وفد البرازيل" عن رغبته في تقديم توضيح نهائي، وقال أنه لم يطلب طباعة العرض التقديمي وتوزيعه على "الدول الأعضاء". ولكنه رغب في إرساء مبدأ يقضي بتقديم كافة الأنشطة المشمولة في البرنامج 18 في الدورات المقبلة "للجنة البرنامج والميزانية" إلى "الدول الأعضاء" في نسق تحريري.

467. وطلب "الرئيس" من "وفد البرازيل" التأكيد على أنه يرغب في النص على: أن "لجنة البرنامج والميزانية" أحاطت علما بالعرض التقديمي، وطالبت "الأمانة" بتقديم التقارير الخاصة بأنشطة البرنامج 18 في نسق تحريرية."

468. وقال "وفد الولايات المتحدة الأمريكية"، متحدثاً باسم "المجموعة باء"، بأن ما تفهمته المجموعة هو أن طلب "وفد البرازيل" قد اقتصر، بشكل أو بأخر، على العرض التقديمي الشفوي. ولا توافق المجموعة على أن يُطلب من "الأمانة" إعداد تقرير منفصل خاص فقط بالبرنامج 18، وأضاف قائلا، بأن تقديم هذا الطلب سيشكل سابقة سيئة. واختتم كلمته بأن "تقرير أداء البرنامج" يتضمن كافة المعلومات المطلوبة.

469. ولفت "وفد جنوب أفريقيا" الأنظار إلى أنه وعندما أدلت "مجموعة جدول أعمال التنمية" بهذه المداخلة، كانت كلماتها واضحة من حيث أنها سَتُثمِن الحصول على تقارير تحريرية عن البرنامج 18. وقد أدلت "المجموعة الأفريقية" بنفس المداخلة. وقد أدلى "الوفد" أيضا بنفس التعليق بخصوص الحصول على تقارير تحريرية عن البرنامج 18، منفصلة عن "تقرير أداء البرنامج".

470. وتساءل "الرئيس" عما إذا كان يمكن أن يكون النص: "أحاطت "لجنة البرنامج والميزانية" علما بمضمون هذا العرض التقديمي، وتلقت "الأمانة" طلباً بتقديم التقارير الدورية عن أنشطة البرنامج 18 في صورة تحريرية."

471. وصرح "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" بأنه لا يرى أن هذه الصياغة قد غيرت من الأمر شيئا. وأضاف بأن "اللجنة" لم تطلب من "الأمانة" إعداد التقارير الدورية في صورة تحريرية. وأنه قد ذكر من قبل أن إعداد التقارير الخاصة بالبرنامج 18 يتم من خلال تقارير أداء البرنامج. وقد كان العرض التقديمي تجربة لتقديم عرضاً باستخدام الشاشات في صورة

شفوية لتزويد "الدول الأعضاء" بمزيد من المعلومات حول ما يحدث في إطار هذا "البرنامج". أما إذا كان الأمر هو الدخول في إجراءات لإعداد تقارير دورية منفصلة للبرنامج 18، فإن "الوفد" لا يدري ما هو المعنى المطلوب. وأنهى كلمته بعدم موافقته على هذا الطلب.

472. وتساءل "الرئيس" عما إذا كان اعتراض الوفد منصب على أن إعداد التقرير يكون بشكل منفصل عن "تقرير أداء البرنامج".

473. و رد "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" بأن هذا قد تم تضمينه بالفعل في "تقرير أداء البرنامج".

474. واستطلع "الرئيس" موقف الوفود من حيث الموافقة على أن يكون النص: " تضمينه بصورة دورية في "تقرير أداء البرنامج"، في صورة تحريرية."

475. وعلق "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" قائلا، بأن التقرير قد تم تضمينه في "تقرير أداء البرنامج" في نسق تحريري. وأشار إلى أن بعض الوفود رغبت في الحصول على عرض تقديمي شفوي في هذه الدورة، ثم طالبوا بعد ذلك بالحصول على وثيقة تحريرية لهذا العرض الشفهي، وما تفهمه "الوفد" هو أن الطلب كان بخصوص عرض (الباور بوينت) الذي تم تقديمه مع العرض الشفهي. وفي الوقت الحاضر، ووفقا لما يتفهمه "الوفد"، يطالب بعض الوفود بالحصول على تقرير منفصل فقط للبرنامج 18.

476. وصرح "الرئيس" بأن هذا ليس هو المعنى الذي أدركه. ومضى يقول، إن ما تفهمه هو المطالبة باستمرار تجربة تقديم التقارير هذه، ولكن في صورة تحريرية. ولم تكن هذه تجربة منفصلة للبرنامج 18. وأضاف قائلا، ما تفهمه هو رغبة "وفد البرازيل" في إعداد كافة التقارير في صورة تحريرية بدلا من تقديمها شفوية في إطار "تقرير أداء البرنامج". لذا كان الاختلاف الوحيد فقط هو في أن يكون التقرير تحريرياً ولكن ليس منفصلا.

477. وأشار "وفد البرازيل"، راغباً في توضيح مطلبه، إلى أنه وفي أخر قرار "للجنة البرنامج والميزانية" بشأن البند 13 من جدول الأعمال، البند الفرعي 4، قد تم النص على أن "لجنة البرنامج والميزانية" قد أوصت "الأمانة" بإعداد تقرير عن الأنشطة إلى "الدول الأعضاء"، سواء عن الأنشطة التي تم الاضطلاع بها أو تلك الأنشطة المخططة بخصوص برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية أثناء دورات "لجنة البرنامج والميزانية". وقد أسس هذا الأمر نهجاً منتظماً لتقديم التقارير إلى "لجنة البرنامج والميزانية". وقد أدرك "الوفد" بأن هناك بالفعل أسلوباً لإعداد التقارير في دورات "لجنة البرنامج والميزانية" عن أنشطة البرنامج 18، ولكن ما طالب به "الوفد" أثناء مناقشة هذا البند من جدول الأعمال هو الحصول على هذا التقرير في صورة تحريرية، مثل وثائق "لجنة البرنامج والميزانية".

478. ورد "وفد الولايات المتحدة الأمريكية" بأن التوصية الصادرة في أخر لجنة للبرنامج والميزانية كانت بطلب الحصول على تقرير. وأشار إلى أن التقرير دائما ما يقدم في صورة تحريرية في "تقرير أداء البرنامج". وكان تفهم "الوفد" هو رغبة "مجموعة جدول أعمال التنمية" و"المجموعة الأفريقية"، في السنة الماضية، في قيام "الأمانة" بتقديم المزيد من العروض الشفهية الشاملة لتوضيح ما يجري من أعمال في البرنامج 18. وقد تجاوز الطلب هذا الحد. والآن، تطلب هذه الوفود تقريراً تحريرياً منفصلا، بخلاف ما كان يُقدم بالفعل في تقرير أداء البرنامج، أي بإعداد تقرير تحريري منفصل عن البرنامج 18.

479. وأوضح "وفد جنوب أفريقيا" بأنه كان يقوم بدور "المنسق" للمجموعة الأفريقية في السنة السابقة. وأعرب عن رغبته في إثبات أن ما عرضه "منسق المجموعة باء" لا يتسم بالدقة ومغاير للحقيقة. ففي العام الماضي، كانت الصيغة التي أدلى بها "وفد البرازيل" صيغة توافقية. فقد أرادت "المجموعة الأفريقية" تقديم التقارير الخاصة بالبرنامج 18 إما في "لجنة البرنامج والميزانية" أو في "لجنة التنمية والملكية الفكرية". كان هناك حلا وسطا بأن يتم تقديم التقرير في "لجنة البرنامج والميزانية". لم

يكن هناك أي حديث عن تقديم تقارير عن الأنشطة في "تقرير أداء البرنامج". ولم تكن المجموعة توافق على هذا في حالة علمها به. كان هذا هو السبب في تردد "الوفد" في الموافقة على الصيغة التي تُناقش في الوقت الحاضر، نظراً لوجود تفسيرات مختلفة لدى البعض عن ما تم مناقشته. وأعرب "الوفد" عن تأييده للبيان الذي أدلى به "وفد البرازيل" باسم "مجموعة جدول أعمال التنمية"، وأضاف قائلا، يتعين أن يكون التقرير في صورة تحريرية بدلا من الشفوية.

480. وعلق "وفد البرازيل" قائلا، بأن مداخلته تم تأكيدها عن طريق ما قاله "وفد جنوب أفريقيا". ومضى يقول، لقد أسست "الدول الأعضاء" مفهوماً يقضي بتقديم تقارير البرنامج 18 في دورات "لجنة البرنامج والميزانية"، وما طالبت به الوفود هو فقط استكمال هذا التقرير عن طريق إخراجه في وثيقة بدلا من أن يكون عرضا شفويا فقط.

481. وطلب "الرئيس" من "وفد البرازيل" تلاوة نص القرار الذي تم اتخاذه في "لجنة البرنامج والميزانية" السابقة.

482. وقرأ "وفد البرازيل" النص التالي: "أوصت "لجنة البرنامج والميزانية" بأن تتولى "الأمانة" التقرير عن الأنشطة، سواء المضطلع بها أو المخططة على حد سواء بخصوص برنامج الملكية الفكرية والتحديات العالمية وتقديمها إلى "الدول الأعضاء" أثناء جلسات "لجنة البرنامج والميزانية".

483. واقترح "الرئيس" استخدام نفس الصياغة وإضافة كلمة "تحريرية".

484. وتحدث "وفد البرازيل"، بغرض إثبات النوايا، وقال إنه لا يعارض قيام "الأمانة" بعرض التقارير بصورة شفوية. بل إنه يرحب بذلك أيضا، ولكن ترغب "الدول الأعضاء" في الحصول على وثائق تحريرية داعمة لهذه التقارير. ومضى يقول، كانت هناك وثائق لمواضيع أخرى تمت مناقشتها في "لجنة البرنامج والميزانية"، ولهذا، يجب أن يتم العمل بنفس الأسلوب عند إعداد التقارير الخاصة بالبرنامج 18.

485. واقترح "الرئيس" النص التالي: "أحاطت "لجنة البرنامج والميزانية" علما بمضمون العرض الشفوي وطلبت تقديم مثل هذه المعلومات مسبقاً في صورة تحريرية."

486. وأحاطت "لجنة البرنامج والميزانية" علما بمضمون العرض الشفوي، وطلبت تقديم تلك المعلومات، مستقبلا، في صورة تحريرية.

تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن "تقرير أداء البرنامج" للفترة 2010-2011.

487. وقرأ "الرئيس" نص القرار الخاص بالوثيقة WO/PBC/19/3 (تقرير التثبيت لشعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بشأن "تقرير أداء البرنامج" للفترة 2010-2011).

488. وأصدرت "لجنة البرنامج والميزانية" توصيتها إلى "جمعيات الدول الأعضاء" في "الويبو" بالاطلاع على محتويات الوثيقة WO/PBC/19/3.

البند 9: تعريف "نفقات التنمية" في سياق وثيقة البرنامج والميزانية

489. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/25.

490. وذكَّر الرئيس بأن اللجنة قررت خلال اعتماد البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013 أن يعتبر تعريف نفقات التنمية تعريفاً مؤقتاً لأغراض إعداد البرنامج والميزانية للفترة 2012-2013. وقال إن اللجنة قررت أيضاً أن يعقد الرئيس مشاورات غير رسمية بغية بلورة تعريف أدق لنفقات التنمية في سياق البرنامج والميزانية للويبو. وبيَّن أنه كان قد اتُفق على تقديم التعريف

المعدل إلى الدورة التاسعة عشر للجنة البرنامج والميزانية للنظر فيه ورفع توصية إلى الجمعية العامة باعتماده. وأضاف أنه كان من المقرر استخدام التعريف المعدل في إعداد البرنامج والميزانية للفترة القادمة 2014-2015. ووضح أنه طبقاً لقرار الدورة الثامنة عشر للجنة، عقد الرئيس جلستي تشاور غير رسميتين بشأن هذا الموضوع، في 3 يوليو و24 أغسطس، على الترتيب. وقال إنه بعد جلسة التشاور الأولى، ومع أخذ التعليقات التي أبدتها الدول الأعضاء في الحسبان، عمم الرئيس مشروع تعريف معدلاً لإخضاعه لاستعراضه مجدداً. وبيَّن أن مشروع التعريف المعدل يتضمن: ("1") بيان الأثر التنموي على المستوى العالي؛ و("2") الاستراتيجيات الأساسية لتحقيق الأثر المذكور. وأضاف أن العناصر الجديدة في التعريف تتماشى مع مبادئ الإدارة القائمة على النتائج وأنها توفر مزيداً من الوضوح للدول الأعضاء وتوجيهاً أفضل للأمانة لأغراض التتبع وإعداد التقارير بشأن نفقات التنمية. وقال الرئيس إنه تلقى قبل جلسة التشاور الثانية تعليقات من الصين ومجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الإفريقية والمجموعة باء، وإن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي قدمت تعليقاتها بعد جلسة التشاور. ووضح أن التعليقات والأسئلة الأساسية التي طرحتها الدول الأعضاء تعلقت بالمحاور التالية: (1) إيضاحات بشأن نفقات التنمية المقدرة للفترة 2012-2013، طلبتها مجموعة جدول أعمال التنمية والمجموعة باء. وقد تناولتها ورقة الأسئلة والأجوبة التي أعدتها الأمانة؛ (2) اقتراحات محددة لتهذيب التعريف المقترح (من قِبل مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي ومجموعة البلدان الإفريقية). ورحب الرئيس بهذه الاقتراحات كأساس لمزيدٍ من المناقشات؛ (3) سؤال حول مستوى التفاصيل المطلوبة في التعريف وفي الاستراتيجيات الواردة (المجموعة باء). وقد نوقش هذا الأمر خلال جلسة التشاور الثانية وتناولتها ورقة الأسئلة والأجوبة. ومن حيث المبدأ، فمن شأن زيادة التفاصيل في التعريف أن تحسِّن وظيفته التوجيهية بالنسبة إلى الدول الأعضاء والأمانة لأغراض تقدير حصة التنمية وإعداد تقارير بها. (4) تضمين التعريف نفقات التنمية المتصلة بالإدارة والشؤون المالية وتخفيضات الرسوم الممنوحة للمودعين من البلدان النامية ضمن معاهدة التعاون بشأن البراءات (المجموعة باء). وذكر أخيراً أن طلباً قد ورد بتقديم تقدير لنفقات التنمية للفترة 2012-13 استناداً إلى التعريف المعدل المقترح. وبيَّن أن الأسئلة والأجوبة تضمنت هذا. وأعرب الرئيس عن تطلعه إلى مناقشة بناءة بشأن التعريف المعدل المقترح بغية إرشاد الأمانة في مسعاها لإعداد برنامج الفترة 2014-15 وميزانية الفترة 2014-15.

491. وتحدث وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وصرح بأن المجموعة باء ليست في وضع يسمح لها باعتماد التعريف الجديد أو التحقق منه. وقال الوفد إنه يعتقد أن المسألة تستحق مزيداً من المناقشة وإن القيام بذلك غير متحتم في الوقت الراهن.

492. وصرح وفد فرنسا بأنه لا يرى للتوصل إلى تعريف بمزيد من التفصيل أولوية بالضرورة. وبيَّن إنه لا توجد حاجة ماسة إلى تعريف بمزيد من التفصيل. وقال إن الوفد منشغل أكثر بالنهج المتبع لتحديد نفقات التنمية لأنه يكون بالنسبة إلى العالم الخارجي غير مفهوم لو لم يتتبع شخصٌ ما المناقشات. وأضاف أن الوفد لديه مجموعة كاملة من القضايا المتعلقة بشأن التعريف يشعر أنها غير ذات صلة لأنها عُرضت بالفعل في مناقشة العام الماضي. وذكر أن الوفد يرغب في التقدم باقتراح بسيط للغاية وهو تقسيم المشكلة إلى أجزاء تسهل معالجتها. ووضح أننا سنعمل، بالطبع، على تحديد كم إنفاق الويبو الذي يفيد التنمية حول العالم، وأن ذلك يضم بالأساس أي شيء خارج عن أنشطة الويبو التجارية. وبيَّن أن ذلك لا يسبب أي إشكال للوفد. وأضاف أنه من الممكن تحديد فئة تتعلق بقياس المساعدة المحددة المقدمة إلى البلدان النامية وأقل البلدان نمواً أياً كان شكلها. وقال إن هذا نهج بسيط من شأنه أن يحقق شيئاً من الإنجاز في سبيل حل المشكلة. وأخيراً، أيد الوفد كذلك البيان الذي أدلت به المجموعة باء.

493. وتحدث وفد مصر باسم مجموعة البلدان الإفريقية وتوجه بالشكر إلى الرئيس على ما عقد من مشاورات بشأن هذه القضية على النحو المذكور في الكلمة الافتتاحية التي ألقتها المجموعة وصرح بأن المجموعة ستعمل على الاقتراح. وأعرب عن أمله أن يضم كذلك التعديلات الطفيفة التي اقترحتها المجموعة. وصرح بأن ثمة حاجة، كما بينت الأمانة بوضوح، إلى قيام الدول الأعضاء بتوجيه الأمانة حتى تتمكن من إعداد الميزانية التالية. وقال الوفد إنه يرى في غياب التوجيه إحجاماً عن مساعدة الأمانة في عملها. وذكَّر في هذا الصدد بأن قراراً قد اتخذ بالعمل على وضع تعريف أدق، مما يعني ضمناً أن التعريف القائم غير

دقيق. وأضاف أن من شأن إعداد البرنامج والميزانية التاليين استناداً إلى هذا التعريف غير الدقيق أن يلحق بالمنظمة ضرراً. وعلى ذلك، ناشد الوفد جميع الشركاء أن ينخرطوا في هذه العملية ويعملوا على التوصل إلى تعريف أدق لنفقات التنمية استناداً إلى اقتراح الرئيس.

494. وتحدث وفد البرازيل باسم مجموعة جدول أعمال التنمية وأعرب عن شكره على كل ما بُذل من جهد في المشاورات التي جرت خلال الشهور الأخيرة وإلى الأمانة كذلك على ما قدمت من معلومات وعلى إعداد قائمة بالأسئلة التي طرحتها الدول الأعضاء وأجوبتها. ثم ثنى بقوله أن مجموعة جدول أعمال التنمية تذكّر بما أفضى إلى مناقشة هذه المسألة كما ذُكرت مجموعة البلدان الأفريقية من قبل. وذكر أن الأمانة قدمت أثناء مناقشة البرنامج والميزانية العام الماضي تقديراً لنفقات المنظمة في مجال التنمية. وقال إنه يعتقد أن هذه خطوة إيجابية للغاية لمحاولة تحديد نفقات التنمية وإعطاء الدول الأعضاء ردوداً وتعليقات. وأضاف أنه من المهم كذلك من منظور مجموعة جدول أعمال التنمية أن يوجد تعريف دقيق - تعريف يحظى بثقة الدول الأعضاء ويُظهر فعلياً كم الموارد التي تنفقها المنظمة على أنشطة التنمية. وبيَّن أن المجموعة لم تكن مرتاحة حينئذٍ للتعريف المتاح، لكنه كان التعريف القائم وقتها. وأردف يقول إن التعريف المرحلي كان موضع اتفاق، كما اتُفق على إجراء مزيدٍ من المناقشات بشأن كيفية تحسين التعريف ومحاولة التوصل إلى تعريف أدق. وذكر أن المجموعة طرحت بعض الأسئلة في ذلك الحين وخلال عملية التشاور الأخيرة كذلك. وقال إن من مواضع اهتمامها الرئيسية التوصل إلى فهم أفضل للأرقام المعنية وما تعبر عنه بالضبط وما تمثله وما تتضمنه وما لا تتضمنه. وأضاف أن بعض الأجوبة عن هذه الأسئلة قد قدمت، لكن من الطبيعي أن تنشأ أسئلة أخرى بشأن غيرها وبشأن المتابعة. وأعرب فيما يتعلق بالتعريف ذاته عن ارتياح المجموعة للتعريف الذي اقترحه الرئيس. كما أعرب عن اعتقاد المجموعة أنه من الضروري التوصل إلى تعريف أدق، حيث إن فائدة ذلك لن تقتصر على البلدان النامية، بل يفيد أيضاً في حصول الدول الأعضاء على تقييم لما ينطوي عليه الأمر. وبناءً عليه قال إن المجموعة ستبقى متفاعلة ومستعدة للإسهام في صياغة تعريف من شأنه أن يعين الأمانة بالفعل على تصميم البرنامج والميزانية التاليين.

495. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع تعريف نفقات التنمية الذي أعده الرئيس. وقال إنه مفيد في عملية صياغة تعريف أدق لنفقات التنمية. وذكر أن أسئلة كثيرة طرحت خلال الدورة الثامنة عشر للجنة البرنامج والميزانية حول كيفية استخلاص نفقات التنمية للفترة 2012-13. وبيَّن أن من شأن وجود تعريف أدق أن يحدد على نحوٍ أفضل جميع التكاليف ذات الصلة المخصصة لأنشطة المنظمة في مجال التنمية. كما أعرب الوفد عن تأييده لبيان المجموعة باء وعن اعتقاده أن ثمة حاجة إلى إتاحة مزيدٍ من الوقت لوضع تعريف دقيق. وشدد بشكل خاص على اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية الجازم بأنه ينبغي إدخال حصة من تكاليف الموظفين في أنشطة التنمية وألا تستبعد من التعريف، حيث تمثل موارد الأفراد عاملاً أساسياً في تنفيذ هذه الأنشطة، ولولاها ما قامت لتلك الأنشطة قائمة. وأضاف أنه ينبغي كذلك إدخال حصة من التكاليف الإدارية والعامة المقترنة بالمشروعات، أي المباني والهيكل الإداري وتحسينات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (IPSAS) وما إلى ذلك، لاعتماد أنشطة الويبو في مجال التنمية على هذه الاستثمارات والتكاليف. كما ذكر الوفد أني ينبغي ألا يضم هذا التعريف قائمة مسهبة بالأنشطة. وقال إنه ينبغي في اعتقاده أن نستخلص الخدمات التي تقدمها الويبو والدول الأعضاء إلى البلدان، بما في ذلك الصناديق الاستئمانية، لصالح التنمية. وتابع الوفد بقوله: "مع مواصلة أعمالنا في وضع تعريف أدق، من شأن توفير معلومات تقارير يفرزها مكوّن الإدارة القائمة على النتائج تحت نظام التخطيط للموارد المؤسسية أن يساعد في مجالين. أولاً، يمكن الحصول على تحليل للمخرجات والخدمات المعنية في خطط العمل التي تؤثر في البلدان النامية. ومن شأن هذه المعلومات أن تحسن من مستوى الارتياح فيما يتعلق بنطاق المساعدة المطلوب تحديدها كمياً. وعلاوةً على ذلك، من الممكن أن تعالج تقارير الإدارة القائمة على النتائج عناصر التقييم في مناقشاتنا. وفي سبيل رفع مستوى مناقشاتنا، فإن الولايات المتحدة الأمريكية مهتمة بمعرفة إن كانت الويبو أو أي دول أعضاء قد أجرت استقصاءً لتعاريف مكافئة لنفقات التنمية في منظمات دولية أخرى، خاصة ضمن منظومة الأمم المتحدة. فإن لم يسبق الاضطلاع بهذا الإجراء، هل من مجال لقيام الأمانة بذلك؟ فمن شأن هذا أن يعين على توجيه النقاش ضماناً لاتساق النهج المتبع في الويبو مع نهج المنظمات الأخرى."

496. وتوجه وفد المجر بالشكر إلى الرئيس على ما أجرى من مشاورات بشأن هذه القضية وإلى الأمانة على إعداد الوثيقة. وكرر ما قاله في كلمته الافتتاحية، من أن مجموعة بلدان أوروبا الوسطى والبلطيق تابعت المناقشات لكنها تشعر بحاجة إلى مزيدٍ من الإيضاحات لإحراز تقدم بشأن التعريف، بما في ذلك ما يتعلق بالأسئلة التي أثارتها أيضاً المجموعة باء ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي، وعلى الأخص ما يتعلق بالقضية المحيطة بالجزء الأول من التعريف الذي ينص على "أن تسهم ... بصورة مباشرة". وقال الوفد إنه يجد صعوبة في تبين المنافع الناتجة وكيفية قياسها وإن كان ذلك التقييم ذاتياً أو موضوعياً. كما استوضح الوفد إن كانت البلدان المنتقلة إلى نظام الاقتصاد الحر ستدخل في التعريف الجديد.

497. وتوجه وفد الصين بالشكر إلى الأمانة على عملها الدقيق. وصرح بأن التعريف المعدل لنفقات التنمية أوضح وأدق، وأنه على ذلك يتفق من حيث المبدأ مع هذا التعريف المعدل. وأضاف الوفد أنه على استعداد للمشاركة بنشاط في مناقشة النص.

498. وتوجه وفد اليابان بالشكر إلى الرئيس على اقتراحه بشأن تعريف نفقات التنمية. وأعرب وفد اليابان عن كامل تأييده للبيانات التي أدلى بها وفد الولايات المتحدة الأمريكية باسم المجموعة باء وكذلك وفد فرنسا ووفد الولايات المتحدة الأمريكية بصفته الوطنية. وقال إنه ينبغي في رأيه اعتبار التكاليف الإدارية والتكاليف العامة جزءاً من نفقات التنمية إن كانت مرتبطة بأنشطة تنمية ارتباطاً مباشراً.

499. وأيد وفد جنوب أفريقيا مداخلات مجموعة البلدان الإفريقية ومجموعة جدول أعمال التنمية المؤيدة للتعريف المعدل لنفقات التنمية. وأعرب عن رغبته في إبداء عدم تأييده لاقتراح إجراء دراسة لممارسات منظمات دولية أخرى. وصرح الوفد بأن هذه مسألة بسيطة وذكَّر بأن الأمانة أبلغت اللجنة العام الماضي بأن تعريفها المؤقت الحالي استمد التوجيه من وثيقة صادرة عن مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي. وبيَّن أن مهمة اللجنة تكمن في تحسين هذا التعريف وزيادته دقةً. وأعلن عن استعداد الوفد للموافقة على الاقتراح المطروح على اللجنة حالياً. وقال إنه بالنظر إلى ما أبدت بعض الدول الأعضاء من تحفظات فإن الوفد يطلب أن تنخرط الدول الأعضاء في مناقشات غير رسمية، على الأقل، بغية التوصل إلى تعريف يتقبله الجميع. وأضاف أن الوفد لن يشجع تأخير هذا بالدعوة إلى إجراء دراسة.

500. وأيد وفد باكستان البيانات التي أدلت بها مجموعة جدول أعمال التنمية ومجموعة البلدان الإفريقية. وأعرب عن اعتقاده أن الجهود التي بذلها الرئيس تستحق التقدير. وقال إن الوفد بذل جهداً في سبيل الخروج بهذا الجزء من التعريف بشكل سليم إلى حدٍ بعيد وإنه يعتقد أن التعريف يحتاج إلى جهد في أقرب وقت ممكن بدلاً من الخوض في مجادلات تفرز أرقاماً، فالأهم التركيز على المضمون لا محاولة معالجة الأرقام.

501. وأيد وفد الجزائر البيانات التي أدلت بها وفود جنوب أفريقيا والبرازيل وباكستان. وذكر أنه بالاستناد إلى تقديرات الأمانة، فمن شأن هذا التعريف الجديد أن يؤدي إلى زيادة في الإنفاق من أجل التنمية. وقال إن التعريف لن يحدث في المنظمة إصلاحاً ولن يأت بفيض من التغييرات فيها. وأضاف أن من شأنه تمكين الدول الأعضاء من رفع مستوى ثقتها في الأرقام والتقديرات التي تعدها الأمانة. وناشد تلك الوفود التي أبدت مخاوف أن تعيد النظر في ضوء عدم تمثيل هذا تغييراً رئيسياً يجرى على المنظمة. وبيَّن أنه ينبغي الاختصار في أي مشاورات يتطلبها هذا الأمر، وأن تكون تلك المشاورات مُحكمة ولا تسبب مزيداً من الإبطاء للعملية.

502. وتوجه وفد الهند بالشكر إلى الرئيس على تقديمه هذا التعريف المعدل لنفقات التنمية. وصرح بأنه حضر المشاورات غير الرسمية. وصرح كذلك أنه من المهم في سبيل تكوين فهم واضح للجزء المخصص من موارد الويبو لاستخدام الملكية الفكرية للمضي بالتنمية قدماً أن يُتوصل إلى تعريف واضح لنفقات التنمية وللأنشطة التي يمكن اعتبارها أنشطة تنمية. ووضح أن لنهج التعريف المقترح بشأن نفقات التنمية جانبان، فهو من جهة يركز على تحسين كفاءة نظام الملكية الفكرية ككل، ومن جهة أخرى يركز كذلك على بناء القدرات وتسهيل النفاذ إلى المعرفة واستيعاب التكنولوجيا والابتكار للبلدان النامية. وقال الوفد

إنه يرى أن مجالات الأنشطة المحددة لتعتبر جزءاً من نفقات التنمية تغطي هذه الأمور على نطاق واسع. وبناءً عليه، أعرب الوفد عن تأييده للتعريف المعدل المقترح لنفقات التنمية. كما أيد في هذا السياق البيانات التي أدلت بها مجموعة جدول أعمال التنمية. وقال إن الوفد على استعداد للمشاركة بشكل بناء في المناقشة الرامية إلى التوصل إلى تعريف لنفقات التنمية في سياق لجنة البرنامج والميزانية.

503. ودعا الرئيس الأمانة إلى الإجابة على الأسئلة التي طرحتها الوفود. وعلق الرئيس بأن اتخاذ القرار يرجع إلى الدول الأعضاء، لكن كل شيء يحتاج إلى عون طبعاً: ما الذي يتضمن ماذا، وقد سألت الوفود أسئلة كثيرة كدول أعضاء والأمانة تلقتها بالتقدير وأجابت عليها جميعاً. وأضاف الرئيس أنه طلب من الأمانة تقديم إيضاحات لبعض الأمور، خاصة ما تعلق بالرسوم الإدارية. وأشار الرئيس إلى أن التعريف الحالي لا يتضمن الموظفين والرسوم الإدارية.

504. وأكدت الأمانة أن هذه القضية بالفعل تتعلق أكثر ما تتعلق بالدول الأعضاء وأنه سيكون من المرضي للغاية للأمانة أن تحصل على تعريف تستطيع استخدامه لإعداد البرنامج والميزانية. وذكرت كذلك أن التعاريف تكون في العادة عملاً جارياً. وأضافت أن التوصل إلى ذلك يتطلب بذل جهد منظم. وقالت أن لدينا تعريف، وأن ثمة الآن اقتراحاً بتعريف معدل. وبينت أنه من الممكن إخضاع أي تعريف جديد يتوصل إليه في نهاية المطاف للمراجعة، فهذا عمل جارٍ نحو شيء ما يتيح لنا الإمساك بزمام هذا الأمر على نحو سليم. وأضافت أنه ينبغي في إطار قائم على النتائج التركيز على النتائج لا على الكميات والنسب المئوية، حيث يتعلق الأمر أكثر ما يتعلق بماهية النتائج المتوقعة التي ينبغي تضمينها في التعريف وما لا ينبغي تضمينه منها، فإن تحقق ذلك فسيظهر بجلاء في تقارير أداء البرنامج التالية. وأردفت تقول إن من شأن هذا أن يتيح للدول الأعضاء الإحاطة بما أُدرج ثم إجراء أي تصحيح لازم على المسار. وأشارت إلى ذكر بعض الوفود تقسيم حصص من التكاليف العامة. وبينت أنه في الوقت الراهن لا توجد أنظمة تتيح القيام بذلك، وإن كان من الوارد أن يتيسر ذلك في المستقبل ضمن نظام التخطيط للموارد المؤسسية، إلا أنها أعربت عن رجائها ألا يصل الأمر إلى حالة تقتضي تدوين كل شخص توقيتات أنشطته اليومية وتتبع النسب المخصصة من ذلك لمختلف المجالات. وأضافت أنه من المهم وضع الاتجاه العام والحجم العام للنتائج المتوقعة والتعاريف المدرجة، أو غير المدرجة، نصب الأعين للمساعدة في إعداد البرنامج والميزانية. وأخيراً، ذكَّرت الأمانة بأنها قدمت العام الماضي تعريفاً مقتبساً من مجلس الأمم المتحدة الاقتصادي والاجتماعي لكنها ذكرت حينئذٍ أنه غير ذي صلة بسياق الويبو. وأضافت أن استقصاءً قد أجري أيضاً على منظمات أخرى.

505. وأعربت الأمانة عن رغبتها في توضيح مسألة إدراج تكاليف الموظفين. وذكَّرت بأن هذا قد أثير أيضاً خلال المشاورات غير الرسمية، وأحالت الدول الأعضاء، في هذا السياق، إلى الأسئلة والأجوبة. وصرحت بأنها ستتبع توجيه الأعضاء في مسألة تقسيم حصص من تكاليف الموظفين في المستقبل اتباعاً تاماً، غير أنها تسترعي الانتباه إلى أن تكاليف الموظفين مدرجة بالفعل في التعريف الحالي. وقالت إن البت في مسألة تقسيم حصص من التكاليف الإدارية من عدمه يرجع إلى الدول الأعضاء وحدها. وأكدت الأمانة، فيما يتعلق بالسؤال الذي طرحه وفد المجر بشأن تضمين بلدان معينة في أوروبا وآسيا، أن التعريف الحالي يتضمن النفقات المتعلقة بهذه المنطقة، وأعربت عن اعتقادها أن هذا الحال سيستمر في التعريف الجديد المقترح كذلك. وفيما يتعلق بالاستقصاء، أشارت الأمانة إلى السؤال 10 ضمن قائمة الأسئلة والأجوبة، حيث أجرت الأمانة بالفعل استقصاءً على عشر منظمات تابعة للأمم المتحدة بشأن ممارساتها المتعلقة بتتبع نفقات التنمية وإعداد تقارير بشأنها. وعلقت بأنه من الواضح أن ثمة نوعين من الوكالات: وكالات تنمية مكرسة تماماً للتنمية، بمعنى 100 بالمائة نفقات تنمية، ووكالات متخصصة. ووضحت أنه بالنسبة إلى هذا النوع الأخير، لم تجد الأمانة أي وكالة أخرى عممت التنمية كما هو الحال في الويبو، وعلى ذلك لم يوجد لدي أي من الوكالات التي شملها الاستقصاء نفس نوعية متطلبات الويبو فيما يتعلق بتتبع نفقات التنمية وإعداد تقاريرها. وقالت إنه نتيجة لذلك لم تمثل ممارسات المنظمات الأخرى بالضرورة كثير نفع في سياق توجيه الأمانة. وأكدت أن مزيداً من التفاصيل سيقدم إلى الدول الأعضاء إن رغبت الدول الأعضاء في ذلك. وأحالت الأمانة الدول الأعضاء، فيما يتعلق بإدراج استراتيجيات التنفيذ الرئيسية كجزء من التعريف المقترح، إلى قائمة الأسئلة والأجوبة، حيث إن

هذا الموضوع أيضاً نوقش خلال المشاورات غير الرسمية. وكررت الأمانة أن من شأن إدراج استراتيجيات التنفيذ الرئيسية، لا قائمة بالأنشطة بالضرورة، من وجهة نظر الأمانة أن يفيد في تهيئة توجيه أفضل لعملية "حساب" نفقات التنمية.

506. وذكَّر الرئيس الوفود بأنه استناداً إلى المهمة التي أنيط بها للرئيس، فإن التعريف الجديد المقترح قد عرض بغية بلورة تعريف أدق لنفقات التنمية ضمن سياق البرنامج والميزانية. وقال إن الرئيس قد كُلف بإيجاد تعريف أدق، وهناك تعريف جديد مقترح مطروح الآن، فهل هو تعريف أدق؟ وأعرب الرئيس عن اعتقاده أنه أدق بالفعل. ثم أردف يقول إن المشاورات شهدت تأكيداً للمعنى المراد للتعريف الجديد المقترح من وجهة نظر محاسبية، لا من وجهة نظر سياسية. أي ما الذي ينبغي إدراجه كجزء من نفقات التنمية. وقال إن توضيح ما يدرج كجزء من نفقات التنمية كان مفيداً، حيث إن من شأنه أن يسهل المناقشات الدائرة بشأن ما يدرج في نهاية المطاف. وأضاف أن الغرض هو الاتفاق على تعريف لنفقات التنمية أدق وأوضح فيما يتعلق بما ينبغي إدراجه وما لا ينبغي، وقد أكدت الأمانة ذلك أيضاً. وصرح الرئيس أخيراً، كما نوقش أيضاً خلال المشاورات غير الرسمية، أن من الممكن أن يكون أي تعريف جديد تعريفاً حياً، حيث يمكن اعتماده مرحلياً، بل يمكن النص على إمكانية مراجعته خلال عام أو اثنين، بمعنى أنه لن ينقش في حجر، لكن سيتاح استخدامه على الأقل لإعداد برنامج وميزانية مرة واحدة، مما سيتيح أساساً للمقارنة. ثم اقترح الرئيس أن تنظر الوفود في هذا ثم تعود إلى هذا الموضوع في اليوم التالي.

507. واستأنف الرئيس الاجتماع عقب تشاور بين منسقي المجموعات وتلا نص القرار المتفق عليه للبند 9.

508. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" رحّبت باقتراح الرئيس وأحاطت به علما وهو اقتراح يرمي إلى وضع تعريف أدقّ لنفقات التنمية، وأحاطت علما بتعليقات الدول الأعضاء،

"2" ودعت الدولَ الأعضاء إلى مواصلة النظر في اقتراح الرئيس،

"3" والتمست أيضا من الأمانة اختبار التعريف المقترح إزاء مشروع البرنامج والميزانية للثنائية 2014-2015، إلى جانب تطبيق التعريف الحالي المؤقت، كما تمّ تطويره قبل الدورة المقبلة للجنة البرنامج والميزانية، وإبراز أوجه الفرق الرئيسية بين التعريف الحالي والتعريف المقترح. ويكون ذلك دون مساس بمواقف الدول الأعضاء بشأن اعتماد الاقتراح الحالي للرئيس الوارد في الوثيقة WO/PBC/19/25،

"4" وقرّرت أن يكون تعريف نفقات التنمية بندا من بنود جدول أعمال الدورة العشرين للجنة البرنامج والميزانية. وسيطبَّق على وثيقة البرنامج والميزانية للثنائية 2016-2017 تعريفٌ معدل في حال الاتفاق عليه.

البند 11: تقرير الإدارة المالية للفترة 2010-2011

509. استندت المناقشات إلى الوثائق W/PBC/19/5 والتصويبات 1 و2 و3.

510. وأحال الرئيس اللجنة إلى تقرير الإدارة المالية للفترة 2010-2011 حيث ينص على ما يلي: "أحيل تقرير الإدارة المالية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) لفترة السنتين ("الثنائية") 2010-2011 إلى لجنة البرنامج والميزانية وفقاً للمادة 6-7 من النظام المالي ولائحته التي تنص على أن يحال تقرير الإدارة المالية إلى جميع الدول المعنية. والجدير بالذكر أن تقرير الإدارة المالية لا يخضع لتدقيق خارجي."

511. ووضح المراقب المالي أن الوثيقة تضم بالأساس إعادة عرض للوثائق التي أعدت أثناء خضوع وضع المنظمة المالي لعامي 2010 و2011 للفحص. وقال إن تقرير الإدارة المالية يجمع هاتين الوثيقتين لإعطاء الدول الأعضاء رؤية كاملة لفترة السنتين. وأضاف المراقب المالي أن الضرورة اقتضت، مع الأسف، إصدار تصويبين أحدهما بشأن الجدول 2.4 المتعلق بتقرير الوظائف وعدد العاملين والثاني بشأن توزيع مدريد/لاهاي، حيث ورد ذكر نيجيريا بدلاً من النيجر للأسف. وتقدم المراقب المالي باعتذاراته إلى نيجيريا والنيجر على هذا الخطأ المؤسف. واسترعى المراقب الانتباه إلى الجدول الوارد في صفحة 7 من النسخة الإنكليزية، حيث يعرض هذا الجدول مشهداً موجزاً لما حدث في الفترتين 2008-2009 و2010-2011 والوضع الفعلي للفترة 2010-2011 مع الفروق بين المبالغ الفعلية والميزانية بعد التحويلات. وقال إن ذلك متبوع بصفحتين عن الأموال الاحتياطية وصندوق رأس المال العامل وأربع صفحات تضم شرحاً للميزانية و13 صفحة عن النفقات ثم عدد من الصفحات توضح الفروق المتعلقة بالإيراد. وأضاف أن هناك أيضاً تفاصيل اشتراكات الدول الأعضاء. وبيَّن أن هذه المعلومات لا تتاح بالضرورة في الميزانية. وذكر أن هناك أيضاً جداول تبين التوزيعات التي أجريت فيما يتصل بالرسوم المفروضة للاهاي ومدريد.

512. وتوجه وفد أسبانيا بالشكر إلى الأمانة على التقرير. ومع ذلك قال إنه قد تعذر العثور على الصندوق الإسباني في القسم الأخير المتعلق بالصناديق الاستئمانية. وأعرب وفد أسبانيا عن رغبته في تصحيح هذا الإسقاط قبل وصول الوثيقة إلى الجمعيات.

513. وتوجه وفد فرنسا بالشكر إلى الأمانة على التقرير الذي اعتبره أحد أوضح وأنفع الوثائق في مقام إعانة الدول الأعضاء على تكوين فكرة واضحة لأسلوب عمل المنظمة. وقال إن الوثيقة المقدمة من شعبة التدقيق الداخلي في اليوم السابق كانت هي الأخرى مفيدة للغاية وسهلة الاستخدام. وذكر الوفد أنه ينبغي التفكر في تنفيذ الميزانية وكيفية تعامل منظمات أخرى مع هذا. وأضاف أنه ينبغي النظر في وجود ثلاثة تقارير بدلاً من خمسة ووجود روابط واضحة بينها أو وجود مرفقات. وذكر أيضاً أنه ينبغي النظر في تكاليف الترجمة. وقال إن التعليق الثاني يتعلق بتحفظين بسيطين: ("1") الجدول الذي يضم تقييماً لتحويلات الميزانية بمعيار تبلغ نسبته 5 بالمائة، حيث ارتأى الوفد أن التحويلات أعلى من 5 بالمائة بالنسبة إلى أغلب البرامج. وقال الوفد فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية أنه يعتبر أن استخدام الأموال الاحتياطية يتوجه جزئياً إلى تغطية النفقات الأقرب إلى الميزانية الفعلية من المشروعات الخاصة وأنه ينبغي توخي الحرص في المستقبل لأنه لا يمكن مواصلة الخفض في مبلغ الاحتياطي. وذكَّر بوجوب التناقش في جميع المبالغ المأخوذة من الأموال الاحتياطية، كما هو الحال في النفقات المعتادة، وبوجوب المداومة على إخضاع ما يندرج تحت النفقات الخاصة والمعتادة للمراقبة الصارمة. وذكر الوفد أن المستوى الحالي من الاحتياطي يوجب توخي بالغ الحذر فيما يتعلق بالنفقات المأخوذة من الاحتياطي في المستقبل.

514. وأكد المراقب المالي لوفد أسبانيا أن الأمانة ستحقق في مسألة الصندوق الاستئماني ولا شك أنها ستصحح أي خطأ تجده. ورداً على النقطة التي أثارها وفد فرنسا، أقر بأن الأمانة تعالج وثائق كثيرة. ووضح أنه نظراً لكون الفترة 2010-2011 هي الأولى التي تطبق عليها المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فقد حاولت الأمانة الإبقاء على نفس أسلوب عرض الوثائق المعتاد تسهيلاً للمقارنة بنتائج الماضي. وقال إن تقرير الإدارة المالية يبين النتائج المالية لكلٍ من عامي 2010 و2011. وبيَّن أنه يمكن في المستقبل عرض المعلومات بأسلوب مختلف، مع تقليل عدد الوثائق.

515. وأعربت الأمانة عن تفهمها للانشغالات المتعلقة بتحويلات الميزانية وقالت إنها تأخذ التعليقات مأخذ الجد البالغ. ووضحت أن المنظمة تتبع النظام المالي ولائحته بدقة. وذكرت فيما يتعلق بالأموال الاحتياطية أن وثيقة بشأن سياسة استخدام الأموال الاحتياطية قد أعدت. وقالت إن الدول الأعضاء اعتمدت خلال أعوام 2008 و2009 و2010 تمويل عدد معين من المشروعات من الأموال الاحتياطية، وهذا هو سبب تزايد الإنفاق مقابل الأموال الاحتياطية على مدى السنوات. وأضافت أن المنظمة تلتزم بأكبر قدر ممكن من الشفافية، حيث توضح الوضع عاماً بعام وتبين كيفية تأثر الأموال الاحتياطية. وذكرت أن المنظمة عازمة على مواصلة تطبيق هذا الإجراء حتى تتمكن من الاستثمار في مشروعات طويلة

الأجل. وأعرب المراقب المالي عن تقديره للتعليقات التي أدلى بها وفد فرنسا فيما يتعلق بالحاجة إلى توخي الحذر في استخدام الأموال الاحتياطية.

516. وصرح وفد أسبانيا بأنه يشارك وفد فرنسا فيما أعرب عنه من انشغالات. وقال إنه ينبغي في رأي الوفد أخذ بعض النفقات مقابل الأموال الاحتياطية من الميزانية العادية بدلاً من ذلك. وأضاف أنه يعتبر أن في النهج الحالي أو السياسة الحالية إبقاءً للإنفاق على مستوى أعلى مما ينبغي للمنظمة إنفاقه في وقت الأزمة المالية هذا. وبيَّن أن ثمة عاملين ينبغي أخذهما في الاعتبار من شأنهما في رأيه التسبب في "انخفاض معتبر" في الأموال الاحتياطية، وهما: الإنفاق المحتمل بالنسبة إلى صناديق المعاشات التقاعدية والعمل على المباني، مما يوجب إدارة الأموال الاحتياطية ببالغ الحرص.

517. وتلا الرئيس فقرة القرار: إن لجنة البرنامج والميزانية مدعوة إلى توصية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تقرير الإدارة المالية للفترة 2010-2011، علاوةً على التصويب المتعلق بصندوق أسبانيا الاستئماني.

518. وأوصت لجنة البرنامج والميزانية جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالموافقة على تقرير الإدارة المالية للفترة 2010-2011.

البند 12: وضع استخدام الأموال الاحتياطية

519. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/8.

520. وذكَّر الرئيس في معرض تقديمه للموضوع بأن الوثيقة WO/PBC/19/8 تقدم عرض لما يلي: "1" وضع الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة (الاحتياطي) عقب إقفال حسابات الفترة 2010-2011 والحسابات السنوية لعام 2011، "2" ووضع الاحتياطي المخصص بموافقة الدول الأعضاء حتى هذا التاريخ. وقال إن الوثيقة تضم أيضاً اقتراحاً، في الفقرة 9، يتعلق باستخدام رصيد الأموال المتبقي من مشروع معتمد من مشروعات جدول أعمال التنمية مُمول من الأموال الاحتياطية لتمويل مشروع معتمد آخر من مشروعات جدول أعمال التنمية.

521. وأضاف المراقب المالي أن الوثيقة تبين وضع احتياطي المنظمة في نهاية ديسمبر 2011. وقال إن مقارنة ذلك بوضع الاحتياطي في عام 2010 يبين بوضوح أثر تسويات المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام على الأموال الاحتياطية. وذكر أن الوثيقة تحتوي أيضاً على بعض المعلومات التفصيلية عن المشروعات التي اعتمدت والنفقات المتكبدة حتى الآن والمتاح للنفقات المتوخى تكبدها. ووضح أن هناك مقترحاً آخر يتعلق بأحد مشروعات جدول أعمال التنمية الذي لم يستخدم كامل التمويل المخصص له، حيث أمكن توفير بعض الأموال يمكن استخدامها لتمويل مشروع آخر كان من المقرر أصلاً تمويله من خلال الميزانية العادية. وبيَّن أن المال المشار إليه يبلغ مليون فرنك سويسري. وقال إن تقديم هذا الاقتراح جاء على هامش وضع المال الاحتياطي. واسترعى المراقب انتباه الدول الأعضاء إلى الجدول الذي يورد الاستعراض بحسب كل اتحاد، حيث يبين قرضاً في أول الأمر من اتحاد معاهدة التعاون بشأن البراءات إلى اتحاد لاهاي. ووضح أن قرضاً من اتحاد مدريد إلى اتحاد لاهاي سيحل محل ذلك، وأن هذه آلية داخلية لا تغير بأي شكل مجموع الأموال الاحتياطية، غير أنها تتيح للأمانة تحقيق درجة أعلى من التماسك بين الأنشطة.

522. وقال وفد فرنسا، معلقاً على ما قيل سابقاً، إن الوفد يرغب في إدراج هذا الأمر كجزء من مناقشة البرنامج والميزانية. وأضاف أنه يجب الكف عن الفصل بين النفقات العادية والنفقات من الأموال الاحتياطية ورؤوس الأموال العاملة، بل يجب النظر فيهما معاً. وأفاد الوفد أنه ينبغي تناول استخدام الأموال الاحتياطية ببالغ التحفظ. وقال إن التحديث لا يبرر بالضرورة الإنفاق من الأموال الاحتياطية، وأن نفس الأمر ينسحب على الإنفاق العادي على تسيير أمور المنظمة. وذكر أنه من المهم للغاية إدراج، بشكل أكثر منهجية، مختلف جوانب الهيكل والأمور الموضوعية في النفقات العادية. وعلق الوفد بأنه

كثيراً ما يبدو شيء من الانفصال بين بعض التغيرات في عرض المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والنفقات الاستثنائية. وقال إنه يستشعر حاجة إلى وضع فاصل واضح في السياق حيث إن فهم مدلول المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام وأثرها مازال مستشكلاً على بعض الدول الأعضاء. وأردف يقول أن ثمة التزاماً تموله المنظمة من الميزانية. وذكّر بموقفه المعلن في العام الماضي بشأن وضع هذه الالتزامات في الأموال الاحتياطية. وأبرز الحاجة إلى توخي الحرص في تقديم البيانات بشكل سليم وتوضيح الفروق في جميع الوثائق حتى تسهل قراءة البيانات، حيث إن رؤية تغيرات في أرقام النفقات بسبب تغييرات محاسبية محضة يسبب حالة من عدم الارتياح.

523. ورحب وفد الولايات المتحدة الأمريكية بمشروع تعريف نفقات التنمية الذي أعده الرئيس. وأضاف أن لدى الويبو قدراً معتبراً من الأموال الاحتياطية المتراكمة، مما يستثمر منه جزء كبير في تحسينات البنية التحتية مثل مشروعي البناء وقاعة المؤتمرات الجديدة. وقال إن هذين مشروعان غير عاديين بالنسبة إلى منظمة دولية دعمتها الدول الأعضاء. وكرر الوفد الإعراب عن رأيه بأن استخدام الأموال الاحتياطية ينبغي أن يكون على هيئة نفقات منفردة غير عادية. ومع ذلك فقد صرح الوفد، في ظل اعتماد أموال لمشروعات أخرى تابعة لجدول أعمال التنمية، بأنه سينضم إلى المتوافقين بشأن اقتراح استخدام الرصيد المتبقي لتمويل مشروع جدول أعمال التنمية على أساس استثنائي.

524. وأفاد وفد أسبانيا أن لديه نفس الرغبة في التأكد من عدم استخدام الأموال الاحتياطية لتمويل نفقات تعتبر عادية. وقال إنه يرى في عرض الأرقام إخفاءً لمشاكل في الميزانية. وبيَّن أن الأرقام تشير إلى عجز قدره 45,8 مليون فرنك سويسري، وهذا عجز كبير للغاية من شأنه إن استمر أن يقضي على كل ما تبقى من الأموال الاحتياطية. وذكر، من باب إجلاء الأمور، أن الالتزامات المستقبلية لصندوق المعاشات التقاعدية لم تظهر، والتي أشار المدقق الخارجي إلى احتمال بلوغها 200 مليون فرنك سويسري. وأضاف أن مبلغ 172 مليون فرنك سويسري من أصول المنظمة استندت إلى التقييم الذي أجري استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام للمباني والأرض. وقال إنه يجب على المنظمة توخي بالغ الحرص عند النظر في الاستدامة المالية للمنظمة في الأجل القصير. عدة سنوات مالية بعجز واستخدام متواصل للأموال الاحتياطية وبعض التحديات القائمة والمقبلة: صندوق المعاشات التقاعدية ومخاطر كبرى في سياق تقييم المباني. ووضح أن التقييم قد يكون صحيحاً أو ربما كان مفرطاً في التفاؤل، مما قد يؤدي إلى مشاكل في وقت أقرب مما كان معتقداً أول الأمر، وقد تقع في الميزانية أوجه خلل كبرى، ويقترن ذلك بالوضع المالي الاقتصادي العالمي المثير للقلق البالغ. وقال إنه ينبغي بدء النظر في الأمور، مع استعراض التحديات القائمة والمقبلة بغية الاستعداد لما هو آت.

525. وأيد وفد المكسيك الاقتراح الوارد في الفقرة 9 من الوثيقة في ضوء أهمية تنفيذ مشروعات جدول أعمال التنمية. غير أنه ضم صوته إلى أصوات وفود فرنسا وأسبانيا والولايات المتحدة في وجوب استخدام الأموال الاحتياطية بشكل استثنائي فقط من أجل استدامة المنظمة. وأشار إلى الحاجة إلى تكوين رؤية طويلة الأجل وزيادة الأمر وضوحاً فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إن هذا يمثل منحنى تعلم ويجب عند إجراء أي تغييرات أن توجد مبررات استناداً إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، كما يجب أن يكون الفصل بين مختلف أنواع النفقات في غاية الوضوح. وأعرب الوفد عن ترحيبه بالنقاش الصريح وعن أمله في استمرار هذا. كما أعرب الوفد عن أمله في بقاء استخدام الأموال الاحتياطية أمراً استثنائياً.

526. وأيد وفد اليابان المداخلات التي أدلت بها وفود فرنسا والمكسيك وأسبانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وعلق بأن العجز الذي بلغ 45,8 مليون فرنك سويسري وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يرجع إلى التسوية التي أجريت بموجب تلك المعايير وقدرها 7,8 مليون فرنك سويسرا ونفقات مشروعات مولت من الاحتياطي بما لا يقل عن 41,9 مليون فرنك سويسري. ومع وضع احتمال عدم ملاءمة ذلك الوضع الإداري نصب الأعين، نبه إلى أنه ينبغي للمنظمة إخضاع تخطيط الميزانية وتنفيذها للاستعراض المستمر، خاصةً ما ينبغي أن ينفق من الاحتياطي.

527. واعتذر المراقب المالي على إسقاط الصندوق الاستئماني الإسباني سهواً من القائمة في تقرير الإدارة المالية. كما أكد على أن هذا الإسقاط لم يؤثر في الأرقام النهائية وأن تصويباً سوف يصدر. وفيما يتعلق بما قيل بشأن الأموال الاحتياطية، توجه المراقب بالشكر إلى الوفود التي أبدت استعدادها لاعتماد الاقتراح الوارد في الفقرة 9. وأما عن التعليقات بشأن الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، فأعرب المراقب عن تفهمه الكامل للصعوبات التي تواجهها الوفود وأضاف أن الصعوبات التي تواجهها الأمانة ربما تكون أعظم نظراً لعنصرين في المعايير. وأضاف أيضاً أن عدة وفود أشارت إلى هذا. ومضى يقول إن ثمة أعرافاً محاسبية جديدة تقتضي من المنظمة القيام بأعمالها بطرق مختلفة عن الماضي، فهناك عرض وتقديم، مما من شأنه إحداث بعض المشاكل في فهم البيانات المالية. وبيّن أنه مع ذلك ستبذل الأمانة قصارى جهدها لضمان تسهيل فهم الحسابات قدر المستطاع. وفيما يتعلق بالاستثمارات، قال إن الدول الأعضاء اعتمدت سياسة الاستثمار عام 2010. ووضح أن الدول الأعضاء اتخذت قراراً بشأن سياسة لكن ليس بشأن الأرقام. وقال إن الأمانة تطبق تلك السياسة. وصرح بأن للدول الأعضاء بالطبع إعادة فتح هذا النقاش ومراجعته، إلا أن الأمانة لا تلمس إلى ذلك حاجة لأن السياسة واضحة للغاية، حيث تحدد الكيفية التي يمكن استخدام الأموال الاحتياطية بها، وهذا هو ما تنفذه الأمانة. وأضاف أن الدول الأعضاء اتخذت قراراً كذلك بشأن عدد من المشروعات تمول من الأموال الاحتياطية في أعوام 2008 و2009 و2010. وبيَّن أن الأمانة تنفذ هذه القرارات وأن الأمر قد يستغرق أربعة إلى خمسة أعوام في بعض الحالات. وقال إنه سيكون إنفاق من الأموال الاحتياطي وإنه يرغب أن يكون ذلك الأمر في غاية الوضوح لأنه لا يريد أن تشعر الدول الأعضاء بأن الأموال الاحتياطية تستخدم في أشياء لم تقرها الدول الأعضاء. كما كرر المراقب أن الأمانة تتوخى الحصافة والحذر، وأنها تستفرغ الوسع في ضمان بقاء أموال احتياطية كافية حتى لا تجد المنظمة نفسها في مأزق. كما ذكر أن الأمانة تحرص على تحقيق سيادة الانضباط في المنظمة وعلى استخدام الأموال المعتمدة للمنظمة وفق الاعتماد.

528. وعلق وفد فنزويلا(جمهورية – البوليفارية) بأن الفقرة 9 من الوثيقة تشير إلى مشكلة العجز لدى المنظمة وجدول أعمال التنمية. وذكَّر بأن جدول أعمال التنمية يمثل التزاماً على هذه المنظمة نحو الأهداف الإنمائية للألفية والأمم المتحدة. وقال إن الأهداف الإنمائية لن تتحقق، إن استمرت هذه الوتيرة، قبل عام 2099. وأضاف أنه في معرض الحديث عن استخدام الأموال الاحتياطية من أجل توصيات جدول أعمال التنمية، يبدو للوفد أن الناس ينظرون إلى هذا على أنه مشكلة ثانوية، مجرد ملحق بالمنظمة. وتساءل الوفد عن الكيفية التي تقترح المنظمة أن تضمن بها تطبيق جدول أعمال التنمية وإنفاذه فعلياً رغم بقاء كثير من التوصيات التي أصدرت دون تنفيذ في المنظمة. وأبرز الوفد أن أي مشاكل تتعلق بعجز مالي في المنظمة ليست بسبب تنفيذ جدول أعمال التنمية، الذي ينبغي، استناداً إلى تعريف الأمم المتحدة لمصطلح "التنمية"، أن يكون جزءاً من استثمار - استثمار في أكثر الناس عوزاً، في الناس الذين يحتاجون إلى دعم من هذه المنظمة.

529. وقال وفد أسبانيا تعليقاً على البيان الذي أدلى به المراقب المالي إنه يتفق مع تطبيق سياسة الاستثمار بحصافة. وذكر أن هذا يعني استخدام الأموال الاحتياطية ببالغ الحرص. ثم أردف يقول إن الأموال الاحتياطية خضعت لكثير من السحب وإنها تناقصت بشكل معتبر. واقترح الوفد تضمين هذه النفقات في بيان الميزانية وتكوين تصور جيد عن النفقات في المنظمة وإجراء تقييم متحفظ لقيمة المباني. وكرر رأيه بأن تقييم المباني يتسم بشيء من التفاؤل وأشار إلى الحاجة إلى التزام التحفظ فيما يجرى من تقييمات. ودعا الوفد إلى بذل جهود مخلصة لتبين الوفورات ضمن النفقات اليومية، مثل الترجمة التحريرية والشفهية، حيث يمكن تطبيق تخفيضات دون تعريض عمل المنظمة لخطر، لأن المنظمة بحاجة إلى مواصلة تحقيق أهدافها، بما في ذلك، بالطبع، جدول أعمال التنمية.

530. وتلا الرئيس فقرة القرار في الوثيقة WO/PBC/19/ 8.

531. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بما يلي:

"1" الإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/8؛

"2" وإقرار الاقتراح الوارد في الفقرة 9 من الوثيقة WO/PBC/19/8.

البند 13: عرض مالي لعام 2012: تقرير مرحلي لتنفيذ تدابير فعالية التكاليف

532. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/9.

533. ولخص الرئيس مضمون الوثيقة WO/PBC/19/9، والتي تقدم استعراضاً للوضع المالي للويبو إلى غاية نهاية يونيو 2012 واستعراضا للتقدم المحرز حتى الآن في تنفيذ التدابير الرامية إلى رفع الفعالية من حيث التكلفة التي يُرتقب اتخاذها في الثنائية الحالية.

534. وعرض الرئيس الوثيقة، مشيراً إلى أن نهاية يونيو 2012 هو التوقيت الذي أقفلت فيه الأمانة الدفاتر. وقال إن الدفاتر تقفل كل شهر طبعاً وإن الأمانة تتابع عن كثب تطور الوضع المالي للمنظمة كل شهر. وبيَّن أن الوثيقة تقدم للوفود فكرة عن الإيرادات والنفقات ومدى توافق ذلك مع الميزانية على أساس سنوي. وأضاف أنها تعرض أرقاماً حقيقية مقارنةً بالأرقام المرصودة في الميزانية، علاوةً على الوضع السابق للمنظمة لإظهار ما تشهده أحوالها المالية من تطورات. ووضح أن الغرض من ذلك هو تقديم صورة لأنشطة المنظمة، بما في ذلك عدد الإيداعات لكلٍ من مدريد ولاهاي ومعاهدة التعاون بشأن البراءات. وذكر أنها تتضمن أيضاً بعض التعليقات بشأن مستوى الإنفاق ومستوى الإيرادات والواردات ومستويات التوظيف. وقال إن الوثيقة تضم كذلك تقريراً مفصلاً بشأن تدابير فعالية التكلفة التي اعتمدت ونفذت. واسترعى المراقب المالي انتباه الوفود إلى أن الإيرادات تجاوزت المرصود في الميزانية بما يزيد على 6 مليون فرنك سويسري حسب الوضع في 30 يونيو 2012، وأن النفقات قلت عن المرصود في الميزانية أصلاً بحوالي 21 مليون فرنك سويسري، وهذا طبعاً بالنسبة إلى الستة أشهر الأولى من فترة السنتين. ولكنه نبه إلى أنه لا يمكن بعد استخلاص استنتاجات وأنه لا يسع الأمانة الحكم مسبقاً على ما هو آت. وذكر أن الستة أشهر الأولى من فترة السنتين شهدت أقل إنفاق للمؤسسة على مدى فترة الأربعة وعشرين شهراً، بينما كانت فترة الستة أشهر الأولى هذه من حيث الإيرادات جيدة للغاية، غير أن هذا لا يعني أن الاتجاه سيستمر. وقال إنه بناءً على ذلك ستتوخى الأمانة الحصافة البالغة وستواصل الالتزام بالانضباط الشديد في استخدام أموال المنظمة.

535. وأشار وفد ألمانيا إلى أن للغرض من الوثيقة شقان: فهي تقدم معلومات عن الإيرادات، وإن كان هذا ليس بالأمر الجديد لأنه كان يرد في تقارير المرصد المالي كل ثلاثة أشهر وهو متاح على موقع الويبو الإلكتروني. وقال إن الشق الثاني هو التقرير المتعلق بتدابير الفعالية. وعلق الوفد بأن الأمانة حصرت نفسها في حدود اقتراحات أوجه الفعالية التي تقدمت بها الدول الأعضاء، والتي لم تستند إلى أي عمل تحليلي، بل على خبرات الوفود إلى حدٍ ما. وأضاف أنه كان يرجو لو تجاوزت الأمانة ذلك الحد ولو قليلاً، ولو اتسمت بمزيدٍ من الطموح الدافع لها إلى النظر في مجالات أخرى للتوفير دون الاقتصار على ما طرحته الدول الأعضاء من ذلك. لكن هذا لم يحدث. وأثار الوفد قضية أخرى بشأن الوفورات الهيكلية، مثل الأسفار، حيث ذكر أن من شأن إجراء تغيير على اللوائح المنظمة للأسفار أن يمثل تغييراً هيكلياً ودائماً وأن يؤثر في فترة سنتين كاملة، غير أن إرجاء الإنفاق لا أثر هيكلي له. وذكر الوفد أن قدراً كبيراً من الوفورات المطروحة أسست على إرجاء الإنفاق، وهذه لا تمثل توفيراً هيكلياً على النحو الذي طلبته الدول الأعضاء. وقال إن الوفد يقترح بناءً على ذلك تغيير السياسة بحيث توضع الوفورات والكفاءة في صدارة أولويات المنظمة، وفي الأجل الطويل بدء حوار مع الدول الأعضاء والاستفادة من خبرات بلدان كثيرة في مجال مشاكل الميزانيات مما أفرز حلولاً إبداعية للغاية فيما يتعلق بالوفورات. ودعا الأمانة مجدداً إلى التماس سبل لإلقاء نظرة أعمق وبأسلوب يتسم بمزيدٍ من الهيكلية على قضية وفورات التكلفة دون التقيد بما تثيره الدول الأعضاء من قضايا.

536. وذكر وفد جمهورية كوريا باهتمام أن إيرادات الويبو خلال النصف الأول من عام 2012 زادت بنسبة 26 بالمائة، مما يتضمن 8,3 بالمائة فائض مقابل الإيراد المرصود في الميزانية. وأعرب الوفد كذلك عن تأييده للحفاظ على نهج حذر تجاه العمليات المالية، حيث إننا مازلنا في غمار تباطؤ اقتصادي عالمي. وأثنى الوفد في هذا الصدد على الأمانة لما بذلته من جهود في

سبيل الالتزام بتدابير خفض التكاليف. وذكر أنه قد فهم أن النصف الأول من هذا العام شهد ارتفاعاً في الطلبات بناءً على معاهدة التعاون بشأن البراءات بنسبة 3,5 بالمائة، غير أن الزيادة في العائدات (الجدول 2 في صفحة 3) ستربو على 8 بالمائة. وطلب الوفد توضيحاً لهذا الأمر. كما استرعى الوفد انتباه الدول الأعضاء إلى الجدولين الواردين في صفحتي 6 و7 (تكاليف الاستشاريين) والجدول 8، الاستشاريون. وقال إنه كان هناك 56 استشارياً في عام 2010 و49 في عام 2011 و50 في عام 2012، إلا أن تكلفة توظيف الاستشاريين كانت 2,7 مليون فرنك سويسري عام 2010 و3,6 مليون عام 2011 و4,5 مليون عام 2012. وبيَّن الوفد أنه يرى أن نفقات الويبو على توظيف الاستشاريين أكبر والتمس شيئاً من التوضيح بشأن هذه الإحصائيات.

537. وتوجه وفد المكسيك بالشكر إلى الأمانة على التقرير ولاحظ أن قدراً كبيراً من التقدم قد أحرز في تخطيط الوثيقة. وأيد الوفد دولاً أعضاء أخرى في قولها أن ضمان اصطباغ التغيرات المقترحة بالصبغة الهيكلية في الأمد الطويل مازال يقتضي إجراء مزيد من التحسينات. وأضاف إنه ينبغي تجنب تصوير أي إرجاء في الإنفاق على أنه توفير. وصرح كذلك بأن بعض الأمور في الوثيقة ينقصها التفصيل بشكل سليم. وضرب لذلك مثالاً بوجود بعض التغييرات في الأسفار من شأنها أن تفيد المنظمة ومنظمات أخرى علاوةً على تحقيق وفر لا يستهان بحجمه في المستقبل. وفيما يتعلق بالمنهجية، رحب الوفد بالتقرير المرحلي، غير أنه حض كذلك على التزام الحصافة كما ذكرت الأمانة. وبينما أقر الوفد بصعوبة الحكم على الوضع استناداً إلى فترة الستة أشهر الأولى فقط، فقد لاحظ المجالات التي أتيح فيها خفض بعض النفقات. وأثنى الوفد على جهود بعض الشعب التي أتاحت تحقيق هذه الوفورات. كما ذكر أنه ينبغي ألا تهدر هذه الوفورات قرب نهاية المدة أو تستخدم خلال الستة أشهر الأخيرة من أجل نفقات في اللحظة الأخيرة. وأشار إلى الحاجة إلى تقديم حوافز تقديراً للجهود التي يبذلها مسؤولون ودوائر مختلفة حتى تصبح هذه الجهود ممارسة دائمة ينتج عنها وفورات دائمة.

538. وتوجه وفد فرنسا بالشكر إلى الأمانة على إعداد هذا التقرير لأول مرة، خاصةً الجزء المتعلق بوفورات الفعالية. وأشار الوفد إلى صعوبة تحقيق هذا في فترة واحدة من سنتين وإلى أهمية وجود هذه الوثيقة لتزويد الدول الأعضاء بصورة للوضع. وقال الوفد إنه كان يفضل لو أعدت وثيقتان لأن المعالجة تتناول موضوعين منفصلين. وأعرب عن رأيه أن النسق الحالي يعقد النقاش. وذكر أن الدول الأعضاء يتاح لها النفاذ إلى التفاصيل المالية على موقع الويبو الإلكتروني. وتوجه بالشكر إلى الأمانة على التقرير الأول لكنه علق بأن هذا يَظهر، من حيث الشكل والمضمون، أنه ينبغي للتقارير التالية أن تكون أقوى. وأعرب عن تأييده لوفود جمهورية كوريا وألمانيا والمكسيك الذين أبرزوا الطبيعة غير الشاملة للمؤشرات التي سيقت فيما يتعلق بمجالات تحققت فيها أوجه فعالية. وقال إنه من المهم أن تتكون لدى الأمانة رؤية مفتوحة لقائمة أوجه الفعالية وأن تتجنب الدول الأعضاء الإدارة الجزئية من خلال تقديم قائمة مفرطة في الإسهاب والدقة. وأضاف أنه ينبغي للأمانة تحديد ما هو ممكن لأنه لا ينبغي للدول الأعضاء أن تصدر تعليمات في هذا الشأن لما ينطوي عليه ذلك من الإدارة الجزئية. وتعلقت النقطة الثالثة التي أثارها الوفد بإدارة المباني، حيث أعرب عن عدم ارتياحه لما في الوثيقة من تسوية بين الوفورات في إدارة المباني وصيانة المباني. وقال الوفد إن إرجاء صيانة المباني لا يؤدي في رأيه إلا إلى زيادة التكلفة النهائية لتلك الصيانة، مما لا يمثل تدبيراً حقيقياً للفعالية. وأقر بأن بعض التفاصيل تمثل دون شك أوجه فعالية، لكنه نفى ذلك عن إرجاء تكاليف الصيانة. وأثار الوفد نقاطاً أخرى أولها مسألة الاستشاريين، مما يمثل محوراً متكرراً. وأبرز الوفد أن الإبهام مازال يحيط بهذا المجال والنهج، وأن هناك انشغالات بشأن عدد الاستشاريين اللازم حتى تؤدي المنظمة وظيفتها. وذكر في النقطة الثانية أن التوضيحات التي ساقتها الأمانة بشأن التعاقدات الخارجية على خدمات الترجمة غير مقنعة. وأضاف أنه لم يتلق المقارنة بين التكاليف الداخلية والخارجية المقدمة في الوثيقة بكامل الاقتناع. وقال إن حساب هذه التكاليف صعب، وإنه حتى في حالة اللجوء إلى التعاقدات الخارجية، يبقى لزاماً خفض عدد الوثائق وأحجامها، رهناً بموافقة الدول الأعضاء، لكنه يشعر بأن الدول الأعضاء لم تعط هذه النقطة تركيزاً كافياً خلال مناقشاتها. وذكر الوفد أن كثيراً من الدول الأعضاء طلبت مزيداً من المعلومات وتقارير إضافية، بينما لم يعتبر من الدول الأعضاء خلاف الوفد أن هذا يمكن التقليل منه أو عرضه بشكل موجز إلا القليل. وقال الوفد إن هذا الوضع يقلقه لأنه يمثل أحد أهم النقاط في سياق النظر في أوجه فعالية التكلفة، وإنه يرى أن المنظمة تستطيع

تحقيق قدر آخر من التوفير في مجال الوثائق. والتمس من الأمانة التوجيه بشأن الكيفية التي يمكن بها خفض هذا الحجم من الوثائق في المستقبل.

539. وتوجه وفد أسبانيا بالشكر إلى الأمانة على عرض الوثيقة وأضاف أنه يتفق كذلك مع وفود أخرى في أن ما قُدم جيد لكن ربما ينقصه شيء من الطموح. وكرر ما قاله وفد ألمانيا من أنه كان من المفضل أن تحدد الأمانة مجالات أخرى خلاف المحددة في المهمة، واقتبس مثالاً على ذلك مما قاله وفد فرنسا بشأن إمكانية تحقيق بعض الوفورات من خلال خفض حجم الوثائق. وقال إن الأمانة هي الأقدر على تحديد المجالات التي "تختبئ" فيها وفورات محتملة في التكلفة. وأعرب الوفد عن رأيه بأن الوفورات المتحققة من إرجاء الإنفاق لا تمثل الطريق السليم نحو التوصل إلى خفض التكاليف لأن من شأنها أن تنتقص من الوضوح. وذكر الوفد أيضاً فيما يتعلق بمنهجية المقارنة أنه من المستحسن النظر في أرقام عام 2011 علاوةً على عام آخر قبله (2010) للوقوف على وضع الوفورات خلال عام 2012 إذا ما رجعت بها المقارنة إلى عام 2010، حيث إن عام 2010 كان العام الأول في فترة السنتين تلك وربما كان من الأجدى مقارنة عام 2012 بعام 2010. وفيما يتعلق بالوفورات في مختلف المجالات، ذكر الوفد أن نفقات الأسفار خفضت بمقدار 150 ألف فرنك سويسري. وقال إنه يرى إمكانية لزيادة الخفض في نفقات ذلك المجال. والتفت الوفد إلى النفقات المتعلقة بالموظفين وذكر أن هناك أيضاً بعض المجالات ذات الصلة بالموظفين التي يمكن عمل المزيد فيها. وبيَّن الوفد أن رسالته هي نفس رسالة وفود أخرى، حيث يرحب بالجهود ويرغب في رؤية المزيد في سبيل معالجة مختلف جيوب خفض التكلفة الأخرى. وكرر ما قاله المراقب المالي من أن الإيرادات كانت جيدة للغاية في النصف الأول من العام. وأعرب عن أمله أن يكون النصف الثاني من العام على نفس المستوى تماماً، مما يزيد من خطورة زيادة النفقات في النصف الثاني من العام. وشدد الوفد على أهمية مواصلة الجهد على نفس المستوى والحفاظ على القوة الدافعة.

540. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للجهود العظيمة التي بذلتها المنظمة بأسرها في سبيل زيادة كفاءة إدارتها. وقال الوفد إن الويبو قد حققت في رأيه وفورات في التكلفة حسب التقرير الصادر بشأن تنفيذ تدابير فعالية التكلفة. وعلى الجانب الآخر، تساءل الوفد عن إمكانية اعتبار إرجاء اقتراح إنشاء صندوق لصيانة المباني وفراً في التكاليف من عدمه. وأضاف أنه يتعين تنفيذ تدابير التوفير في التكلفة، مثل تلك المنفذة حالياً في الويبو، بشكل مجمع، والتخطيط السليم للميزانيات كما أن أي عربة تحتاج إلى عجلتين. وبيَّن أن من شأن فترة السنتين أن تشهد انعقاد عدد من الاجتماعات، مما يكلف قدراً معتبراً من المال، كما هو الحال في كل عام. وقال إن وفد اليابان في هذا المنحى سيستمر في توقع بذل الويبو جهوداً في سبيل الحفاظ على الفعالية في إدارتها وفي الانشغال بذلك. وخص بالذكر ما يفرضه اعتماد سياسة اللغات الجديدة على المنظمة من وجوب ترجمة أحجام كبيرة من الوثيقة، مما يلجئ الويبو حتماً إلى بذل جهود جسيمة في سبيل الحد من عدد وثائق العمل المتعلقة باجتماعات الويبو وعدد صفحاتها. وفي ضوء هذا الوضع الصعب، وبغية تحسين وضع اجتماعات مثل اللجنة المعنية بالتنمية والملكية الفكرية (التي اتسمت وثائقها المقدمة بضخامة عدد صفحاتها)، أعرب الوفد عن توقعه من الأمانة أن تقلل من حجم وثائق العمل على النحو المذكور آنفاً، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى خفض ملائم في عبء العمل الواقع على كاهل الدول الأعضاء علاوةً على ترشيد التكاليف في الويبو.

541. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على استعراض إيرادات الويبو ونفقاتها حتى الآن، بالنسبة إلى عام 2012، وأعرب عن سروره بما علم من حسن موقف المنظمة المالي. وأثنى الوفد على الويبو لشروعها في تنفيذ تدابير فعالية التكلفة المتفق عليها خلال عملية وضع ميزانية الفترة 2012-13، وأعرب عن توقعه أن تواصل الويبو التماسها سبلاً لخفض النفقات بحيث لا تتجاوز الزيادة فيها نسبة 3% على مدى فترة السنتين.

542. وقال الرئيس تعقيباً على تعليقات الدول الأعضاء المتعلقة بوثائق اجتماعات الويبو أن رسالة الدول الأعضاء إلى الأمانة يجب أن تكون واضحة لأن الدول الأعضاء تصدر أحياناً رسائل متضاربة. ووضح أن الدول الأعضاء تريد الحصول على وثائق ومزيد من المعلومات ولا شك أنها تريد اللغات، والأمانة أتاحت ذلك والدول الأعضاء تقول لا، لا تقللوا من الوثائق.

وأضاف أن على الدول الأعضاء أن تضع نصب أعينها أنها هي التي تطالب بالتقارير واللغات، ثم هي أيضاً تقول نريد خفضاً في التكاليف. وأضاف أن المعادلة صعبة دون شك، فمن الممكن تحسين أسلوب العمل والمجال متسع للتحسين، لكن يجب النظر إلى الأمر من خلال ذلك التوازن، بحيث تكون الدول الأعضاء منصفة كذلك، فهذه المنظمة للدول الأعضاء أولاً وأخيراً.

543. وذكرت الأمانة أن النقطة التي أثارها الرئيس جوهرية للغاية. وبينت أن الويبو منظمة تحركها الدول الأعضاء، ولا شك أن الأمانة تستجيب للطلبات، وكثير من هذه الطلبات تستند إلى وثائق. وقالت إن هذا مجال يحتمل تحقيق الأمانة وفورات فيه وإعادة توجيهها بحيث تعطي الدول الأعضاء مزيداً من الوثائق أو مزيداً من الدورات التدريبية في الأكاديمية بمختلف اللغات، وهذا كله قابل للتحقيق بنفس القدر من المال إن أمكن الترشيد في الوثائق التي تتاح بحيث لا يقتصر الأمر على الكم، بل يمكن إتاحة كم أقل بجودة أعلى. وأضافت أن ذلك الأمر في مجمله بين أيدي الدول الأعضاء. وأكدت أن الأمانة ستفعل كل ما في وسعها لاختصار الوثائق قدر المستطاع (بحيث لا تزيد على عشر صفحات)، ومع ذلك فإن الأمانة لا تكف كذلك عن التماس سبل أخرى لخفض النفقات، سواء كان ذلك في مجال الإنتاجية والفعالية أو البحث عن أشياء في محيط الإدارة يمكن وقفها. وقالت إنها تدرس أساليب لتحقيق الانسيابية ورفع مستوى الترشيد. ومضت تقول إننا نناقش خلال الاجتماعات الفصلية مع المدير العام الأمور المالية وبيانات الإيرادات والنفقات لتبين اتجاهنا ومناقشة ما يمكننا فعله بشكل أفضل وننشغل بالتزام الحصافة في ظل هذه الظروف. وذكرت أنها لاحظت بانتباه النقطة التي أثارها وفد فرنسا بشأن الإدارة الجزئية. وأعربت الأمانة عن أملها أن يتكون لدى الدول الأعضاء من خلال مشاهداتها انطباعاً بأن الأمانة تسير في الاتجاه الصحيح. وقالت إن هذا عمل جارٍ وإن الأمانة مازالت عند حد الستة أشهر الأولى منذ بدء العملية، وللدول الأعضاء أن تحكم العام القادم على ما تحقق فعلياً. وأضافت أنها لاحظت بانتباه النقطة التي أثارتها الوفود بشأن قضية الإرجاء وأنها نقطة وجيهة للغاية وأن الأمانة ستحرص على تجنب عرض مسائل الإرجاء هذه على أنها أوجه فعالية.

544. واقترح وفد فرنسا بشأن حجم الوثائق أن تعقد جلسات إحاطة بعد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية والجمعيات واللجان الرئيسية للنظر في الإدلاء باقتراحات في سبيل خفض حجم الوثائق. وقال إن الأمر في رأيه يرجع إلى الدول الأعضاء أن تتصرف بمسؤولية عندما تطلب وثائق. وأضاف أنه ينبغي في خارطة طريق أي منظمة مثل الويبو أن يتضمن جدول الأعمال بنداً بشأن كيفية خفض حجم الوثائق المتعلقة بالاجتماعات. وبيَّن أن هذا يصب في مصلحة الجميع وأنه أمر بسيط للغاية، حيث يمكن ذكر ذلك شفهياً في بداية الاجتماع وخلال جلسة إحاطة بعده مع النظر في الدروس المستفادة من حيث ما يمكن الإقلال منه وكيفية ذلك.

545. وذكر وفد ألمانيا أن القضية تتجاوز حد الوثائق. وقال إنه يفهم النقطة التي أثارتها الأمانة من أن الدول الأعضاء هي التي تحرك الطلب وأن الطلب الزائد يلتهم الوفورات التهاماً. وأضاف أن الدول الأعضاء لا تكون على دراية بالثمن عندما تتخذ قراراً بشأن دراسة جديدة. واقترح الوفد بدء أي وثيقة ذات صلة بمعلومات عن التبعات المالية حتى يكون الناس على وعي بها، ومن ثم يتمكنون من اتخاذ قرار بشأن منفعة التكلفة. وأضاف أن هذا الأمر يجب أن يتسم بالشفافية حتى تعرف الدول الأعضاء بدقة التكاليف المتكبدة عند التقدم بطلب. وقال إن هذا سهل التنفيذ وإنه يتيح للدول الأعضاء إعادة النظر قبل الخوض في نشاطٍ ما وفي استحقاقه ما يكلف.

546. وعقب الرئيس بأن مجلس حقوق الإنسان يطبق هذه الممارسة، حيث تعرض أمانته قبل أن يعتمد المجلس أي اقتراحات آثار ذلك الاقتراح على الميزانية، كأن تقول مثلاً إن تكوين هذه اللجنة سيكلف 2.5 مليون دولار، وبناءً على ذلك يمضي المجلس في الأمر أو يحجم عنه. وذكَّر الرئيس بأنه لما سأل الأمانة عن تكلفة إجراء دراسة عن الحوكمة لم يجد عند أحد جواباً. وقال إن فكرة الحصول على تقييم للآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية بشأن دراسات معينة قبل إجرائها لا تبدو سيئة، حيث إن الأمر قد يتعلق أحياناً بمبلغ ضئيل من المال.

547. وأعلن وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن اتفاقه مع الرئيس في أن تعليمات الدول الأعضاء إلى الأمانة تتسم أحياناً بشيء من التضارب فيما بينها. وقال الوفد إنه يعتقد، فيما يتعلق بالوثائق، أن مدار الأمر ليس على ما يُطبع، بل على كميته. ووضح الوفد أنه يتلقى وثائق باللغات العربية والصينية والإنكليزية والإسبانية والفرنسية بينما لا يوجد في الوفد من يعرف القراءة بالعربية. وأضاف أن ثمة وثائق كثيرة، تقارير بجميع اللغات الرسمية التي لا يستخدمها أحد، متروكة في مركز الوثائق. واقترح إضفاء تحسينات على إجراء الطباعة. وقال الوفد إنه يرى أن من شأن المبالغة في خفض طول الوثائق أن يفضي إلى نتائج سلبية.

548. وأكدت الأمانة أن الويبو تمارس إرسال الوثائق إلكترونياً، ولا تلجأ إلى طباعتها إلا حسب الطلب. وأضافت الأمانة أن الطباعة لا تضيف إلا تكلفة صغيرة في سلسة إعداد أي وثيقة، لكن العامل الأهم هو الحجم: حجم الوثائق وكم الاجتماعات، مما يؤدي إلى تكبد تكاليف عالية للترجمة والمراجعة والإنتاج ثم التوزيع، سواء طبعت أو أرسلت بالبريد الإلكتروني. وقالت الأمانة إن فكرة عقد جلسات إحاطة التي اقترحها وفد فرنسا ربما تكون فكرة جيدة.

549. وذكَّر وفد أسبانيا بأن مخصصات خدمات المؤتمرات لا تصل إلى 6 بالمائة من ميزانية المنظمة. وقال إن هناك مجالات أخرى تنطوي على إمكانيات توفير كبيرة، مثل الموارد البشرية. وبيَّن أن تركيز الأعضاء على الوثائق فقط، وإن كانت مهمة، قد يصرفهم من المهم إلى الأقل أهمية، حيث إن مجالات أخرى هي التي تسبب جل النفقات فعلياً.

550. وأكد المراقب على أن رسالة "توخي الحذر" قد وصلت. وأعرب عن سعادته بسماعها لأن ذلك سيعين الأمانة على زيادةً هذه الرسالة تعزيزاً على النطاق الداخلي. وفيما يتعلق بإرجاء النفقات، ذكر أن الأمانة لاحظت التعليقات. وقال إن الأمانة أقرت بأنه لا ينبغي اعتبار ذلك توفيراً. وأضاف بالنسبة إلى مسألة الاستشاريين أن هناك عدداً معيناً من المشروعات الجارية (مشروعات حاسوبية أو مشروعات تتعلق بقضية المخاطرة أو التدقيق الداخلي) ولا تتوافر للأمانة داخلياً بالضرورة كل الخبرات اللازمة ولا أفضل الخبراء لإدارة هذه المشروعات. ووضح أنها تلجأ في هذه الحالات إلى استشاريين يستطيعون توفير المعلومات اللازمة بشأن كيفية تطور هذه المشروعات ويحملون معارف ربما لا تتاح داخلياً. ومضى يقول إنه بالنظر إلى ما ينفق على الاستشاريين، ينبغي ألا ينظر إلى هذا الأمر بشكل منعزل، بل يجب وضعه ضمن سياق تكاليف الأفراد ككل. وفيما يتعلق بالمقارنة، استرعى المراقب المالي انتباه الدول الأعضاء إلى وجود مقارنات بالأعوام 2010 و2011 والستة أشهر الأولى من عام 2012. وبيَّن بشأن مسألة الوثائق والترجمة أن المدير العام ذكر هذا آنفاً وأجابت الوفود عن ذلك السؤال وقال إن القائمة التي قدمتها الأمانة إلى الدول الأعضاء كانت من وقت اعتماد الجمعيات لميزانية 2012-13. وأضاف أن هناك سبلاً أخرى للتوفير ستنظر فيها الأمانة، مثل التوفير في استهلاك الطاقة وتكاليف التخزين وعدد الأظرف التي نستخدمها وهكذا. وذكر أن الأمانة تلتمس التوفير في كثير من الأمور حتى تقف على المواضع التي يمكن تحقيق وفورات فيها. وتوجه المراقب المالي بالشكر إلى وفد فرنسا لما أبدى من تفهم فيما يتعلق بعرض الوثيقة. وبيَّن أن الأمانة رغبت في الربط بين الموضوعين (الاستعراض المالي وتدابير الفعالية) وليس إعداد وثيقتين منفصلتين لأنه يصعب للغاية خلال فترة السنتين تحديد كم الوفورات المتحققة. وقال إن الأمانة رغبت في عرض القنوات التي عكفت على استكشافها وما أبدت الدول الأعضاء من رغبة في تحقيقه وما أنجزته الأمانة. وأضاف أنه من بالغ الصعوبة أن يوضع رقم محدد مقابل كل عنوان في كل مرة. وذكر المراقب أن ما قيل قد وصله، أي أن الأرقام الموجودة غير كافية والتفاصيل الموجودة غير كافية. ووضح أن هذا هو سبب الربط بين جداول النفقات وجداول الإيرادات، مع المعلومات المتعلقة بأوجه فعالية التكلفة. وأردف يقول إنه مع ذلك فقد تعذر على الأمانة وضع رقم محدد في كل حالة. وبيَّن أنه فيما يتعلق بالنفقات فهناك جدول، الجدول 6 تعييناً، يعرض قائمة بالنفقات حسب أبواب التكاليف. وقال إنه من الصعب للغاية زيادة الدقة عن ذلك المستوى لأن ذلك يجعل التفاصيل أكثر من اللازم. وأضاف أن الأمانة اجتهدت في تحرى الدقة قدر المستطاع وتوفير أكبر قدر ممكن من المعلومات. وذكر المراقب المالي أنه تلقى بانتباه ما قيل بشأن ضرورة التعامل مع الحاجة إلى الوفورات بحساسية، وأنه تلقى بانتباه أيضاً ما قاله وفد ألمانيا من أنه ينبغي إلحاق كل طلب لمشروع بتقدير للتكاليف. وقال إن الدول الأعضاء إذا رغبت في إجراء دراسة عن الحوكمة وسألت كم تكلف، فسيصعب تحديد الرقم، حيث يلزم الأمانة أن تعرف مقتضيات هذا المشروع أو هذه الدراسة بدقة وما هي

الأهداف وما نوع التقرير المطلوب، مما يجعل الأمر صعباً دائماً. وأضاف أن الفكرة جذابة لكن تطبيقها عملياً يتطلب أن تكون لدى الأمانة معرفة دقيقة للغاية بالاحتياجات المتصلة بدراسة معينة أو مشروع معين. وقال إن هذه مسألة منطقية، لكن الفكرة جذابة دون شك وستستكشف الأمانة هذا الأمر، إن كان ممكناً، بكل تأكيد عندما ترد طلبات تقتضي عملاً إضافياً. كما أعرب المراقب المالي عن اتفاقه مع وفد فرنسا فيما يتعلق بعقد جلسة إحاطة بشأن الوثائق بعد اجتماعات لجنة البرنامج والميزانية.

551. وأعرب وفد فنزويلا (جمهورية - البوليفارية) عن رغبته في العودة إلى تعليق وفد أسبانيا بشأن نسبة 6 بالمائة من الميزانية لخدمات اللغات والمؤتمرات. وقال الوفد إن ذلك لا يمثل مبلغاً كبيراً من المال وإنه من المهم أن يعمل كل من الوفود بلغته. وذكر الوفد أن الأعضاء راغبون في الإبقاء على اللغات الست وبهذا يمكننا تجنب إصدار رسائل متضاربة للأمانة."

552. واختتم الرئيس مناقشة هذا البند في جدول الأعمال وتلا القرار المقترح.

553. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/9.

البند 14: التمويل على الأجل الطويل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة في الويبو

554. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/23.

555. وقال الرئيس إن الوثيقة تعرض خيارات لحل الالتزام المالي الواقع على المنظمة نتيجة لدفع تأمينات صحية بعد نهاية الخدمة لموظفي الويبو السابقين. ودعا المراقبَ المالي إلى عرض الخيارات المذكورة.

556. ووضح المراقب المالي أنه لما اتخذت المنظمة خطوة الانتقال إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، رأت الأمانة أن هناك التزاماً قوياً بتحمل تكاليف معينة لتهيئة الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية المستمرة لأعضاء هيئتها العاملة في المستقبل. وقال إن الاكتواريين قد حسبوا هذا القدر من التمويل ووجدوه كبيراً. وأضاف أنه قد سبق للمنظمة تقييم هذا الأمر في السنوات السابقة ووضعت بنداً في الميزانية (نسبة مئوية معينة من التكاليف ذات الصلة بالموظفين) من أجل تمويل هذا النشاط، ألا وهو التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وبيَّن أن الأمانة لاحظت عندما حسب الاكتواريون المستقلون التكلفة الاكتوارية ما يلي: أولاً، أن التكلفة أعلى كثيراً مما كان حُسب سابقاً وأنها تظهر اتجاهاً تصاعدياً، ومن شأن هذا الاتجاه التصاعدي أن يستمر فترة طويلة في المستقبل نظراً لعدة عوامل الدول الأعضاء على دراية بها، مثل ارتفاع العمر المتوقع. وقال إن الأمانة تساءلت إن كان ينبغي لها الاستمرار فيما تفعل، أي تخصيص (وسداد) جزء من الميزانية مقابل هذا الدين الاكتواري المحتمل طويل الأجل، أو تجاوز ذلك إلى اقتراح حلول قد تكون أخف وطأة على المنظمة وسهلة التنفيذ ومن شأنها التمكين من حل المشكلة على الأجل الطويل. ووضح أن المنظمة في وضع إيجابي إلى حد بعيد لأنها تستطيع القيام بهذا: فهناك موارد كافية وإمكانية لحل هذه الفضية عن طريق تبني تدابير متنوعة من شأنها حل هذه المشكلة على الأجل الطويل. وذكر أن الاقتراح الوارد في الوثيقة يرتكز على بعض الأفكار الأساسية. وأردف يقول إن ما تريد الأمانة القيام به هو إنشاء كيان مستقل تموله الويبو على أن يرفع الدين المناظر من ميزانية الويبو. وقال بشأن هذا الكيان: "1" إنه سيحوز كل الأصول والخصوم، "2" إنه سيكون من الممكن جني أرباح على النقود المدفوعة فيه، "3" إن مبلغاً منتظماً سيدفع من الميزانية ومن الممكن أن يتيح هذا الكيان المستقل تحمل هذا القرض المستقبلي. ووضح أنه من المفترض أن يغطي التمويل القرض الخاص بالتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وبيَّن أن هذا يمثل بإيجاز شديد الغرض من الاقتراح. وأضاف المراقب المالي أن القرار بين أيدي الدول الأعضاء ووضح أن إنشاء كيان مستقل هو أحد الخيارات التي درستها الأمانة. وقال إن السبيل الكلاسيكي التقليدي هو اقتطاع نسبة مئوية من الميزانية والقول بأن هذا المبلغ سيعوض ذلك القرض، أي الالتزام المستقبلي. ووضح أن الأمانة ترغب في بيان أن هناك أيضا إمكانية تمويل كيان مستقل لتغطية ذلك الالتزام، ومن الممكن استثمار هذه الأموال

السائلة، بنهج أطول أمداً، سعياً في مواكبة زيادة القرض الذي يفرضه نظام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأضاف المراقب أن الأمانة تحدثت في الأمر مع عددٍ من الوفود، وقد أثاروا أسئلة وطرحوا اقتراحات. وأعرب عن اعتقاده أن بعض الوفود تفهم ماهية المشكلة بوضوح بالغ وعن تطلعه إلى الاستماع إلى تعليقات الوفود على الاقتراحات المطروحة في الوثيقة.

557. وذكَّر وفد ألمانيا بأن قضية للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة نوقشت مبدئياً في الاجتماعات غير الرسمية وأن توافقاً قد انعقد على أن الاقتراح غير جاهز للمناقشة بعد. وقال إن الوقت لم يحن بعد للدخول في تلك المرحلة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ذكرت أيضاً أنه ينبغي طرح الموضوع للمناقشة لكنه غير جاهز لاتخاذ قرار. وبيّن الوفد إلى أنه بالرغم من قول المراقب المالي بأن المبلغ زاد كثيراً، فإن ازدياده سيستمر (الزيادة بنسبة 3 بالمائة كحد أدنى)، مما يعني أن الاقتراح يتسم بجمود بالغ. وقال إن الرقم المطروح هو 103 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2011، فإن كان المقترح تغطية 103 مليون خلال 12 عاماً، فقد يصل الالتزام وقتئذٍ إلى 200 مليون إذا زاد أكثر، مما يعني أن آلية الدعم ليست محل نظر. وقال إن هناك شيئاً مفقوداً. وذكَّر الوفد بأن المراقب المالي كان قد قال إن منظمات أخرى تدرس مفاهيم مشابهة. ومضى يقول إن الوفد نظر في الممارسة المتبعة في منظمة الصحة العالمية، حيث تقسم أقساط التأمين وتكاليف العلاج الطبي، وبلغ عدد المطالبات 36 ألفاً في السنة واتسمت العملية بمستوىً عالٍ من المخاطرة. وعلق بأن منظمة الصحة العالمية، حسب المعلومات المتوافرة لديه، لديها كذلك إدارة من نوع مختلف تقتضيها الضرورة من أجل هذا الترتيب المذكور، وتتراوح التكاليف الإدارية لذلك بين 3 و4 مليون سنوياً. وأبرز الوفد خلو الوثيقة من أي ذكر لتكاليف إدارية. وتساءل أيضاً عن الدور المتوخى للدول الأعضاء أو الموظفين في إنشاء الكيان المستقل المذكور ومراقبته والإشراف عليه. وأضاف أنه ينبغي للأمانة كخطوة تالية أن تفتح حواراً مع منظمات أخرى للاستفادة من تجاربها. وأشار إلى اجتماع مقرر عقده في نيويورك (في أكتوبر/نوفمبر) لدراسة قضية التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة على مستوى الأمم المتحدة عامة. واقترح الوفد الانتظار حتى تُعرف نتائج ذلك الاجتماع. وقال إنه يشعر أن الوقت مازال مبكراً جداً لاتخاذ قرار والحكم على المفهوم، حيث لم تتوافر للدول الأعضاء كل المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار مستنير.

558. وذكَّر وفد أسبانيا بأنه كان، في مناسبات أخرى، قد أعرب عن قلقه بشأن الالتزامات التي تتكبدها المنظمة، مما من شأنه في الأجلين المتوسط والطويل أن يضعف موقفها المالي. وبيَّن أن هذا هو سبب ترحيب الوفد بالوثيقة، التي تثبت وجود مشكلة ورغبة في معالجتها. وأضاف الوفد أن الأمانة كانت قد وعدت خلال الاجتماع الذي عقده معها أن تقدم مزيداً من المعلومات بشأن تنفيذ المعيار رقم 25 ضمن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والاقتراح ذاته، إلا أن تلك المعلومات لم تصله حتى الآن. ثم أعرب الوفد عن انشغالاته بشأن الاقتراح من الناحية النظرية، حيث قال إنه يتفهم ما ترمي إليه الأمانة إلا إنه لا يستوعب بشكل كامل ماهية الأمر ككل. وصرح بأنه يؤيد البيان الذي أدلى به وفد ألمانيا وذكر أن الاقتراح يخلو من أي جداول تبين الكيفية التي ستسدد بها الأموال اللازمة لمواكبة الاحتياجات. ووضح أنه يعتبر أنه لم تقترح أي حلول بشأن كيفية معالجة الطلب المالي المستقبلي. وعلق الوفد بأنه ربما لا يتسع خلال هذه الدورة وقت كافٍ لتفصح كل الوفود عن جميع انشغالاتها. وتساءل إن كان هذا الكيان المستقل سينشأ وفق القانون السويسري. وذكر أنه ينبغي أولاً أن تضع الدول الأعضاء نصب أعينها أن الكيان سيكون عليه التزام قدره 50 مليون فرنك سويسري، بل ويزيد عن ذلك، حيث سيكون 103 مليون فرنك سويسري. وقال إنه بناءً على ذلك، فسيخرج من الميزانية مبلغ قدره 50 مليون فرنك سويسري، وسيمثل التزاماً على الويبو. وأضاف أنه يلزم الدول الأعضاء النظر في الأصول والخصوم وما سيحدث بشأن مبلغ 53 مليون فرنك سويسري الآخر. وتطرق الوفد إلى شاغله الثاني وهو أنه قد يكون في الطريق التزامات أخرى، وقال إن هذه نقطة بالغة الأثر. وبالإشارة إلى التوضيح الوارد في الوثيقة بشأن الأرباح المكتسبة على الأموال، بيَّن أنه لا يتضح للوفد تمام الوضوح كيف أن الأموال الواردة ضمن بيان ميزانية الويبو في الوقت الراهن تدر مستحقات بالغة التدني ومع ذلك فإن نفس الأموال ستحقق عائداً أعلى بكثير بمجرد وضعها في كيان مستقل. وعلق على ذلك قائلاً أنه ينبغي في رأيه أن يحقق المال نفس العائد سواء بقي داخل الويبو أو خرج منها. واقترح استثمار الأموال الواردة ضمن بيان ميزانية الويبو بنفس الكيفية المقترحة للكيان المستقل، مما يكون من شأنه تحسين وضع المنظمة المالي كثيراً.

559. وقال الرئيس إنه، حسب المشاورات غير الرسمية التي عقدها مع الوفود، فلا يوجد فيما يبدو كثير استعداد لاعتماد الخيار المقترح خلال هذه الدورة. واقترح الرئيس الاستماع إلى جميع مداخلات الوفود بشأن الموضوع، مما قد يزود الأمانة بملاحظات مفيدة. ووضح أنه من الممكن أن يفيد نص القرار أن لجنة البرنامج والميزانية درست الخيارات المطروحة وطلبت من الأمانة مراجعة الورقة، مع مراعاة التعليقات التي أبديت، ثم تقديم الورقة إلى الدورة التالية للجنة.

560. وأثار وفد الولايات المتحدة الأمريكية أسئلة تتعلق بالخيارات المقترحة وأعرب عن اعتقاده أن الحل الذي اقترحه الرئيس هو الأفضل. كما أعرب عن تقديره لكل الجهد الشاق الذي بذلته الأمانة في سبيل تحليل خيارات توفير تمويل على الأجل الطويل للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لموظفيهم السابقين وأسرهم. وأعلن الوفد عن التزامه بضمان الوفاء بالالتزامات طويلة الأجل. وقال إن النهج المطلوب هو أخذ الأحوال المالية الحقيقية للمنظمة وأعضائها في الحسبان. وأضاف أنه من الجدير بالملاحظة أن تمويل التزام لرعاية الصحية بعد نهاية الخدمة يمثل شاغلاً في منظومة الأمم المتحدة بأسرها. وبيَّن أن الوفد يراقب عن كثب كيفية معالجة هذه القضية في ميزانية الأمم المتحدة في نيويورك. وقال الوفد إنه من الجدير بالملاحظة كذلك أن تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام يتطلب الإقرار بالتزامات معينة لكنه لا يتطلب تمويل الالتزامات بالكامل وإن تمويل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة لم يحدد له إطار زمني خاص به. وأضاف الوفد كذلك أنه سيواصل متابعة الموقف لكنه لا يرى أنه يمثل أزمة. وقال الوفد أنه يؤيد إلى حد أبعد النهج العام المطروح في الخيار 3، وهو تشغيل تمويل مستقل من أجل التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، لكنه يرغب أولاً، كما ذكر من قبل، في تبين كيفية معالجة الجمعية العامة للأمم المتحدة للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وطرح بشان الخيار 4 (الخيار المفضل لدى الويبو) سؤالاً عن كيفية ضمان الويبو لشفافية وضع الكيان بالنسبة إلى الدول الأعضاء. وسأل إن كانت البيانات المالية للمنظمة ستضم معلومات عن الكيان وتكون بنفس قدر الشفافية المتحققة حالياً. كما سأل بنفس القدر من الاهتمام إن كان من الممكن لو كانت الويبو تمتلك 50 مليون فرنك سويسري متاحة لتمويل هذا الالتزام أن توظف ذلك الخيار في إطار الخيار 3. ومضى يسأل كيف سيكون للويبو أن تقترح فرض رسم بنسبة 6.5 بالمائة من تكاليف الأجور لتمويل التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة؟ وقال إن الويبو ذكرت من قبل أن المعدل السابق خفض من 6 إلى 2 بالمائة نظراً لقيود مالية محددة متوقعة لفترة السنتين الحالية.

561. وصرح وفد اليابان بأن الوثيقة وضحت أن من شأن الخيار 4(ب) الذي توصي به الويبو أن يكون ناجحاً، غير أنه ينبغي لتشغيل أي كيان مستقل ينشأ بمقتضى هذا الخيار بشكل سليم التخطيط بعناية لآلية حوكمة أساسية مسبقاً حتى يسير عمل هذا الكيان بشكل صحيح ويحظى بموافقة الدول الأعضاء. وأضاف أن التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة المتفق عليه بلغ 103.4 مليون فرنك سويسري في نهاية عام 2011. وقال الوفد بناءً على ذلك أن ينبغي للأمانة في رأيه أن تعرض مزيداً من التفاصيل بشأن الخيار 4(ب) على الدول الأعضاء حتى تستطيع النظر في هذا الخيار بشكل أوسع.

562. وتوجه وفد المملكة المتحدة بالشكر إلى المراقب المالي على ما قدم من إجابات عن أسئلتهم قبل الاجتماع وقال إنه يحث باقي الدول الأعضاء على اتباع نفس النهج. وأعرب الوفد عن سروره بطرح المنظمة لقضية التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأضاف أنه يتعين سداد تكلفة التزام التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة الذي اتُخذ نحو الموظفين أياً كانت الآلية المختارة. وقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تعتبر التكلفة مكتسبة، وهذا أمر مهم بالنظر إلى النمو السريع للتكاليف. وبيَّن أن الالتزام بالتكاليف الماضية يظهر في بيان الوضع المالي ويجب، مع حلول أجله، الوفاء به من الأصول. وأضاف الوفد أنه يفضل كوضع مثالي تخصيص صندوق مستقل للوفاء بذلك. وأعرب عن اعتقاده أن الخيار 1 يترك الأمور دون تغيير، مما يعني في نهاية المطاف أنه يؤدي إلى خفض الأموال الاحتياطية وأن الخيار 2، المتمثل في زيادة المساهمة، أفضل لأنه يثبت تكلفة خفض الالتزام غير الممول وله تأثير ملطف، غير أنه لن يحقق النتيجة المرجوة. ومضى يقول إن الخيار 3، وهو الخيار المفضل لدى الوفد، يتيح تمويلاً مستقلاً ويبدو خياراً جيداً ومن شأنه أن يكون له معدل إسهام مستقر ويتميز بالخلو من المخاطر نسبياً، بينما يبدو الخيار 4 معقداً دون داع. ووضح أنه يمكن إنشاء الكيان المستقل كصندوق طويل الأجل لمستحقات الموظفين في إطار المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، ومن شأن هذا أن يُسوى مقابل التزام المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، إلا أنه يصعب على الوفد تبين كيف سينتقل الالتزام إليه، حيث إن أي فشل محتمل للكيان يبقي الالتزام على

الويبو. وقال إن الميزة الوحيدة الظاهرة هي توفير أصول وتسوية خصوم، وإن معايير التقارير المالية الدولية ستزيل ذلك ومن شأن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام أن تحذو حذوها. وبيَّن أنه أياً كان الخيار، فلا ينفك أي منها عن توافر الإمكانية لدى الويبو للوفاء بالمطلوب في واقع الأمر. ووصف الوفد معالجة الأمانة لهذه القضية في الوقت الراهن بالحصافة.

563. وأعرب وفد فرنسا عن تأييده للموجز الذي قدمه الرئيس للمناقشة وأضاف أنه غير مستعد لتبني أي خيارات. وتوجه في نفس الوقت بالشكر إلى الأمانة على الوثيقة والإيضاحات الواردة في قائمة الأسئلة والأجوبة المقدمة بشأن هذا الموضوع. وقال إن البند الأول في تلك القائمة هو الذي أتاح للدول الأعضاء حقيقةً الخروج بفهم بالغ للموضوع. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه يتعين على الدول الأعضاء تسليم الأمر للأمانة - فلا توجد بعد وثيقة بشأن التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة، فهي الأولى والأمر ريادي إلى حدٍ ما. وأضاف أن المناقشات جارية منذ زمن بعيد. وبيَّن أن شهر نوفمبر سيشهد جلسة للأمم المتحدة لمناقشة كيفية تمويل هذه النفقات، ومن شأن هذا أن يضع الويبو في مقام يسمح لها بطرح سيناريو أغلبية اعتماداً على تمويل الويبو الذي يختلف عن تمويل منظمات أخرى (بالنظر إلى مصادر الإيرادات). وقال الوفد فيما يتعلق بالخيارات الأربعة أنه لن يتخذ أي قرارات. وأعرب الوفد بشأن الخيار 1 عن اتفاقه التام مع الوصف المقدم. ووضح أن الدول الأعضاء تناولت هذا بالفعل العام الماضي وتحدثت عن الانتقال من 6 إلى 2 بالمائة، وهذا لا مبرر فعلي له في السياق. وأضاف أنه يتعين رصد أي سحب من الأموال الاحتياطية من خلال وفورات في الميزانية، وهذا لا يعني خفضاً في الأموال الاحتياطية بل يعني مزيداً من الوفورات على هيئة مبالغ سيتعين اقتطاعها من الميزانية والنفقات. وقال إن الخيار 2 يبدو الأفضل في رأي الوفد، وهو قريب جداً مما تفعله الدول الأعضاء. ومضى يقول إنه في الحقيقة اتجاه تتخذه الدول الأعضاء، وإن كان مؤلماً. وصرح الوفد بأن خياره المفضل هو الثاني نظراً للمخاطر التي يفرضها الخياران 3 و4، وهما أكثر تعقيداً نتيجة للهيكل الإداري وللزوم تدقيقه ومراقبته، مما يصرف الوفد عن تأييد أي من الخيارين 3 و4 في الوقت الراهن: فهما مرهقان للغاية. وأعرب الوفد عن اعتقاده أن الاقتراحات عبارة عن عمل جارٍ. وأوصى بأن تدرس الدول الأعضاء الوثائق المتاحة على الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة لرؤساء الوكالات وفي مختلف المنظمات العامة، حيث تعرض هذه الوثائق جميع المسائل وتوضحها، ومن شأن الاطلاع عليها أن يتيح فهماً أفضل لقضية التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة والإعانة على تجنب طرح نفس الأسئلة مراراً وتكراراً.

564. وقال وفد المكسيك إن تمويل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة يمثل قضية مهمة ومعقدة وإن الوفد على أتم الاستعداد للمشاركة في حوار بشأنه. وأيد الوفد ما طرحه الرئيس من وجوب مواصلة الأعضاء مناقشة هذا، غير أنه يتجاوز نطاق اجتماع اليوم. كما أعرب الوفد عن رغبته في إثارة بعض الأسئلة: فقد أثار وفد أسبانيا سؤالاً عن تحويل 50 مليون فرنك سويسري فقط، فهل يكفي ذلك على المدى الزمني؟ ثم سأل فيما يتعلق بما أثاره وفد الولايات المتحدة بشأن التمويل السنوي بنسبة 6,5 بالمائة: من أين يأتي ذلك؟ وقال إن من شأن حصول الدول الأعضاء على هذه المعلومات أن يكسبها فهماً نظرياً أفضل وأن يتيح لها بدء النظر في النهج الأمثل، غير أن الوفد أقر بأن الوقت لم يحن بعد لاتخاذ قرار، حيث يتعين حصول الدول الأعضاء على مزيدٍ من المعلومات بشأن الصندوق والتمويل. وتحدث الوفد عن نفسه فقال إنه يحتاج إلى مزيدٍ من التفصيل بشأن الخيار 4 حتى يفهم كيف يمكن تنفيذه بشكل مستدام في الأجل الطويل.

565. وذكر وفد سويسرا أن الوثيقة تحتوي على معلومات كثيرة بشأن أمور بالغة التعقيد وكثير من الوفود ليسوا خبراء في المحاسبة والتمويل. وتوجه بالشكر إلى الأمانة على استعدادها للإجابة عن أي أسئلة لدى الوفود وأضاف أن هذه الأسئلة بالغة التعقيد. وقال الوفد إنه ينظر إلى هذا الأمر باهتمام بالغ وإنه يلمس مدى أهميته وتوجه بالشكر إلى الأمانة على تناول هذا الأمر بشكل استباقي للغاية. وأضاف الوفد أنه تلقى الحل المقترح في الخيار 4 (إنشاء كيان مستقل) باهتمام، حيث إن من شأنه تهيئة أفضل الفرص لتمويل التأمين الصحي بعد نهاية الخدمة بسرعة والنهوض به حتى يصبح كياناً عاملاً قائماً بذاته نظراً للتمويل المستقل الذي يوفره هذا الخيار. ومضى يقول إن من شأن هذا الخيار أن يتيح تمويلاً فعالاً بشكل أسرع لأن دخل الإيرادات سيخصص مباشرة للتأمين الصحي بعد نهاية الخدمة. وأعرب الوفد عن اعتقاده أنه ينبغي للدول الأعضاء، في ظل وضع الويبو تعييناً وما لديها من سيولة من حيث الدخل، أن تنظر بشكل أعمق في الخيار 4، والذي يبدو جيداً لكن ثمة

حاجة إلى مزيدٍ من التفصيل. وقال إن وفد سويسرا، شأنه شأن وفود أخرى غير مستعد لتبنيه بعد لكنه يرغب في الحصول على وثيقة أخرى تنبني على هذه وتزيد فيها. وطرح الوفد أسئلته المتعلقة بكيفية إنشاء هذا الكيان، أبموجب القانون السويسري أم الفرنسي، وكيفية إدارته وتشغيله. وأضاف أنه سبق لوفود أخرى إثارة قضية الحوكمة. وقال الوفد إنه يحتاج أيضاً إلى مزيدٍ من المعلومات بشأن نوعية الاستثمار المتوخى، هل يكون من نفس نوع الاستثمار المشهود في الماضي لتعويض هذه الأموال؟ ووضح أنه يتعين على الدول الأعضاء وهي تنظر في الخيار 4(ب) أن تنظر أيضاً في الالتزام الواقع على الويبو، فما هي نوعية الالتزام تجاه الموظفين السابقين؟ وأعرب الوفد عن اعتقاده، في سبيل تحقيق الكفاءة، أنه لا يلزم إخضاع هذه الخيارات كافة للدراسة في وثيقة منقحة، بل ينبغي التركيز فيها على الخيار الذي يثير أغلب التساؤلات.

566. وتلا الرئيس نص القرار المقترح لهذا البند في جدول الأعمال.

567. إن لجنة البرنامج والميزانية درست مضمون الوثيقة WO/PBC/19/23 والتمست من الأمانة إعادة صياغة الاقتراح لتقديمه في الدورة المقبلة للجنة، مع مراعاة الملاحظات والتعليقات التي تقدمت بها الدول الأعضاء.

البند 15: تعديلات مقترحة في النظام المالي ولائحته

568. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/21.

569. عرض الرئيس الوثيقة WO/PBC/19/21 التي تورد التعديلات المقترح إدخالها على النظام المالي ولائحته من أجل جعل النظام المالي ولائحته متوافقين مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وذكر أن كثيراً من التغييرات لا تتعلق إلا بالمصطلحات.

570. ووضحت الأمانة أنها استعرضت النظام المالي ولائحته وطرحت سلسلة من التغييرات الطفيفة للغاية من أجل جعل النظام المالي ولائحته متوافقين مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وبينت أن التغييرات تتعلق أساساً بالمصطلحات. وقالت الأمانة إنها كانت قد استحدثت كذلك قاعدة إضافية تعكس وجوب تعامل المنظمة مع أصولها الثابتة ومخزونها بشكل مختلف الآن في ظل المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وأضافت أن التغييرات تعكس أيضاً التحول إلى إعداد الحسابات وتدقيقها الآن سنوياً.

571. وعلق وفد ألمانيا على بعض التغييرات المقترحة. وقال إن تغييراً مقترحاً للقاعدة 3.106 يعني وجود نظامين محاسبيين مختلفين في المستقبل. وبيَّن أن هذا يقتضي وجود وثيقتين وتساءل عن كيفية الجمع بين شكلي عرض الأرقام إن تحقق ذلك وعن الشفافية المهيأة للدول الأعضاء وللمدقق. كما تساءل عن الأثر الحقيقي لوجود نظامين وما يقترن بذلك من نقصان/زيادة في الشفافية. ووضح أن تكوين رأي بشأن هذا سيكون من بالغ الصعوبة على أقل تقدير. وتساءل الوفد عن كيفية دمج هذين "المسارين" المختلفين في نهاية المطاف وعن أوجه التقابل بينهما. وصرح الوفد أيضاً أن جزءاً من المادة 1.6 نقل إلى المادة 6.6 باستثناء 1.6(ج)، أصول وخصوم المنظمة، وسأل عن سبب حذف هذه خلال عملية النقل.

572. وقال المراقب المالي رداً على انشغالات وفد ألمانيا أن المنظمات في منظومة الأمم المتحدة قررت أن تواصل، في الوقت الراهن، تقديم ميزانية لا تتقيد بنسق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام (لا تطبق قواعد المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام بشكل كامل). وقال إن الأمانة رأت أن تقديم ميزانية وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سيسبب للدول الأعضاء صعوبة بالغة في فهمها. وبيَّن أن الحل، الذي اعتمدته جميع الوكالات المتخصصة التي انتقلت إلى المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام والأمم المتحدة ذاتها، يتمثل في تقديم كل منها ميزانيتها بالنسق المعتاد (التقليدي)، والذي لا تراعى فيه الالتزامات الناشئة عن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، على أن تجرى تسوية بين الاثنين في نهاية الألفية (أو نهاية الفترة المحاسبية). وهذه

التسوية هي ما تراه الدول الأعضاء في حسابات الويبو، حيث تظهر أرقام الميزانية ثم التسويات وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، والتي تكون منفصلة تحقيقاً للتوازن بين حسابات الميزانية والوضع المالي النهائي.

573. وأعرب وفد أسبانيا عن مشاركته وفد ألمانيا فيما أعرب عنه من انشغالات. وقال إنه يرى أن النظام المحاسبي الأصلي في الواقع أفضل بكثير من المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. ووضح الوفد رأيه قائلاً إن الأمر هذا العام في إطار المحاسبة وفق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام مع إعداد الميزانية على أساس آخر أصبح صعب الفهم للغاية. وأضاف أن فهم الميزانية لن يكون فيه كثير صعوبة إذا اتبعت المنظمة ما كانت عليه حتى الآن. وبيَّن الوفد أن محل اتفاقه مع وفد ألمانيا هو ما قد يثيره تقديم الحسابات بأسلوبين محاسبيين مختلفين من إشكالات في الفهم. واستحضر ما واجه من إشكالات في الفهم حين استمع إلى تقرير المدقق الخارجي في يوم سابق بسبب اضطرار الأطراف إلى التحدث بلغتين. وساق على ذلك مثالاً فسأل إن تحقق فائض في الميزانية فبأي أسلوب يعبر عن ذلك؟ وقال إنه يتعين وضع قواعد واضحة تماماً. ومضى يقول إنه يتعين على الدول الأعضاء دراسة جانبي الأشياء في كل عام. وأضاف أن تقبل الوضع يكون مريراً في بعض الأحيان، لكن إن كان هناك عجز حسب الوضع الحقيقي وظهرت الأمور وكأن هناك فائض، فهذا شيء غير محمود. وقال إنها ستقدَم على سبيل المثال هذا العام بأسلوب، ثم تقدم في العام التالي بأسلوب مختلف، وقد ظهر فائض في عامين بينما لم يكن شيء من ذلك. ووضح أن تقديم الحسابات بأسلوبين مختلفين سيسبب أخطاءً في الفهم والعرض. وأكد أن الشفافية هي مأرب الدول الأعضاء وحاجتها. وقال إنه سيكون من الأفضل أن تكون هناك لغة محاسبية واحدة، ولذلك فإن الوفد يؤيد ما قاله وفد ألمانيا.

574. وقال وفد فرنسا إنه لا يتفق مع تفسير وفد أسبانيا للأمر. وذكَّر بأن قراراً قد اتخذ بناءً على طلب الدول الأعضاء باتباع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الحسابات مع إعداد ميزانية تقليدية على نحوٍ فيه تقابل مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وقال إن للوفود أن تتبع تفضيلاتها على الصعيد الوطني، لكن هذا هو المسار الذي اتخذته جميع المنظمات الأخرى. وبيَّن أنه بالنظر إلى آلية تمويل الأمم المتحدة، فإن من شأن تقديم ميزانية بنسق المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام إلى الدول الأعضاء أن ينطوي على صعوبة بالغة وأن يسبب مشاكل جمة. وقال الوفد إن الأمر واضح له تماماً وإنه لا يتعلق بالتغافل عن احتمال وجود مشكلة. وأضاف أن المهم هو معرفة التوافق بين أسلوبي العرض.

575. وشدد وفد أسبانيا على رغبته في تحقق الشفافية وأضاف أنه لا يريد إذا ساورته أي انشغالات ناشئة عن استخدام لغة محاسبية من نوع مختلف أن يحول حائل بينه وبين الحصول على إيضاحات بشأن أسئلته. واستحضر الوفد أنه واجه بعض المشاكل في يوم سابق بشأن رأي المدقق الخارجي لأنه لم يفهم مضمون جداول معينة: هل تشير إلى وجود فائض أم وجود عجز؟ وهل الإيراد هو المخطط له في الميزانية أم لا؟ وكرر تأييده لما قاله وفد ألمانيا من انطواء اتباع نظامين محاسبيين على مخاطر. وأضاف أنه، مع ذلك، إذا استمر اتباع ذلك (للضرورة) فإنه سيتعامل معه، مشدداً على وجوب اتسام تقديم الوثائق في تلك الحالة بالوضوح الشديد.

576. وقالت الأمانة رداً على السؤال الثاني الذي طرحه وفد ألمانيا إن أصول وخصوم الميزانية أسقطت فيما يبدو في معرض نقل الجزء المذكور من المادة 1.6 إلى المادة 6.6، إلا أن ذلك عولج حيث يرد ذكر "البيانات المالية الأساسية للفترة المالية" التي تتضمن بيانات الوضع المالي أو بيان الميزانية وتتضمن بالطبع أصول وخصوم المنظمة، مما يغني عن تعيين ذكر الأصول والخصوم بشكل مستقل.

577. وتلا الرئيس فقرة القرار في الوثيقة WO/PBC/19/ 21.

578. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" أوصت الجمعية العامة للويبو الموافقة على المواد المُعدَّلة 13.3 و10.5 و1.6 و2.6 و3.6 و4.6 و5.6 و6.6 و7.6 و10.8 و8.11 كما وردت في الوثيقة WO/PBC/19/21؛

"2" وأوصت الجمعية العامة للويبو بالإحاطة علما بتعديلات لائحة النظام المالي والمصطلحات المستخدمة في مرفقات النظام المالي ولائحته.

البند 16: مستجدات برنامج التقويم الاستراتيجي

579. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/22.

580. وعرض الرئيس الوثيقة التي تقدم تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ التسع عشرة مبادرة التي يشتمل عليها برنامج التقويم الاستراتيجي، والتي تسهم كل منها في تعزيز قيم الويبو الأساسية الأربع، وهي: التوجه نحو تقديم الخدمات، والعمل يدا واحدة، والمساءلة عن النتائج، والمسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية. وذكر أن برنامج التقويم الاستراتيجي أُطلق في عام 2008؛ وينتهي في ديسمبر 2012.

581. وذكَّرت الأمانة بأن برنامج التقويم الاستراتيجي جار منذ ثلاث سنوات وأن البرنامج يضم مجموعة من 19 مبادرة تسهم في تحسين عمليات الأعمال أو الإطار التنظيمي أو الأنظمة الداخلية، وبالتالي تعزيز قيم الويبو الأساسية. وقالت إن برنامج التقويم الاستراتيجي برنامج شامل ينتهي في نهاية 2012 وإن الويبو ستقيس أداء البرنامج باستخدام إطار نتائج برنامج التقويم الاستراتيجي. وبينت أن إنجازات كثيرة قد تحققت في مضمار برنامج التقويم الاستراتيجي حتى الآن. ودعت الأمانة ممثل مكتب إدارة برنامج التقويم الاستراتيجي إلى تقديم عرض. كما دعت الدول الأعضاء إلى أخذ نسخ من النشرة المتاحة في الخارج، والتي تعرض تفاصيل المبادرات التسع عشرة والفوائد التي ترجو المنظمة أن تجنيها منها.

582. وقدمت الأمانة عرض باوربوينت التالي وذكَّرت بأن برنامج التقويم الاستراتيجي نبع من توصية وحدة التفتيش المشتركة وقرار الجمعية العامة التالي له في عامي 2005 و2007. وقالت إن نشرة "اتخاذ المبادرة" الموجهة إلى الموظفين وزعت باللغتين الإنكليزية والفرنسية على الدول الأعضاء خلال جلسة إحاطة المدير العام بشأن برنامج التقويم الاستراتيجي. ووضحت أنه بناءً على طلب أُعرب عنه آنذاك فقد أتيحت النشرة الآن من خدمات المؤتمرات بجميع اللغات الرسمية. وأضافت أن تخطيط بعض المبادرات اقتضى من أول الأمر استمرارها بشكل مستقل (مثل مبادرة تنفيذ نظام التخطيط للموارد المؤسسية)، بينما وجدت لمبادرات أخرى، مثل الاتصالات الداخلية والرقابة الداخلية، فرص أكبر مما كان مخططاً له، مما سيعرج عليه بشيء من التوسع في الشرائح التالية. وبينت أنه بالرغم من أن مآل برنامج التقويم الاستراتيجي إلى الانتهاء كمجموعة من المبادرات، فإن القيم الأساسية ستبقى موجهةً لأعمال المنظمة. ومضت تقول إن برنامج التقويم الاستراتيجي قدم تقارير فصلية إلى اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة. وذكرت أن إطار نتائج البرنامج، الذي يضم روابط ملائمة بإطار النتائج التنظيمية، هيأ إطار القياس خلال هذا البرنامج وفي آخره. ووضحت أن جميع هذه الوثائق متاحة للدول الأعضاء على الإنترنت. وأشارت إلى أن الرسم المعروض على الشاشة يبين الكيفية التي ستدمج بها المبادرات في البرامج في نهاية هذا العام باستثناء تلك المذكورة تواً والتي تعود بفوائد على المنظمة بأسرها. وذكَّرت الأمانة بأن المبادرات مصنفة حسب القيمة الأساسية التي تسهم في تعزيزها إلى أقصى حد وقدمت استعراضاً موجزاً لكلٍ من القيم الأساسية لبيان بعض الأمثلة ذات الصلة لما تحقق حتى الآن وما سيأتي من ذلك لاحقاً.

وقالت، في إطار القيمة "التوجه نحو تقديم الخدمات"، إن الويبو تتيح الآن لأصحاب المصالح سبل اتصال بشري على مدار الساعة عن طريق تطبيق مبادئ "تتبع الشمس" باستخدام مكاتبنا الخارجية. وبينت أن توافر المنشورات الأساسية بجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية ارتفع خلال فترة الثمانية عشر شهراً الأخيرة من 62 بالمائة أو يزيد قليلاً إلى ما يربو على 70 بالمائة. وأضافت أن استراتيجية لاستمرارية الأعمال وخطة لإدارة الأزمات قد اعتمدتا وأنهما تعينان على ضمان الحد الأدنى من

تعطل الأعمال واستمرار أحرج خدماتنا في جميع الأوقات. وذكرت أن هذه المبادرات الأربع ستُدمج في خطط العمل لعام 2013.

ثم تطرقت إلى القيمة "العمل يدا واحدة" فقالت إن تقدماً جيداً قد أحرز. ووضحت أن تنفيذ التخطيط للموارد المؤسسية سيكون موضوع البند 19 في جدول الأعمال وأنه سيستمر بعد انتهاء برنامج التقويم الاستراتيجي. وقالت إن الفريق الاستشاري الذي يستعرض مراجعة نظام الموظفين ولائحته أحرز تقدماً جيداً بشكل خاص خلال الاثني عشر شهراً السابقة، حيث أصبحت معظم الفصول جاهزة لتقديمها إلى لجنة التنسيق في شهر أكتوبر من هذا العام، والمخطط استعراض الفصلين الباقيين خلال عام 2013. وبينت أن مبادرة تعزيز الاتصالات داخلياً تعالج جانبين هما الاتصالات الداخلية للمدير العام وإدارته إلى الموظفين، والاتصالات فيما بين الموظفين. وذكرت أن تلك المبادرة استدعت اقتراحات كثيرة من الموظفين، مثل عقد جلسات إعلامية غير رسمية بين الموظفين وإعادة إحياء برنامج "شاي مع المدير العام". ومضت تقول إن 14 مشروعاً فرعياً جديداً ستستمر كمبادرة مستقلة في إطار البرنامج 19.

وعن تعزيز القيمة "المساءلة عن النتائج" قالت إن جميع القطاعات تقريباً خضعت لاستعراض لتصميمها التنظيمي بغية تهذيب الهيكل. وأضافت أن الإدارة القائمة على النتائج في الويبو حققت تقدماً واضحاً كذلك، حيث انتقل التركيز من التخطيط إلى إدارة دورة الحياة الكاملة للبرنامج. ووضحت أن نظام إدارة الأداء وتطوير الموظفين شهد تحسينات هائلة في كلٍ من قابلية إعماله وتقبله ضمن المنظمة. ومضت تقول إن التحسينات المخططة للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تتسم بالشمول، وإن هذه المبادرة ستستمر في عام 2013، وإن سياسة منقحة لإدارة المخاطر قد صيغت وأعد مشروع خارطة طريق. وذكرت أن عقد جلسات التوعية والمقابلات بدأ مع جميع أعضاء فريق الإدارة العليا والمديرين. وقالت إن مبادرة تعزيز إدارة الموارد المالية حققت للأمانة فهماً أفضل للتناظر بين التوقعات الاقتصادية من جهة والخدمات المدرة للدخل والنفقات من جهة أخرى، وإنها أحاطت بسياسات مثل سياسة الضيافة.

وانتقلت أخيراً إلى القيمة "المسؤولية البيئية والاجتماعية والإدارية" فقالت إن الأمانة اضطلعت، ومازالت تضطلع، بسلسلة من المشروعات المراعية للبيئة. وصرحت بأن نظام الأخلاقيات والنزاهة أصبح الآن متماسكاً وشاملاً - فقد صدرتْ مدونةُ أخلاقيات بعد مشاورات واسعة، وتمر سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات بمرحلة الاستعراض الأخير ووُضع مشروع سياسة للكشف المالي. وأفادت بأن كل موظف أياً كان مستواه الوظيفي ضمن المنظمة سيحضر خلال الشهور التالية تدريباً للتوعية بالأخلاقيات وجهاً لوجه، مع تقديم برنامج مكيف بشكل خاص لمن يشغلون مناصب عالية المخاطرة، مثل الموارد البشرية والمشتريات.

وبالنظر إلى ما هو آتٍ، قالت الأمانة إنها ستدمج مبادرات في برامج قبل نهاية هذا العام. وأضافت أن استقصاءً آخر سيجرى بين الموظفين لقياس نجاح برنامج التقويم الاستراتيجي من حيث قدرته على تعزيز قيمنا الأساسية، غير أن الفوائد الكاملة للبرنامج ستكون في الأجل المتوسط وقد لا تتحقق إلا في فترات ثنائية مستقبلية.

583. وتوجه وفد الولايات المتحدة الأمريكية بالشكر إلى الأمانة على العرض الذي وجده مفيداً للغاية. وصرح الوفد بأن عملية برنامج التقويم الاستراتيجي المتواصلة في الويبو عملت على إصلاح برامج المنظمة ومواردها وهياكلها بمجموعة جديدة من الأهداف الاستراتيجية، وقد مكنت هذه الأهداف الويبو من الاستجابة بمزيدٍ من الفعالية للبيئة التكنولوجية والثقافية والجغرافية الاقتصادية سريعة التطور، علاوةً على الاستجابة لتحديات اليوم العالمية الملحة التي يمكن أن تؤدي الملكية الفكرية دوراً في مجابهتها. وقال الوفد إن برنامج التقويم الاستراتيجي مكّن الويبو من خلال توظيف قيمها الأساسية الأربع من تحقيق أهدافها الاستراتيجية وتهيئة قيادة عالمية بشأن قضايا الملكية الفكرية. وخص بالذكر القيمة المتعلقة بالمساءلة عن النتائج قائلاً إنها تمثل عنصراً رئيسياً من عمل الويبو في سبيل تحقيق النتائج وتحسين تتبع النتائج والأداء. وأبرز الوفد دعمه الكامل لما اتخذته الويبو من إجراءات مؤخراً لبناء منظمة عالية الاستجابة والكفاءة، بمعنى الوفاء بولايتها في تهيئة القيادة العالمية بشأن

قضايا الملكية الفكرية. وأعرب الوفد عن سروره بشكل خاص بسماع أنباء تحقيق إنجازات معتبرة في سبيل إنشاء نظام شامل للأخلاقيات والنزاهة، وهي تحديداً تأسيس مكتب للأخلاقيات وتعيين رئيس له واتخاذ خطوات متتابعة لوضع سياسة لحماية المبلغين عن المخالفات. غير أن الوفد أعرب كذلك عن قلقه لأن الويبو مازالت إحدى المنظمات القليلة جداً ضمن منظومة الأمم المتحدة التي لم تطبق بعد إطاراً قوياً لحماية المبلغين عن المخالفات من الأعمال الانتقامية. وقال إن إعداد سياسة الويبو مضى عليه عام تقريباً دون إحراز تقدم كبير، وإن الوفد كان على أمل أن يُنتهى من سياسة حماية المبلغين عن المخالفات وتنفذ قبل انعقاد الجمعيات في أكتوبر، وإن ذلك الأمل مازال يحدوه. وأضاف أنه ينبغي استقاء سياسة الويبو في حماية المبلغين عن المخالفات من أفضل الممارسات المستقرة، مما يتضمن أموراً من بينها: عدم التسامح إطلاقاً مع الأعمال الانتقامية من خلال النص صراحة في السياسة على أن أي عمل انتقامي ضد المبلغين عن المخالفات يمثل شكلاً من أشكال سوء السلوك، ووضع عملية تتسم بالاستقلال والشفافية لتحري وقوع عمل انتقامي مع مراعاة مصالح الموظفين وما يتعلق بهم من حقوق اتباع الأصول القانونية، والمبادرة إلى التحقيق في شكاوى التهديد بأعمال انتقامية أو تنفيذها فعلياً، ومنح المبلغين عن المخالفات تدابير وقاية مؤقتة حتى تظهر نتائج التحقيق المستقل الذي يجريه مسؤول الأخلاقيات، ومتابعة حالات الأعمال الانتقامية بشكل سريع وفعال مع إحالة حالات اتخاذ عمل انتقامي أو التهديد باتخاذ عمل انتقامي إلى وحدة التفتيش المشتركة إذا امتنعت شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية عن إجراء التحقيق، وأخيراً وضع وسائل يباشر بها مكتب الأخلاقيات أو شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية التحقيقات أو التحري في الدعاوى المقامة ضد الرئيس التنفيذي للمنظمة، بما في ذلك إبلاغ رئيس الجمعية العامة مباشرة بنتائج التحقيق أو التحري. وقال إن توفير معلومات تتعلق بالجدول الزمني للوائح حماية المبلغين عن المخالفات وتنفيذها، علاوةً على تفاصيل بشأن شموليتها، سيقابل ببالغ التقدير والامتنان. وأضاف أنه سيكون ممنوناً كذلك لو أتيح له استعراض المشروع في أقرب وقت ممكن.

584. وأعرب وفد اليابان عن تقديره للتقدم الثابت المتحقق في برنامج التقويم الاستراتيجي بفضل الجهود المضنية التي تبذلها الويبو. كما أعرب عن تأييده الكامل لتعزيز البرنامج تعزيزاً مكثفاً. وبيَّن أنه يتوقع أن يتيح البرنامج في نهاية المطاف لحماية الملكية الفكرية أن تعزز الإبداع والابتكار بشكل فعال وتحل مشاكل عالمية من خلال الإبداع والابتكار. وقال هذا الوفد إن لدى حكومته آمالاً عريضة في إنجاز الويبو لهذا العمل المهم.

585. وأيد وفد فرنسا البيان الذي أدلى به وفد اليابان. وقال إن التحديات الماثلة ليست منفكة عن الواقع، وإن هذا أمر جوهري بالغ الأهمية بالنسبة إلى الملكية الفكرية. وبيَّن أن الوثيقة تشير إلى كثير من المهام والمشروعات الرئيسية الجارية. وأضاف أن هناك ثلاث كلمات أساسية تهم الوفد، أولها استيعاب مختلف الأطراف وثانيها التنفيذ الملموس في الميدان وثالثها المكتسبات الملموسة القابلة للقياس والتحديد في الدورة التالية.

586. ودعا الرئيس الأمانة إلى الاستجابة فيما يتعلق بمسألة الأخلاقيات.

587. وردت الأمانة بأن هناك عملية تشاورية جارية بنشاط بشأن سياسة حماية المبلغين عن المخالفات. وقالت إن مشاورات أجريت مع مجلس موظفي الويبو، وإن الوثيقة تمر بعملية تشاورية ثانية مع مجلس الموظفين. وأعربت الأمانة عن أملها، رهناً بالتعليقات الواردة، أن تتمكن إحراز تقدم. وأضافت الأمانة أنها تدرك أن السياسة جزء مهمة من برنامج الأخلاقيات في الويبو وأعربت عن تقديرها لما أبدته الوفود من اهتمام.

588. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/22.

البند 17: تقرير مرحلي عن مشروع البناء الجديد

البند 18: تقرير مرحلي عن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة

589. نوقش البندان 17 و18 معاً.

590. استندت المناقشات إلى الوثائق W/PBC/19/12 وW/PBC/19/24 W/PBC/19/13.

591. وأشارت الأمانة إلى آخر تقرير مرحلي بشأن مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة (الوارد في الوثيقة WO/PBC/19/24) الذي عرض المستجدات المتعلقة بالتقريرين المرحليين اللذين أعدا بشأن المشروعين في مايو 2012. وقالت إن هذا التحديث الأخير يجيب كذلك على استفسارات محددة أثارتها الدول الأعضاء بمناسبة جلسة الإحاطة غير الرسمية التي عقدتها لجنة البرنامج والميزانية في 3 سبتمبر 2012، وكذلك على استفسارات أثارتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بمناسبة دورتها التي عقدت من 28 إلى 31 أغسطس 2012. واستحضرت الأمانة تسلسل الأحداث الذي أدى إلى إنهاء العقدين بين الويبو والمقاول العام في نهاية يوليو 2012 وما هي الخيارات المتاحة للأمانة وكيف تسير الأمانة حالياً في اتجاه ضمان استكمال المشروعين. وبينت أن مسار التصعيد، الذي تضمن سلسلة من الاجتماعات رفيعة المستوى وتوجيهات مستفيضة من مؤسسة قانونية خارجية واجتماع رسمي بين الرئيسين التنفيذيين، أدى إلى إنهاء عقدي المشروعين بناءً على اتفاق مشترك وودي بين الطرفين. ووضحت الأمانة أنها تعاملت مع الأمر كقضية إدارة مخاطر وأنها التمست أفضل السبل لتخفيف المخاطر من حيث الوقت والميزانية والجودة، خاصةً بالنسبة إلى مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، مع ملاحظة أن البناء الجديد مستكمل بنسبة 96 بالمائة تقريباً. وقالت إن تحليل الوضع أظهر بالفعل، فيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، أن عقوداً قد أبرمت بالفعل بشأن 70 بالمائة من الأعمال الإنشائية حسب أسعار مثبتة على مستويات 2010 (استناداً إلى عقد الأسعار الثابتة بين الويبو والمقاول العام السابق)، مما لا يترك إلا نحواً من 30 بالمائة من الأعمال الإنشائية لمناقصات جديدة بأسعار 2012-2013. وصرحت الأمانة بأنها على يقين من قدرتها على إدارة المشروع بدون مقاول عام عن طريق اختيار ما يسمى "التعهد الكلاسيكي" - وهو نموذج مشهور ومطبق كثيراً في أوروبا ومناطق أخرى في العالم - حيث يزيد الاعتماد على المؤسسة الإنشائية والمؤسسة المعمارية وغير ذلك من المؤسسات الهندسية المتخصصة. ووضحت من حيث الجودة والميزانية والوقت أنه يمكن استكمال المشروع مع تخفيف المخاطر في هذه المجالات كافة، غير أن ذلك يؤخر تسليم المبنى ستة أشهر، متضمنة التأخيرات التي تسبب فيها المقاول العام.

592. وأعرب وفد أسبانيا عن رغبته في فهم الأسباب التي استندت الأمانة إليها عندما قررت إنهاء العلاقات التعاقدية مع المقاول العام فهماً أفضل. وقال الوفد إنه مهتم بمعرفة المزيد عن التوجيهات المقدمة من المؤسسة القانونية الخارجية. كما أعرب الوفد عن قلقه من مخاطر تسبب هذا التغير في إدارة المشروع في تكاليف إضافية، وكذلك من مسائل الامتثال للتشريعات السويسرية بشأن تصاريح بناء العقارات وشغلها والمسؤولية المتعلقة بسلامة موقع العمل.

593. وشدد وفد فرنسا على صعوبة تكوين رأي في المرحلة الراهنة في ظل ذهول الوفود عن الموضوع حتى وقت قريب، غير أنه اعتبر مع ذلك أنه يجب التوصل إلى نهج عملي. وأعرب عن أسفه لتخلف الأمانة عن استشارة الدول الأعضاء مسبقاً ولو بشكل غير رسمي. وذكَّر الوفد بأنه قد سبق له الإعراب عن بعض التحفظات بشأن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في ظل توافر مرافق لعقد المؤتمرات في جنيف. كما أعرب عن انشغالات بشأن مخاطر تكبد تكاليف إضافية بسبب تغيير الإدارة التنفيذية للمشروع. وبينما كرر التشديد على الحاجة إلى اتباع نهج عملي، ذكر الوفد أن الدول الأعضاء لم تسمع إلا تقييم منفصل واحد بشأن الوضع، وهو الذي قدمته لهم اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة.

594. وبيَّن وفد الولايات المتحدة الأمريكية أن لديه تحفظات فيما يتعلق باضطلاع الويبو بدور مقاول عام: فعلى سبيل المثال، كيف للأمانة أن تضمن أن لديها داخلياً الخبرة اللازمة لاستكمال المشروع، بما في ذلك تبين أي مخاطر متبقية من

شأنها التأثير في الجدول الزمني للمشروع وتكاليفه وتخفيفها، وأنى لها أن تضمن تمكنها من استكمال المشروعين في زمن أقل وبتكلفة أقل مقارنةً بمقاول عام، وكيف لها أن تضمن استكمال المشروعين دون تجاوز للميزانيتين المعتمدتين.

595. وأيد وفد جنوب أفريقيا مداخلتي وفدي أسبانيا وفرنسا بشأن استشارة الدول الأعضاء قبل إنهاء العقدين. وذكر الوفد أن أول علم له بالأمر كان في جلسة الإحاطة غير الرسمية التي عقدتها اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، التي أفادت بأنها لم تصل بعد إلى موقف يتيح لها تقييم مخاطر اضطلاع الويبو بتنفيذ المشروع. وقال الوفد إنه لا يستسيغ التعبير عن أي تأييد في المرحلة الراهنة.

596. وطلب وفد اليابان من الأمانة الحرص على التعامل كما يجب مع أي أوجه خلل قائمة دون إصلاح حتى الآن في تركيبات ومعدات مختلفة في المبنى الجديد. وشدد الوفد على أنه ينبغي للمنظمة تجنب أي نفقات إضافية في هذا الصدد. وقال الوفد إنه على الجانب الآخر، وبينما تبدو الأمانة مستعدة لتنفيذ مشروع البناء الجديد ومشروع قاعة المؤتمرات الجديدة بدون مقاول عام، فلا يجد بداً من الإعراب عن قلقه لأن منظمة متخصصة في الملكية الفكرية لن يكون لديها بالضرورة الأيدي العاملة ولا الخبرة الكافية لمباشرة أمور البناء، فقد تكون المهمة أشق من أن تنهض بها الأمانة على نحوٍ سالم آمن.

597. وذكَّرت الأمانة بالتصاعد السريع في الأحداث التي انتهت في نهاية شهر يوليو بإنهاء العقدين، وبأنها أبلغت رئيس اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة ومدير شعبة التدقيق الداخلي والرقابة الإدارية بذلك في الأيام التالية للتسوية. وقالت الأمانة إنها على يقين من تمكنها من تنفيذ مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة في حدود الميزانية المقررة، مكررةً أن 70 بالمائة من أعمال الإنشاء مؤمَّنة على أسعار 2010، مما لا يترك إلا 30 بالمائة تعامل بأسعار اليوم. وذكَّرت اللجنة بأن الويبو تمتلك عدة مبانٍ قامت الأمانة على مدى السنوات بإدارة صيانتها وتعهدها بشكل مباشر أو من خلال عقود خارجية مع شركات تقنية متخصصة. وأضافت أن هناك بنية تحتية داخلياً للتعامل مع نطاق أعرض من المشروعات فيما يتعلق بمختلف مشروعات البناء. وكررت الأمانة قولها بأنها على يقين من أن المهام المعززة للمؤسسة الإنشائية والمؤسسة المعمارية والخبراء التقنيين في إطار "التعهد الكلاسيكي"، علاوة على الهيكل الإداري الداخلي تحت قيادة لجنة البناء التي يرأسها المدير العام، ستضمن مضي المشروعين قدماً وتنفيذهما بشكل سليم وفق متطلبات الجودة والتكلفة والتوقيت التي تحققت للبناء الجديد. وبينت أن عواقب وقف العقود القائمة لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة كانت لتقتضي إعادة التفاوض في جميع العقود وسداد غرامات أو تعويضات بالنسبة إلى 70% من العقود التي أرساها المقاول العام بالفعل بأسعار عام 2010، وأنه كان من شأن التصرف على أي نحو آخر أن يؤدي إلى تكلفة أعلى بكثير على المنظمة، علاوة على تأخير أطول بكثير في استكمال الأعمال. وذكَّرت الأمانة باقتراحها الوارد في الوثيقة WO/PBC/19/24 ومفاده عقد جلسات إحاطة غير رسمية شهرياً للدول الأعضاء بشأن مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، وذلك بهدف إعطاء الدول الأعضاء مستوى الاطمئنان والثقة الذي تنشده بشأن تنفيذ المشروع وتسليمه. وأكدت الأمانة على أنه، من منظور المسؤولية والالتزام والصحة والسلامة في موقع العمل، فإن جميع التغطيات ذات الصلة مؤمَّنة بالفعل أو ستكون كذلك قبل إعادة فتح موقع العمل، على النحو الذي يقتضيه القانون.
وأضافت أن الامتثال للقوانين واللوائح السويسرية بشأن تصاريح بناء العقارات وشغلها سيستمر، كما كان الحال بالنسبة إلى البناء الجديد. ووضحت أن الويبو ستحصل على ضمانات بنكية من المقاول العام السابق للأعمال المنجزة قبل إنهاء العقد، علاوةً على ضمانات بنكية مستقلة من المقاولين التاليين لمجالات الأعمال المتعلقة بكلٍ منهم على حدة. وأكدت الأمانة، رداً على الأسئلة التي أثيرت بشأن التوجيهات المقدمة من المؤسسة القانونية الخارجية، على أن هذه الأخيرة دعمت الأمانة دعماً كاملاً في اتخاذ الإجراءات، مثل إصدار الإشعارات القانونية بمواعيد نهائية ملزمة فيما يتعلق بأعمال البناء الجديد. وبينت أن تخلف المقاول العام عن الامتثال في مواقف عديدة أقلقت الأمانة من مخاطر مواجهة نفس الموقف في مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة خلال الأشهر القادمة، وأن هذه الحالة أيضاً شهدت، اتباعاً لتوجيهات المؤسسة القانونية، إصدار إشعار قانوني للمقاول العام فيما يتعلق بالامتثال للتصميم المعماري لسمات معينة من مشروع قاعة المؤتمرات الجديدة، مما لم يمتثل له المقاول العام. وقالت إن الأمانة تعكف الآن، بعد إنهاء العقدين مع المقاول العام، على استعراض جميع العقود المبرمة مع مقاولي الباطن لتقييم إمكانية الاستمرار بها، مع ملاحظة أن البنود والشروط الأصلية (خاصة السعر) المقدمة للمقاول العام السابق

ستطبق على العقد الجديد بين الويبو وكل مقاول جديد (كما نص على ذلك العقد المبرم بين الويبو والمقاول العام في حالة الإنهاء). ووضحت أن الأتعاب الإضافية للمهام المهنية الموسعة لمؤسسة الإنشاءات والمؤسسة المعمارية والمهندسين المتخصصين ستغطى من أموال جاري توافرها حالياً نظراً لانقطاع الالتزام بسداد مبلغ أتعاب ورسوم معينة للمقاول العام.

598. وبينما لاحظ وفد أسبانيا أن الأمانة اتخذت قراراً بفسخ العقدين على أساس ودي، فقد أكد على أنه ينبغي تنفيذ المشروعين دون مزيدٍ من التأخير وفي حدود الميزانية المعتمدة. ومع ذلك فقد أعرب الوفد عن أسفه لتخلف الأمانة عن إبلاغ الدول الأعضاء بهذا القرار المهم بشكل أسرع وأعمق. وسأل الوفد ممثلة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة إن كان لها أن تعلق على هذا الأمر.

599. وذكرت ممثلة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة، رداً على سؤال أثاره وفد أسبانيا، أن التحفظ الأساسي الذي أبدته اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال دورتها الأخيرة تمثل في أنه بالرغم من تلقيها معلومات من الأمانة، فإن ذلك لم يشمل بياناً بتكلفة التماس مقاول عام آخر لأغراض المقارنة بخيار الاستغناء عن مقاول عام. وقالت إن الأمانة وافت اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة خلال الدورة الأخيرة للجنة بمعلومات أكثر تفصيلاً عن المسائل علاوةً على الأساس الذي اتخذ بناءً عليه قرار الاستمرار دون مقاول عام لمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة. وذكَّرت ممثلة اللجنة الاستشارية المستقلة للرقابة بأن تقرير دورة اللجنة أفاد بأن اللجنة ستواصل الإشراف على المشروع، خاصة ما وقع من أوجه الخلل وما يمكن فعله في المستقبل لتوفير الهيكلية الملائمة لتعزيز إدارة المشروعات.

600. وطلب وفد الولايات المتحدة الأمريكية إلحاق النص التالي بنهاية التوصية المتعلقة بالبند 18 في جدول الأعمال: "مع الضمانات التالية: "1" ستقدّم الويبو تقارير كتابية شهرية ولقاءات إعلامية شهرية مع الدول الأعضاء للتبليغ بمستجدات وضع المشروع؛ "2" وستقدّم الأمانة شرحا مفصّلا عن الأحداث التي أدلت إلى إنهاء العقد لتدوين تاريخها."

601. وتلا الرئيس القرار المقترح فيما يتعلق بالبند 17 في جدول الأعمال.

602. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقتين WO/PBC/19/12 وWO/PBC/19/24.

603. وتلا الرئيس نص القرار المعدل فيما يتعلق بالبند 18 في جدول الأعمال.

604. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقتين WO/PBC/19/12 وWO/PBC/19/24 مع الضمانات التالية فيما يتعلق بمشروع قاعة المؤتمرات الجديدة: "1" ستقدّم الويبو تقارير كتابية شهرية ولقاءات إعلامية شهرية مع الدول الأعضاء للتبليغ بمستجدات وضع المشروع؛ "2" وستقدّم الأمانة شرحا مفصّلا عن الأحداث التي أدلت إلى إنهاء العقد لتدوين تاريخها."

البند 19: تقرير مرحلي عن تنفيذ مشروع نظام شامل متكامل للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو

605. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/14.

606. أفاد الرئيس بأن الوثيقة تحتوي على تقرير مرحلي بشأن تنفيذ نظام للتخطيط للموارد المؤسسية في الويبو يغطي الفترة الممتدة منذ انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية السابقة في سبتمبر 2011. ودعا الأمانة إلى بدء عرضها لهذا البند في جدول الأعمال.

607. وعرضت الأمانة التقرير المرحلي التالي، فقالت إن الجمعية العامة اعتمدت في سنة 2010 محفظة نظام التخطيط للموارد المؤسسية التي تمتد خمس سنوات وبميزانية تزيد قليلاً على 25 مليون فرنك سويسري بأربعة أهداف رئيسية. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية قالت إن الإنجازات المحققة منذ آخر تحديث قبل سنة هي: نموذج أولي عامل، مما أتاح لكثير من الموظفين الاطلاع على الأنظمة والوظائف والمفاهيم التي يأتي بها النظام الجديد، وإعانتهم على فهم بعض القرارات الأساسية التي يتعين عليهم اتخاذها. وبينت أن عملية الحوكمة قد أسست وأن شريك التنفيذ، والذي وقع عليه الاختيار من خلال عملية طلب عطاءات دولية، انضم بالفعل. وذكرت أن الأمانة تخطط لاستكمال التصميم وبناء نظام الموارد البشرية والأجور الأساسي فيما تبقى من هذا العام، وأنه سيدشن خلال عام 2013 إيذاناً ببدء المرحلة التالية من الموارد البشرية.

وقالت إن الإنجازات في مجال الإدارة القائمة على النتائج كانت كما يلي: استكمال خطة عمل عام 2012 باستخدام الأدوات الجديدة، مما أعان الأمانة على التحلي بمزيدٍ من الاتساق والتماسك والقوة. ووضحت أنه يمكن الآن تحليل خطط العمل حسب عددٍ من الأبعاد المختلفة، وهذا لم يكن ممكناً في السابق، مثل التحليل حسب البلد أو النتائج المتوقعة. وأفادت أن فريق التنفيذ قد انضم بالفعل. وفيما يتعلق بما هو آت، قالت إن المخطط تطوير الأدوات اللازمة لدعم عملية التخطيط لفترة السنتين 2014-15 وتحسين الأدوات القائمة لعملية معلومات تخطيط العمل ورصد تنفيذه لعام 2013 ثم تطوير مزيدٍ من الأدوات لدعم تقييم الأداء وتتبع البيانات.

وفي سياق تحسينات نظام الإدارة المتكاملة للمعلومات، أعلنت عن ترقية النظام بنجاح إلى آخر إصدار وهو 1,9، وأن 250 مستخدماً تلقوا تدريباً على عمليات الأعمال وكيفية ربط عملهم بالنظام وعمليات الأعمال تلك، وقد نجح هذا نجاحاً بالغاً. وبينت أن الأمانة شرعت في إعادة تصميم مخطط الحسابات دعماً لبعض المبادرات مثل الإدارة القائمة على النتائج، على أن ينفذ ذلك على مرحلتين تستمر أولاهما هذا العام وتبدأ الثانية في عام 2013. ووضحت أن الهدف هو تسهل نفاذ المستخدمين إلى الأنظمة، ولأن الأنظمة ستكون كثيرة فقد بدأت الأمانة في عملية تسمى إدارة الهويات، وقد جُربت بنجاح وستعمم خلال عامي 2012 و2013. وفيما يتعلق بالبنية التحتية لاستطلاع معلومات الأعمال، بمعنى إتاحة التحسين في وضع التقارير والنفاذ إلى المعلومات بالنسبة إلى الموظفين المديرين وإلى الدول الأعضاء، قالت إن البنية التحتية قد أسست وإن الأمانة بصدد تجريب بعض هذه التقارير داخلياً مع الشؤون المالية والمشتريات.

وتطرقت إلى النهج العام لمحفظة نظام التخطيط للموارد المؤسسية فقالت إن من بين الرسائل الأساسية في هذا السياق أن عملية حوكمة قوية قد وضعت، وأنها تفرز تقارير تقدم إلى مجلس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي يرأسها المدير العام. وأفادت الأمانة أنها تشرك فريق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات معها بشكل يومي في مسعىً للتأكد من استدامة الأنظمة المنفذة. وصرحت بأن هناك مخططاً بالغ الوضوح لما هو آت وأن الأمانة تتبع بعض مبادئ المعمارية الصارمة للغاية حرصاً على تحقيق المرونة والاتساق. وبينت الأمانة أنها تجتهد في التحلي بالخفة والسلاسة في عملها عن طريق تحقيق قيمة للأعمال بأسرع ما يمكن في هذه المشروعات كافة. وأضافت أن الموظفين قد تدربوا على استخدام الأدوات الجديدة لجني مزاياها وفوائدها على نحوٍ كامل.

وفيما يتعلق بالميزانية والجدول الزمني، قالت إن حجم الالتزامات حتى الآن تجاوز بقليل 7,4 مليون فرنك سويسري من أصل مبلغ 25,34 مليون فرنك سويسري المرصود في الميزانية. ووضحت أن الإنفاق الفعلي جاء أقل قليلاً من المخطط له أصلاً. وصرحت الأمانة بأنها تتوقع استكمال المحفظة في حدود الميزانية المعتمدة. وفيما يتعلق بالجدول الزمني لفترة الخمس سنوات، قالت الأمانة إنها تتوقع استكمال العمل في حدود ذلك الجدول الزمني الخماسي رغم بدء العمل بوتيرة أبطأ قليلاً مما كان متوقعاً أول الأمر.

608. ولم تبد أي تعليقات على العرض الذي قدمته الأمانة.

609. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/14.

البند 20: تقرير مرحلي عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في المباني الحالية

610. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/15.

611. قدم الرئيس الوثيقة قائلاً إنها تضم تقريراً مرحلياً عن مشروع تحسين معايير السلامة والأمن في مباني الويبو الحالية يغطي الفترة الممتدة منذ انعقاد دورة لجنة البرنامج والميزانية السابقة في سبتمبر 2011.

612. ولم تبد أي تعليقات على هذا البند في جدول الأعمال.

613. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/15.

البند 21: تقرير مرحلي نهائي عن تنفيذ البرامج الحاسوبية لضمان الامتثال للنظام المالي الجديد ولائحته والمعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

614. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/16.

615. ذكّر الرئيس بأن الوثيقة تضم التقرير النهائي بشأن ما يسمى المشروع المالي-المحاسبي الذي اعتمدته الجمعيات في ديسمبر 2008. وقال إن المشروع دُشن في 15 يناير 2010 واختتم في فبراير 2012.

616. وأضاف المراقب المالي أن التقرير يضم كل المعلومات، خاصة بيان أن المشروع استكمل بالفعل في الحدود المقررة له من حيث التوقيت والتكلفة. وبيَّن أن هناك فائض يسير في ميزانيته، وهذا سيوضع في الاحتياطي.

617. إن لجنة البرنامج والميزانية أوصت جمعيات الدول الأعضاء في الويبو بالإحاطة علما بمضمون الوثيقة WO/PBC/19/16.

البند 22: اعتماد التقرير

618. استندت المناقشات إلى الوثيقة W/PBC/19/27 Prov.

619. استعرضت لجنة البرنامج والميزانية نصوص القرارات كما تلاها الرئيس. وتظهر القرارات المعتمدة تحت كلٍ من بنود جدول الأعمال. إن لجنة البرنامج والميزانية اعتمدت "ملخص القرارات والتوصيات" (الظاهرة في الوثيقة WO/PBC/10/27).

البند 23: اختتام الدورة

620. رفعت الجلسة.

[يلي ذلك المرفق]

LISTE DES PARTICIPANTS/LIST OF PARTICIPANTS

(dans l'ordre alphabétique des noms français des États/
in the alphabetical order of the names in French of States)

I. ÉTATS MEMBRES/MEMBER STATES

AFRIQUE DU SUD/SOUTH AFRICA

Abdul S. MINTY, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Luvuyo NDIMENI, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

NL. POTELWA (Ms.), Counselor, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

Tshihumbudzo RAVHANDALALA (Ms.), First Secretary, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

M. MATROOS, First Secretary, Economic Development, Permanent Mission, Geneva

ALLEMAGNE/GERMANY

Heinjörg HERRMANN, Counselor, Permanent Mission, Geneva

Birte TIMM-WAONER, Head of Division, Ministry of Justice, Berlin

ALGÉRIE/ALGERIA

Ahlem Sara CHARIKHI (Mlle), attachée, Mission permanente, Genève

ANGOLA

Barros Bebiano José LICENÇA, Director General, Angolan Institute of Industrial Property, Ministry of Industry, Luanda

ARGENTINE/ARGENTINA

Rodrigo BARDONESCHI, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

BANGLADESH

Md. Nazrul ISLAM, Minister, Permanent Mission, Geneva

BÉLARUS/BELARUS

Zhanna KUZNETSOVA (Mrs.), Head, Finance and Economic Department, National Center of Intellectual Property, Minsk

BRÉSIL/BRAZIL

Leandro ALVES DA SILVA, Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

BURKINA FASO

S. Mireille SOUGOURI KABORE (Mme), déléguée, Mission permanente, Genève

CAMEROUN/CAMEROON

Wilfred Agwo NWANTI, directeur, Affaires générales, Ministère de la culture, Yaoundé

CHILI/CHILE

Andrés GUGGIANA V., Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

CHINE/CHINA

Yaning ZHANG (Ms.), Project Administrator, International Cooperation Department, State Intellectual Property Office, Beijing

COLOMBIE/COLOMBIA

Alicia ARANGO (Sra.), Embajadora, Misión Permanente, Ginebra

Eduardo MUÑOZ, Embajador, Representante Permanente Adjunto ante la OMPI, Ginebra

Juan Camilo SARETZKI, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

Catalina GAVIRIA (Sra.), Consejero Comercial, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC)

María Pía OÑATE (Sra.), pasante, Misión Permanente, Ginebra

María GAVIRIA (Ms.), Permanent Mission, Ginebra

ÉGYPTE/EGYPT

Wafaa BASSIM (Ms), Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mokhtar WARIDA, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

EL SALVADOR

Martha Evelyn MENJIVAR CORTEZ (Srta.), Consejera, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ÉQUATEUR/ECUADOR

Juan Manual ESCALANTE, Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

ESPAGNE/SPAIN

Xavier BELLMONT ROLDÁN, Consejero, Misión Permanente, Ginebra

Pascual TOMÁS, Consejero, Ministerio de Economía, Hacienda y Administraciones Públicas, Ginebra

Eduardo SABROSO LORENTE, Consejero Técnico, Departamento de Coordinación Jurídica y Relaciones Internacionales, Oficina Española de Patentes y Marcas

ÉTATS-UNIS D'AMÉRIQUE/UNITED STATES OF AMERICA

Deborah LASHLEY-JOHNSON (Mrs.), Attorney Advisor, Office of External Affairs, United States Patent and Trademark Office (USPTO), Washington

J. Todd REVES, Intellectual Property Attaché, Permanent Mission, Geneva

Justin FAIR, Foreign Affairs Officer, Department of States, Washington

FÉDÉRATION DE RUSSIE/RUSSIAN FEDERATION

Natalya AGEENKO (Mrs.), Director, Financial Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Natalya KRYLOVA (Mrs.), Head of Division, International Cooperation Department, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Elena B. BURDINA (Mrs.), Chief Accountant, FIPS, Federal Service for Intellectual Property, Patents and Trademarks (ROSPATENT), Moscow

Natalia ORESHENKOVA (Mrs.), Senior Counselor, Permanent Mission, Geneva

Stepan KOUZMENKOV, Counsellor, Permanent Mission, Geneva

Alexander KUCHKOV, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

FRANCE

Sébastien CHATELUS, Premier secrétaire (Affaires économiques et environnement), Mission permanente, Genève

Olivier MARTIN, conseiller (Affaires économiques et Développement), Mission permanente, Genève

GRÈCE/GREECE

Constantina ATHANASSIADOU (Mrs.), Minister, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Paraskevi NAKIOU (Mrs.), Attaché, Permanent Mission, Geneve

Amalia DIMITROUKA (Mrs.), Intern, Permanent Mission, Geneva

HONGRIE/HUNGARY

Csaba BATICZ, Deputy Head, Intellectual Property Law Section, Budapest

Virag HALGARD DANI, Permanent Mission to the World Trade Organization, Geneva

INDE/INDIA

Alpana DUBEY (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

IRAN (RÉPUBLIQUE ISLAMIQUE D')/IRAN (ISLAMIC REPUBLIC OF)

ITALIE/ITALY

Tiberio SCHMIDLIN, Counselor, Permanent Mission, Geneva

JAPON/JAPAN

Hiroki KITAMURA, Director, Multilateral Policy Office, International Affairs Division, General Affairs Department, Patent Office, Tokyo

Kenji SHIMADA, Deputy Director, International Affairs Division, General Affairs Department, Patent Office, Tokyo

Yutaka SUNAYAMA, Counselor, Permanent Mission, Geneva

Hiroshi KAMIYAMA, Counselor, Permanent Mission, Geneva

Kunihiko FUSHIMI, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MEXIQUE/MEXICO

Eduardo SMEKE JIJÓN, Director, Divisional de Administración, Instituto Mexicano de la Propiedad Industrial, México D.F.

MAROC/MOROCCO

Nor Dine SADOUK, délégué, Mission permanente, Genève

OMAN

Fatima AL-GHAZALI (Mrs.), Minister, Permanent Mission, Geneva

PAKISTAN

Ahsan NABEEL, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

PÉROU/PERU

Enrique MAYAUTE VARGAS, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DE CORÉE/REPUBLIC OF KOREA

Insun CHOI, Senior Deputy Director, Multilateral Affairs Division, Korean Intellectual Property Office, Daejeon

Yong-Sun KIM, Counselor, Permanent Mission, Geneva

Miok KIM, Associate Research Fellow, Intellectual Property International Policy Team, Korea Institute of Intellectual Property (KIIP), Daejeon

Shim HYUNJOO, Researcher, New Intellectual Property Team, Korea Institute of Intellectual Property (KIIP), Daejeon

RÉPUBLIQUE DE MOLDOVA/REPUBLIC OF MOLDOVA

Maria VICOL (Mrs.), Chief Account, Economy and Finance Direction, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisnau

Tatiana IUNCU (Ms.), Senior Specialist, International Cooperation and European Integration Division, State Agency on Intellectual Property (AGEPI), Chisnau

RÉPUBLIQUE TCHÈQUE/CZECH REPUBLIC

Luděk CHURÁČEK, Director, Economic Department, Industrial Property Office, Bubeneč

Jan WALTER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

ROUMANIE/ROMANIA

Simonaa NECHIFOR (Ms.), Finance Director, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

Laura STANCU (Ms.), Head, Finance Bureau, State Office for Inventions and Trademarks, Bucharest

ROYAUME-UNI/UNITED KINGDOM

Hywel MATTHEWS, International Institutions Officer, Intellectual Property Office, Newport

David KING, Intellectual Property Office, Newport

Jonathan JOO-THOMSON, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Selby WEEKS, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

Richard ROEMERS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

SINGAPOUR/SINGAPORE

Thaddaeus HOO, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

Jonathan QUEK, Attaché, Permanent Mission, Geneva

SUÈDE/SWEDEN

Mattias ARVIDSSON, Head of Controlling, Swedish Patent and Registration Office, Stockholm

Per LINNÉR, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

SUISSE/SWITZERLAND

Alexandra GRAZIOLI (Mme), conseillère juridique sénior, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Lena LUENBERGER (Mme), conseillère juridique, Division droit et affaires internationales, Institut fédéral de la propriété intellectuelle (IPI), Berne

Patrick PARDO, conseiller diplomatique, Mission permanente, Genève

Aurélie FLEURY (Mme), collaboratrice scientifique, Division politique III, Département fédéral des affaires étrangères (DFAE), Berne

TURQUIE/TURKEY

İsmail GÜMÜŞ, Patent Examiner, International Affairs Department, Turkish Patent Institute, Ankara

ZIMBABWE

Garikai KASHITIKU, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

II. OBSERVATEURS/OBSERVERS

ARABIE SAOUDITE/SAUDI ARABIA

Abdullah Mohammad AL-ZAMIL, Senior Patent Specialist, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

Mohammad Omar YAGOOB, Patent Specialist, General Directorate of Industrial Property, King Abdulaziz City for Science and Technology (KACST), Riyadh

AUTRICHE/AUSTRIA

Vera FUCHS (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

AUSTRALIE/AUSTRALIA

David KILHAM, First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization, Geneva

Jeffe KAINE (Ms.), First Secretary, Permanent Mission to the World Trade Organization, Geneva

BARBADE/BARBADOS

Corlita BABB-SCHAEFER (Mrs.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

BELGIQUE/BELGIUM

Bertrand DE CROMBRUGGHE, ambassadeur, représentant permanent, Mission permanente, Genève

Mathias KENDE, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

Mélanie GUERREIRO RAMALHEIRA (Mme), attachée, Office de la propriété intellectuelle (OPRI), Service public fédéral (SPF), économie, PME, classes moyennes et énergie, Bruxelles

CHYPRE/CYPRUS

Yiangos-Georgios YIANGOULLIS, Expert, Legal Affairs (WIPO), Permanent Mission, Geneva

Christina TSENTA (Ms.), Attaché, Permanent Mission, Geneva

COSTA RICA

Dagoberto SIBAJA MORALES, Director General, Registro Nacional, San José

Jaime WEISLEDER, Director, Registro Nacional, San José

IRLANDE/IRELAND

Cathal LYNCH, Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

JORDANIE/JORDAN

Rajab SUKAYRI, Ambassador, Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Majd HATTA (Ms.), Second Secretary, Permanent Mission, Geneva

Ghadeer Kmeidi EL FAYEZ (Ms.), Counselor, Permanent Mission, Geneva

KOWEÏT/KUWAIT

Hussain M. SAFAR, Attaché (Commercial Affairs), Permanent Mission, Geneva

LIBYE/LIBYA

Nasser ALZAROUG, conseiller, Mission permanente, Genève

LITUANIE/LITHUANIA

Dovilė TEBELŠKYTĖ (Ms.), Deputy Head, Law and International Affairs Division, State Patent Bureau, Vilnius

Gediminas NAVICKAS, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

LUXEMBOURG

Christiane DALEIDEN DISTEFANO (Mme), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

MADAGASCAR

Haja Nirina RASOANAIVO, conseiller, Mission permanente, Genève

MALAISIE/MALAYSIA

Nurhana IKMAL (Ms.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

MONACO

Carole LANTERI (Mlle), représentant permanent adjoint, Mission permanente, Genève

Gilles REALINI, troisième secrétaire, Mission permanente, Genève

NIGÉRIA/NIGERIA

Adelakun Abel AYOKO, Ambassador, Deputy Permanent Representative, Permanent Mission, Geneva

Mohammed Yusufu SADIQ, Senior Assistant, Registrar, Federal Ministry of Trade and Investment, Registry of Trademarks, Patents and Designs, Abuja, Nigeria

N. SALMAN MANN, Registrar, Commercial Law, Federal Ministry of Trade and Investment, Registry of Trademarks, Patents and Designs, Abuja, Nigeria

Maigari BUBA, Senior Counsellor, Permanent Mission to the World Trade Organization (WTO), Geneva

PANAMA

Zoraida RODRIGUEZ MONTENEGRO (Ms.), Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

PAYS-BAS/NETHERLANDS

Richard ROEMERS, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

RÉPUBLIQUE DÉMOCRATIQUE DU CONGO/DEMOCRATIC REPUBLIC OF THE CONGO

Célestin TCHBINDA, deuxième secrétaire, Mission permanente, Genève

RÉPUBLIQUE DOMINICAINE/DOMINICAN REPUBLIC

Ysset ROMÁN (Sra.), Ministro Consejero, Misión Permanente ante la Organización Mundial del Comercio (OMC), Ginebra

SLOVÉNIE/SLOVENIA

Grega KUMER, Third Secretary, Permanent Mission, Geneva

TRINITÉ-ET-TOBAGO/TRINIDAD AND TOBAGO

Justin SOBION, First Secretary, Permanent Mission, Geneva

VÉNÉZUELA/VENEZUELA

Oswaldo REQUES OLIVEROS, Primer Secretario, Misión Permanente, Ginebra

ZAMBIE/ZAMBIA

Lilian Saili BWALYA (Mrs.), First Secretary, Permanent Mission, Geneva

III. VÉRIFICATEUR EXTERNE DE L'OMPI/EXTERNAL AUDITOR OF WIPO

Didier MONNOT, vérificateur externe, Contrôle fédéral des finances de la Confédération suisse, Berne

IV. ORGANE CONSULTATIF INDÉPENDANT DE SURVEILLANCE DE L'OMPI (OCIS)/ WIPO INDEPENDENT ADVISORY OVERSIGHT COMMITTEE (IAOC)

Maria Beatriz SANZ REDRADO (Mrs.)	Présidente/Chair
Mary NCUBE (Mrs.)	Membre/Member

V. BUREAU/ OFFICERS

Président/ Chairman:	Hisham BADR (Égypte/Egypt)
Vice-présidents/ Vice-Chairmen:	Deborah LASHLEY-JOHNSON (Mrs.) États-Unis d'Amérique/United States of America
	Dmitry GONCHAR (Fédération de Russie/Russian Federation)
Secrétaire/ Secretary:	Philippe FAVATIER (OMPI/WIPO)

VI. BUREAU INTERNATIONAL DE L'ORGANISATION MONDIALE DE LA PROPRIÉTÉ INTELLECTUELLE (OMPI)/ INTERNATIONAL BUREAU OF THE WORLD INTELLECTUAL PROPERTY ORGANIZATION (WIPO)

Francis GURRY, directeur général/Director General

Ambi SUNDARAM, sous-directeur général, Secteur administration et gestion/Assistant Director General, Administration and Management Sector

Philippe FAVATIER, directeur financier (contrôleur), Département de la gestion des finances et du budget/Chief Financial Officer (Controller), Department of Finance and Budget

Naresh PRASAD, directeur exécutif et chef de cabinet, Cabinet du directeur général/Executive Director and Chief of Staff, Office of the Director General

Edward KWAKWA, conseiller juridique/Legal Counsel

Chitra NARAYANASWAMY (Mme/Mrs.), directrice, Division de la planification de ressources, de la gestion et de l'exécution des programmes/Director, Resource Planning, Program Management and Performance Division

[نهاية المرفق والوثيقة]